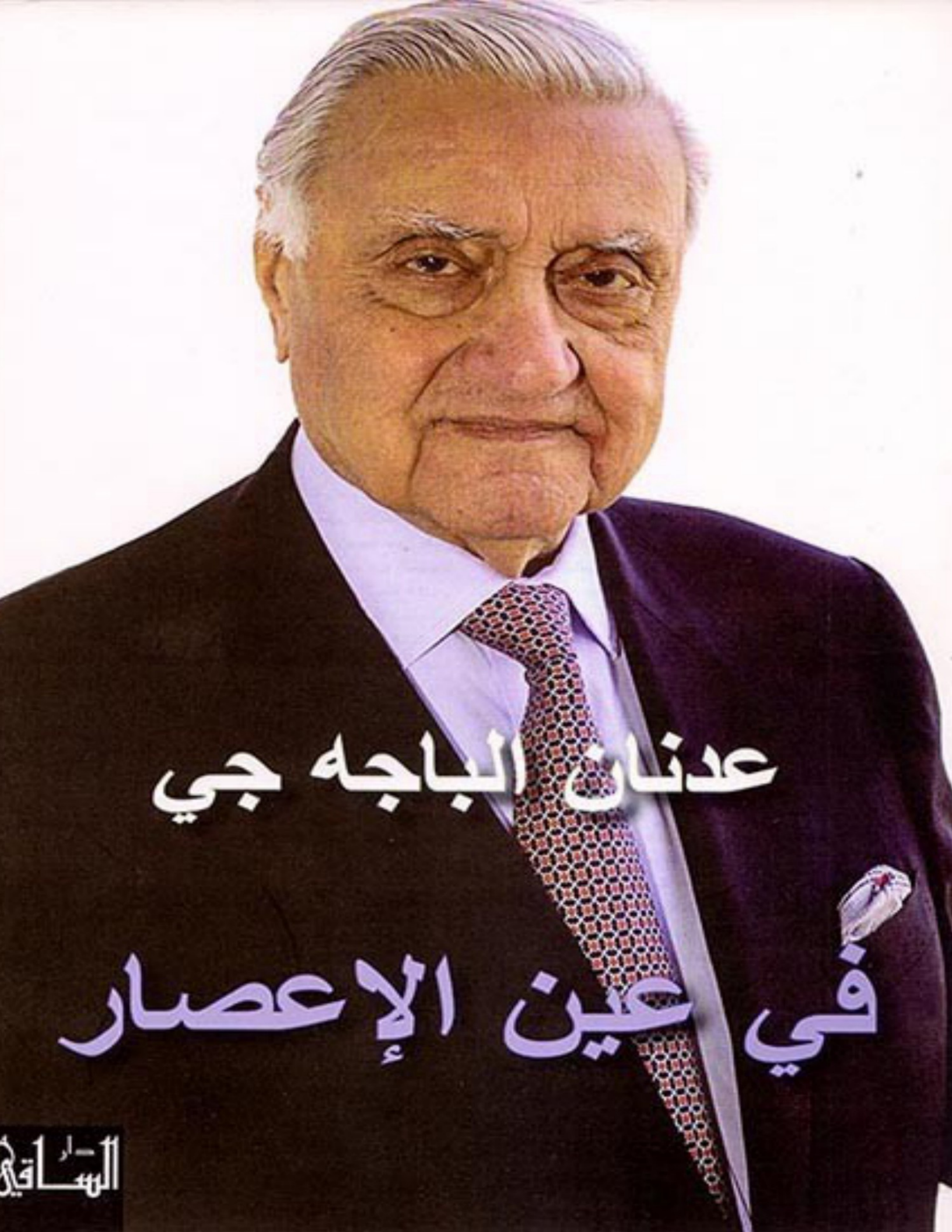
عدنان الباجه جي
في عين الإعصار
دار الساقي

هذا الكتاب مُجازٌ لمتعتك الشخصية فقط. لا يمكن إعادة بيعه أو إعطاؤه لأشخاص آخرين. إذا كنت مهتمّاً بمشاركة هذا الكتاب مع شخصٍ آخر، فالرجاء شراء

نسخة إضافيّة لكل شخص. وإذا كنتَ تقرأ هذا الكتاب ولم تشتره، أو إذا لم يُشترَ لاستخدامك الشخصي، فالرجاء شراء نسختك الخاصّة. شكراً لك لاحترامك

عمل المؤلّف الشاق.

©دار الساقي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الورقية الأولى، ٢٠١٣

الطبعة الإلكترونية، ٢٠١٥

ISBN-978-614-425-597-1

دار الساقي

بناية النور، شارع العويني، فردان، بيروت. ص.ب.:

٥٣٤٢/١١٣.
الرمز البريدي: ٦١١٤ - ٢٠٣٣
هاتف: ٨٦٦٤٤٢ ١ ٩٦١، فاكس: ٨٦٦٤٤٣ ١ ٩٦١
e - mail: info@daralsaqi. com
يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
http://www.daralsaqi.com
تابعونا على
DarAlSaqi@

دار الساقي
Dar Al Saqi

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

لا بدّ لي في مستهل كتابي، وقبل أن أعرض مقدمته وفحواه ومحتواه، أن أقول والأسى يملأ قلبي، إن الربيع العربي قد تجاوز العراق. ففي الوقت الذي راحت رياح

التغيير تعصف بالأنظمة والحكام في عدة أقطار عربية، بقي الوضع على ما هو عليه في العراق. فالعراق اليوم دولة فاشلة بكل المقاييس، حكومة طائفية فاسدة

عديمة الكفاءة، عاجزة عن ممارسة مسؤوليات الحكم والإدارة، والأوضاع الأمنية هشّة والاغتيالات والتفجيرات مستمرة وأعمال الخطف قائمة، وهناك قوات

مسلحة غير شرعية وميليشيات إرهابية إجرامية تسرح وتمرح في طول البلاد وعرضها، ترعب الناس وتجعل حياتهم جحيماً لا يطاق، بينما القوات الحكومية غير

جاهزة، بل غير قادرة على حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن

حدود العراق وأجوائه، وذلك بسبب ضعف تدريبها وعدم توافر الأسلحة والمعدات القتالية الضرورية

لها، وولاءات أفرادها موزعةٌ وماليةٌ لأعراقها ومذاهبها الدينية. وقد أدى ذلك إلى استشراء الفساد في كل مرافق الدولة، فانهارت الخدمات المعيشية الضرورية

للشعب، وأصبح العراق الغني بموارده المالية وطاقاته البشرية وحضارته العريقة من أكثر دول العالم تخلفاً، وظهرت على السطح الأحزاب الدينية والعرقية وقد

أحكمت قبضتها على الأجهزة والمؤسسات الحكومية، خاصة في السنوات الست الماضية، لكنها أثبتت أنها غير مؤهلة للحكم، وكان من المتوقع أن يأخذ الشعب

زمام المبادرة وينقذ العراق من محترفي السياسة المتاجرين بالدين والمذهب والطائفة، لكن هذا لم يحصل. فالعراق اليوم محكوم بنظام المحاصصة الفاسد، ما

يفسح المجال لإيران لتقوية نفوذها في العراق ولتجعل منه قاعدة لبسط هيمنتها على أقطار الخليج العربية وبلدانه.

إنني أهيب بالنخب المثقفة المؤمنة بالديموقراطية والمناوئة للطائفية السياسية أن تتصدى لهذا الخطر الداهم، والأمل معقود على شباب العراق أن يسيروا على

خطى إخوانهم في البلدان العربية، وأن يدركوا أن الطريق طويل وصعب، وأن حلولاً سحريةً سريعة لعلاج المشاكل المعقدة التي يعاني منها العراق لا توجد،

فالخطوة الأولى التي لا بد منها، هي العمل على إزالة الحكام الفاسدين العديمي الكفاءة والضمير، وذلك باتباع الوسائل السلمية كما فعل إخوانهم الشباب في

مصر وتونس، ثم العمل على اختيار حكام جدد مؤهلين لإدارة شؤون البلاد بعد أن فشلت المجموعة السياسية الحالية في تلبية مطالب الشعب المشروعة، بل

راحت تتنافس على المناصب وتتهافت على توافه الأمور. وعلى الشباب أن يقفوا بقوةٍ وحزمٍ أمام دعاة التفرقة والمحاصصة الطائفية والتصدي لمحاولات طمس

الهوية الوطنية العراقية وتقسيم الشعب العراقي الواحد الموحَّدْ إلى طوائف وأعراق وأديانٍ ومذاهب، وليكن هدف الجميع الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً.

ومنه تعالى نستمد العون والتوفيق.

عدنان الباجه جي

أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

٧ صفر ١٤٣٣

١ كانون الثاني/ ١ يناير ٢٠١٢

المقدمة

أما وقد قاربت التسعين من العمر، فقد حان الوقت للمراجعة والتفكير في الحياة الطويلة التي قضيت الجزء الأكبر منها على مسرح السياسة والدبلوماسية

العراقية والعربية، مراقباً ومشاركاً في بعض الأحداث والتطورات المهمة خلال العقود الستة الماضية. وبناءً على ذلك فقد قررتُ، بعد ترددٍ، الاستجابة إلى طلب

أسرتي وأصدقائي، أن أقوم بكتابة سيرتي الذاتية ومسيرتي في الحياة.

أبدأ أولاً بعرض معتقداتي الأساسية التي كان لها أكبر الأثر في مسيرة حياتي وهي: أولاً: تحكيم العقل والمنطق والاعتماد على العلم والمعرفة ورفض الخرافات التي ورثناها من عصور الجهل والظلام.

ثانياً: إيماني العميق بالديمقراطية بمفهومها الواسع كضامن للحريات والحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل فردٍ، ذكراً كان أو أنثى، بصرف النظر عن

انتمائه الديني أو المذهبي أو العرقي، وذلك في ظل سيادة القانون والقضاء النزيه المستقل والحماية التي توفرها الدولة ذات المؤسسات الراسخة المتينة.

ثالثاً: ضرورة العمل على تحقيق المزيد من الوحدة والتضامن بين الأقطار العربية وإنهاء حالة التشرذم والتمزق التي تعاني منها.

أما بالنسبة إلى حياتي العملية في العراق، فسوف أذكر بوجه خاص بالجهود التي بذلتها في الأمم المتحدة لتسريع مسيرة الاستقلال والتحرر من الاستعمار،

والدفاع عن قضية العرب الكبرى فلسطين، والمشاركة في الجهد العربي الدبلوماسي الكبير بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

أما بعد تركي الخدمة في العراق، فقد أُتيحت لي فرصة فريدة للإسهام، ولو بنحو متواضع، في تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة وترسيخ دعائمها. أما في

المرحلة الأخيرة من حياتي العملية، والتي بدأت منذ أكثر من عشرين عاماً، فقد عاودت جهودي واهتماماتي بالعراق وشؤونه وشجونه. وسيجد القارئ تفصيلات

وافيةٍ عن هذه الجهود في الفصول الأربعة الأخيرة من هذا الكتاب.

هناك أربع مراحل واضحة المعالم في حياتي: الأولى بدأت مع ولادتي عام ١٩٢٣ وانتهت بنيلي الشهادة الجامعية عام ١٩٤٣. والمرحلة الثانية بدأت عام ١٩٤٤ وانتهت

عام ١٩٦٩، عملتُ خلالها دبلوماسياً وسفيراً ووزيراً للخارجية في العراق، والمرحلة الثالثة بدأت عام ١٩٧١ وانتهت في عام ١٩٩٣، كنت خلالها وزيراً في حكومة إمارة أبو

ظبي وممثلاً شخصياً لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والمرحلة الرابعة والأخيرة بدأت من عام ١٩٩١ وانتهت في

عام ٢٠١٠ كنت خلالها ناشطاً في عمل المعارضة
العراقية ثم عضواً ورئيساً لمجلس الحكم عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ وعضواً في المجلس الوطني المؤقت وفي مجلس النواب حتى عام ٢٠١٠، عندما قررتُ اعتزال العمل السياسي
لرغبتي في التفرغ للكتابة وقضاء ما تبقى لي من العمر بين زوجتي وأسرتي.
وختاماً أودّ أن أقدّم جزيل الشكر إلى الأصدقاء بما تفضّلوا به من آراء قيّمة وملاحظات مفيدة ومعلومات مهمة. وأخصّ بالذكر الكاتب القدير والباحث المعروف
الدكتور فالح حنظل الذي دقّق المسوّدة ونقّحها ما أدّى إلى تحسين الكتاب وإخراجه بالشكل المطلوب. وأشكر السيد محمد النجار مدير مكتبي الذي قضى الساعات
الطوال في طبع المسوّدات وتنقيحها والإشراف عليها.

الفصل الأول الطفولة

ولدت في بغداد يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٢٣م الموافق لـ٢٨ رمضان ١٣٤١ه. ولم تكن ولادتي طبيعية، لأن والدتي تعرضت وهي في شهر حملها التاسع لحادث أدى إلى إصابتها
بكسور خطرة استوجبت إجراء عملية قيصرية كانت يومذاك الأولى في العراق. وعلى أثر ذلك الحادث نُقِلَتْ إلى مستشفى المجيدية (المستشفى الملكي في ما بعد) الواقع على الضفة الشرقية من نهر دجلة ببغداد. وكان المستشفى الوحيد في العاصمة العراقية، ويعود إنشاؤه إلى الحقبة الأخيرة من الحكم التركي العثماني،
وعندما احتل الإنكليز العراق إبَّانَ الحرب العالمية الأولى، كان من أول أعمالهم تحسين الخدمات فيه وتحديثه. وكان الطبيب الإنكليزي الذي أجرى العملية
القيصرية لوالدتي الدكتور (بريهم) وساعده أطباء عراقيون مثل صائب شوكت وهاشم الوتري، كما شارك أيضاً الدكتور

سندرسن طبيب العائلة المالكة العراقية

ومؤسس كلية الطب التي أصبحت من أفضل الكليات الطبية في المنطقة وحازت شهرة في الدول الغربية، وحصل عدد من المتخرّجين فيها على أرفع المناصب في أكبر

مستشفيات العالم.

وبسبب الحادث الذي تعرضت له والدتي، لم تستطع الإنجاب بعد أن ولدتني، فكُتِبَ عليَّ أن أكون الابن الوحيد ليس لي إخوةٌ أو أخوات. لذا فقد عشتُ السنوات

الأولى من طفولتي في بيت جدي لوالدتي حسن الباجه جي، المُطِلُ على نهر دجلة، وكان من البيوت البغدادية القديمة، وقد سُمِّيَ قصر التماثيل.

تولّت تربيتي جدتي لوالدتي السيدة مسعودة بنت الحاج أحمد الباجه جي، وكانت سيدة متدينة ورعة أحاطتني بحبها وحنانها. أحببتها حباً جماً وبكيتها وحزنت

لفراقها عندما توفيت وأنا على وشك بلوغ سن الثلاثين من عمري. كذلك أذكُرُ بكثير من الحب والعرفان أخوالي وخالاتي الذين عشت في كنفهم في السنين الأولى

من حياتي.

ولدتُ في بيت عزٍ وجاهٍ؛ فعائلة الباجه جي كانت تعتبر من أعرق العائلات البغدادية وأوسعها شهرة وثراءً ونفوذاً. وقد أتاحت لي ظروفي العائلية فرصاً لم تكن في

متناول الكثيرين من أبناء وطني، وبسبب ذلك تنامى لدي شعور بالواجب تجاه الوطن لازمني طوال حياتي.

والدي مزاحم بن أمين بن أحمد بن سليم الباجه جي، ووالدتي بهيجة ابنة حسن بن محمود بن سليم الباجه جي.

تنتمي أسرة الباجه جي إلى قبيلة عَبْدَه المتفرعة من عشيرة شَمَّرْ الشهيرة التي نزحت إلى العراق من موطنها الأصلي في نجد في هجرات متعددة، ابتداءً من القرن

السابع عشر. وكانت شَمَّرْ إحدى العشائر العربية العديدة التي استوطنت العراق وحفظت له عروبته على مدى العصور. وقد استقرت القبيلة في منطقة الجزيرة

الواقعة غرب مدينة الموصل، في وقت كان فيه العراق يمر بفترة من أسوأ ما مَرَّ بهِ في تاريخه الطويل الحافل، فكانت الفوضى ضاربة أطنابها في جميع أنحائه،

وذاق سكانه الأمرين من الحروب والثورات والاضطرابات المستمرة.

فالدولة العثمانية التي كانت صاحبة السيادة الاسمية على العراق قد اعتراها الوهن والضعف، فلم تعد قادرة على تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في البلاد، أو صد

هجمات الدول الطامعة، وفي مقدمتها إيران التي كانت تغذّي النعرات الطائفية وتشعل الفتن والاضطرابات، وتتدخل باستمرار وبنحو سافرٍ في شؤون العراق

الداخلية، وتسعى في كل الظروف لتوطيد النفوذ الفارسي فيه.

وقد عانت عشيرة شَمَّرْ كما عانى غيرها من أهل العراق من جراء تلك الفوضى وما رافقها من بطش واستبداد، فكانت في حالة حرب دائمة مع الولاة والحكام في

الموصل وبغداد، ودافعت عن كيانها وتراثها بما عُرف عنها من قوة البأس وشدة المراس، فلم يستطع أولئك الولاة كسر شوكتها أو فرض إرادتهم عليها.

وبسبب الأوضاع الخطرة وغير المستقرة التي كانت تهدد العشيرة دوماً، فقد دأب بعض أفرادها على ترك مقر إقامتهم والهجرة إلى المدن القريبة بحثاً عن حياة أكثر

أمناً واستقراراً، وكان من أولئك أمين بك الملقب بالسباهي، وهو يعتبر الجد الأعلى لأسرة الباجه جي. فقد نزح إلى الموصل في النصف الأول من القرن الثامن عشر

الميلادي، وانخرط في سلك الجندية. وبالنظر إلى ما اتصف به من شجاعة وإقدام، فقد أصبح قائداً لأحد سناجق السباهيين، وكانت الموصل مقسمة حينذاك إلى

عدة سناجق يرأس كل واحد منها قائدٌ يلقبُ (بك)، وهكذا أصبح يعرف باسم أمين بك السباهي 1 .

1 السباهية: كلمة فارسية أصلها سباه، تطلق على قوات الفرسان في الجيش العثماني. والسناجق عبارة عن مساحة من الأرض الزراعية تمنحها الحكومة

للسباهيين يأخذون جزءاً من ريعها، وعليهم تلبية نداء الدولة للاشتراك في القتال ضد أعدائها. وكان هذا النظام شبيهاً إلى حدّ ما بالنظام الإقطاعي الذي كان

سائدا أوروبا خلال القرون الوسطى.

وفي منتصف القرن الثامن عشر نشبت في الموصل حرب أهلية بين فريقين، يتزعم أحدهما الوالي مصطفى باشا، ويتزعم الآخر أمين باشا الجليلي. وكان أعداء الوالي

في إستانبول قد أقنعوا السلطان العثماني بعزله. ولما وصل خبر العزل إلى الموصل، فَرَّ مصطفى باشا بعد أن تخلى عنه مؤيدوه وأعوانه المقرّبون، إلاَّ أمين بك

السباهي الذي ظل يحارب بعد هرب الوالي إلى أن قُتل، ويُعتقد أن ابنه مراد بك وحفيده عثمان بك قتلا أيضاً في تلك الفتنة.

وكان الحفيد عثمان بك قد صاهر أسرة الكلبدون المعروفه في الموصل، وهي من العائلات التي كانت تلقب بالسادات لأنها تنحدر من سلالة الإمام علي بن الحسين

زين العابدين (رض). وكان آل الكلبدون من كبار تجار الموصل ويتعاطون المتاجرة في قطع القصب المُذَهَّب (الكلبدون) واللؤلؤ والأقمشة النفيسة. والقطعة باللغة

التركية هي (البَارْجَه)، ومع الزمن أصبح آل الكلبدون يعرفون

باسم بيت (البَارْجَه جِي)، وبمرور الوقت حُذِفَ حرف الراء فأصبح اللقب (الباجَه جِي). وبسبب

الاضطرابات والأحداث الدامية في الموصل التي قتل خلالها أمين بك السباهي وابنه وحفيده، فقد قرر الحاج بكر بن عمر آل الكلبدون (الباجه جي)، وهو شقيق

زوجة عثمان بك، النزوح إلى بغداد، واصطحب معه أبناء شقيقته أنجال عثمان بك السباهي، وأصبحوا يعرفون جميعاً في بغداد باسم عائلة الباجه جي، وقد

مارسوا التجارة واشتهروا بها وكسبوا مالاً وفيراً. ومن مآثر الحاج بكر بن عمر الباجه جي أنه أعاد بناء مسجد الخفافين الشهير في بغداد، وقد وصف العلامة

محمود شكري الألوسي ذلك المسجد في كتابه تاريخ مساجد بغداد وآثارها كما يأتي:

إن هذا الجامع يقع على شاطئ دجلة وقريب من المدرسة المستنصرية في جهتها الشرقية. ويسمى الآن جامع الخفافين، لأن عند بابه سوقاً تصنع فيه الخفاف

الحمر، وفيه مصلى واسع على النهر، وعلى يمينه مئذنة، وفيه مدرسة عامرة ومدرس وإمام وواعظ وخدم، وفيه خزانة كتب تشتمل على مخطوطات قديمة

العهد...

وقد توفي الحاج بكر بن عمر آل كلبدون الباجه جي عام ١٢٢٣ هجرية بغير عقب، فورثه أبناء شقيقته، وهم الحاج نعما والحاج عبد الرحمن والحاج أمين والحاج

محمد، أبناء عثمان بك السباهي، وقد أصبح أكبرهم الحاج نعمان رئيساً للتجار في بغداد، وذاعت شهرته في العراق والبلاد المجاورة. فقد جاء في كتاب عنوان

المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد لإبراهيم فصيح الحيدري سنة ١٢٨٦ هجرية ١٨٦٩ ميلادية: أن من عائلات

بغداد المعروفة بيت الباجه جي، وهو بيت عز وتجارة وخيرات ومبرات ودولة وتجارة عظيمة، وقد نشأ بينهم الحاج نعمان جلبي ونال من المال ما

لم ينله أحد من التجار، وكان ذا جاه عظيم ومناقب كثيرة، كما كان يطعم جميع فقراء بغداد وغيرهم من الواردين إلى بغداد سنة القحط والغلاء، وقد بنى

جامعاً، وكذا بنى أخوه أمين جامعاً في بغداد، ثم قام مقام الحاج نعمان المذكور الحاج سليم جلبي ابن أخيه، وهو عبد الرحمن جلبي نجل المرحوم سليم جلبي،

وقد وفَّى حق مقامه، وبقي منهم رجال من ذوي التجارة والنجابة في يومنا هذا، فهو من أهل الدراية والفهم والصدق والوفاء، وهم في الأصل من أكابر أهل

الموصل من السباهية، والباجه جيون أخوالهم نسبوا إليهم ولهم سابقة التوطن في بغداد.

والمسجدان اللذان يذكرهما إبراهيم فصيح الحيدري، هما جامع سبع أبكار الذي عرف في ما بعد بجامع الحاج نعمان الباجه جي، وقد أنشئ عام ١٢٣٠ هجرية،

وجامع رأس القرية الذي بني سنة ١٢٣٨ هجرية، وقد ألحقت بكل من المسجدين المذكورين مكتبة غنية بالكتب والمخطوطات الثمينة التي نُقِلَ ما تبقى منها إلى

مكتبة الأوقاف العامة في بغداد. ويصف العلامة محمود شكري الألوسي المدرسة التي أنشأها الحاج نعمان الباجه جي في كتابه مساجد بغداد وآثارها قائلاً: كانت هذه المدرسة في ما سلف من الزمان روضة من رياض الجنان، وأدنى أوصافها لدى رائيها أن كل ما يروم الطالب فيها، وقد نظم أهل العلم في وصفها

أشعاراً، ونثروا من لآلئ أوصافها نثاراً.

وفي أوائل القرن التاسع عشر، عندما كان الحاج نعمان

الباجه جي يتبوّأ مركز الصدارة بين تجار بغداد، عمّت المدينة موجةٌ من الفتن والاضطرابات بسبب النزاع

المستحكم بين زعماء المماليك الذين حكموا بغداد منذ بداية القرن الثامن عشر. وفي سنة ١٨١٣، اتفقت كلمة عشائر المنتفك وعبيد ووجهاء بغداد، وعلى رأسهم

الحاج نعمان جلبي الباجه جي كبير التجار، على ترشيح سعيد باشا لولاية بغداد. وكان سعيد هذا ميالاً إلى العرب، عكس بعض أسلافه الذين كانوا يعتمدون

على العناصر غير العربية في حكمهم، ولم يعتبر نفسه من المماليك على الرغم من أواصر المصاهرة التي كانت تربطه بهم. وقد أثار تقرّبه من العرب واعتماده

عليهم حفيظة الأمراء البابانيين الأكراد الذين كانت تشد أزرهم إيران، فأعلنوا العصيان بعد أن عزل سعيد باشا زعيمهم محمود باشا بابان من ولاية السليمانية.وكانت الدولة العثمانية في ذلك الوقت تركز اهتمامها وجهودها لمواجهة الأخطار التي كانت تهدد ممتلكاتها في البلقان بعد هزيمة نابليون وانسحابه من روسيا،

لذا حاولت التقرب من إيران، وحرصت على عدم إثارتها في تلك الظروف حتى لا تضطر إلى الحرب على جبهتين، ولهذا السبب لم يرق السلطات العثمانية استفزاز

سعيد باشا لإيران بعزل حليفها محمود باشا بابان عن ولاية السليمانية، كما أنها لم تكن راضية عن سياسة الوالي في الاعتماد على العناصر العربية في إدارة

شؤون البلاد، فحيكت المؤامرات ضد سعيد باشا وأدّت الفتن والوشايات التي بثّها أعداؤه في عاصمة السلطنة إلى عزله في سنة ١٢٣٠ هجرية/١٨١٥ ميلادية. واستغل

الطامعون في الولاية هذا العزل، فرفعوا راية العصيان والثورة ضد سعيد باشا، وكان في مقدمة هؤلاء داوود باشا

أحد زعماء المماليك. واستعد الطرفان للمعركة
الفاصلة، فموّل نعمان جلبي الباجه جي وغيره من تجار بغداد جيش سعيد باشا الذي كان مؤلفاً من العشائر العربية وبعض الإنكشارية الذين ظلوا على ولائهم
للوالي المخلوع، لكن داوود باشا استطاع أن يهزم سعيد باشا ويقتله، ولما استتب له الأمر نكّل بأعوانه، وفي مقدمتهم الحاج نعمان جلبي الباجه جي الذي كان
مصمّماً على إعدامه، ولكنه عفى عنه استجابة لتوسط تجار بغداد، وأطلق سراحه بعد أن فرض عليه غرامة قيمتها ثلاثون ألف ليره ذهبية، وهو مبلغ جسيم في
ذلك الوقت.
رحل نعمان الباجه جي عن العراق واستقر به المقام في دمشق، وظل فيها إلى أن توفاه الله سنة ١٢٤٨ هجرية/١٨٣٢ ميلادية، ودفن هناك. ومن القصص التي
تناقلها الناس عنه في تلك الأيام هي أن الحاج نعمان قبل مغادرته بغداد دفن أمواله في مخابئ تحت الأرض في قصره المطل على نهر دجلة الذي كان يسمى قصر
التماثيل، ووضع إشارات خاصة في جدران القصر لمعرفة مواقعها. وبعد وفاته حاول الورثة عبثاً العثور على تلك الأموال التي لا يعلم مصيرها إلا الله.
ولما كان الحاج نعمان قد توفي بغير عقب، فقد ورث ثروة آل الباجه جي وتجارتهم ولدا أخويه الحاج أمين والحاج عبد الرحمن، وهما الحاج سعد الدين والحاج
سليم، ومنذ ذلك الحين تفرعت الأسرة إلى فرعين. وبناءً على ذلك، فإنني أنتمي إلى فرع الحاج سليم، وكذلك أكثر رجال عائلة الباجه جي الذين اشتهروا في ما
بعد. تزوج الحاج سليم الباجه جي (١٧٨٦–١٨٤٨) من شقيقة السيد محمود الأورفلي وأنجب منها أربعة أولاد هم الحاج

عبد الرحمن والحاج أحمد والحاج محمود
والحاج حسن، وتوفي الأخير في مكة المكرمة أثناء تأديته فريضة الحج ودفن هناك، ومات بغير عقب.
وكان نجل الحاج سليم الأكبر الحاج عبد الرحمن الباجه جي (١٨٢٩–١٩١٢) من الشخصيات المرموقة، وقد أصبح من كبار أصحاب الأراضي الزراعية. ويذكر عنه أنه
أنقذ عشائر الدليم وزوبع من المجاعة في إحدى سنوات القحط، وظلت تلك العشائر تذكر تلك المَبَرَّة، وأصبحوا يطلقون على تلك السنة "سنة الباجه جي". ويُذكر
عنُه أيضاً أنه أقرض الحكومة العثمانية خمسة عشر ألف ليرة ذهبية لتجهيز الفيلق السادس الذي أُرسِلَ للحرب مع روسيا سنة ١٨٧٧ ميلادية. ومن مشاريعه
الاقتصادية التي تذكر، خط ترامواي النجف الكوفة، كما أنه حصل على امتياز لبناء خط سكة حديد من خانقين إلى كربلاء لتسهيل نقل زوار العتبات المقدسة،
لكن الحكومة عدلت عن رأيها بعد بدء العمل في هذا المشروع بمدة قليلة، وقد شغل منصب رئيس محكمة بغداد، وأنعمت عليه الدولة العثمانية برتبة (أولى
أولى) التي تعادل رتبة الفريق العسكرية، وكانت له مشاركات فكرية مهمة. ومن مؤلفاته التي تذكر في هذا المجال كتاب الفارق بين كلام المخلوق والخالق ، وقد
تزوج بالسيدة فاطمة كريمة محمود آغا من وجهاء المماليك (الكولمند)، وتزوج شقيقهُ الحاج أحمد (١٨٣٤–١٩٠٧) بالسيدة جويدة كريمة الحاج يس آل ونه، وأما
شقيقهُ الأصغر الحاج محمود (١٨٤٠–١٩٠٠) فقد اقترن بالسيدة عائشة كريمة مفتي بغداد الحاج أمين أفندي الكهيه، وهو كردي الأصل من أربيل.
وعلى الرغم من أن آل الباجه جي كانوا يعملون في التجارة

التي اشتهروا بها، فإن عميدهم الحاج عبد الرحمن الباجه جي، وبسبب إقامته الطويلة في إستانبول،

واطلاعه عن كثب على المحاولات التي كانت تجري لإصلاح جهاز الدولة العثمانية على أسس حديثه مقتبسة في أغلبها من الغرب، فقد شجع شباب عائلته على

الانتماء إلى سلك الوظائف الحكومية، لذا ترك كثير منهم التجارة وانتقلوا إلى الخدمة العامة، واكتفى البعض بما تدرّه عليهم أملاكهم الزراعية والعقارية، ولم

يبقَ إلا القليل منهم يزاول التجارة، مهنة آبائهم وأجدادهم، وقد تولى بعضهم مناصب رفيعة في الإدارة والقضاء في الدولة العثمانية. وبعد تأسيس الدولة

العراقية، استمر أفراد العائلة في التوجه نحو العمل في السياسة والوظائف العامة، فتولى اثنان منهم رئاسة الوزارة، وخمسة منصب الوزارة، وتقلد عدد آخر

منهم مناصب مهمة في السلك الدبلوماسي والقضاء والإدارة.

كان جدي أمين بن أحمد بن سليم الباجه جي مفتشاً في الدائرة السنيّة التي كانت تشرف على أملاك السلطان العثماني، وكان بحكم وظيفته يتجول في كافة أنحاء

العراق، لذلك نشأت علاقات صداقة مع بعض شيوخ العشائر، ومنها عشيرة البو سلطان في الحلة، فصاهرها بزواجه من ريمة ابنة خلف الدخيل عام ١٨٨٩،

فولدت له والدي مزاحم الذي كان يعتز كثيراً بأخواله من آلبوسلطان ويفاخر بجذوره العربية الأصيلة من هذه القبيلة الشهيرة. استوطن آلبوسلطان منطقة

الشوملي قرب الحلة، وقد عُرِفَتْ القبيلةُ بقوة بأسها واستبسال رجالها وشجاعتهم في القتال، وذاعت شهرتها في الأوساط العشائرية في العراق، وذلك بعد

انتصارها على قبيلة الجبور سنة ١٩٠٠ في معركة نشبت على ضفاف شط الحلة، وإلحاقها الهزيمة بزعيم عشيرة الزبيد الشيخ رشيد الوادي، في منطقة الغبيشي في

عام ١٩١٠. وقد أبلى بعض رجال القبيلة، ومنهم خال والدي مزاحم الملقب ب"واعي الخلف"، بلاءً حسناً في الثورة العراقية عام ١٩٢٠، وقد وصف الشاعر محمد

مهدي الجواهري تلك القرابة كما يأتي:

فتى الحلة (مزاحم) الفيحاء شدت عروقه

بنات الفرات (ريمة) المنجبات الكرائم

لم تكن بغداد أيام طفولتي أكثر من قرية كبيرة متخلفة في كل نواحي الحياة مقارنة مع بعض المدن العربية كالقاهرة والإسكندرية ودمشق والقدس وبيروت. فقد

كانت تفتقر إلى الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء، وأذكر السَقّاء الذي كان يحمل ماء دجلة في جراب من جلد الخروف ويجوب الشوارع والأزقة لبيع الماء الذي

تصبُّهُ ربة البيت في "حب" وهو عبارة عن وعاء مصنوع من الفخار يوضع تحته وعاء آخر يقطر فيه الماء النظيف نسبياً من الحب الكبير، وكان يسمى "الناقوط". أما

البيت الذي ترعرعت فيه فقد كان يقع في محلة الباجه جي في شارع النهر، وكان أقرب جار لنا الوجيه سليم الزئبق، وكنا نلتقي مع أولاده، وأذكر منهم السيد عبد

الملك، زميلي في ما بعد في وزارة الخارجية، وكانت هناك أيضاً بيوت تعود إلى بعض العائلات البغدادية القديمة، وكذلك بعض العائلات اليهودية الغنية ومحال

الصاغة الصابئة المندائيين.

من أهم ما أذكره من أيام طفولتي هو إجراء عمليتين جراحيتين لي، الأولى عندما بلغت الخامسة من العمر لاستئصال اللوزتين، والثانية الختان. وكان ذلك في

البيت وليس في المستشفى، وعلى طاولة الكتابة الكبيرة العائدة لوالدي، بعد أن فُرِشَتْ بالشراشف. وما زلت أتذكر قدوم مساعد الطبيب مع الأدوات الجراحية

التي استخدمها الدكتور صائب شوكت لإجراء العمليتين. تعلمت السباحة في نهر دجلة على يد سباح يهودي اسمه على ما أتذكر هارون، وكنا عشرة صبيان أو أكثر

نتدرب معاً على الطريقة البغدادية بشد أربع كربات على أجسامنا ثم خلعها الواحدة تلو الأخرى حسب تقدمنا في السباحة، إلى أن استطعت عبور نهر دجلة من

الشاطئ الشرقي إلى الغربي، وكان السباح هارون يغني أغاني محمد عبد الوهاب ونشاركه في الغناء أثناء تعلمنا السباحة.

ومن الأشياء التي أتذكرها في طفولتي، لقائي مع الملك فيصل الأول رحمه الله عام ١٩٣١. كان والدي يومذاك وزيراً للداخلية فأخذني معه لاستقبال الملك المؤسس

بعد عودته من رحلته إلى أوروبا، وأتذكر كذلك لقائي مع الزوار الذين كانوا يفدون إلى بيتنا، وكان والدي يطلب مني وأنا في السابعة أو الثامنة من عمري أن أُسلِّمَ

عليهم. وهكذا التقيت بأغلب رجالات العراق في ذلك الوقت، مثل ياسين الهاشمي وجعفر أبو التمن وجعفر العسكري ونوري السعيد وعلي جودت الأيوبي

وآخرين. وفي فترة طفولتي ظهرت السينما لأول مرة في العراق، فكان عصر دور العرض السينمائي قد ازدهر في بغداد، إذ افتُتِحَتْ عدة صالات سينمائية في شارع

الرشيد، مثل رويال سينما، والسينما الوطني، وسنترال سينما، وكان الفتيان من جيلي يُبهرون برجل متجول في شارع الرشيد ينادي بصوتة الجهوري (أحسن

رواية بالبلد سنترال سينما) وهو يحمل مُلصَقَ الفيلم الجديد

كنوع من الدعاية المتوافرة وقتذاك. وكنا نذهب إلى السينما بعد أن نأكل وجبة طعام مكونة من

السندوتش الشعبي المسمى "أبيض وبيض" تعقبها "الدوندرمة". ومن الأحداث التي تركت أثراً في نفسي أيام الطفولة، الإضراب العام الذي حدث في صيف عام

١٩٣١، وكان موجهاً بالذات ضد والدي الذي كان يشغل منصب الداخلية في ذلك الوقت. فقد احتشد المتظاهرون أمام بيتنا يهتفون بسقوط الحكومة ووزير

الداخلية، إلى أن جاءت قوة من الشرطة فرقتهم واعتقلت البعض منهم، وقد أبديتُ امتعاضي لوالدي من استعمال الشدة ضد المتظاهرين، ومنذ ذلك الوقت وأنا

أتضايق كلما رأيت أو سمعت باستعمال القوة المفرطة ضد أفراد الشعب مهما كانت الأسباب.

ومن ذكريات الطفولة، كانت مشاهدتي لأول مرة طقوس عاشوراء التي كان يقيمها بعض الفيلية الأكراد في محلة باب الشيخ القريبة من بيتنا الذي انتقلنا إليه

عام ١٩٣٢ والمطل على طريق المواكب الحسينية.

ومن أهم ذكريات الطفولة، رحلتي الأولى إلى خارج العراق عام ١٩٣٠، وذلك حينما ذهبنا إلى لبنان للاصطياف في سيارة ذات سقف متحرك، وقد استغرقت رحلتنا

المتعبة ٢٤ ساعة، وكان التراب يملأ السيارة، ونزلنا في ضيافة مدير شرطة الرطبة في مقره داخل ما يسمى القلعة، وما زلت أذكر دهشتي عندما شاهدت البحر لأول

مرة في بيروت بذلك الاتساع مقارنة مع نهر دجلة. ثم استأجرنا بيت رئيس البلدية في برمانا، وهو السيد شاهين الأشقر، وكان بيتاً كبيراً تحيط به حديقة فيها

أشجار عالية، وطلب مني والدي أن أتسلق الأشجار لأنه كان يريد تحسين صحتي وتقوية عضلاتي، إذ كنت صبياً نحيفاً

رقيقاً، فأراد أن أخشوشن، وذلك مقابل

معارضة والدتي التي كانت تخشى أن يتعرض ابنها الوحيد للأذى. ومن الأحداث التي ظلت ماثلة في ذهني عبر السنين اعتقال والدي لمدة ٢٤ ساعة للتحقيق معه في

قضية الرسائل السرية في صيف عام ١٩٣٢، وخلاصتها أن عدداً من الرسائل والمناشير السرية التي تهاجم الملك والحكومة قد جرى توزيعها في بغداد، واتهم والديبأنه كان الكاتب والناشر، فأحيل على المحاكم العراقية. لكن المحاكم، على مختلف درجاتها، أصدرت حكمها بالبراءة، بالرغم من محاولات الحكومة والبلاط التأثير

على القضاة، واعتبرت هذه القضية مفخرة من مفاخر القضاء العراقي في عصره الذهبي أيام العهد الملكي. والحادث الآخر الذي أتذكره كان في منطقة الكاظمية في

بغداد عام ١٩٣١، أثناء عطلة عيد الفطر، فقد ذهبت مع خادمنا لزيارة ضريح الإمامين موسى الكاظم وحفيده محمد الجواد عليهما السلام، وبعد الزيارة ذهبنا

إلى مطعم يختص بالكباب الكاظمي الشهير، وأثناء تناولنا الطعام جاء شخص وصاح بأعلى صوته بأن خادمنا مسيحي ونجس ولا يجوز له أن يأكل في مطعم

المسلمين. كان الخادمُ مسيحياً اسمه يوسف ميخا. فانهالوا عليه بالضرب ولم ينقذه سوى مجيء الشرطة. وقد أثّرت تلك الحادثة تأثيراً كبيراً عليّ وأنا طفل في

الثامنة من عمري، وكرهت منذ ذلك الوقت التعصب الديني والظلم الذي كان يقع على الأقليات غير المسلمة في العراق.

وفي عام ١٩٣٣ ذهبتُ بصحبة والدي إلى شمال العراق، فزرنا كركوك وأربيل وشقلاوة وراوندوز والموصل وشيخان، وكنا ننزل عادةً ضيوفاً على المتصرف أو أحد

أعيان المنطقة أو القائمقام، أذكر منهم السادة عمر نظمي متصرف الموصل وجميل الراوي متصرف كركوك وجلال خالد قائمقام الشيخان وملا أفندي الذي نزلنا في

بيته في أربيل ورئيس بلدية راوندوز الذي لا أتذكر اسمه، وكان رجلاً كريماً مضيافاً كغيره من إخواننا الأكراد.

بطبيعة الحال كان من أهم أحداث طفولتي دخولي المدرسة الابتدائية. ففي خلال عقد العشرينيات من القرن الماضي فُتِحَتْ في بغداد مدرسةٌ باسم المدرسة

الأمريكية للبنين، كان يديرها قس أمريكي بروتستانتي اسمه الدكتور ستاودت، يساعده بعض الأساتذة الأمريكيين واللبنانيين والعراقيين، أذكر منهم السيد

يوسف ماري مدير المدرسة الابتدائية والأستاذ اللبناني أنيس عادل والأستاذ كاظم العطار. وبالرغم من أن المدرسة كانت تابعة لبعض المؤسسات التبشيرية

البروتستانتية، لم تكن هناك أيّ محاولات منها للتأثير على معتقداتنا الدينية. فقد كان في المدرسة عدد من اليهود والمسيحيين من مختلف الطوائف، وعدد كبير

من المسلمين أكثرهم من أولاد العائلات المعروفة، مثل آل الجميل والباجه جي وبابان وشوكت والسنوي والزهاوي وغيرهم. وقد قضيتُ في تلك المدرسة ست

سنوات، ونلت الشهادة الابتدائية عام ١٩٣٤، وفي خلال دراستي أظهرت تفوقاً في مادتي التاريخ والجغرافيا وضعفاً ملحوظاً في الرياضيات والعلوم. وكان والدي

يهتم بوجه خاص بتحسين دراستي في الرياضيات، فجلب لي مدرساً خاصاً لهذا الغرض. كان والدي يهوى الشعر ويحفظ الكثير منه، وكان من أصدقائه المقرّبين

الشعراء معروف الرصافي ومحمد مهدي الجواهري وجميل الزهاوي، وقد حاول أن تكون الهواية نفسها لابنه الوحيد،

لكن جهوده في ذلك الشأن باءت بالفشل،

لأني لم أهتم بالشعر وحفظت النزر القليل منه فقط، لكنني شغفت بالأدب، فقرأت وأنا في سن مبكرة كتب طه حسين والعقاد وتوفيق الحكيم، وكنت أقرأ مجلة

الرسالة وما فيها من مقالات رائعة. وباعتباري الولد الوحيد، فقد كنت طفلاً مدللاً، فكان والدي لا يبخل عليّ بشيء من ملابس جديدة ولعب وغير ذلك، لكنه في

الوقت نفسه كان يشجعني ويحثني على القراءة. وهكذا بدأت بقراءة كتب التاريخ والأدب التي كان يشتريها لي والدي، وكذلك الصحف والمجلات، وتعوَّدت القراءة

وأحببتها، وغدا ميلي إلى كتب التاريخ وما زال قوياً. لذا فإن معلوماتي التاريخية سواء في التاريخ العربي أو الأوروبي والأمريكي غزيرة ساعدتني كثيراً خلال عملي

الدبلوماسي والسياسي. كان والدي يحبني حباً جماً، وكان يخشى ألا أحقق ما كان يطمح إليه بشأني، فامتزج حبه بالرغبة في إدارة حياتي ومستقبلي، وكان يقول

لي دائماً إنه يتوقع لي مستقبلاً زاهراً إذا التزمت بمبادئ أخلاقية عالية، وأن أتجنّب كل ما من شأنه أن يضر بسمعتي وعملي، وحثّني على الصدق والإخلاص

والتفاني في العمل، وهي المبادئ التي حاول أن يغرسها عميقاً في نفسي وقد نجح في ذلك المسعى، لكنني بدأت أكتشف بعض نقاط الضعف في تركيبته النفسية،

فقد كان عصبياً حاد المزاج، سيّئ الظن، متسرعاً في غضبه إلى حد التهور، ما أفقده الكثير من أصدقائه، لذا كنت أخشاه وأحبه في الوقت نفسه. أما والدتي رحمها

الله فقد كانت امرأة بسيطة، كما أن العجز الذي أصابها بسبب الحادث الذي وقع لها قبيل ولادتي، زاد من شعورها بالظلم والغبن، ولم يساعدها والدي كثيراً

على تجاوز محنتها، فقد كنت وأنا طفل أشعر بحنان خاص تجاهها وأكتم ألمي لما حل بها. وهكذا فإن طفولتي لم تخلُ من الحزن، فكنت أشعر بالوحدة وأنا أتألم

لمرض والدتي وعجزها. ومما يؤسف له أن الأهل والمقربين أشعروني بأنّي مسؤول عَمّا حَلَّ بها من مصائب بسبب حملها وولادتها العسيرة، وأن عليّ أن أكفّر عن

خطيئتي بأن أكون رجلاً صالحاً وناجحاً وقوياً، وهكذا صار عليَّ أن أحمل هذا العبء النفسي وعقدة الذنب طيلة حياتي.

الفصل الثاني

المراهقة والدراسة الثانوية في كلية فكتوريا

في منتصف عام ١٩٣٤ كان المرحوم عبد الله الدملوجي، صديق والدي ورفيقه في النضال ضد الحكم التركي، وزيراً للخارجية في وزارة السيد جميل المدفعي.

ويومذاك شغر منصب الوزير المفوض في طهران، فعرضه الوزير على والدي الذي قبل هذا المنصب، لكنه فوجئ برفض الحكومة الإيرانية لترشيحه، وكان من جملة

الأسباب لهذا الرفض علاقة والدي الحميمة بالشيخ خزعل أمير المحمرة الذي كان مسجوناً في طهران (وقتل في ما بعد بأمر شاه إيران رضا بهلوي). وعلى أثر ذلك

كلفه صديقاه رئيس الوزراء الجديد علي جودت الأيوبي ووزير خارجيته نوري السعيد بمنصب الممثل الدائم لدى عصبة الأمم في جنيف والوزير المفوض لدى إيطاليا

2 . وقد وافق الوالد على ذلك، وقَبْلَ سفره لتسلم منصبه كان عليه أن يرتّب أمر دراستي الثانوية، فكان المفروض أن أدخل المدرسة الثانوية الأمريكية في بغداد.

لكن والدي رأى أن بقائي وحدي في بغداد من دون رقابته ومحاطاً بدلال الوالدة والنساء الأخريات في العائلة،

سيفسدني ويضر بمستقبلي. لذا عقد العزم بعد أن

لقي تشجيعاً من السادة علي جودت وجعفر العسكري وتحسين قدري، الذين لهم أولاد في كلية فكتوريا في الإسكندرية، على إلحاقي بهذه المدرسة الإنكليزية

الشهيرة. لكن والدتي لم تتحمل فراقي، لذا تقرر ذهابها معي إلى الإسكندرية وكان معنا عمي سليمان أحياناً وخالي محيي أحياناً أخرى، وكانت معنا طباخة

وخادم، واستأجرنا شقة متواضعة في منطقة سيدي جابر في رمل الإسكندرية، وقد وصلناها في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٤. في كلية فكتوريا دخلت عالماً جديداً

كان من الصعوبة أن أتأقلم معه، إذ كان علينا التحدث باللغة الإنكليزية، ولما كانت لغتي ضعيفة مقارنة مع بعض الطلبة الآخرين، كنت أشعر بالخجل وأحاول

الانطواء على نفسي، كما كانت مشاركتي الأولى في كرة القدم غير موفقة، ما أثار ازدراء الطلبة الآخرين. ثم تحسن الوضع بعدما دخلت القسم الداخلي في

المدرسة، وازدادت ثقتي بنفسي، واندمجت كلياً في الوضع المدرسي الجديد. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد هو بدء العمل بتأسيس كلية فكتوريا عام ١٩٠٢، وقد

وضع الحجر الأساس الملك إدوارد السابع وهو في طريقه إلى الهند لتتويجه إمبراطوراً. وفتحت الكلية أبوابها عام ١٩٠٩ وكانت في نظامها وطريقة التدريس فيها

مشابهة بل مطابقة للمدارس الإنكليزية الأهلية، مثل ايتون وهارو، وكانت الإمبراطورية البريطانية وقتذاك في أوج عظمتها، وكانت هي الحاكمة الفعلية في مصر،

وأعلنت أن من أهدافها إعطاء الفرصة للطلاب من البلاد المتخلفة للاستفادة من الحضارة البريطانية التي كانت في رأيهم أفضل ما أنتجته البشرية. وفي أول الأمر

كان أغلب الطلبة من الأجانب المقيمين في الإسكندرية، مثل اليونانيين واللبنانيين واليهود من أصل إسباني (السفارديم)، ودخلها أيضاً بعض أولاد العائلات المصرية

القبطية وعدد قليل من الأسر المصرية المسلمة. لكن الوضع تغيّر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وخروج بريطانيا منتصرة واتساع مساحة إمبراطوريتها، فتوافد

على المدرسة طلاب من خارج مصر، وازداد عدد التلاميذ المصريين المسلمين، خاصة من أولاد العائلات الثرية والباشوات.

2 كان رؤساء البعثات الدبلوماسية لأغلب الدول يحملون لقب وزير مفوض، وكان منصب السفير من حق الدول الكبرى فقط.

كان من أول العراقيين الذين التحقوا بكلية فكتوريا الأمير عبد الإله ابن الملك علي ملك الحجاز، والذي أصبح في ما بعد وصيّاً على عرش العراق. ومن العراقيين

الذين التحقوا بالكلية أثناء وجودي فيها، السادة زياد ونزار وقيس أولاد جعفر العسكري، ونزار بن علي جودت الأيوبي، وواصف بن عبد المحسن السعدون،

وحسين بن علي رضا العسكري، ولؤي بن تحسين قدري، وخلدون بن ساطع الحصري، وطلال وحارث ولدا ناجي شوكت، وأحمد العجيل الياور وشقيقه مشعل

وداوود بن محمود رامز وإميل بن صالح شلومو (وهو حفيد الشخصية اليهودية العراقية مناحيم دانيل)، وعبد الرسول بن عبد النبي الدهوي. ومن العرب

السادة علي علي رضا من السعودية، وحازم ومحمود نسيبة، وعمر وسعد الدجاني من فلسطين، والهادي المهدي من السودان. وبعد تخرّجي في المدرسة عام

١٩٤٠، ازداد عدد الطلاب في الكلية في الإسكندرية وفرعها ف

القاهرة زيادة كبيرة، وكان من أبرزهم الملك حسين بن طلال والأمير رعد بن زيد الحسين. واستمرت

الكلية بالنمو حتى عام ١٩٥٦ عندما أُغلقت وأممتها الحكومة المصرية بعد العدوان الثلاثي على مصر. كان من أهم الفوائد التي جنيتها من وجودي في كلية فكتوريا،

لمدة ست سنوات، تعلمي اللغة الإنكليزية بنحو صحيح ووافٍ، ما ساعدني كثيراً في عملي الدبلوماسي في الأمم المتحدة. وإضافة إلى اللغة الإنكليزية، كانت دراستنا

مفصَّلَةً وعميقةً في الأدب الإنكليزي وتاريخ بريطانيا وأوروبا، كما كان مستوى التعليم في الرياضيات عالياً، وتحسن أدائي في هذا الموضوع، ولكنني بقيت قليل

الاهتمام بالعلوم (الكيمياء والفيزياء)، وكنت فاشلاً أيضاً في الرياضة (كرة القدم والكريكت) رغم محاولاتي المتكررة. ومن المواضيع التي كانت خارج المنهاج المدرسي

والتي سجلت اسمي فيها، البيانو. كانت معلمة البيانو امرأة متقدمة في السن، روسية الأصل، فرّت من بلادها بعد الثورة الشيوعية لأنها كانت من طبقة النبلاء

وتحمل لقب "كونتيسة". ولقد أظهرتُ تقدماً في البيانو أول الأمر، لأنني أحب الموسيقى الكلاسيكية. وعندما أُقيمَ حفلٌ موسيقيٌ عزفتُ فيه قطعةً صغيرةً وسهلةً

للموسيقار الألماني مندلسون، ولكن مع الأسف فإن اهتمامي بدروس البيانو قلّ مع مرور الزمن، لأنه كانت هناك أشياء أخرى تشغل بال الفتى المراهق. كانت

الدراسة على مستوى عالٍ، خاصة في العلوم والرياضيات والآداب، وكنت شغوفاً بنحوٍ خاص بالأدب الإنكليزي، فدرسنا على أيدي مدرسين مختصين كل أعمال

شكسبير وملتون ووالتر سكوت وثاكري وديكنز وغيرهم. ومن أهم الأشياء التي تعلمتها في كلية فكتوريا تحكيم العقل

والمنطق، والتفكير المستقل، وعدم قبول أي
شيء إلاّ إذا كنت مقتنعاً به، كما أدركت أهمية حسن التعبير بوضوح ودقة، وعدم الإسراف في الوصف والكلام المعاد، والاختصار قدر الإمكان، فقد آمنت بمبدأ ما
قل ودل. وخلال وجودي في كلية فكتوريا، سنحت لي الفرصة لزيارة أوروبا، وكانت أول رحلة في صيف ١٩٣٥ عندما ذهبت إلى روما حيث كان والدي. أعجبت بتلك
المدينة التاريخية، فقد درست وقرأت عن الإمبراطورية الرومانية القديمة وعن تاريخ إيطاليا الحديث والكفاح من أجل وحدتها، وقد أراد والدي أن أستفيد من
وجودي في روما لزيادة ثقافتي ومعلوماتي عن التاريخ والفن. وتشاء الصدف وجود شخصية عراقية مثقفة أخذني والدي إليه ليتولى مهمة الدليل والمعلم الثقافي،
وهو القس الأب بولس هندو من طائفة السريان الكاثوليك، الذي كان من أعز أصدقاء والدي، فأخذني الأب هندو إلى المواقع الأثرية والمتاحف والكنائس، وشرح لي
بالتفصيل الأعمال الفنية فيها، وزرنا الكنائس الكبيرة ومتحف الفاتيكان، وشاهدت هناك روائع الفن لمايكل أنجلو وبرينيني ورفائيل وغيرهم. وذهبنا إلى الآثار
الرومانية والقصور القديمة والمغارات التي كان يختبئ فيها المسيحيون في القرن الأول للميلاد. وكان الأب بولس هندو يلقي عليّ المحاضرات القيّمة عن التاريخ
والفن والعمارة التي زرناها.
بعد بضعة أسابيع في روما ذهبنا إلى جنيف حيث مقر البعثة العراقية الدائمة لدى عصبة الأمم، وبعد مضي شهر من وصولنا إلى جنيف حَلَّ نوري السعيد، وزير
الخارجية، ضيفاً علينا في مقر إقامتنا، وكانت فرصة لأجدد معرفتي به، إذ كان مشهوراً بحبه للأطفال، وكان يداعبني

ويوصيني بعدم الانهماك في القراءة

وممارسة الرياضة. وفي منتصف آب ١٩٣٥ ذهبنا إلى برلين بالسيارة، إذ كان المفروض أن يكون والدي وزيراً مفوضاً في برلين إضافة إلى جنيف وروما، وهناك زرنا

المتحف الذي ضمّ باب عشتار البابلية، وكذلك قصر سان سوسي للملك فردريك الأكبر عاهل بروسيا، وكنتُ ملمّاً بتاريخ ألمانيا وتوحيدها على يد بسمارك، ولم

يتسنَّ لوالدي تقديم أوراق اعتماده لرئيس الدولة الألمانية أدولف هتلر لأنه كان غائباً عن برلين. وأخيراً صُرفَ النظرُ عن تعيين والدي واختير الأمير زيد بن الحسين

ليحل محله في برلين. وفي بداية أيلول زرت لندن وباريس وبروكسل وأمستردام، واستمتعت بما فيها من متاحف ومعالم أثرية، خاصة قبر نابليون في قصر

الانفاليد، فقد كنتُ معجباً بشخصية نابليون وإنجازاته وفتوحاته. عموماً، تركت رحلتي الأوروبية تلك وأنا صبي في الثانية عشرة من عمري أثراً عميقاً في نفسي،

ومنذ ذلك الوقت ازداد إعجابي بالحضارة الأوروبية وما أنتجته من روائع الفن والاختراعات والاكتشافات العلمية التي عادت بفوائد لا تعدّ ولا تحصى على البشرية

جمعاء. ثم تكررت زياراتي لأوروبا في السنوات ١٩٣٧ و١٩٣٨ و١٩٣٩، وفي إحدى تلك الزيارات في نهاية شهر أيلول من عام ١٩٣٧ التقيتُ للمرة الأولى بالفتاة التي

أصبحت زوجتي. جاءت سلوى إلى روما مع والدتها وشقيقها الأصغر ووالدها علي جودت الأيوبي الذي كان وقتئذٍ وزيراً مفوضاً في باريس، وهم في طريقهم إلى

بغداد، وحلّوا ضيوفاً على والدي في دار المفوضية. ومن حسن الصدف أني سافرت على الباخرة نفسها من نابولي إلى الإسكندرية، وخلال تلك السفرة أتيحت لنا

الفرصة للتعارف، وتولّد لدينا شعور تطور ليصبح حباً عميقاً. كنت أراها بعد ذلك عند ذهابي إلى بغداد في الإجازة أو عند مروري ببيروت حيث كانت تدرس في

مدرسة البنات الأمريكية. وعند التحاقي بالجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٤٠، كانت في كلية البنات الأمريكية، لكنها غادرت بيروت وسافرت مع عائلتها إلى

واشنطن حيث عيّن والدها وزيراً مفوضاً وسفيراً في ما بعد لدى الولايات المتحدة. وتشاء الظروف أن أعيّن في السفارة العراقية في واشنطن عام ١٩٤٥، وهناك

توطدت العلاقة بيننا، ومن حسن حظنا أن حبنا لم يفقد شيئاً من قوته بعد مرور أكثر من ستين عاماً على زواجنا في واشنطن عام ١٩٤٦. ولعل أفضل وصف لهذه

العلاقة ما كتبه الصحافي المعروف معد فياض في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠١٠، إذ قال "وسيعيشان واحدة من أجمل وأعمق قصص الحب التي لن

تتكرر مثيلاتها، قصة حب بدأت بينهما ومن غير أن يشعرا في عمر الطفولة ولم تنتهِ حتى اليوم".

في عام ١٩٣٩ سافرت والدتي مع شقيقها خالي عبدالله إلى برلين لإجراء فحوص من قبل الاختصاصي الألماني الشهير في أمراض العظام البروفسور الدكتور زاوربروخ،

والتحقتُ بهما مع والدي وقضيتُ هناك ثلاثة أسابيع ممتعة. وبالرغم من أن الحرب العالمية الثانية كانت على الأبواب، كانت الحياة طبيعية في برلين ولم أشعر

بأي ضيق أو خوف في ظل الحكم الديكتاتوري النازي الذي كان يسيطر ليس فقط على ألمانيا بل على أوروبا الوسطى بأسرها. فقد كان النازيون حاذقين في إخفاء

الطبيعة الإجرامية لنظامهم. غادرنا برلين في العاشر من آب أغسطس إلى باريس حيث التحق والدي بوظيفته الجديدة

وزيراً مفوضاً لدى فرنسا. وسرعان ما بدأت

الأزمة بين بولونيا وألمانيا، والتي أدّت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية في بداية أيلول ١٩٣٩. رأى والدي أن يعيدني إلى الإسكندرية قبل أن يتفاقم الموقف الحربي في

أوروبا، فغادرت باريس في السابع من أيلول بقطار الشرق السريع. وكانت رحلة ممتعة استغرقت يومين، مرّ القطار خلالها في سويسرا وإيطاليا ويوغسلافيا

وبلغاريا وتركيا. وفي الإسكندرية وجدت أن كلية فكتوريا قد انتقلت من مقرها الذي أصبح مستشفى عسكرياً بريطانياً إلى أحد الفنادق الفخمة المعروفة وهو أوتيل

سان ستفانو، وهناك قضيتُ السنة الأخيرة من دراستي الثانوية في كلية فكتوريا. كان نمط الحياة يختلف تماماً عمّا تعودناه في المدرسة الفسيحة بأبنيتها

وملاعبها، واستمرت دراستنا بنحو معتاد، وكنت أعدّ لامتحان الشهادة التي كان يطلق عليها شهادة أكسفورد وكمبردج المدرسية OXFORD ANDCAMBRIDGE SCHOOL CERTIFICATE ، وأذكر أننا درسنا بتعمق الرياضيات العليا ومسرحية شكسبير يوليوس قيصر التي أوشكتُ أن أحفظها عن ظهر

قلب، خاصة الخطب البليغة لبروتس ومارك أنطوني وكاسيس. ثم جرى الامتحان في الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس ونجحتُ فيه، وبذلك أنهيت دراستي

الثانوية وغادرتُ الإسكندرية إلى بغداد بطائرة بحرية نزلت في بحيرة طبريا، ثم بحيرة الحبانية، وكنت قبل سنة تعوّدت الطيران بعد أول رحلة في نهاية عام ١٩٣٩

من الإسكندرية إلى بغداد استغرقت ١٠ ساعات، بعد توقف في مطار اللد بفلسطين التي كان يحكمها البريطانيون في ذلك الوقت، وتوقفٍ في إحدى محطات أنبوب

نفط كركوك – حيفا المسمى H3 .

في خلال السنوات الثلاث الأخيرة في كلية فكتوريا، نَمَتْ بنحو ملحوظٍ أحاسيسي الوطنية والسياسية. فعلى الرغم من صغر سني، كنت مهتماً بما يجري في العالم

وأتابع ما يكتب في الصحف عن التطورات السياسية المتسارعة في أوروبا وشرقنا العربي. فالثورة التي بدأت عام ١٩٣٦ واستمرت لمدة ثلاثة أعوام ضد الحكم

البريطاني في فلسطين، والتصدي للمحاولات الصهيونية في زيادة عدد المهاجرين اليهود، والاستحواذ على الأراضي عن طريق الشراء، جعلتني أعير اهتماماً خاصاً

للمسألة الفلسطينية، فبدأت بقراءة ما كتب عنها، وسألت والدي عمّا لديه من معلومات، وكان للوالد اتصالاتٌ وثيقة مع الزعماء الفلسطينيين مثل المفتي الحاج

محمد أمين الحسيني، لذا فقد ذهب خصوصاً إلى القدس عام ١٩٣٠ ليدلي بشهادته أمام لجنة التحقيق البريطانية بشأن الخلاف على البراق (حائط المبكى كما

يسمّيه اليهود). ولم يقلّ اهتمامي بالشؤون الأوروبية عمّا كان يجري في فلسطين، فأعاد هتلر تسليح بلاده مخالفاً في ذلك معاهدة فرساي، وأرسل قواته إلى

المنطقة المجردة من السلاح غربي نهر الراين، ونجح في ضم النمسا وتشيكوسلوفاكيا إلى ألمانيا، وكان والدي يزودني بمعلومات إضافية عن تلك القضايا التي كان

مطّلعاً على بعض خفاياها بحكم مركزه الدبلوماسي في روما، وأصبح من الواضح في نهاية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي أن الحرب واقعة لا محالة. وفي شهر

أيلول من عام ١٩٣٨ كنت أقضي جزءاً من عطلتي في جبال الألب الفرنسية، عندما اتصل بي شخص فرنسي واقترح علي التطوع في اللواء الدولي الذي كان يحارب

إلى جانب الحكومة ضد قوات الجنرال فرانكو في الحرب

الأهلية الإسبانية. كنت مستعداً للاستجابة لهذا الطلب، لكن والدي عارضه بشدة لصغر سني، ويقينه بأن

الحكومة الإسبانية اليسارية على وشك الانهيار، وكانت تلك الفرصة الأولى والأخيرة في حياتي للمشاركة في قتال حقيقي، ولكنها لم تحصل.

الفصل الثالث

الدراسة الجامعية في الجامعة الأمريكية ببيروت والعودة إلى العراق ١٩٤٠ – ١٩٤٥

كان من المفروض بعد تخرّجي في كلية فكتوريا الذهاب إلى جامعة أكسفورد حيث حُجز مقعد لي في كليّتي مودلن MAGDALEN وباليول BALLIOL بواسطة

مدير المدرسة المستر ريد، لكن ظروف الحرب جعلت من المتعذر السفر إلى بريطانيا عن طريق البحر الأبيض المتوسط الذي كان مليئاً بالغواصات والبوارج الحربية،

واستقر رأي والدي على ألا أضيّع الوقت، وأن أنتمي إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. كانت هذه الجامعة تجربة جديدة بالنسبة إلي. فعلى الرغم من اسمها، كانت

عربية بكل المفاهيم، لأن الأغلبية من طلبتها كانوا عرباً، أكثرهم من لبنان وفلسطين وسوريا والعراق، كما كانت مركزاً للنشاط السياسي القومي العربي. وعلى

الرغم من أن لغة التعليم كانت الإنكليزية، لم يؤثر هذا على طابعها العربي.

تأسست الجامعة عام ١٨٦٦ من قبل جماعة من رجال الدين الأمريكان الذين ينتمون إلى الكنيسة البروتستانتية. وإضافة إلى هدفهم التبشيري، كانوا من المثاليين

الذين وهبوا حياتهم لخدمة البشرية، وكان اسم الجامعة حتى الحرب العالمية الأولى الكلية السورية البروتستانتية،

وكان من أول اهتماماتها ترجمة الكتب
العلمية إلى اللغة العربية. وتم افتتاح كلية طبية أصبحت مع الزمن في مقدمة المؤسسات العلمية، ليس في البلاد العربية فحسب، بل في العالم. وكان في
الجامعة الأمريكية عندما دخلتها عدد كبير من الطلبة العراقيين، من أبرزهم الدكتور علي الوردي، العالم الاجتماعي الشهير. ومن حسن حظي أنني ارتبطت
هناك بصداقات استمرت طول العمر، أذكر على سبيل المثال لا الحصر، السادة حازم نسيبة وعمر أبو خضرا وخلدون ساطع الحصري وجابر الشيخ خزعل وفيصل
الدملوجي وكاظم الخلف وسامي الصقار وناصر الدين النشاشيبي وشفيق قمبرجي وغيرهم.
ركَّزتُ في دراستي الجامعية على التاريخ والعلوم السياسية. ومن الأساتذة الذين تتلمذت عندهم قسطنطين زريق وشارل مالك وأسد رستم وأنيس خوري المقدسي
والبروفسور سولتو. وكان الجو الجامعي يختلف تماماً عن الجو في كلية فكتوريا، إذ كان هناك عدد قليل من الفتيات الطالبات، ما أعطاها نكهة خاصة غير
متوافرة في مدارس الصبيان. وعلى عكس كلية فكتوريا، كان هناك اهتمام بالأعمال الأدبية غير الإنكليزية، وكذلك بالموسيقى الكلاسيكية. فقرأت الكثير من مؤلفات
الأدباء العالميين مثل تولستوي ودستويفسكي وتوركنيف وبوشكين وتشيكوف من روسيا، وبلزاك وفلوبير وجي دي موباسان من فرنسا، وسنكلير لويس وأرنست
همنغواي وجون ستاينبك من الولايات المتحدة. وفي ما يتعلق بالأدب العربي والأوروبي والأمريكي المعاصر، لا بد لي أن أذكر أنني مدين بنحو خاص لصديقي
خلدون ساطع الحصري الذي فتح لي آفاقاً جديدةً في هذا

الشأن زادت من ثقافتي ومعرفتي. ومن خلال دراستي لمادة الفلسفة، قرأتُ عدداً من كتب الفلاسفة

مثل أفلاطون وأرسطو والقديس توما الأكويني ولوك وهيوم وروسو وعمانويل كانت وهيغل وماركس. ورغم أن قراءتي كانت سطحية لبعض هذه الأعمال،

وجدت متعة في الاطلاع عليها، وازداد فهمي لها على مرّ الأيام.

وفي ما يتعلق بالموسيقى، فإن معلوماتي توسعت ونما تذوقي للموسيقى الكلاسيكية، وأصبحتُ منذ ذلك الوقت أهوى الموسيقى وأعتبرها شيئاً ضرورياً لحياتي لا

أستطيع العيش من دونها.

لكنّ تطوراً آخر حصل فجأةً في شهر أيار/مايو ١٩٤١ عندما نشبت الحرب بين القوات البريطانية المرابطة في معسكر سن الذبان قرب الحبانية والقوات العراقية، إذ

استُدِرجَ العراقيون للدخول في حرب غير متكافئة مع بريطانيا التي كانت تخوض حرباً ضروساً وحدها ضد ألمانيا. بدأت المشكلة بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح

الوصي الأمير عبد الإله في ١٠ نيسان ١٩٤١ وقيام حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني الذي اعترض على بريطانيا عندما أرسل البريطانيون قوات إضافية

إلى العراق للبقاء في أراضيه وليس للمرور إلى جبهات القتال خارج العراق، كما نص عليه في المعاهدة العراقية البريطانية المعقودة عام ١٩٣٠. كنت في بيروت عندما

وقعت الحرب، وسار العراقيون وبعض الطلبة العرب في تظاهرة كبيرة يوم اندلاع القتال في ٢ أيار/مايو، لكن سرعان ما فرّقها الجنود السنغاليون التابعون

لحكومة فيشي التي كانت لا تزال تسيطر على سوريا ولبنان. وقد قادت تلك التظاهرات طالبات عراقيات في

مقدمتهن فاطمة ابنة علي رضا العسكري شقيق جعفر
العسكري الأكبر. لذا تركت الدراسة في الجامعة وسافرت إلى بغداد بالقطار عن طريق حلب والموصل، لأن الطريق الصحراوي المعتاد من دمشق إلى بغداد أصبح
تحت سيطرة القوات العسكرية. وفور وصولي إلى بغداد تطوّعت في كتائب الشباب التي كان يديرها الأستاذ المدرس الفلسطيني درويش المقدادي، يساعده الأستاذ
إبراهيم شوكت الذي كنت أعرفه شخصياً. وكتائب الشباب هذه كانت تنظيماً شبه عسكري مهمته مساعدة قوات الشرطة على حفظ الأمن والنظام في بغداد، في
الوقت الذي كانت فيه القوات النظامية تتصدى للقوات البريطانية الغازية. كانت حماسة الشعب منقطعة النظير في تأييد المجهود الحربي والحركة التحررية ضد
الاستعمار البريطاني. لكن هذه الحرب غير المتكافئة كان لا بد أن تنتهي بانتصار بريطانيا التي اعتمدت في المقام الأول على القوة الجوية التي كانت مسيطرة سيطرة
تامة على الأجواء العراقية. فالقصف المتواصل على القوات العراقية المكشوفة حسم تلك الحرب لمصلحة البريطانيين. وقد حاول الألمان إرسال بعض الطائرات
والأسلحة عن طريق سوريا، لكن تلك المساعدات كانت محدودة ولم تؤثر على سير القتال. كان الألمان قد نصحوا الحكومة العراقية بعدم التورط في مواجهة
عسكرية مع بريطانيا في ذلك الوقت، وكان رشيد عالي الكيلاني يفضِّلُ التريّث، لكن العقداء الأربعة الذين كانوا يسيطرون على الجيش تحمّسوا للمواجهة وارتكبوا
خطأً فادحاً في حساباتهم، لذا اغتنم رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل الفرصة لانهماك الألمان في الإعداد لحملة الاتحاد السوفياتي الذي كان يعرف

توقيتها، وأرسل تحذيرات عدة إلى ستالين في هذا الشأن، وعقد العزم على التخلص من رشيد عالي، وأمر رئاسة الأركان بتوفير القوة الجوية اللازمة لدعم الجيش

الأردني بقيادة كلوب باشا الزاحف نحو بغداد. وهكذا انهارت المقاومة العراقية وفرّ رشيد عالي وبعض وزرائه والقادة الأربعة إلى إيران وتركيا، واختل الأمن في

بغداد، وحدث "الفرهود"، أي النهب والسلب الذي راح ضحيته المئات من العراقيين، يهوداً ومسلمين، إلى أن تولى السيد أرشد العمري أمين العاصمة زمام

الأمور مؤقتاً إلى حين عودة الأمير عبد الإله. وبعد ذلك عدتُ إلى بيروت لإتمام دراستي بعد أن استتب الأمر للقوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال

ديغول، التي احتلت سوريا ولبنان بعد قتال استمر عدة أسابيع ضد قوات حكومة فيشي الفرنسية. وبناءً على ذلك، فُرض نظام منع التجوال، وأُطفئت الأنوار

ليلاً، واحتل الجنود الأستراليون بيروت، وانتشروا في كل مكان يرهبون الناس، وكنا نحاول أن نتقي شرهم. ثم تحسنت الأحوال نسبياً بعد مغادرة الجيش

الأسترالي إلى مصر للاشتراك في القتال الدائر في الصحراء الغربية. ويومذاك، نلت شهادة البكالوريوس وتخرّجت في الجامعة الأمريكية في ٧ حزيران ١٩٤٣. وهكذا

انتهت تجربتي في تلك الجامعة العريقة التي أسدت أجلّ الخدمات لأجيالٍ من الشبان العرب. كان وجودي فيها قد قوّى إيماني الذي غرسه والدي عندي منذُ

الصغر، وهو الفكرة القومية العربية، وبقيتُ ملتزماً بها لا أحيد عنها، بالرغم من كل النكسات. وهكذا عدتُ إلى العراق ولم يكن في الإمكان السفر إلى بريطانيا أو

الولايات المتحدة لاستئناف دراستي العليا. وفي بغداد

حاولت في أول الأمر الحصول على وظيفة حكومية أسوة ببعض زملائي الذين تخرّجوا معي، وقابلت وزيرين

هما السيدان سلمان البراك وزير الاقتصاد وتحسين العسكري وزير الداخلية، وطلبتُ منهما تعييني في وظيفة تتناسب مع مؤهلاتي كمتخرّج في جامعة، لكنهما

رفضا ذلك، لأن والدي الذي يرتبط معهما بصداقة قديمة طلب منهما عدم إجابة طلبي، لأنه كان يفضّل استمراري بالدراسة. وبعد ذلك أعلنت وزارة الخارجية

إجراء امتحان لتعيين ملحقين ثالثين أو تلاميذ دبلوماسيين، فقدمت طلباً للاشتراك في الامتحان لكن طلبي رُفض، وعلمتُ في ما بعد أن سبب الرفض كان تقريراً

من دائرة التحقيقات الجنائية عن مشاركتي في الإضراب في بيروت والآراء التي كنت أعلنها صراحة ضد الاستعمار البريطاني، وتأييدي لحركة التحرر الوطني في

العراق وتطوعي في كتائب الشباب. ولذلك بقيتُ عاطلاً من العمل لمدة سنة ونصف، فكانت فترة مهمة بالنسبة إلي قرأتُ خلالها الكثير من الكتب السياسية

والأدبية، وكنت أرتاد مكتبة مكنزي في شارع الرشيد وأشتري كتباً تبحث في شتى المواضيع، أكثرها باللغة الإنجليزية، وكتبت بحثاً عن نشوء الفلسفة الليبرالية.

وهكذا غدت قراءاتي عن النظريات السياسية مادةً أقنعتني بأن أفضل نظام للحكم هو الديمقراطية التي تستمد شرعيتها من تأييد الشعوب. فأصبحتُ وما أزال

أكره أي نوع من الأنظمة الديكتاتورية الشمولية، لذا رفضت الانضمام إلى أي حزب أو تجمع سياسي لا ينادي أو يعمل صراحة لإقامة نظام ديمقراطي حقيقي. وفي

خلال تلك الفترة تعمّقت صداقتي مع الفنان جواد سليم، إذ كنا نسهر معاً ونتحدث عن الفن والموسيقى والسياسة،

وكنت أزوره أحياناً في بيته المتواضع في محلة
الفضل، وهناك وجدتُ أن البيانو العائد لسلوى علي جودت الأيوبي (التي أصبحت زوجتي في ما بعد) قد وضع في حوش الدار. ومن الجدير بالذكر هو أن علي
جودت الأيوبي يرتبط بصلة قرابة مع الحاج سليم والد جواد. وما زلت أذكر في إحدى زياراتي له أني التقيت بضابط بولوني كان يعزف مقطوعة من روائع الموسيقار
شوبان والدموع تنهمر من عينيه. تأثرت كثيراً لذلك المنظر الذي كان يعكس ما عانى الشعب البولوني من المحن والكوارث كان آخرها الغزو الألماني السوفياتي عام
١٩٣٩. وفي عام ١٩٤٢ جاء جيش بولوني مكوّن من عدة آلاف العراق للتدريب قبل ذهابهم للمشاركة في القتال ضد الألمان في مصر والصحراء الغربية، وكان ضباط
ذلك الجيش وأفراده معتقلين في روسيا ثم أفرج عنهم بعد غزو الألمان للاتحاد السوفياتي في عام ١٩٤١، وكان من بينهم عدد من الفنانين أهمهم رسام اسمه
ماتوشيك يعتبر من رواد المدرسة الحديثة في الرسم، وكان له تأثيرٌ كبيرٌ في الفنانين العراقيين، مثل فائق حسن وجواد سليم وغيرهما، ومنذ ذلك الوقت ابتعدت
الحركة الفنية الحديثة في العراق عن الفن الكلاسيكي القديم الموروث من عهد النهضة الأوروبية. وبعد الحرب ذهب أولئك الرواد إلى أوروبا، ووقعوا تحت تأثير
المدرسة الحديثة التي كان يمثلها بيكاسو وماتيس وغيرهما من كبار الفنانين. وهكذا كانت فترة بطالتي من العمل التي عشتها في بغداد خلال السنتين الأخيرتين
من الحرب العالمية الثانية، فترةً تعلمتُ فيها الكثير، وكان لها أثرٌ كبيرٌ على تطوري الفكري والروحي. وفي صيف عام ١٩٤٤، أعلنت وزارة الخارجية إجراء امتحان

للتعيين في السلك الدبلوماسي العراقي، وكنت وقتئذ في دورة الضباط الاحتياط، فحصلتُ على تأجيل خدمتي ليتسنى لي المشاركة في امتحان وزارة الخارجية.

لم يكن الامتحان سهلاً، لكنني نجحتُ، وصدرت الإرادة الملكية بتعييني وستة آخرين في السلك الدبلوماسي العراقي، وهم السادة فيصل الدملوجي وهشام

الدليمي وكاظم محسن الخلف ومحمد إبراهيم أدهم وعلي جميل صائب وواصف عبد المحسن السعدون. وهكذا بدأت عملي في وزارة الخارجية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤، وبذلك بدأت صفحةٌ جديدةٌ في حياتي استمرت لمدة ر قرن تقريباً.

الفصل الرابع

السفارة العراقيّة في واشنطن ١٩٤٥ – ١٩٤٩

باشرت العمل في وزارة الخارجية مع زملائي، وتمّ توزيعنا على الدوائر المختلفة في الوزارة باستثناء السيد واصف السعدون الذي انتُدِبَ للعمل في البلاط الملكي، وقد

نُسبتُ أنا للعمل في الشعبة الغربية التابعة للدائرة السياسية التي كان يرأسها السيد يوسف الكيلاني. كانت العلاقات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة من

اختصاص هذه الشعبة، وكنتُ مسروراً بعملي، وشعرت بالفخر والاعتزاز للفرصة التي أُتيحت لي لخدمة بلادي العزيزة، وبقي هذا الشعور ملازماً لي طيلة حياتي،

فبدأت بالتدريب على كتابة المذكرات الدبلوماسية والاطلاع على ملفات الوزارة بشأن علاقتنا الخاصة القديمة مع بريطانيا والعلاقات المستحدثة مع الولايات المتحدة

الأمريكية، وكان موضوع مؤتمر سان فرانسيسكو لإنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم في مقدمة القضايا التي عالجتها الشعبة الغربية. وفي أحد

الأيام استدعانا وزير الخارجية أرشد العمري، وأخبرنا بأنه قرر نقلنا إلى الخارج وعدم إضاعة وقتنا في بغداد. كانت مفاجأة سارة لنا، فإننا كنا نتوقع البقاء في

ديوان الوزارة لمدة سنتين على الأقل. وقال لي الوزير بلهجته الموصلية "إنتَ أبوك غني وتقدر على تحمّل تكاليف المعيشة المرتفعة في أمريكا، لذا قررت نقلك إلى

واشنطن". وعندما أخبرتُ والدي الذي كان مقيماً في سويسرا انتظاراً لانتهاء الحرب، رحّب بذلك وأعرب عن أمله بأن وجودي في الولايات المتحدة سيمكنني من

إتمام دراستي الجامعية العليا (الدكتوراه)، أما والدتي فقد حزنت كثيراً لفراقي، لكنها صبرت كما كان شأنها دائماً في حياتها المليئة بالآلام والمصاعب. وهكذا صدر

الأمر الوزاري بتعييني في واشنطن في ٦ شباط ١٩٤٥، وبعدها بمدة وجيزة دعاني الوزير المفوض الأمريكي، لوي هندرسون، لتناول طعام الغداء في بيته، وعَبَّرَ عن

سروره لتعييني في واشنطن، وقال إنه يعرف أن الإنكليز حاولوا منع تعييني عام ١٩٤٣، وأنحى باللائمة عليهم، وقال إنه يقدر شعوري الوطني، وعليَّ ألاَّ أعير أيّ

أهمية لما فعلوه، لأنهم لم يتخلصوا بعد من عقليتهم الاستعمارية المتحجرة. وقال إنني سأجد في الولايات المتحدة مجتمعاً بُني على مقاومته للاستعمار ويقدس

الحرية الشخصية. وفي الثاني والعشرين من شهر شباط ١٩٤٥ غادرت بغداد إلى بيروت حيث بقيت لمدة ثلاثة أسابيع، هناك سافرت إلى القاهرة في رحلة طويلة

متعبة بالقطار عن طريق فلسطين والعريش. وصلت القاهرة في الخامس عشر من شهر آذار/مارس ١٩٤٥. ومن ذكريات إقامتي في القاهرة، التي استغرقت ما يقرب

من ثلاثة أسابيع، حضوري حفل التوقيع على ميثاق الجامعة

العربية في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥. كانت واسطة السفر الوحيدة من القاهرة إلى الولايات المتحدة طائرات

السلاح الجوي الأمريكي. وفي ٣ نيسان/إبريل ١٩٤٥ غادرت القاهرة على متن طائرة من نوع داكوتا ٣، وكنتُ المدني الوحيد فيها، واستمرت الرحلة إلى الدار البيضاء

أكثر من ١٢ ساعة توقفنا خلالها في عدد من المطارات، أذكر منها بنغازي وطرابلس وتونس والجزائر ووهران. وفي الصباح الباكر من اليوم التالي ذهبت إلى المطار،

وكانت الطائرة هذه المرة من نوع DC4 ، ذات أربعة محركات. واستغرقت رحلتنا من الدار البيضاء إلى القاعدة الجوية الأمريكية في جزر الأزورس البرتغالية ٧

ساعات. وهناك في مطار القاعدة وجدتُ عدداً من الدبلوماسيين العرب الذين كانوا في طريقهم إلى الولايات المتحدة للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو. ثم

أقلعت الطائرة وكانت أيضاً من نوع DC4 حوالى الساعة الثامنة مساءً، ووصلت مطار القاعدة الجوية الأمريكية في جزيرة برمودا بعد منتصف الليل. ونمتُ تلك

الليلة في فراش مريح في بيت جميل خارج مدينة هاملتون، واستيقظتُ في اليوم التالي على جو ربيعي ساحر. وممّا جذب نظري نظافة البيت الذي نزلنا فيه،

وحسن تنظيمه، والحدائق الجميلة المحيطة به. وهناك أخبروني بأنني سأقضي اليوم بكامله في برمودا، فأردتُ الذهاب إلى القاعدة لشراء بعض الحاجيات، لكنني

لم أوفق لأن الشراء كان مقتصراً على أفراد القوات المسلحة الأمريكية. تجولت في القاعدة، وكانت بمثابة مدينة صغيرة فيها كل الخدمات من أسواق ومطاعم

وغير ذلك من وسائل الراحة والترفيه. ثم سافرت على متن طائرة عسكرية أخرى مساء ذلك اليوم ٦ نيسان/إبريل ١٩٤٥

إلى واشنطن، فوصلتها في العاشرة مساءً.

ولم أدرِ أين أذهب، فاتصلتُ هاتفياً بمقر إقامة السفير العراقي، وشاءت الصدفة أن تجيبني سلوى التي كانت تعزف على البيانو بمفردها، وأخبرتني أن من

الصعب جداً العثور على غرفة في فنادق واشنطن المكتظة بالضباط والجنود العائدين من ميادين الحرب في أوروبا وآسيا، واقترحت عليّ أنه بالنظر إلى تأخر الوقت

أن أقضي الليلة في محل إقامة السفير، فذهبت إلى بيت السفير واستقبلتني سلوى الفتاة الجميلة التي أصبحت زوجتي في السنة التالية، وفاضت مشاعر الحب

الدفينة لكنني لم أشأ الإفصاح عنها. كان والدها غائباً، والتقيتُ بوالدتها السيدة نازك وشقيقها الأصغر نمير. ونمت تلك الليلة وسط أحاسيس امتزج فيها حبي

لهذه الفتاة الجميلة وسروري لوجودي في الولايات المتحدة التي كانت قبلة العالم أجمع في ذلك الوقت. كانت معرفتي بأمريكا مستمدة من بعض الكتب التي

قرأتها لمؤلفين أمريكيين مشهورين مثل أرنست همنغواي ومارك توين وسنكلير لويس ووليم صارويان وأفلام هوليوود التي سرعان ما تبيّن لي أنها لا تمثل حقيقة

الحياة الأمريكية. وفي اليوم التالي استيقظت على أنغام الموسيقى التي كانت تسمعها سلوى، ثم ذهبت مشياً على الأقدام إلى دار المفوضية العراقية، وهناك التقيت

بالسادة سيف الله خندان المستشار وعبد المنعم الكيلاني السكرتير الأول وياسين العمر المحاسب، وكنت موضع ترحيبهم، إذ كانوا منهمكين في الإعداد لزيارة

الوصي الأمير عبد الإله التي جرت في شهر أيار/مايو ورافقه فيها السيدان نوري السعيد وداوود الحيدري. وبعد انتهاء الدوام، رافقتني سلوى في التجوال في شوارع

واشنطن وتفقّد مخازنها. وهناك فاقت سعادتي حدّ الوصف لوجودي قرب الفتاة التي أحببتها، كذلك ازداد إعجابي بهذه المدينة النظيفة والمنظمة، وكنت أشعر

براحة فائقة بعد سنيّ الحرب العجاف التي قضيتها في العراق ولبنان ومصر. وفي تلك الليلة، اعترفتُ لسلوى بحبي لها ورغبتي في الزواج بها. وعلى الرغم من أنني

كنت أشعر أنها تبادلني الحب، لم تجبني شأنها في ذلك شأن كل الفتيات في ذلك الوقت بالالتزام بالحشمة وعدم الإفصاح عن المشاعر الحقيقية. وازداد شوقي

إليها وتعلقي بها عندما ذهبت مع والدها إلى مؤتمر سان فرانسيسكو في نيسان وأيار من عام ١٩٤٥، وفي خلال فترة تزيد على السنة والنصف كان أهم شيء في

حياتي اللقاء بسلوى والتحدث معها وحثّها على الاستعجال باتخاذ قرار بشأن زواجنا.

وفي ما يتعلق بعملي في السفارة، بدأتُ أطالِعُ كثيراً عن تاريخ الولايات المتحدة والنظام السياسي فيها. وقد أعجبتُ بالحرية والحيوية في المجتمع الأمريكي المنفتح

والقائم على مبدأ المساواة، وبالقوة الراسخة لمؤسساته السياسية والدستورية والقانونية، وحضرتُ كمراقبٍ في مؤتمري الحزبين الديمقراطي والجمهوري اللذين

انعقدا في فيلادلفيا لتسمية مرشحيهما لانتخابات الرئاسة عام ١٩٤٨، وشاهدتُ عن قرب العملية السياسية الأمريكية، واستفدتُ كثيراً من تجربتي هذه. وعلى

الرغم من إعجابي الكبير بالمجتمع الأمريكي، كنتُ أشعرُ بامتعاضٍ شديدٍ من التمييز العنصري الذي كان يمارس ضد الأمريكيينَ من أصل أفريقي. لكن الوضع تغيّر

في يومنا هذا إلى حدّ كبير، فرئيس الولايات المتحدة من أصل أفريقي، والمساواة أصبحت حقيقة واقعة في المجتمع

الأمريكي، والتمييز العنصري فقد أسسه

القانونية، لكنه بقي في بعض العقول والنفوس التي لا ولن تقبل بالمساواة مع الشعوب السمراء والصفراء، سواء أكانت أفريقية أم عربية أم آسيوية أم إسبانية،

وهي الظاهرة التي نجد مثيلاً لها في أوروبا وحتى في مجتمعاتنا. ومن الأشياء التي أتذكرها خلال السنة الأولى في واشنطن، وفاة الرئيس فرانكلين روزفلت في ١٢

نيسان ١٩٤٥، وهناك شاهدت تشييعه في شوارع واشنطن والحزن العميق الذي شعر به الشعب الأمريكي بكل أطيافه. لقد كان روزفلت، من دون شك، من أعظم

رؤساء الولايات المتحدة، فقد أنقذ الاقتصاد الأمريكي بعد انهيار سوق الأسهم وإفلاس عدد كبير من البنوك بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٣، واستمرت رئاسته ١٢ عاماً من

دون انقطاع، وكانت المرة الأولى والأخيرة لأي رئيس يبقى في السلطة أكثر من ٨ سنوات. وإضافة إلى إنجازاته الكبيرة في إنقاذ الاقتصاد والتوسع الهائل في حجم

الخدمات الاجتماعية وحقوق العمال، فإن الظروف السياسية العالمية يومذاك أجبرت الرئيس روزفلت على ترك سياسة الحياد التي كان يؤيدها الشعب الأمريكي

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. فعلى الرغم من تعهده بالتمسك بسياسة الحياد أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية لإعادة انتخابه للمرة الثالثة عام ١٩٤٠، كان

متأكداً من أن الولايات المتحدة ستدخل الحرب عاجلاً أو آجلاً، لأنه كان يعتقد بأن سيطرة ألمانيا النازية على أوروبا ليست في مصلحة الولايات المتحدة، وأن من

الواجب مساندة بريطانيا وهي تحارب بمفردها لإنقاذ العالم من شرور النازية. وقد أنهت الحياد الأمريكي اليابان بهجومها على بيرل هاربور في السابع من كانون

الأول ١٩٤١. ويومذاك دخلت الولايات المتحدة الحرب بكل ثقلها الصناعي والبشري وبالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، وأصبح النصر على ألمانيا مؤكداً. هكذا كان

روزفلت بطل الحرب والسلام، وبهذا خلَّدَ مكانه في قمة التاريخ الأمريكي إلى جانب مؤسّسي الولايات المتحدة مثل جورج واشنطن وتوماس جيفرسون. وعندما

انتهت الحرب العالمية باستسلام اليابان في ١٤ آب ١٩٤٥ بعد قصف هيروشيما وناكازاكي بالقنابل النووية، لم يُقَدِّرُ أحدٌ عدا المختصين ذلك التطور الهائل في أساليب

الحرب وتأثيره على مستقبل البشرية. كانت فرحة الشعب الأمريكي عارمة وساد شعور الفخر والزهو. وأصبح الفرد الأمريكي يعتقد أن الخالق عز وجل قد منح

أمريكا القوة لإنقاذ العالم حينما دخلت الحرب، وتأمين مستقبل أفضل للبشرية جمعاء. هكذا كان الشعور السائد في ذلك الوقت، ثقة بالنفس وتفاؤلاً بالمستقبل

لا حدّ لهما. ولا شك في أنني تأثرت بذلك الجو وازدادت محبتي للولايات المتحدة، وكان ذلك قبل خيبة الأمل الكبرى التي أصابتني بسبب سياسة الحكومات

الأمريكية المتعاقبة في تأييد إسرائيل. وفي منتصف شهر تشرين الأول ١٩٤٥ رافقت السفير علي جودت الأيوبي لحضور المؤتمر الأول لمنظمة الغذاء والزراعة المنعقد في

مدينة كويبك في كندا، والتي تعتبر من أولى المدن التي أنشأها الفرنسيون في القارة الأمريكية في القرن السابع عشر، وكانت لهجة سكانها القديمة تختلف عن

اللغة الدارجة في فرنسا في الوقت الحالي. وقد استمتعت بإقامتي في هذه المدينة التي قرأت عنها في كتب التاريخ وكيف استولى عليها الإنكليز عام ١٧٥٩ إبان حرب

السنوات السبع. كان مؤتمر الغذاء والزراعة أول اجتماع

دولي أحضره، وقد استهوتني الأجواء السائدة في المؤتمر، وأحببتُ العمل في ما يسمّى الدبلوماسية

المتعددة الأطراف ولقاء عدد كبير من مندوبي الدول. وفي شهر شباط/فبراير سافرت سلوى مع والدها إلى بغداد، فكان فراقها عليّ صعباً، وخاصة أن علاقتنا قد

توطدت وكان إعلان خطوبتنا قاب قوسين أو أدنى. وفي شهر آذار/مارس سنحت لي فرصة لحضور مؤتمر دولي آخر هو المؤتمر التمهيدي للبنك الدولي وصندوق

النقد الدولي في مدينة سافانا بولاية جورجيا في الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة، وكانت منطقة جميلة وتاريخية. ومن هناك ذهبتُ عبر حدود الولاية إلى

مدينة تشارلستون في كارولينا الجنوبية وشاهدت البيوت الفخمة التي يسكنها الأغنياء أصحاب الأراضي الزراعية الواسعة وبيوت العبيد الذين كانوا يخدمونهم،

وقد تأثرتُ كثيراً بما شاهدته في الفرق الشاسع بين معيشة أصحاب الأراضي وعبيدهم، وشعرت بغضبٍ شديدٍ ما زلت أشعر به من ظلم الإنسان لأخيه الإنسان،

وكان هذا الشعور من الدوافع التي جعلتني أدافع عن حقوق الشعوب الأفريقية الرازحة تحت الاستعمار الأوروبي عندما كنت مندوباً للعراق في الأمم المتحدة،

كما سيأتي تفصيله في ما بعد. تعلمت الكثير في ذلك المؤتمر، واستمعت باهتمام إلى خطب كبار الاقتصاديين في العالم ومداخلاتهم، مثل جون ماينرد كنز

KEYNES صاحب النظرية الشهيرة المقترنة باسمه. وقد زاد ذلك المؤتمر من ميلي نحو الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي صرتُ أفضّلها على الدبلوماسية الثنائيةالتي تقتصر على العلاقات مع دولة واحدة بدلاً من مجموعة من الدول.

عادت سلوى من بغداد في شهر نيسان، واتفقنا على

الزواج، فطلبتُ من والدي أن يتصل بوالدها وأن يخطبها رسمياً. وقد تردد والدي في أول الأمر لصغر سني،

ولأنه كان يريدني أن أكمل دراستي، لذا أرسل لي برقية يقول فيها "لا تكن مثل عباس المستعجل"، وهذا مثل يضربه العراقيون بمن يستعجل الأمور قبل وقتها،

لكنني كنتُ في واد وهو في واد. وهكذا تمت الخطوبة وعُقِدَ القرانُ في دار إقامة السفير العراقي في ٢٦ تموز عام ١٩٤٦، وقام بمراسم العقد السيد عبد المنعم الكيلاني

بوصفه قنصل العراق في واشنطن، وكان وكيل سلوى السيد ياسين عمر المحاسب في السفارة وزوج خالتها السيدة مديحة التي أصبحت من أهم رواد المدرسة

الحديثة في الرسم في العراق، والشاهدان حسني الصواف مستشار السفارة السورية وعوني الدجاني من موظفي المكتب العربي الذي أصبح في ما بعد سفيراً

للسعودية في طوكيو. وعندما انتهينا من ذلك، وامتثالاً لرغبة والدي، سجَّلتُ للدراسة العليا في جامعة جورج تاون، واستغرقت الدراسة فيها ثلاث سنوات نلتُ

بعدها شهادة الدكتوراه في ١٧ حزيران ١٩٤٩ بعد مناقشة أطروحتي عن تطور الفكرة القومية العربية في العراق بين عامي ١٩٠٨ و١٩٢١. والأطروحة موجودة حالياً في

مكتبة جامعة جورج تاون. أما زواجي فقد تم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، وأقام والد العروس السفير علي جودت الأيوبي حفلة استقبال كبرى في مقر

إقامته، ثم ذهبنا لقضاء شهر العسل إلى ناساو عاصمة جزر البهاما في البحر الكاريبي، وكانت وقتئذ مستعمرةً بريطانية تمتاز بجمالها وهدوئها عكس ما هي

عليه الآن من منتجع صاخب للسياحة. وبعد عشرة أشهر من زواجنا ولدت ابنتنا الكبرى ميسون في ١٧ أيلول/سبتمبر

١٩٤٧ وأصبحت ولا تزال قرّة عيني، وليس

هناك ما يسعدني أكثر من لقب "أبو ميسون". ميسون نالت شهادة البكالوريوس بشرف في الفلسفة من جامعة لندن، لكنها تفرغت للعمل السينمائي فأنتجت

عدة أفلام وثائقية، ومن أهم أعمالها الذي وهبته الكثير من وقتها وجهدها، تدريب وتعليم الشبان والشابات العراقيين على الفن السينمائي، وقد أنشأت مدرسة

لهذا الغرض في بغداد عام ٢٠٠٤، لكنها اضطرت إلى تعليق الدراسة فيها عام ٢٠٠٦ بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، ثم استأنفت الدراسة بعد تحسن الأوضاع الأمنية.

وبعد ولادة ميسون بشهرين وصلتني تعليمات من وزارة الخارجية للالتحاق بالوفد العراقي إلى مؤتمر التجارة والعمل في مدينة هافانا عاصمة كوبا. فبقيت في

تلك المدينة الجميلة لمدة شهرين تقريباً، وكانت كوبا تعتبر في ذلك الوقت من حلفاء الولايات المتحدة المقربين. والعاصمة هافانا تزدحم بالسياح الأمريكيين. لكن

الأمر تغيّر تماماً بعد الثورة اليسارية التي قادها فيدل كاسترو عام ١٩٥٩، وما زالت العلاقات متوترة بين البلدين إلى يومنا هذا. وسأتناول في فصل آخر مشاركتي في

النقاش الذي جرى في الأمم المتحدة عام ١٩٦١ بعد فشل المحاولة الانقلابية المدعومة من الولايات المتحدة. وفي مؤتمر هافانا التقيتُ برئيس الوفد البريطاني هارولد

ولسون الذي أصبح في ما بعد رئيساً للوزراء.

خلال السنوات الأربع التي قضيتها في واشنطن (١٩٤٥–١٩٤٩) مرت القضية الفلسطينية بأخطر مراحلها، وكان لها تأثيرٌ كبيرٌ في حياتي ومستقبلي، لذا رأيت من

الضروري أن أسرد بشيء من التفصيل تطورات القضية أثناء وجودي في واشنطن في تلك الفترة، لأنها تعطي القارئ

فكرةً عمّا كان يجيش في صدري من مشاعر.

بعد وصولي إلى واشنطن بمدة وجيزة، لمستُ بنحو مباشر قوة الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة، وكانت الحملة الإعلامية والسياسية الصهيونية في أوج

قوتها. وسرعان ما اتضح لي أن العرب لم يكونوا مستعدين لمواجهتها. كان المطلب الرئيس للحملة الصهيونية السماح لـ١٠٠,٠٠٠ لاجئ يهودي في أوروبا بالهجرة فوراً

إلى فلسطين، وقد دعم الرئيس هاري ترومان ذلك المطلب بقوةٍ وكذلك الكونغرس بمجلسيه. لكن وزارة الخارجية الأمريكية التي كنا نتصل بها دوماً عارضته بشدة

وحذرت من النتائج الوخيمة والأضرار الكبيرة التي ستلحق بالمصالح الأمريكية الحيوية في العالم العربي والإسلامي. وفي بريطانيا، قاوم وزير الخارجية أرنست بيفن

الضغوط الأمريكية والصهيونية، ورفض السماح بهجرة هذا العدد الكبير من اليهود إلى فلسطين، ما عَرَّضَهُ لهجومٍ من أعنف ما رأيته في حياتي. لكن بيفن بقي

صامداً، فاضطرت الولايات المتحدة إلى قبول اقتراحه بتأليف لجنة أمريكية بريطانية لدراسة الوضع في فلسطين، وقد بدأت اللجنة اجتماعاتها في واشنطن في شهر

كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ وحضرتُ بعضَ جلساتها كمستمعٍ، وقد مَثل أمام اللجنة العشرات بل المئات من الشخصيات السياسية والاقتصادية والإعلامية

والأكاديمية بصفتهم الشخصية أو كممثلين عن الهيئات والمنظمات والجمعيات المنتشرة في كل أنحاء أمريكا. وكانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء تؤيد المطلب

الصهيوني، وقد حاول بعض المتحدثين العرب، وكانوا قِلَّة، التصدي للمطالب والدعايات الصهيونية، ولم تنقصهم الكفاءة والقدرة، لكن تأثيرهم كان محدوداً.

أذكر في هذا الصدد أعضاء المكتب العربي الذي أنشأه موسى العلمي بتمويل من الحكومة العراقية، وكان من أعضائه السادة أحمد الشقيري وخلوصي الخيري

وعوني الدجاني وعمر أبو خضرا الذي كان من أعز أصدقائي، والسيدة بديعة أفنان من العراق وسيسل حوراني الأكاديمي البريطاني من أصل لبناني. وهناك شعرت

بالغضب والإحباط لما رأيته، ومنذ ذلك الوقت، وأنا شاب في مقتبل العمر، كنتُ أحلم وأتمنى أن تتاح لي الفرصة للإسهام في الدفاع عن هذه القضية التي أعتبرها

قضية العرب الأولى وأكبر تحدّ واجهته الأمة العربية في تاريخها الطويل الحافل.

بعد انتهاء عمل اللجنة في واشنطن ذهبت إلى لندن وإلى معسكرات اللاجئين اليهود في أوروبا وإلى القاهرة والقدس، وأصدرت توصيتها في ٢٠ نيسان ١٩٤٦، وكان

من أهم ما جاء فيها السماح فوراً بدخول ١٠٠ ألف لاجئ يهودي إلى فلسطين، كما أوصت بأن تبقى فلسطين موحدة تحت نظام الانتداب أو الوصاية إلى أن يتم

التفاهم بين الطرفين بشأن دستور الدولة الواحدة. وقد رحّب الصهيونيون وكذلك المستر ترومن بالتوصية المتعلقة بالمهاجرين اليهود، وتجاهلوا التوصية المتعلقة

بمستقبل فلسطين كدولة واحدة. كانت الحركة الصهيونية قد أعلنت منذ عام ١٩٤٢ أن هدفها الذي لن تحيد عنه هو إنشاء دولة يهودية في فلسطين، أما الدول

العربية فقد حذرت من أن الهجرة ستؤدي إلى تفاقم الوضع. وهكذا، بعد صدور تقرير اللجنة، قررت القيادة الصهيونية في فلسطين شن حملة إرهابية واسعة

النطاق ضد البريطانيين والعرب. أما الحكومة البريطانية فقد قررت صرف النظر عن توصيات اللجنة المشتركة، لأن

الولايات المتحدة رفضت الإسهام معها في حفظ
الأمن في فلسطين، لذا قدمت مقترحات جديدة بإقامة نظام شبه فدرالي. لكن هذه المقترحات رفضها الطرفان اليهودي والعربي، وبناءً على ذلك دعا وزير الخارجية
أرنست بيفن جميع المعنيين إلى مؤتمر عقد في لندن في شباط ١٩٤٧، واقترح وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة، على أن تتولى بريطانيا مهمة الإدارة لمدة ٥
سنوات تمهيداً لإقامة دولة واحدة في فلسطين. لكنّ الطرفين رفضا هذه المقترحات التي كانت في الحقيقة في مصلحة العرب، لذا قررت بريطانيا نفض يديها من
القضية وإحالة الموضوع برمته على الأمم المتحدة.
كنت أتابع هذه التطورات والألم يحز في قلبي لما شاهدت من تزايد القوة العسكرية للمنظمات الإرهابية الصهيونية وعجز الدول العربية عن توفير ما يحتاج إليه
الفلسطينيون للدفاع عن أنفسهم. وعندما عرضت القضية على الأمم المتحدة تابعتُ باهتمام المناقشات الدائرة في الجمعية العامة، وكنتُ أذهب أحياناً إلى
نيويورك للاتصال بالوفد العراقي والوفود العربية الأخرى لمعرفة ما يجري. لقد كانت أول صدمة تلقاها العرب تغيّر الموقف السوفياتي من مؤيّد لإقامة دولة
فلسطينية واحدة إلى داعم قوي للتقسيم. وبعد ذلك ألّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة لتقصّي الحقائق عن القضية الفلسطينية وتقديم
التوصيات اللازمة لحلها، وكان أغلب أعضاء اللجنة من المتعاطفين مع الصهيونية، كما كان فشل الوفود العربية وعجزها واضحين خلال الدورة الاستثنائية
للجمعية العامة التي عقدت في شهر أيار/مايو ١٩٤٧، ما زاد من شعوري بالإحباط وخيبة الأمل، وقلت لزوجتي إننا على

أبواب كارثة قومية ستكون لها آثار مدمرة
على مستقبل أمتنا. وكما هو معروف، لم يتفق أعضاء اللجنة، وصدر تقريران واحد من الأغلبية والثاني من الأقلية؛ تقرير الأغلبية أوصى بتقسيم فلسطين إلى
دولتين، حصة اليهود منها ٥٥ % والعرب ٤٥ % من مساحة فلسطين، على أن تبقى القدس وبعض ضواحيها منطقة منفصلة تحت الإدارة الدولية. أما تقرير
الأقلية فقد أوصى بإقامة دولة فدرالية واحدة عاصمتها القدس، تتألف من إقليمين عربي ويهودي وحكومة مركزية تختص بالعلاقات الخارجية والدفاع والهجرة
وبعض الشؤون الأخرى. وعندما عرض التقريران على لجنة خاصة من جميع الأعضاء، كنت أتابع المناقشات الدائرة في هذه اللجنة وأنا في واشنطن، وسافرت عدة
مرات إلى نيويورك والتقيت بأعضاء الوفد العراقي، وفي مقدمتهم السيدان نوري السعيد وفاضل الجمالي. وكان من أبرز المتحدثين في الدفاع عن وجهة النظر
العربية السيدان محمد ظفر الله خان من الباكستان وكميل شمعون من لبنان. ثم غادرت واشنطن إلى هافانا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر للمشاركة في مؤتمر
التجارة والعمل كما ذكرت آنفاً، ومن العاصمة الكوبية كنت أتابع المناقشات في نيويورك بشأن قرار التقسيم، والتي بدأت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وكان
من أبلغ الخطباء الجنرال كارلوس روميولو ممثل الفيليبين الذي عارض تقسيم بلد ضد رغبات أغلبية سكانه. إلا أن الولايات المتحدة مارست ضغطاً شديداً على
حكومة الفيليبين التي سحبت روميولو وغيّرت موقفها من معارض إلى مؤيد للتقسيم، علاوة على ضغوط أمريكية مماثلة اضطرت ليبيريا وبعض دول أميركا

اللاتينية لتغيير مواقفها والتصويت لمصلحة التقسيم الذي وافقت عليه الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. أثار هذا القرار الغاشم استياءً عاماً في البلاد

العربية وفلسطين، وقامت تظاهرات صاخبة كنت أسمع عنها بعد عودتي إلى واشنطن من كوبا في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، ونشب قتال متقطع بين المسلحين

الفلسطينيين والقوات اليهودية الرسمية والإرهابية، وكان الصهيونيون قد استعدوا لفرض التقسيم وقيام دولة يهودية بقوة السلاح، والذي كان هدف الحركة

الصهيونية منذ بدايتها. وعلى الرغم من اهتمامهم بالنواحي السياسية والإعلامية والاقتصادية، كان اعتمادهم الأول والأخير على القوة المسلحة. لذا عندما صدر

قرار التقسيم كانوا أكثر استعداداً وأفضل تدريباً. ففي أول الأمر ظن العرب أن المقاومة الفلسطينية وحدها كافية لإفشال مشروع التقسيم وقيام دولة يهودية،

لكن سرعان ما اتضح أن الفلسطينيين وحدهم لن يتمكنوا من صد الهجمة الصهيونية الشرسة التي بدأت تظهر معالمها في الاستيلاء على معاقل الفلسطينيين

الواحد تلو الآخر. ولذلك اجتمع القادة العرب في بلودان في سوريا وقرروا إنشاء جيش من بضعة آلاف من المتطوعين وتزويدهم بعشرة آلاف بندقية. لقد كان ذلك

القرار أكبر دليل على جهل القادة العرب بقوة العدو، وكانت النتيجة أنّ ما سمّي جيش التحرير لم يستطع أن يقف أمام القوات الصهيونية المزودة بأحدث

الأسلحة والمعدات، كما كانت تتفوق عليه عدداً وتدريباً وتنظيماً وقيادةً. وعلى الرغم من ذلك قاوم المتطوعون العدو بشجاعة وبروح عالية من التضحية ونكران

الذات. فقد أوضح الفريق إسماعيل صفوت، القائد العراقي

في جيش التحرير، في تقرير رفعه إلى الجامعة العربية في ٢١ آذار ١٩٤٨، أن القوات المسلحة الصهيونية

عددها ٦٠ ألف مقاتل مدرب، بينما قواته لا يزيد عددها على ٨ آلاف جندي، كما أن القوات الصهيونية كان لديها طائرات حربية ودبابات وسيارات مدرعة، لذا

أوصى بأن تتدخل جيوش الدول العربية بما لديها من سلاح ومعدات لمنع وقوع فلسطين بأكملها بيد اليهود. وفي خضم النشاط السياسي والإعلامي الصهيوني، لم

يتوقف القتال، بل ازداد عنفاً وضراوة، واستغل الصهيونيون قرب انتخابات الرئاسة الأمريكية للضغط على الحزبين الديمقراطي والجمهوري لتأييد مطالبهم فيالحصول على معونات عسكرية. وكنت أتابع تلك الأحداث والتطورات من واشنطن، وسرعان ما اتضح لي أن وزارة الخارجية الأمريكية قاومت الضغوط الصهيونية

وحاول كبار موظفيها، بتوجيه من وزير الخارجية الجنرال مارشال، إقناع الرئيس ترومان بألا يضحّي بالمصالح الأمريكية الحيوية لأغراض الدعاية الانتخابية. وكان

أكثر ما يقلقهم التقارب والتعاون الوثيق بين القيادة الصهيونية والاتحاد السوفياتي وما قد ينتج منه من تغلغل النفوذ الشيوعي في المنطقة. وقام وزير الدفاع

جيمس فورستال بمجهود كبير لإعادة النظر في قرار التقسيم، لأن كبار القادة العسكريين الأمريكان توصلوا إلى اقتناع قوي بأن تقسيم فلسطين سيفسح المجال

لازدياد النفوذ السوفياتي ويضر بمصالح الولايات المتحدة الحقيقية. وعلى أثر ذلك، قدم مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن وارن أوستن في ١٩ آذار ١٩٤٨

مقترحات بوضع فلسطين تحت الوصاية مؤقتاً ووقف جميع الإجراءات لتنفيذ قرار التقسيم وإحالة الموضوع مجدداً على

الجمعية العامة لإعادة النظر فيه من كل
جوانبه. وهكذا التأمت الجمعية العامة ١٦ نيسان/إبريل ١٩٤٨، وبعد مناقشات عقيمة لم تتوصل إلى موقف واضح من موضوع التقسيم، واكتفت بقرار إجرائي
بتأليف لجنة لدراسة موضوع الإدارة الدولية لمدينة القدس. وفي فلسطين قررت القيادة الصهيونية شن هجومٍ عامٍ كاسحٍ لفرض واقعٍ جديدٍ على الأرض يجعل من
المستحيل الرجوع عن التقسيم. بدأ الهجوم العسكري الصهيوني في ٣١ آذار ١٩٤٨ طِبقاً لخطة مدروسة وضِعَتْ سلفاً تقضي أولاً بتأمين السيطرة على المناطق الواقعة
ضمن الدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم، وبعد ذلك الاستيلاء على ما يمكن من الأراضي الممنوحة للعرب بموجب القرار المذكور. في خلال شهر نيسان/إبريل
والنصف الأول من شهر أيار/مايو استولت القوات الصهيونية على منطقة الجليل الغربي ومدن عربية مثل يافا وعكا وصفد ومساحات واسعة من ضواحي مدينة
القدس، وكان هدف الهجوم الصهيوني الاستيلاء على ما تبقى من المناطق الواقعة في الدولة العربية بموجب قرار التقسيم. وللحيلولة دون ذلك، اتفق الملك
عبدالله، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، مع بريطانيا على السماح للجيش العربي الأردني بالدفاع عن مدينة القدس القديمة والقسم الشرقي منها. وهكذا
انتهى الانتداب البريطاني رسمياً على فلسطين في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، وأعلن بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية قيام دولة إسرائيل، وجاء اعتراف الولايات المتحدة
الفوري بإسرائيل صدمة للوفود العربية التي كانت قد قضت أربعة أسابيع في مناقشات عقيمة في الجمعية العامة في الأمم المتحدة بشأن مقترحات الوصاية التي

صرف النظر عنها بعد اعتراف الاتحاد السوفياتي وعدد من الدول الغربية بالدولة الجديدة. ومن جانبي، واكبتُ كل تلك التطورات وراقبتها عن كثب، سواء في

واشنطن أو نيويورك، وتحمستُ لدخول قوات الدول العربية إلى فلسطين، وكنتُ متفائلاً بأن القوات العربية النظامية ستنقذ فلسطين من براثن الصهيونية، لكن

سرعان ما خاب ظني. فبعد مدة وجيزة، وافقت الدول العربية على قرار وقف إطلاق النار الذي أقرّه مجلس الأمن، وقبلت إسرائيل هذه الهدنة شكلياً لكنها

خالفتها عملياً، فاستوردت كميات كبيرة من السلاح والعتاد أكثره من الدول الشيوعية وقلبت ميزان القوة لمصلحتها. وبعد انتهاء مدة وقف إطلاق النار استؤنفت

العمليات الحربية، فأصدر مجلس الأمن قراراً جديداً بوقفها، فعقد القادة العرب اجتماعاً للنظر في الموضوع. وفي تلك الأثناء عُيّن والدي مزاحم الباجه جي رئيساً

للوزراء، فأصبحت القضية الفلسطينية بالنسبة إلي قضية قومية وشخصية في آن واحد. وكان أول عمل قام به الوالد رفضه للهدنة الثانية التي أمر بها مجلس

الأمن وفق الفصل السابع في ١٥ تموز ١٩٤٨، مطالباً بمواصلة القتال لتحرير فلسطين ومقترحاً توحيد القيادة للجيوش العربية تحت إمرة قائد مصري، لأن القوات

المصرية كانت أكثر عدداً من القوات العربية الأخرى. لكن النقراشي باشا، رئيس الحكومة المصرية، رفض هذا الاقتراح وبقيت الجيوش العربية تحت قيادات

متفرقة، ما أفسح المجال للقوات الإسرائيلية لمهاجمة القوات المصرية في النقب. ولما طلب والدي من القيادة العراقية القيام بهجوم على القوات الإسرائيلية في جبهة

القتال الوسطى لتخفيف الضغط على الجيش المصري،

أخبره وزير الدفاع أن الملك عبدالله عاهل الأردن أبلغ القائم بالأعمال العراقي في عمان أن قواته لن تدافع

عن الجناح الأيسر للقوات العراقية إذا بادرت الأخيرة بالهجوم على القوات الإسرائيلية. وقد اتضح في ما بعد ذلك أن العاهل الأردني قد اتفق مع بريطانيا على

إطلاق يده في ما تبقى من فلسطين، لذا عارض بشدة قيام حكومة عموم فلسطين في الوقت الذي أيّدها فيه والدي بقوة. كذلك قررت مصر بعد تعرضها لهجوم

آخر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وقف القتال، وعقدت اتفاق الهدنة مع إسرائيل بوساطة المستر رالف بانش الذي عيّن وسيطاً بعد اغتيال الكونت برنادوت على

أيدي العصابات الصهيونية لأنه اقترح إعطاء منطقة النقب للعرب. وعندما ترك والدي منصب رئاسة الوزراء في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ انتهت الحرب باتفاقيات

الهدنة بين إسرائيل وكل من مصر ولبنان وسورية والأردن بمساعدة الوسيط الدولي الدكتور رالف بانش الذي أصبح في ما بعد من أصدقائي المقرّبين. أما النتائج

فقد كانت كارثية بالنسبة إلى العرب، فقد زالت الدولة الفلسطينية عن الوجود واستولى اليهود علي ثلاثة أرباع فلسطين وشردوا مئات الآلاف من أهلها إلى البلاد

المجاورة، وبدأت بذلك مشكلة اللاجئين. وهكذا عندما حان موعد مغادرتي واشنطن، كنت ما أزال تحت وطأة الحزن العميق للنكبة التي لحقت بالفلسطينيين

والأمة العربية، ما غيَّر من مجرى حياتي ومستقبلي.

الفصل الخامس

قنصل في الإسكندرية ١٩٤٩ – ١٩٥٠

في شهر حزيران من عام ١٩٤٩ صدر أمر بنقلي إلى

القنصلية العراقية في الإسكندرية، وبناءً على ذلك غادرت واشنطن مع زوجتي وطفلتي في ٢٢ حزيران ١٩٤٩ ووصلت إلى القاهره جواً، والتقيت في المطار بوالدي بعد فراق دام عشر سنوات تقريباً. وكان اللقاء عاطفياً لم يخلُ من صعوبة. ففي آخر لقاء بيننا كنتُ فتى يافعاً مراهقاً في السادسة عشرة من العمر، والآن ألتقي به وأنا شاب في السادسة والعشرين من عمري متزوج وأب وموظف دبلوماسي ورئيس بعثة قنصلية. ثم سافرنا في اليوم نفسه بالسيارة إلى الإسكندرية، وكانت دار القنصلية بيتاً فخماً يعود إلى عائلة الطرابلسي التي صاهرها الوصي الأمير عبد الإله بزواجه بفايزة الطرابلسي عام ١٩٤٨. وكان البيت في شارع الإقبال ملاصقاً لكلية فكتوريا، مدرستي القديمة، ولم يكن في القنصلية موظف دبلوماسي سواي، كما كان المحاسب رجلاً كبيراً في السن من الأشراف (قريب العائلة المالكة العراقية). كانت علاقتي مع والدي صعبة منذ البداية، إذ شعرتُ بأنه لا يزال ينظر إليّ كطفل، وأنّ من حقه أن يرشدني ويتدخل في شؤون حياتي، لكن سرعان ما اتضح له أنني لن أقبل تدخله، وأن علاقتي معه ستكون دوماً قائمة على الحب والاحترام، ولكنني لن أفرط في استقلاليتي وحقي في إدارة شؤون حياتي وعائلتي. وأخيراً استسلم والدي للأمر الواقع، لكنه استمر بإسداء النصح وإبداء الرأي، تاركاً لي حرية الأخذ بهما أو تجاهلهما.

زارتنا والدتي في أيلول/سبتمبر ١٩٤٩ في طريقها إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج، وقد سعدت كثيراً برؤيتها بعد غياب دام أربع سنوات ونصف السنة. ومن الأمور التي أتذكرها عن إقامتي في الإسكندرية قنصلاً، زيارات الشخصيات السياسية لوالدي الذي كان يقيم معنا

في دار القنصلية، ومن أولئك الزوار الأمير محمد

علي توفيق ولي عهد مصر، وشكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية سابقاً ولاحقاً. كذلك زارني للسلام عليّ مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني، وأقمت

مأدبة غداء على شرف نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي عند مروره بالإسكندرية. ومن الذكريات التي بقيت عالقة في ذهني لقاء مع سيدات العائلة المالكة

العراقية أثناء زيارتهن للإسكندرية، وكنّ بضيافتنا في حفل غداء مختصر وبسيط حسب طلبهن، وكانت هذه المرة الأولى والأخيرة التي ألتقي فيها بجلالة الملكة

نفيسة والدة الأمير عبد الإله وابنتها الكبرى الأميرة عابدية وابنتها الصغرى الأميرة جليلة رحمهن الله جميعاً. ومن الأحداث التي ما زالت باقية في ذاكرتي تقديم

أوراق اعتماد السفير العراقي نجيب الراوي إلى الملك فاروق في قصر رأس التين في الإسكندرية في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠، وكنت مع موظفين آخرين من حاشية

السفير الذي قدّمنا إلى الملك فاروق، وكانت تلك المرة الأولى والأخيرة التي التقيت فيها بالملك فاروق ووجدته، خلاف ما كان شائعاً عنه، شاباً وسيماً، وبعد

مصافحته انسحبنا من القاعة من دون أن ندير ظهورنا للملك. والحدث الثاني مقابلتي مع حسين سري باشا رئيس الوزراء في مكتبه في ديوان مجلس الوزراء في

محلة بولكلي بالإسكندرية. وقلت له إن لدي رسالة من نوري السعيد يعبّر فيها عن رغبته في إزالة الجفاء بين البلدين وإعادة العلاقات على ما كانت عليه، فأبدى

ارتياحه واستعداده للقاء نوري باشا. لذلك أرسلت برقية بهذا المعنى إلى وزارة الخارجية، ولم أتلقَّ أيّ ردّ عليها. كان عملي محدوداً في الإسكندرية، إذ لم يكن فيها

من العراقيين سوى عدد قليل من الطلبة، وهذا لا يكفي. فقد كنت أرغب في عمل أكثر ومسؤولية أكبر، لذا لم أهتم كثيراً بالحياة السهلة المريحة المرفّهة في

الإسكندرية بشواطئها وفنادقها ومطاعمها وأنديتها الفخمة.

وأخيراً استقرّ رأيي على مغادرة الإسكندرية، واقترحت على الحكومة إلغاء القنصلية لعدم وجود حاجة إليها خفضاً للنفقات، وكانت هذه المرة الأولى وقد تكون

الوحيدة التي يقترح فيها رئيس بعثة إلغاء بعثته. واستجابت الوزارة لطلبي، وعدتُ إلى بغداد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠.

الفصل السادس

رئيس شعبة الأمم المتحدة والمؤتمرات ١٩٥٠ – ١٩٥٣

بعد وصولي إلى بغداد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، تقرر تكليفي بمسؤولية إدارة شعبة جديدة في وزارة الخارجية تابعة للدائرة السياسية، وهي شعبة الأمم

المتحدة والمؤتمرات. وقد سررتُ بعملي الجديد لأني كما بيّنتُ سابقاً كنت أحبّ عمل المؤتمرات والدبلوماسية المتعددة الأطراف، وبدأت أدرس هيكل الأمم المتحدة

ومجالسها ولجانها وهيئاتها المتخصصة والوثائق العديدة التي كانت ترسل إلى وزارة الخارجية. وكنت أشعر بلذة في عملي، وزاد إيماني بالأمم المتحدة والمبادئ

والأهداف السامية التي تضمنها ميثاقها. من الناحية الشخصية رفضتُ عرض والدي أن أسكن مع عائلتي في بيته، واستأجرتُ بيتاً صغيراً في منطقة الصليخ شمال

بغداد يملكه مصطفى العمري الذي أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٥٢. وفي ١٠ نيسان/إبريل ١٩٥١ رزقنا بطفلتنا الثانية وسمّ ريمة تيمّناً باسم جدتي أم والدي، وقد

ملأت ريمة حياتنا سعادة بشخصيتها الجذابة وذكائها ومرحها. كانت لها مواهب فنية وحصلت على شهادة البكالوريوس من أكاديمية الفن في لندن، وكان

اختصاصها في تصميم وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة، لذا عُيّنت في وظيفة كبيرة في إحدى الشركات العملاقة، وفتحت محلاً تجارياً باسمها في أحد أحياء

لندن الراقية، وهي الآن في تنقل مستمر بين الولايات المتحدة والصين.

ومع اقتراب موعد انعقاد الدورة السادسة للجمعية العامة في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١، أرسل وزير الخارجية بالوكالة، وهو السيد شاكر الوادي،

كتاباً إلى مجلس الوزراء بأسماء أعضاء الوفد العراقي برئاسة فاضل الجمالي، ولم أكن من ضمنهم. لذا شعرت بالغبن لأني عملتُ عملاً جاداً ومضنياً لعدة أشهر

في دراسة جدول الأعمال، وقدمت بعض المقترحات، ورأيت أن من حقي ومن المصلحة أيضاً أن أكون عضواً في الوفد. وبناءً على وساطة علي جودت الأيوبي، أمر

نوري السعيد رئيس الوزراء بإضافتي إلى الوفد. وهكذا سافرنا أولاً إلى جنيف حيث بقينا بضعة أيام غادرناها بعد ذلك إلى باريس، وكانت إقامتنا في أوتيل كريون

الفخم في ساحة الكونكورد، وعُقِدَتْ الاجتماعاتُ في قصر شايو في الضاحية الجنوبية الغربية من باريس. وكان الوفد العراقي مؤلفاً من فاضل الجمالي ويوسف

الكيلاني وعوني الخالدي وعبد المجيد عباس وعدنان الباجه جي وهاشم الحلي، وانضم إلينا في ما بعد عطا أمين من سفارتنا في لندن، وسيف الله خندان من

سفارتنا في باريس. وفي خلال الدورة التي استمرت لمدة ثلاثة أشهر، التقينا بنوري السعيد رئيس الوزراء الذي كان

يقوم بزيارة قصيرة لفرنسا.

كانت أهم القضايا التي عالجها الوفد العراقي هي قضية فلسطين، وعلى الأخص موضوع اللاجئين، وكذلك قضية استقلال تونس والمغرب وإنهاء الحكم

الاستعماري الفرنسي فيهما. كانت فرنسا تعارض تدخل الأمم المتحدة في قضية تعتبرها داخلية، وإسرائيل كعهدها دائماً تماطل وتسوّف بشأن حقوق اللاجئين

والأراضي العائدة للعرب بموجب قرار التقسيم، وكان الدكتور الجمالي رئيس الوفد يمثل العراق في المناقشات التي دارت حول هذه القضايا في اللجنة السياسية،

فوزّع أعضاء الوفد على مختلف اللجان، وكان من نصيبي اللجنة الخامسة المختصة بشؤون ميزانية المنظمة الدولية وإدارتها. كان هناك خلاف بين الوفود في اللجنة

الخامسة على المبالغ التي رصدت لسد نفقات دائرة الإعلام، فكانت الدول الغربية والاتحاد السوفياتي لا ترى حاجة إلى زيادة هذه النفقات، فيما كانت الدول

النامية والصغيرة ترى أن من الضروري تقوية دائرة الإعلام لتنوير الشعوب على ما تقدمة الأمم المتحدة من خدمات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى

السياسية. وأخيراً انصاع السكرتير العام (تريكفلي) للضغوط التي مارستها الدول الكبرى، لكننا استمررنا في جهودنا، وألقيتُ كلمة في هذا الشأن كانت الأولى التي

أخاطب فيها المجتمع الدولي، وقيل لي إن كلمتي كانت جيدة لمبتدئ قليل الخبرة، فزاد ذلك المديح من ثقتي بنفسي. وأثناء وجودي في العاصمة الفرنسية الجميلة

زرتُ جميع المناطق والأماكن الأثرية والمعارض الفنية، وجرّبتُ بعض المطاعم الفاخرة، وحضرتُ عدة حفلات موسيقية لكبار العازفين، وكانت زوجتي التي بقيت

معي لمدة شهر ترافقني في جولاتي هذه، وكانت أياماً لا تنسى. فقد كنت شاباً في الثامنة والعشرين أحبّ الحياة بكل مفاتنها وأعيشها بكل ما أوتيت من قوة ونشاط

في تلك المدينة الفريدة، مدينة الحب والجمال والذوق الرفيع. انتهت الدورة السادسة للجمعية العامة في شباط عام ١٩٥٢، وقرر أعضاء الوفد العودة إلى العراق

عن طريق البر والبحر، فذهبنا أولاً إلى جنوب فرنسا على شاطئ الريفييرا المطل على البحر الأبيض المتوسط، ومن هناك ذهبنا إلى البندقية وزرنا معالمها، فأحببت

تلك المدينة الفريدة المليئة بالفن والجمال. ومن البندقية سافرنا بالباخرة إلى بيروت، وبعد قضاء عدة أيام في العاصمة اللبنانية التقى خلالها الدكتور الجمالي

ببعض الساسة اللبنانيين، وتفقدتُ بدوري بعض أصدقائي القدماء من أيام الجامعة في بيروت، ذهبنا بحافلة شركة نيرن إلى بغداد فوصلناها في ٢٦ شباط ١٩٥٢،

واستأنفت عملي في وزارة الخارجية.

في شهر تموز من تلك السنة تلقيت برقية من والدي من جنيف يخبرني فيها بأنه سيخضع لعملية جراحية ويريدني أن أكون إلى جانبه، لذا سافرت إلى جنيف وكان

الوالد في المستشفى بعد عملية البروستات التي أجريت له، وبقيت معه لمدة شهر. وفي خلال تلك المدة قامت الثورة المصرية وتنازل الملك فاروق عن العرش، فكانت

مفاجأة للجميع، إذ لم يتوقع أحد أن تنتهي أسرة حكمت مصر لمده ١٥٠ سنة بهذه السهولة، وقد كان لهذه الثورة صدىً واسعاً في جميع البلاد العربية، كما كانت

من الأسباب لقيام حركة الضباط الأحرار في العراق برئاسة العقيد رفعت الحاج سري. على كل حال، بعد أن تماثل والدي للشفاء عدت إلى بغداد وبدأت بالإعداد

للدورة السابعة للجمعية العامة، إذ كنت عضواً في الوفد الذي ترأّسَهُ الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية، وكان من أعضاء الوفد السادة عبد الرحمن

البزاز وناثر العمري وعطا عبد الوهاب وعبد المجيد عباس وهاشم الحلي، إضافة إلى عوني الخالدي الممثل الدائم وكالةً. سافرنا بالطائرة إلى لندن، ومن هناك

بالباخرة كوين اليزابيث إلى نيويورك. كانت تلك أول مرة أعبر فيها المحيط الأطلسي بالباخرة التي كانت فخمة ومريحة تخلب الألباب، والحياة فيها مثيرة وممتعة

من كل النواحي. وقد ساعدني الحظ على أن أعبر المحيط بالباخرة أربع مرات قبل أن تصبح الطائرات النفاثة الوسيلة المفضلة والوحيدة تقريباً للسفر بين أوروبا

والولايات المتحدة. ومن المعروف أن مدينة نيويورك في موسم الخريف تكون في أبهى مظاهرها، فالحياة الفنية والأدبية والاجتماعية تنتعش فيها بعد العطلة

الصيفية، والأشجار في ضواحي المدينة تأخذ ألواناً زاهيةً خلابةً جميلةً، وقد أسعدني الحظ على أن أتعرّف إلى بعض الشباب في عمري من الطبقة الاجتماعية

الثرية، وقد دُعِيتُ إلى شققهم الفاخرة في بارك أفنيو والأفنيو الخامس، وكذلك إلى بيوتهم الريفية في لونك ايلند وكونكتكت، والتقيت بعدد كبير من الفنانين

والأدباء والموسيقيين ورجال الأعمال والمحامين، وحضرت الحفلات الموسيقية وشاهدت توسكانيني في أواخر حياته يقود أوركسترا ال NBC . كانت الأشهر الثلاثة

التي قضيتها في نيويورك مليئةً بالنشاط والأحداث المهمة، ففي تلك السنة جرت الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها مرشح الحزب الجمهوري الجنرال أيزنهاور،

وبذلك بدأ عهد جديد في السياسة الأمريكية بعد عشرين

عاماً من حكم الحزب الديموقراطي. أما في ما يتعلق بعملي، فقد كُلِّفتُ مرةً أخرى بتمثيل العراق في

اللجنة الخامسة المختصة بالشؤون الإدارية والميزانية، فكانت فرصة للاطلاع على أسلوب العمل في سكرتارية المنظمة الدولية. وفي تلك السنة حدث خلاف كبير بين

السكرتير العام تريكفلي والكتلة السوفياتية التي لم تغفر له تأييده للحرب ضد كوريا الشمالية وسماحه بأن تكون العمليات العسكرية بقيادة أمريكية تحت غطاء

الأمم المتحدة، مع أن الموضوع أقرّهُ مجلس الأمن في غياب ممثل الاتحاد السوفياتي الذي قاطع اجتماعات المجلس، وبذلك ارتكب خطأً كبيراً أتاح الفرصة للولايات

المتحدة بإنقاذ كوريا الجنوبية ثم غزو كوريا الشمالية التي لم ينقذها سوى التدخل العسكري الصيني. وهناك من يقول إن الاتحاد السوفياتي قصد من غيابه

توريط الولايات المتحدة في حرب لا يكون الانتصار فيها سهلاً. وفي الجمعية العامة حيث انعقدت دورتها السابعة، بُحِثَتْ إضافة إلى قضية كوريا قضيّتا استقلال

المغرب وتونس والمشكلة الفلسطينية. وفي بداية الدورة، طلب الأستاذ عبد الرحمن البزاز إشراكه في كتابة الخطاب الرئيس للوفد، فطلب رئيس الوفد الدكتور

الجمالي منّي ومن زميلي ناثر العمري التعاون مع البزاز للقيام بهذه المهمة. وبعد أيام أمضيناها في النقاش وكتابة المسودات، أعددنا خطاباً لا بأس به. لكن الدكتور

الجمالي أجرى عليه تعديلات كثيرة، ولم تتكرر هذه التجربة، فالدكتور الجمالي الذي رأس الوفود إلى الجمعية العامة للسنوات الأربع التالية كان يكتب خطاب

الوفد الرئيس بنفسه. ثم انتهى اجتماع الجمعية العامة قبل عطلة عيد الميلاد، فودّعتُ نيويورك في عدة حفلات لرأس

السنة، وعدتُ إلى بغداد جواً، واستأنفت

عملي في وزارة الخارجية، ونجحتُ في امتحان الترفيع إلى درجة سكرتير ثانٍ بعد أن قدمت بحثاً باللغة الإنجليزية عن رئاسة الولايات المتحدة وفق قانون الخدمة

الخارجية في ذلك الوقت. وفي نهاية شهر شباط، ذهبت مع والدي في زيارة خاصة إلى الكويت والتقيتُ هناك بالحاكم الشيخ عبدالله السالم الصباح وشقيقه

الشيخ فهد السالم، وما زلتُ أذكر أن الحاكم نصح والدي بأن ينهي خلافه مع نوري السعيد وأن يتعاون معه لمصلحة العراق. وفي شهر أيار/مايو من عام ١٩٥٣

طلبت وزارة الصحة انتداب أحد موظفي وزارة الخارجية لمساعدة الوفد العراقي في اجتماع جمعية الصحة العالمية في جنيف بشأن المشكلة القانونية والدستورية

التي أثيرت بسبب إصرار إسرائيل على الانضمام إلى لجنة الصحة الإقليمية لشرق البحر الأبيض المتوسط إلى جانب الدول العربية التي رفضت اعتبار إسرائيل دولة

إقليمية وامتنعت عن المشاركة والتعاون معها في عمل منظمة الصحة العالمية. لذا طلب مني السيد يوسف الكيلاني الذهاب إلى جنيف لمساعدة الوفد العراقي،

وبقيت في جنيف مدة أسبوعين، واستطعت أن أحل المشكلة التي كانت تواجه الدول العربية بتأليف لجنتين تُمثّلُ في الأولى الدول العربية وفي الثانية إسرائيل

وحدها، وقد رفضت إسرائيل ذلك وفضّلت الانضمام إلى اللجنة الإقليمية الأوروبية. ومن الجدير بالذكر هو أن نجاحي لفت نظر الكثير من المندوبين الذين أشادوا

بقدرتي على تفسير دستور منظمة الصحة والإفصاح عن ذلك بلغة إنكليزية على مستوى لم يصل إليه أكثر المندوبين العرب. إن نجاحي في ذلك الاجتماع زاد من

ثقتي بنفسي، وصرت أتحدث في المؤتمرات والاجتماعات الدولية بسهولةٍ أكثر وبلاغةٍ أكبر، وشعرت بأن الوقت قد حان للاضطلاع بمسؤوليات أوسع. وبعد انتهاء

اجتماع جمعية الصحة العالمية في جنيف، قررتُ البقاء في جنيف لمدة من الزمن قبل العودة إلى العراق. لكنّ حدثاً ما لم يكن في الحسبان، ذلك أن عضوي الوفد،

وهما الدكتور علي الحمامي والدكتور محمود إبراهيم، سافرا إلى أمستردام، وعند الوصول انحرفت الطائرة وأصيبا بجروح وكسور، فطلب إليّ الدكتور صبيح

الوهبي رئيس الوفد أن أذهب إلى أمستردام لتفقّد أحوالهما، لذا ذهبتُ رأساً إلى المستشفى بعد وصولي إلى أمستردام وحاولت التخفيف عمّا كانا يشعران به من

آلام. وكانت تلك فرصة لأن أتجوّل في المدينة التاريخية الجميلة، ولزيارة متاحفها الغنية بأعمال كبار الفنانين من أمثال رمبراندت وفرانس هالز وفان كوخ. ومن

أمستردام ذهبت إلى باريس للقاء بعض الأصدقاء، وأمضيت فيها أسبوعاً ممتعاً، وجددت معرفتي بهذه المدينة الفريدة في جمالها. ومن الأشياء التي أذكرها عن

تلك الزيارة أنني شاهدت التلفزيون لأول مرة في عرضه لمراسم تتويج الملكة إليزابيث الثانية. وبعد عودتي إلى بغداد، وصل وزير الخارجية الأمريكي الجديد جونفوستر دالاس، وبحث مع المسؤولين العراقيين إمكان انضمام العراق إلى حلف لوقف تغلغل النفوذ الشيوعي في المنطقة. وبناءً على ذلك، طلب مني وكيل وزارة

الخارجية يوسف الكيلاني أن أكتب مذكّرة تُقَدّمُ إلى الوزير الأمريكي بشأن مستقبل العلاقات الأمريكية العراقية. وبالنسبة إلي كانت وجهة نظري أن هذه العلاقات

تعتمد على الموقف الأمريكي من قضية فلسطين. وفي تلك

الأثناء طلب مني السفير العراقي الجديد في واشنطن، السيد موسى الشابندر، أن أصحبه كسكرتير أول

في السفارة، لذا استشرت كُلاً من والدي ووالد زوجتي علي جودت الأيوبي الذي كان وقتئذ نائباً لرئيس الوزراء في وزارة جميل المدفعي الخامسة وكذلك زوجتي

التي لم تكن متحمّسة للعودة إلى الولايات المتحدة، واستقرّ رأيي في نهاية المطاف على الموافقة. وبناءً على ذلك، فقد استقبلني وزير الخارجية توفيق السويدي

وهنّأني على وظيفتي الجديدة، وقال إن السفير الشابندر سيعتمد عليّ اعتماداً كلياً لمعرفتي في شؤون الولايات المتحدة وخبرتي في العمل هناك.

الفصل السابع

واشنطن مرة أخرى ١٩٥٣ – ١٩٥٧

غادرنا بغداد في الثامن والعشرين من شهر تموز/يوليو ١٩٥٣ إلى جنيف، حيث كان والدي يقضي موسم الصيف هنال وبقينا في سويسرا لمدة أسبوعين زرنا خلالها

قرية كشتاد الجميلة في جبال الألب، وسافرنا إلى مدينة شربورغ الفرنسية، ومن هناك بالباخرة كوين إليزابيث إلى نيويورك. وعندما وصلت واشنطن وجدتها قد

تغيّرت كثيراً، إذ زال تقريباً التمييز العنصري ونشطت هيئات الدفاع عن الحقوق المدنية، وبدأ السود يتحركون بقوة بقيادة القس مارتن لوثر كنغ. أما في مجال

السياسة الخارجية فقد نجح الرئيس الجديد أيزنهاور في إنهاء الحرب الكورية، وبدأ فترة رئاسية امتدت إلى بداية عام ١٩٦١ كانت أفضل فترة في الولايات المتحدة

بعد الحرب العالمية الثانية؛ فالاقتصاد الأمريكي كان مزدهراً وساد شعور بالفخر والاعتزاز والتفاؤل بالمستقبل غالبية

الشعب الأمريكي. وقد لمستُ ذلك من اتصالي
خلال السنوات الأربع التي قضيتها في واشنطن ونيويورك مع السياسيين والإداريين ورجال الأعمال والفنانين والمهنيين على اختلاف أفكارهم وتوجهاتهم. وبعد
وصولي بقليل أعلمتني وزارة الخارجية العراقية بتعييني عضواً في الوفد العراقي إلى الدورة الثامنة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان الوفد برئاسة السيد عبد
الله بكر وزير الخارجية الجديد في وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي، وكنت قد التقيتُ للمرة الأولى بعبد الله بكر في جنيف وأنا صبي في الثانية عشرة من عمري،
وكان يشغل منصب مدير المكتب الخاص لوزير الخارجية نوري السعيد، ثم التقيتُ به ثانيةً عندما كان قنصلاً عاماً للعراق في نيويورك عام ١٩٤٦، وفي واشنطن
عندما كان قائماً بأعمال السفارة العراقية عام ١٩٤٩، ونزلنا ضيوفاً عند عائلته الكريمة وغمرونا بكرمهم، ومنذ ذلك الوقت وأنا أكنّ له ولأسرته كل الحب
والاحترام. لقد كان من خيرة الموظفين العراقيين، وأعجب به الوصي الأمير عبد الإله عندما زار الولايات المتحدة عام ١٩٥٢ مع الملك فيصل الثاني، وعيَّنَهُ رئيساً
للديوان الملكي، وبقيتُ على اتصالٍ به وزرته مراراً في مقر عمله في البلاط الملكي للتحدث عن علاقات العراق العربية والخارجية وضرورة رأب الصدع في هذه
العلاقات، وعلى الأخص مع مصر. التحقتُ بالوفد في نيويورك في الخامس عشر من أيلول/سبتمبر، وتقرر أن أمثّل العراق في اللجنة الرابعة، وهي لجنة الوصاية
والبلاد غير المتمتّعة بالحكم الذاتي، لأن ممثلنا في تلك اللجنة السيد عوني الخالدي قد انتخب رئيساً للجنة الخامسة (لجنة الميزانية والإدارة)، وقد سررت بهذا

التكليف الجديد، لأن اللجنة الرابعة كانت تعالج مواضيع ذات إثارة وحيوية متعلقة بقضايا الاستعمار ودور الأمم المتحدة في المسيرة التاريخية نحو التحرر

والاستقلال.

خصص ميثاق الأمم المتحدة ثلاثة فصول لقضايا المستعمرات، بينما تطرق الفصل الحادي عشر منها إلى مسؤوليات الدول الأعضاء التي تدير البلاد غير المتمتعة

بالحكم الذاتي في تقديم معلومات بنحو منتظم إلى السكرتير العام للأمم المتحدة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد. عالج الفصلان الثاني عشر

والثالث عشر قضايا المناطق التي تُدارُ وفق نظام الوصاية الدولية تحت إشراف الجمعية العامة ومجلس الوصاية الذي تقرر جعله من الهيئات الرئيسة للأمم

المتحدة، على أن يسري نظام الوصاية على البلاد التي كانت تحت الانتداب في عهد عصبة الأمم السابقة وأي بلد آخر قد يوضع تحت الوصاية في المستقبل، أما

المناطق الخاضعة للانتداب فقد كانت من المستعمرات الألمانية وجرى التخلي عنها بعد الحرب العالمية الأولى وهي: تنجانيقا ورواندا وبوروندي وتوغولاند والكاميرون

وجنوب غرب أفريقيا وبعض جزر المحيط الهادي.

وبموجب الميثاق، طُلِبَ من الدول المنتدبة أن تعقد اتفاقيات مع الأمم المتحدة تضع تلك المناطق تحت نظام الوصاية. وقد تمّ إجراء ذلك من قبل المملكة المتحدة

وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة، أما جنوب أفريقيا التي كانت صاحبة الانتداب على جنوب غرب أفريقيا فقد رفضت عقد الاتفاقية المطلوبة. وفي عام ١٩٤٩

وضعت الصومال، وهي المستعمرة الإيطالية السابقة، تحت الوصاية الإيطالية بشرط أن تنال الاستقلال التام في عام

١٩٦٠.

لقد كانت مسؤوليات الأمم المتحدة والدول التي تدير المناطق الخاضعة للوصاية قد حُدِّدَتْ بوضوح وبشيء من التفصيل في الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من

الميثاق، لكن دور الأمم المتحدة بشأن المناطق الأخرى جاء أقل وضوحاً. وقد أدى هذا الغموض إلى مناقشات حادة على مدى سنوات حتى عام ١٩٦٠ حين بلغ عدد

كبير من الدول، ومعظمها من أفريقيا، مرحلة الاستقلال، وغدت من أعضاء الأمم المتحدة، فوضع ذلك حداً نهائياً لتلك المناقشات، وقد أضحت الأمم المتحدة

بعد ذلك مشاركاً رئيساً وفعلياً في التطور السريع نحو الاستقلال.

عند قراءة البيان عن تلك المناطق الوارد ذكرها في الفصل الحادي عشر من الميثاق، نجد أن الالتزام الواضح الوحيد للدول التي تدير المناطق المذكورة إزاء الأمم

المتحدة هو تقديم تقارير منتظمة بمعلومات عن أحوالها الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ١٩٤٧ قررت الجمعية العامة تأليف لجنة لدراسة المعلومات الواردة في

تلك التقارير وتقييمها، وسمِّيت "لجنة المعلومات الواردة من المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي". وقد مثلتُ العراق في تلك اللجنة في سنتي ١٩٥٦–١٩٥٧ وانتخبتُ

خلالها نائباً لرئيسها. لقد كان هناك في اللجنة منذ البداية رأيان متناقضان تماماً بشأن مهمات اللجنة ومسؤولياتها. كان تفسير الدول الاستعمارية لنطاق عمل

اللجنة تفسيراً ضيقاً جداً. أما الآخرون من الأعضاء، كالعراق، فكان رأيهم أن هذه المعلومات يجب أن ينظر إليها، إذا أريد لها أن تكون ذات معنى ولها صلة

بالمقصود من اللجنة، في سياق تقدم المناطق المذكورة

نحو الحكم الذاتي والاستقلال. وقد وردت هذه الآراء مفصّلة في خطاباتي العديدة التي ألقيتها في اللجنة

الرابعة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩.

من المسائل التي سكت عنها الميثاق، هي كيف يتقرر ما إذا كانت منطقة ما متمتعة أو غير متمتعة بالحكم الذاتي؟ كان رأينا أن هذا الأمر إنما تقرره الجمعية العامة

للأمم المتحدة، وأن الالتزام بتقديم المعلومات بموجب المادة ٧٣ (هاء) من الميثاق لا يمكن أن يُتَركَ لتقدير الدول المكلفة بإدارة المناطق المعنية، بل هو حقٌ مقصورٌ

على الجمعية العامة وحدها. لكنّ الدول الاستعمارية وحلفاءها كانوا يعارضون هذا الرأي.

كانت أولى القضايا التي عالجتها في اللجنة الرابعة عام ١٩٥٣ هي قضية "العوامل التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار لـ مدى تمتع البلاد الخاضعة للحكم

الاستعماري للحكم الذاتي"، وكان موقفي مناوئاً لوجهة نظر الدول الاستعمارية التي كانت تحاول دائماً منع الأمم المتحدة من التدخل في قضايا تعتبرها من

اختصاصها. وقد بلغني في ما بعد أن رئيسة الجمعية في تلك السنة المسز باندیت شقيقة رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو قد أخبرت بعض رؤساء الوفود أن

أحسن خطاب في هذا الموضوع كان الخطاب الذي ألقاه ممثل العراق. لقد أثارت مواقفي هذه وغيرها استياء الدول الاستعمارية التي احتجّ رؤساء وفودها لدى

رئيس الوفد العراقي آنذاك، وطلب مني السيد عبد الله بكر أن أكون أقل تطرّفاً. لكنني لم أستمع لنصيحته، خاصة عند بحث قضية بورتوريكو، فقد ادّعت

الولايات المتحدة أن هذه الجزيرة ليست مستعمرة تابعة لها وأنها تتمتع بقسطٍ وافرٍ من الحكم الذاتي يخرجها من طائلة

الفقرة (هاء) من المادة ٧٣ من ميثاق
الأمم المتحدة التي نصّت على أن من مسؤولية الدول التي تدير شؤون البلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتي تقديم تقارير دورية حول مدى التقدم الحاصل فيها في
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكانت وجهة نظري أن ذلك يجب أن يشمل التقدم نحو الاستقلال. ولدى التصويت على موضوع بورتوريكو، صَوَّتُّ ضد مشروع
القرار الأمريكي، ما أثار حفيظة الوفد الأمريكي الذي احتجّ لدى رئيس الوفد العراقي السيد عبدالله بكر الذي لامني لعدم أخذ رأيه قبل الإدلاء بصوتي، لكنّ كثيراً
من الدول التي كانت تناهض الاستعمار امتدحت مواقفي هذه.
بعد انتهاء الدورة الثامنة للجمعية العامة، استأنفت عملي في السفارة العراقية في واشنطن، وكلفني السفير موسى الشابندر بمتابعة القضايا السياسية الداخلية
والخارجية والإعلامية. فكنت أتصل بزملائي في السفارات العربية وكبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية وكذلك بعض أعضاء الكونغرس من شيوخ ونواب.
ويومذاك كانت العلاقات قد بدأت تتأزم بين العراق ومصر، وذلك بعد عودة نوري السعيد إلى الحكم في شهر أيلول ١٩٥٤. فقد أعرب نوري عن نيته عقد معاهدة
جديدة مع بريطانيا بدلاً من معاهدة ١٩٣٠، أي كما فعلت مصر بشأن الجلاء عن القاعدة البريطانية في قناة السويس، وكان رأي نوري أن المعاهدة الجديدة ستكون
في إطار حلف يدخله العراق مع تركيا وإيران والباكستان. وقد رفض جمال عبد الناصر الذي تولى مقاليد الحكم في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هذا الرأي، وحثّ
الحكومة العراقية على البقاء على الحياد في الصراع الدائر

بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. لكنّ نوري السعيد في الفترة الأخيرة من حياته كان يعتقد

اعتقاداً راسخاً بأن العراق مهددٌ من الشيوعية داخلياً وخارجياً، وأن عليه درء هذا الخطر بالتحالف مع الدول التي تشاركه في هذا الرأي مثل أمريكا وبريطانيا

وتركيا وإيران والباكستان. لذا، فإنه في شهر شباط/فبراير ١٩٥٥، عقد العراق معاهدة تعاون وتحالف مع تركيا، انضمت إا بعد مدة وجيزة بريطانيا وإيران

والباكستان، وقد عُقدت معاهدةٌ أخرى بين العراق وبريطانيا في نطاق الحلف الجديد الذي أطلق عليه اسم "ميثاق بغداد" لتنظيم العلاقة بين البلدين بعد إلغاء

معاهدة ١٩٣٠. وفي السنتين الأخيرتين من وجودي في واشنطن، ألقت الخلافات العراقية المصرية بظلالها على الأحداث والتطورات الخطيرة التي عصفت بالمنطقة،

وكان آخرها العدوان الثلاثي الإسرائيلي البريطاني الفرنسي على مصر في شهر تشرين الأول عام ١٩٥٦، كما سيأتي تفصيلهُ في ما بعد. أما في ما يتعلق بعملي في

السفارة، فقد استمررتُ على متابعة العلاقات العراقية والعربية مع الولايات المتحدة ورصد الأوضاع السياسية الداخلية في أمريكا. وفي ١٨ نيسان ١٩٥٤ رزقنا بطفلة

ثالثة سمّيناها ليلى، وعلى الرغم من أن والدي ووالدتي شعرا بخيبة أمل لعدم ولادة طفل ذكر، فرحنا بهذه الطفلة الجديدة وسعدنا بها أيّما سعادة، وقررنا

الاكتفاء بما رزقنا الله. طفلتنا الصغيرة ليلى كانت موضع حبنا واعتزازنا، خاصة بعد أن اكتشفنا موهبتها الموسيقية، فأصبحت عازفة بيانو محترفة ومغنية

معروفة في الأوبرا والموسيقى الكلاسيكية بوجه عام. وفي تلك الأثناء أوفدتني وزارة الخارجية ثانية إلى جنيف للتصدي

لمحاولات إسرائيل حمل جمعية منظمة
الصحة العالمية على إعادة النظر في قرارها السابق بشأن اللجنة الإقليمية لشرق البحر الأبيض المتوسط، وقد استطعنا إفشال محاولتها هذه، وكان سفري إلى
أوروبا على الباخرتين كوين ماري وكوين إليزابيث ذهاباً وإياباً، واستمتعتُ كثيراً بهذه الرحلات البحرية، وأشعر بأسف بالغ لانتهاء عهدها ودخولنا في عهد النقل
السريع الذي توّج بطائرت الكونكورد التي سافرت فيها عدة مرات بين لندن ونيويورك، وكانت مدة السفر ثلاث ساعات ونصف الساعة مقارنة بخمسة أيام بلياليهافي البواخر الفخمة العملاقة. ذهبت إلى مدينة المكسيك في شهر مايو/ أيار ١٩٥٥ عضواً في الوفد العراقي لاجتماع منظمة الصحة العالمية، وكانت فرصة لأرى ذلك
البلد الجميل ذا التاريخ الصعب المعقد. وقبل ذلك أوفدني السفير موسى الشابندر لتمثيله في مؤتمر الطلبة العرب في الولايات المتحدة الذي عقد في أيلول من عام
١٩٥٤ في قرية استس بارك ESTES PARK في ولاية كولورادو. وهناك ألقيت خطاباً عن الوحدة العربية وضرورتها وحتميّتها، ما ألهب مشاعر الحماسة لدى
الطلبة. والذي أريد أن أقوله اليوم هو أنه على الرغم من أن فكرة الوحدة العربية قد فقدت بعضاً من شعبيتها في السنوات الأخيرة، ستعود للصدارة، لأن
الجماهير العربية لن ترضى ببقاء حالة التشرذم والضعف التي كلفتنا الكثير وامتهنت كرامتنا وأضرّت بمصالحنا وعرقلت مسيرتنا نحو مستقبل أفضل لشعوبنا.
في الأمم المتحدة أصبحتُ ممثل العراق في اللجنة الرابعة، وركزتُ كل وقتي وجهدي لمعالجة قضايا الوصاية والاستعمار، وعلى الأخص في القارة الأفريقية، فأدّيت

دوراً مهماً في المناقشات التي دارت حول مستقبل الكاميرون وتوغو. وبالنظر إلى تعيين السيد عوني الخالدي سكرتيراً عاماً لحلف بغداد في ديسمبر/كانون الأول

١٩٥٥، فقد شغر منصب الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، لذا طلبت مني وزارة الخارجية أن أذهب إلى نيويورك لشغل هذا المنصب وكالة وبنحو مؤقت، على أن

أبقى في وظيفتي في واشنطن. لكنني لم أستسغ ذلك الوضع، وطلبتُ إعفائي، وعدتُ إلى مقر وظيفتي في واشنطن، وبقي المنصب شاغراً إلى أن شغله السيد هاشم جواد عام ١٩٥٦.

في ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ سافرت إلى نيويورك للالتحاق بالوفد العراقي إلى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة الدكتور فاضل الجمالي، وكان من

أعضاء الوفد الفريق الركن نور الدين محمود رئيس الوزراء الأسبق، وكانت أهم القضايا التي عالجها الوفد هي قضية العدوان الثلاثي على مصر وقضية الجزائر

التي رفضت فرنسا مناقشتها باعتبارها قضية داخليةً بحتة. وفي ما يتعلق بي شخصياً، فقد أُنيطت بي مهمة تمثيل العراق في اللجنة الرابعة، وكان أهم موضوع

ناقشته اللجنة في تلك الدورة هو موضوع المستعمرات البرتغالية. لقد انضمت البرتغال إلى الأمم المتحدة عام ١٩٥٥، وكان من المعروف أنها كانت من الدول

الاستعمارية العريقة، لذا وجَّهَ السكرتير العام للأمم المتحدة استفساراً إلى حكومتها التي كان يرأسها الديكتاتور سالازار عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

التي تحكمها، وما إذا كانت المادة ٧٣ من الميثاق بشأن تقديم المعلومات تنطبق عليها. فكان جواب الحكومة البرتغالية أنها ليس لديها أي مستعمرات، وأن البلاد

التي تحكمها في أفريقيا وآسيا تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الوطن الأم، أي البرتغال نفسها. لذا فقد رفضت الكتلة المناوئة للاستعمار في اللجنة الرابعة هذا الادّعاء

واعتبرته محاولة للتملص من المسؤوليات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة على الدول الاستعمارية. وقد افتتحتُ المناقشة حول الموضوع بخطابٍ مسهبٍ تناولتُ

فيه النواحي القانونية والتاريخية والسياسية، مفنداً الادّعاءات البرتغالية، وكان للخطاب وقع كبير لأنه عالج موضوعاً من أكثر المواضيع تعقيداً وأكثرها تأثيراً على

مستقبل المستعمرات. ومما لا شك فيه أن ذلك الخطاب ومداخلاتي بشأن توغو والكاميرون وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) وغيرها من الأقاليم، أعطتني موقعاً

متميزاً في جهود الأمم المتحدة لتسريع مسيرة الدول الخاضعة للاستعمار نحو الحرية والاستقلال، وبذلك رفعتُ سمعة العراق عالياً في المستعمرات، وكان

الزعماء الوطنيون في تلك الأقطار يطلبون مني المساعدة والدعم لكفاحهم من أجل التخلص من الحكم الاستعماري.

إن اهتمامي بقضايا الاستعمار ينبع من اعتقادي الجازم بأن لكل شعب من الشعوب الحق في بلوغ الحرية والاستقلال، لذا كان من الطبيعي أن أتعاطف مع

طموحات الشعوب في التخلص من الهيمنة والوصاية الأجنبيتين. لقد كنتُ مؤمناً كذلك بأن على الأمم المتحدة الإسهام في عملية الانعتاق من الحكم الاستعماري،

والقيام بدور مهم في تسريع تقدم الشعوب التابعة نحو الاستقلال. وفي الواقع، إن إسهام الأمم المتحدة في دفع حركة التحرر من الاستعمار كان من أهم إنجازات

المنظمة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، وإني أشعر بفخر واعتزاز فائقين بدوري شخصياً في ذلك.

لكن اهتمامي لم ينحصر في قضايا المستعمرات، إذ كنت أتابع باهتمامٍ بالغٍ المناقشات الدائرة حول العدوان الثلاثي على مصر وقضيةً الجزائر ومشكلة اللاجئين

الفلسطينيين. وكان رئيس الوفد الدكتور فاضل الجمالي هو الذي يتولى معالجة هذه المواضيع. وفي خلال فترة عملي في واشنطن من ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٧ كنت أيضاً

أتابعُ باهتمام مناقشات مجلس الأمن بشأن الخرق المستمر من جانب إسرائيل لاتفاقيات الهدنة، إذ استولت على المناطق المجردة من السلاح وأقامت تحصينات

عسكرية فيها وأرسلت قواتها المسلحة ضاربة عرض الحائط بتعهداتها والتزاماتها بموجب تلك الاتفاقيات. إضافة إلى ذلك، كانت تهاجم المدن والقرى الأردنية

والسورية القريبة من خطوط الهدنة، وتجاهلت تماماً قرارات الإدانة التي أصدرها مجلس الأمن، وقاطعت اجتماعات لجان الهدنة المشتركة، واستمرت بسياستها

العدوانية معتمدة على قوتها العسكرية وضعف الدول العربية وانقساماتها. وفي أوائل عام ١٩٥٧ أراد الرئيس أيزنهاور الاستفادة من التحسن الكبير في العلاقات

العربية الأمريكية بعد الموقف الشجاع والشريف الذي وقفه ضد العدوان الثلاثي على مصر، فاقترح ما سمّي في ما بعد "مبدأ أيزنهاور" الذي ناشد فيه الدول

العربية المعتدلة، كالمملكة العربية السعودية والعراق والأردن، التعاون مع الولايات المتحدة لسدّ الطريق أمام التغلغل الشيوعي في المنطقة. لكنّ مصر وسوريا،

وهما الدولتان اللتان كانت لهما علاقات صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي، رفضتا المشاركة في هذا التكتل، لكنّ العراق تحمّس للموضوع، فسافر إلى واشنطن

وفد رفيع المستوى برئاسة الأمير عبد الإله وعضوية ثلاثة

رؤساء وزراء سابقين هم علي جودت الأيوبي وتوفيق السويدي وصالح جبر إضافة إلى نائب رئيس الوزراء

أحمد مختار بابان. وقد عقد الوفد عدة اجتماعات مع الرئيس أيزنهاور وكبار وزرائه ومساعديه، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على توثيق التعاون العسكري بين

الطرفين، لكن في الوقت ذاته أكد بعض أعضاء الوفد ألاّ تهمل مصر، وأوصوا بتحسين العلاقات معها والعمل على إبعادها عن فلك الاتحاد السوفياتي. وقد دعي

الأمير عبد الإله لإلقاء خطاب أمام نادي الصحافة الوطني، وكان هذا تقليداً متّبعاً في الزيارات الرسمية التي يقوم بها رؤساء الدول، فاستدعاني السفير موسى

الشابندر من نيويورك وكلفني بكتابة الخطاب الذي سيلقيه الأمير. كنت ما أزال متأثراً بالعدوان الثلاثي على مصر وتواطؤ بريطانيا حليفة العراق مع إسرائيل لشنّ

حرب على دولة عربية شقيقة، لذا كنتُ قاسياً في انتقادي لموقف بريطانيا وفرنسا ومندفعاً في تأييد مصر وضرورة دعمها، وعندما حل موعد إلقاء الخطاب فوجئ

الحاضرون باعتذار الأمير عن إلقائه، وطلب من السفير أن يلقيه نيابة عنه. وقد اعتذر السفير بدوره لأنه نسي نظارته ولم يستطع قراءة الخطاب، فطلب مني أن

ألقيه، وهذا ما فعلته، وكنتُ أُجيبُ عن الأسئلة التي وجّهت إلى الأمير. كانت تلك الحادثة مضحكة ومؤسفة في الوقت نفسه، وعندما التقيت بالأمير في الدعوة

التي أقامها السفير على شرفه وجدته غاضباً، وقال لي باللغة الإنجليزية You have had it . لم أفهم قصده، لكن اتضح ذلك عشية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عندما

اكتشفت أن اسمي قد حذف من قائمة موظفي السلك الدبلوماسي في الاتحاد العربي الهاشمي، كما سيأتي

تفصيل ذلك في ما بعد. ومن الجدير بالذكر أن كلاً من
صالح جبر وأحمد مختار بابان أعربا عن أسفهما لما حدث وامتدحا موقفي وخطابي.

الفصل الثامن

بغداد ١٩٥٧ – ١٩٥٨

في شهر حزيران من عام ١٩٥٧ تقلّد والد زوجتي، علي جودت الأيوبي، منصب رئاسة الوزراء، فطلبت منه أن ينقلني إلى بغداد لأنني سئمتُ البقاء في واشنطن،
واعتقدتُ أن الوقت قد حان للعودة إلى الوطن والدخول في الحياة السياسية. وهكذا غادرنا الولايات المتحدة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٧ على متن الباخرة كريستوفرو
كولومبو الإيطالية، واحتفلنا خلال رحلتنا البحرية بعيد الميلاد العاشر لابنتنا الكبرى ميسون، واستغرقت الرحلة عشرة أيام، ودخلنا البحر الأبيض المتوسط عبر
مضيق جبل طارق إلى جنوى حيث كان والدي في استقبالنا. ومن هناك أبحرنا إلى نابولي ثم بيروت، وقضينا يوماً كاملاً في ميناء بيرايوس قرب أثينا، واصطحبت
معي ميسون لمشاهدة الأكروبول وبعض الآثار الإغريقية الأخرى. ومن بيروت سافرت بسيارتي الخاصة وحدي إلى بغداد فوصلتها في نهاية شهر أيلول ١٩٥٧ بعد
رحلة دامت عشر ساعات متواصلة.

بعد وصولي إلى بغداد التحقتُ بوظيفتي في وزارة الخارجية مديراً عاماً لدائرة المنظمات الدولية. ويومذاك كنتُ قد عقدت العزم على ترك وزارة الخارجية والترشّح
لعضوية مجلس النواب في الانتخابات التي كان من المتوقع إجراؤها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وكان رأي علي جودت، رئيس الوزراء ووالد زوجتي، أن أتريّث،

لأن الوقت قد يكون غير مناسب لدخول المعترك السياسي. ثم زرت عبد الله بكر رئيس الديوان الملكي وزميلي القديم عطا عبد الوهاب الذي عمل مستشاراً خاصاً

لولي العهد الأمير عبد الإله، ولما لم أجد منهما تشجيعاً أيقنت أن توجهاتي السياسية المعروفة ووضع والدي كمعارض للنظام القائم وقطيعته مع الأمير عبد

الإله، خلقت صعوبات لا يمكن تجاوزها. لذا اقترح والد زوجتي أن أساعده في مجلس الوزراء، فوافقت على ذلك، وصدر الأمر بإعارة خدماتي من وزارة الخارجية

إلى ديوان مجلس الوزراء وتعييني مديراً عاماً للشؤون السياسية. وهناك رحتُ أقرأ التقارير التي ترد من سفاراتنا في الخارج ومن الأجهزة الإدارية والأمنية في

الداخل وألخص المهم منها وأقدم المقترحات والتوصيات بشأنها. وفي شهر كانون الأول ١٩٥٧ عُقد اجتماعٌ خاصٌ للدول الإسلامية الأعضاء في ميثاق "حلف بغداد"

في أنقرة، وطلب مني وزير الخارجية بالوكالة علي ممتاز الدفتري أن أرافقه، وكان معنا السيد يوسف الكيلاني وكيل وزارة الخارجية. فسافرنا إلى تركيا والتقينا

هناك برئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير الخارجية فاتن زورلو (أعدما في عام ١٩٦٠ بعد الانقلاب العسكري). وفي الاجتماع ركز الوفد العراقي اهتمامه على قضية

فلسطين، وطلب من حلفاء العراق إيران وتركيا وباكستان أن يبذلوا جهداً لإقناع الولايات المتحدة باتخاذ مواقف أكثر حيادية وإعادة الحقوق الفلسطينية المنصوص

عليها في القرارات الدولية. وكان ردّ الحلفاء هو أن القضية الأساسية التي يجب الاهتمام بها هي الخطر الشيوعي السوفياتي وضرورة التعاون لوقف تغلغله. لقد

كان ذلك الموضوع بالفعل أهم تحدّ واجه حكومة علي جودت

الأيوبي. فعندما تسلم رئاسة الوزراء في ٢٠ حزيران يونيو ١٩٥٧، كان من أولويات منهاج حكومته هو

تحسين العلاقات مع الدول العربية، خاصة مصر، وإنهاء الحملات الإعلامية المتبادلة التي ازدادت حدّةً بعد العدوان الثلاثي على مصر والموقف الفاتر الذي اتخذته

حكومة نوري السعيد من ذلك العدوان. وكانت القضية الثانية التي أعارها رئيس الوزراء الجديد أهميةً خاصةً هي حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة

حرة نسبياً، لإفساح المجال لقادة المعارضة للمشاركة في العملية السياسية. وفي ما يخص الموضوع الأول، اتصل مساعد وزير الخارجية الأمريكي لوي هندرسن الذي

كان صديقاً شخصياً لرئيس الوزراء خلال عملهما في واشنطن، وقال إن حكومته قلقة من ازدياد النفوذ الشيوعي في سوريا، وترى أن من الواجب وقفه قبل أن

يستفحل أمره، وذلك باستعمال القوة إذا اقتضى الأمر، وأنه يتوقع من العراق أن يؤدي الدور الأساس في أي تحرك سياسي أو عسكري ضد النظام القائم في

سوريا. لكن علي جودت رفض تلك الاقتراحات. ولتأكيد رفضه، ذهب إلى دمشق وهناك التقى برئيس الجمهورية شكري القوتلي، وأعلن في مؤتمر صحافي أن

العراق لن يبقى مكتوف اليدين إذا تعرضت سوريا لأي عدوان. وقد أثار هذا الموقف غضب الأمير عبد الإله الذي كان الحاكم الفعلي في العراق، ورفض اقتراح علي

جودت إجراء انتخابات جديدة، ما اضطر رئيس الحكومة إلى تقديم استقالته التي قبلت على الفور.

تقلد رئاسة الحكومة الجديدة عبد الوهاب مرجان، وكان من أصدقاء الوالد، وأخبرني بأن هناك حاجة ماسة إلى خدماتي في وزارة الخارجية، لذا فإنه يقترح عودتي

إلى وظيفتي كمدير عام لدائرة المنظمات الدولية، فرحّبت بذلك لأني لم أشأ الاستمرار بالعمل في ديوان مجلس الوزراء بعد استقالة علي جودت الأيوبي.

في تلك الأثناء انتقلنا إلى بيتنا الجديد الذي بناه لنا والد زوجتي علي جودت الأيوبي على الأرض العائدة له في منطقة كرادة مريم، حيث كان بناء القصر الملكي

الجديد على وشك الانتهاء. كان بيتاً جميلاً صمّمته المعمارية القديرة (ألن) زوجة نزار شقيق زوجتي. لكن من سوء الحظ أنه بعد انتقالنا إلى البيت الجديد ببضعة

أسابيع اقتحم البيت ثلاثة لصوص ملثمين وهددوني بالقتل وسرقوا سجادتين وبعض الأشياء الثمينة والفضيات وخاتم ألماس كانت تلبسه زوجتي. والغريب أنهم

كانوا يناقشونني في مواضيع سياسية، واتهموني بأني أمثّل الطبقة المستغلة للفقراء والمعدمين، وكان جوابي لهم إنني من أكثر الناس تعاطفاً مع الطبقات الفقيرة

وأحاول دوماً مساعدتهم والتخفيف عنهم. ويومها صارت لدي شكوك في أن هذا الحادث دُبّر من قبل الاستخبارات العراقية عقاباً لي وتحذيراً بسبب الآراء والمواقف

السياسية التي كنتُ أجاهر بها، والتي كانت مغايرة تماماً لسياسة الحكومة يومذاك. هذا مجرد حدس وتخمين وليس لدي أيّ أدلة أو براهين على ما أقول. وبعد

ذلك الحادث الذي هزّ المجتمع البغدادي، وفَّرَتْ لي الحكومة حمايةً على شكل شرطي واحد لحراسة باب الدار.

وفي أحد الأيام زارني في مكتبي بوزارة الخارجية أحد الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعملون في مجلس الإعمار، وأخبرني بأن المجلس أخذ ينظر باهتمام إلى

النواحي الاجتماعية في برنامج الإعمار الاقتصادي الضخم، وقال لا يجوز إهمال هذه الناحية لأنها تمس حياة المواطنين

مباشرة، لذا تقرر من حيث المبدأ إنشاء

دائرة خاصة في المجلس مهمتها وضع خطة للإصلاحات الاجتماعية التي يجب أن ترافق المشاريع الاقتصادية، وسألني إذا كنت مستعداً لرئاسة هذه الدائرة. شكرته

على ثقته واعتذرت له عن عدم قبول هذا المنصب الذي عرضه علي، لرغبتي في الاستمرار بعملي الدبلوماسي. أعتقد، وقد أكون مخطئاً، أن هذه الفكرة كانت

بريطانية، هدفها الحقيقي إبعادي عن الأمم المتحدة، خاصة في ما يتعلق بجهود المنظمة الدولية لتسريع حركة التحرر الوطني التي كان لي فيها دور مهم.

في شهر شباط/فبراير من عام ١٩٥٨ أُعلنت الوحدة بين مصر وسوريا، وكان سروري عظيماً بذلك الحدث، لأن الوحدة العربية التي كنتُ وما أزال أؤمن بها إيماناً

راسخاً لم ولن يتغير قد بدأت تتحقق على أرض الواقع. وقد أيّدت الجماهير العربية بحماسة منقطعة النظير تلك الوحدة، وذهب والدي إلى القاهرة وكان موجوداً

مع الرئيسين جمال عبد الناصر وشكري القوتلي عندما أعلنا رسمياً قيام الوحدة. أما في العراق، فقد كان إعلان الوحدة التي رحّب بها الشعب العراقي، صدمةً

قويةً للأمير عبد الإله، لأنها أنهت أحلامه باعتلاء العرش السوري، وكذلك كانت صدمة لنوري السعيد الذي أدرك أن هذه الوحدة قد قوّت مركز عبد الناصر

وزادت من عزلة العراق في محيطه العربي. وعلى أثر ذلك، عُقد اجتماع ضم الملك حسين عاهل الأردن والملك فيصل الثاني وبعض الساسة العراقيين والأردنيين،

وفيه تقرر إقامة اتحاد فدرالي بين الأردن والعراق. وأُعلن ذلك الاتحاد بعد أيام قليلة من إعلان وحدة مصر وسوريا، وقد رحّبتُ بذلك الاتحاد لأنه أعطى فكرة

الوحدة العربية دفعة جديدة، واعتبرتُ هاتين الخطوتين الوحدويتين بدايةً لإنهاء التشرذم العربي الذي عانينا منه لعدة عقود أضعنا فلسطين خلالها. وقد بادر

الرئيس عبد الناصر بإرسال برقية تهنئة إلى الملك فيصل الثاني، لكن الجواب جاء فاتراً وفيه شيء من الغطرسة. لذلك استهجنت غالبية القوى السياسية والشعبية

العراقية ذلك الموقف. لم يكن نوري السعيد متحمّساً للاتحاد الهاشمي لأنه رأى فيه عبئاً ثقيلاً على العراق في الوقت الذي كانت مشاريع مجلس الإعمار قد بدأت

بإعطاء ثمارها. لذا، فاتح الحكومة البريطانية بشأن إمكان ضمّ الكويت إلى الاتحاد بعد منحها الاستقلال لكي تخفف الأعباء المالية عن العراق. وقد رفض

البريطانيون الفكرة جملةً وتفصيلاً، ورفضها كذلك حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح. لذا استشاط نوري السعيد غضباً من الموقف البريطاني، وقال

لوزير الخارجية سلوين لويد "إنكم بسياستكم الخرقاء ستجلبون الخراب لنا جميعاً". في تلك الأثناء كلفني السيد يوسف الكيلاني بوضع مذكرةٍ حول العلاقات

العراقية الكويتية، وكان رأيي أن انضمام الكويت إلى الاتحاد سيؤمن للعراق منفذاً بحرياً آمناً إلى الخليج العربي، علاوة على تخفيف الأعباء المالية.

استمر العمل في إقامة مؤسسات الاتحاد، وجرت انتخابات مجلس الاتحاد، أُلّفت وزارة اتحادية برئاسة نوري السعيد، كما أُلّفت وزارة عراقية برئاسة أحمد مختار

بابان من دون وزارة الخارجية التي توحدت مع وزارة الخارجية الأردنية كمؤسسة اتحادية واحدة، وتألفت لجنة برئاسة يوسف الكيلاني لمفاوضة الطرف الأردني

بشأن تفاصيل دمج الوزارتين، وكنت من أعضائها. لذا ذهبنا

إلى عَمَّان في شهر حزيران ١٩٥٨ وعقدنا اجتماعات طويلة مع الجانب الأردني الذي كان برئاسة سمير

باشا الرفاعي رئيس الوزراء. وكان الأردنيون يطالبون بأن يكون لهم نصف الوظائف، ورفضوا كل المقترحات التي قدمناها. لذا ذهبتُ شخصياً لمقابلة نوري السعيد

وأخبرته بأن المطالب الأردنية غير مقبولة، لأن العراق بحجمه ونفوسه وثروته وعلاقاته الخارجية الواسعة وسمعته الدولية من حقه أن تكون له حصة أكبر في

الحقل الخارجي. رأيت نوري السعيد مهموماً وحزيناً لا يضحك أو يداعب كما هي عادته، وقال إن نجاح الاتحاد أصبح قضيةً حيويةً، لذا فلا بأس بأن نتساهل

ونضحّي حتى تنجح هذه التجربة الوحدوية التي طالما عملتُ من أجلها.

في خلال الأسبوعين الأولين من شهر تموز اشتدت الحملات الإذاعية بين مصر والعراق، وكنا نسمع بوجود تنظيمات لبعض ضباط الجيش تسعى لقلب الحكومة.

كذلك أخبرني والد زوجتي علي جودت أنه سمع من وكيله في المزرعة التي يملكها في لواء (محافظة) ديالى أن بعض الضباط في مقر الفرقة الثانية الموجود في معسكر

جلولاء، يعقدون اجتماعات متواصلة ويتآمرون ضد الحكومة. لذا فقد أبلغ أمرها إلى نوري السعيد والأمير عبد الإله، لكنهما لم يأخذا هذه التحذيرات جدياً بل

اعتبراها مجرد شائعات وأوهام. كذلك وصلت تحذيرات أخرى من قبل الملك حسين، وقد علمت في ما بعد أنه كان نصيبها الإهمال أيضاً، فقد اعتمد نوري السعيد

والأمير عبد الإله على تطمينات رئيس أركان الجيش الفريق رفيق عارف الذي أكد لهم أن الجيش مخلص للعرش، ولن يقوم بأيّ حركة ضد الحكومة، لكن الواقع

كان يخالف ذلك تماماً. فبعد قيام الثورة المصرية في ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ والسهولة التي تم فيها القضاء على أسرة مالكة حكمت مصر مئة وخمسين عاماً، بدأ

بعض الضباط العراقيين بالتكتل والعمل على إسقاط النظام القائم في العراق. وأطلقوا على أنفسهم اسم "حركة الضباط الأحرار" وكان المؤسس لتلك الحركةالعقيد رفعت الحاج سري من الضباط المتشبعين بالفكرة القومية، كما أن الخلاف الذي نشأ بين جمال عبد الناصر ونوري السعيد بشأن ميثاق بغداد والأحلاف

الأجنبية لقي صدى واسعاً في العراق حيث أيّدت الأغلبية العراقية الساحقة عبد الناصر، وازدادت شعبيته في العراق بعد نجاحه في استيراد السلاح من الكتلة

السوفياتية وتأميم شركة قناة السويس وخروجه قوياً معافى من العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي. كل هذه التطورات قوّت من عزيمة الضباط الأحرار

على التحرك سريعاً لقلب نظام الحكم، وسنحت لهم الفرصة عندما صدرت الأوامر إلى اللواء العشرين بالتحرك إلى الأردن، وحُدِّدَ موعد ذلك في يوم الاثنين ١٤

تموز ١٩٥٨. وفي عشية ذلك اليوم استدعاني السيد يوسف الكيلاني وكيل وزارة الخارجية، وأبلغني أن أوامر عليا وصلته بحذف اسمي من سجل موظفي الخدمة

الخارجية الاتحادية، وقال إنه يجهل السبب في ذلك. فذهبت رأساً إلى بيت توفيق السويدي وزير الخارجية في محلة الشواكة في الكرخ وسألته عن أسباب هذا

القرار، فحاول أن يبرّئ نفسه من مسؤولية ذلك، وزعم أن ولي العهد الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء الاتحادي نوري السعيد أصرّا على شطب اسمي من ملاك

الخدمة الخارجية للاتحاد بدعوى أنني لست موالياً للحكومة ولا يمكن الاعتماد علي في تطبيق سياستها. غضبتُ لذلك الأمر غضباً شديداً، إذ مع أنني كنت أعترض

على عدد من جوانب السياستين الخارجية والداخلية، لكنني كنتُ موظفاً محترفاً بدرجة عالية من الانضباط لا تسمح لي بتصرفاتٍ لا تتفق مع وضعي كموظف

حكومي. ولو كنت أشعر أنني أمام صدامٍ خطيرٍ بين الولاءات لكنتُ استقلت من وظيفتي. وواقع الأمر أن من أسباب رغبتي في دخولي الميدان السياسي، هو تزايد

عدم ارتياحي من اتجاهات سياسات العراق في العالم العربي، وما كانت تتسم به من مناهضة حادة جداً لجمال عبد الناصر.

نمنا تلك الليلة كما هي عادة أهل بغداد على السطح هرباً من الحر الشديد. وعند الفجر استيقظت من النوم على صوت إطلاق نارٍ من بعيد، واعتقدتُ أن مصدر

الصوت من مطار الرشيد جنوب شرق بغداد. فاتصلت هاتفياً بوالدتي، وكان بيتها في الكرادة، وسألتها عن مصدر إطلاق النار الذي أخذ يزداد، فقالت إنها لا تعرفه

لكنها تعتقد أنه جاء من جهة الكرخ حيث كان بيتنا. وبعد ذلك بوقت قليل اتصلت بي الوالدة وطلبت مني أن أفتح الراديو ففعلت ذلك، وإذا بصوتٍ يقرأ البيان

الأول للثورة عن قيام الجمهورية، فاتصلت فوراً بوالدتي وطلبت منها إرسال سيارة والدي بسائقها، لأن سيارتي التي جلبتها معي من واشنطن كانت تحمل رقماً

أمريكياً ولا يمكن استعمالها وسط الجماهير الغاضبة التي ملأت الشوارع تأييداً للثورة، فغادرنا البيت أنا وزوجتي وبناتي الثلاث ومربيتهن وعبرنا جسر الملكة عالية

الذي أصبح جسر الجمهورية في ما بعد إلى محلة السعدون

ومنها إلى بيت والدي في محلة إرخيته بالكرادة. واستغرقت الرحلة بضع ساعات كأنها دهر. ثم أُعلن

منع التجوال، وسمعنا أن الأمير عبد الإله قد قُتِل ولم يعرف بعد مصير الملك والعائلة المالكة، وأُعلنت جائزة بعشرة آلاف دينار لمن يساعد في القبض على نوري

السعيد الذي فرّ من بيته المطل على نهر دجلة في كرادة مريم، وسمعنا في نهاية ذلك اليوم أن على الموظفين التوجه إلى مكاتبهم ودوائرهم. فذهبت في اليوم التالي

إلى وزارة الخارجية، وكان الموظفون جميعاً حائرين لا يدرون ماذا سيكون مصيرهم. ودخلتُ للسلام على وزير الخارجية الجديد عبد الجبار جومرد، وكانت تربطه

بوالدي صداقة عندما كانا يعملان معاً في المعارضة، وقال لي إنه يعتبرني من العناصر الوطنية التي يجب الاستفادة من خبرتها وكفاءتها، وإنه قرر تعييني عضواً في

اللجنة التي ستنظر في أوضاع الموظفين الذين يُشَكُ في ولائِهم للنظام الجمهوري الجديد، وسوف يرأسها حسن زكريا وكيل وزارة الخارجية الجديد. وفي الوقت

نفسه استدعاني وزير الإرشاد والإعلام صديق شنشل وطلب مني ترجمة بعض البيانات إلى اللغة الإنجليزية، وكلفني بمهة تدقيق البرقيات التي يرسلها مندوبو

الصحف والوكالات الإعلامية الذين جاءوا بالمئات إلى العراق بعد الثورة مباشرة وأقام أكثرهم في فندق بغداد الذي أصبح مركزاً للصحافة الأجنبية، وكنتُ أذهب في

الساعة التاسعة مساءً وأبقى إلى الساعة الرابعة صباحاً أدقّق في برقيات المراسلين، أوافق على بعضها وأرفض أو أعدّل البعض الآخر. وفي أحد الأيام أخبرني السيد

سعد، وهو نجل جميل المدفعي، بأن نمير شقيق زوجتي قد أُلقي القبض عليه لوجود سلاح في بيته، فذهبت إلى بيت

سعد وسلّمتُ على والده الذي كان في المرحلة

الأخيرة من مرض السرطان، إذ توفي قبل نهاية ذلك العام ولم تحجز أمواله كغيره من السياسيين لمواقفه السياسية الوطنية المعتدلة ولقرابته من رفعت الحاج

سري الذي أصبح بعد الثورة رئيساً للاستخبارت العسكرية. ثم ذهبت لمقابلة اللواء أحمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش والحاكم العسكري العام، وكانت

تربطنا به علاقات عائلية قديمة. فكان رجلاً منصفاً وشهماً، إذ أمر بإطلاق سراح نمير ووعد بالنظر في إلغاء الحجز على أموال علي جودت الأيوبي. كنتُ أشعر

بحزن عميق وألم بالغ لمقتل عدة أفراد من العائلة المالكة، خاصة النساء منهم والملك فيصل الثاني الذي دفع ثمن أخطاء خاله الأمير عبد الإله وفي مقدمتها إعدام

العقداء الأربعة ويونس السبعاوي عام ١٩٤٢، وكذلك إعدام زعماء الحزب الشيوعي عام ١٩٤٩، وذلك لأنني أعارض من حيث المبدأ عقوبة الإعدام، خاصة إذا كانت

لأسباب سياسية. وهذا ما يجعلني أنفر دوماً من أنظمة الحكم الاستبدادية التي تطبق هذه العقوبة على معارضيها، سواء كانت ملكية أو جمهورية أو شيوعية.

وفي هذا الصدد يجب أن نذكر أن الفترة الوحيدة في تاريخنا المعاصر التي لم يجرِ خلالها إعدام أو قتل لأسباب سياسية، كانت في عهد الرئيسين عبد السلام وعبد

الرحمن عارف، وذلك من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ إلى ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨. قد تختلف الآراء بشأن أداء الرجلين وتقييم شخصيتيهما، لكن الحقيقة التي لا

سبيل لإنكارها هي أن عهدهما كان أقل عنفاً ودمويةً من العهود الأخرى التي حكمت وما زالت تحكم العراق.

شعرت بأسفٍ بالغٍ لمقتل نوري السعيد الذي لم أشك قط

في إخلاصه لوطنه وللعقيدة القومية العربية التي كان يؤمن بها إيماناً راسخاً. كان، رحمه الله، وحدوياً

بكل معنى الكلمة، وبقي على نهجه منذ إسهامه في النضال من أجل استقلال العرب ووحدتهم في بداية القرن العشرين. ولكن كانت له اجتهادات خاطئة،

كاستمراره في الاعتماد على بريطانيا وخوفه غير المعقول من الشيوعية. وقد سنحت له فرصة فريدة لم يغتنمها للتخلص من عقدته البريطانية بعد العدوان الثلاثي

على مصر عام ١٩٥٦. لقد تعرفت إلى المرحوم نوري السعيد منذ طفولتي، وكنت أشعر أنه يودني بالرغم من خلافه مع والدي وانتقادي لسياسة حكومته، واتضح

لي ذلك بعد عودتي إلى العراق في عام ٢٠٠٣ حينما اطلعتُ على مقالٍ نُشر في باب خواطر من ثنايا الخاطر للسيد جواد هبة الدين الحسيني الشهرستاني، بعنوان

"هكذا تعرّفت على الوزراء وكبار الشخصيات العراقية" جاء فيه ما يأتي:

وأذكر أهم كلمة لنوري السعيد عن مزاحم الباجه جي أن مزاحم فاقنا جميعاً بولده عدنان لأنه لم يحظَ رئيس وزراء في العراق بولد خلفاً له ويكون أفضل من أبيه

من جميع الوجوه مثل الدكتور عدنان الباجه جي، فإنه فاق أباه فعلاً بمتانته السياسية وحنكته الإدارية وعدم تسرعه في الأمور وتمكنه من إيجاد الحلول للقضايا

المستعصية دولياً بحكم خبرته الواسعة أثناء عمله في هيئة الأمم المتحدة، وزهده في المناصب التي تأتيه طواعية.

وفي ما يتعلق بالأمير عبد الإله، فمن سوء حظه رحمه الله أنه أصبح وصياً على عرش العراق فجأة ومن دون إعدادٍ مسبقٍ، فلم تكن لديه الخبرة والثقافة لتحمل

أعباء هذا المنصب ومسؤولياته، خاصة بعد نشوب الحرب

العالمية الثانية. كانت الظروف الصعبة المعقدة التي جابهته بسبب الحرب قد جعلته يرتمي في أحضان

الإنكليز، وكان في وسعه أن يغيّر من مجرى سياسته بعد الوثبة عام ١٩٤٨ التي أطاحت معاهدة بورتسموث. فلو انفتح تجاه الأحزاب والفئات والشخصيات الوطنية

التي كانت تنادي بفك الارتباط مع بريطانيا واتباع سياسة مستقلة قائمة على التعاون الوثيق مع الدول العربية الأخرى، لكان له شأن آخر في تاريخ العراق وشعبه.

كانت للثورة العراقية انعكاساتٌ دوليةٌ وسياسيةٌ خطيرةٌ، ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم بأسره، إذ كان من أول قرارات حكومة الثورة الانسحاب من

ميثاق حلف بغداد ومن الاتحاد الهاشمي الذي انفرط عقده.

أما في لبنان، فقد كانت الحرب الأهلية مستمرة، وكانت الحكومة العراقية قبل الثورة تدعم رئيس الجمهورية الموالي للغرب كميل شمعون بالمال والسلاح والعتاد.

وبعد الثورة التي قامت في العراق، خشي شمعون على مركزه، وطلب من الولايات المتحدة إرسال قوة عسكرية لحمايته ومنع القوى المؤيدة للرئيس جمال عبد

الناصر من السيطرة على لبنان. وفي الوقت نفسه طلب الأردن حمايةً مماثلةً من بريطانيا. وبعد وصول القوات الأمريكية والبريطانية إلى لبنان والأردن، قدم

الاتحاد السوفياتي طلباً إلى مجلس الأمن لبحث هذا التدخل العسكري. وبناءً على ذلك، جرت مناقشات حادة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي

من جهة وبريطانيا والولايات المتحدة من الجهة الأخرى. ولمّا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق، أحيل الموضوع على الجمعية العامة في دورة خاصة.

طلب مني وزير الخارجية أن أكون عضواً في الوفد العراقي

إلى تلك الدورة، وقبل مغادرتي بغداد حصلتُ على موافقة الحاكم العسكري العام اللواء أحمد صالح

العبدي على السماح لزوجتي وبناتي بمغادرة العراق. فذهبت العائلة إلى جنيف ليكونوا مع والدي ومع والد زوجتي علي جودت.

وقد اعترض حسن زكريا وكيل الوزارة على تعييني عضواً في الوفد، لكن الوزير رفض اعتراضه وسافرنا في ١٢ آب/ أغسطس من بغداد إلى كوبنهاغن حيث بقينا يوماً

واحداً، ولن أنسى أبداً الشعور الذي انتابني في تلك المدينة الجميلة وجوّها البديع والحرية والأمان اللذين كنا نشعر بهما بعد شهر من العنف والتوتر في بغداد.

وبعد وصولنا إلى نيويورك، التحق بالوفد السيد هاشم جواد الذي كان ممثلاً للعراق في مجلس الأمن بعد الاعتراف الدولي بالنظام الجمهوري الجديد في العراق،

وكنتُ قد تعرفتُ إلى هاشم جواد عندما كان موظفاً في منظمة العمل الدولية في جنيف، وبعد ذلك مندوباً دائماً للعراق في الأمم المتحدة في عام ١٩٥٦، لكنه أقيل

من منصبه بعد مرور عام على تعيينه بسبب موقفه غير المؤيد لتركيا في قضية قبرص، وعلى مرّ الزمن، توطدت العلاقة بيننا وأصبحنا صديقين حميمين، وأنا لا

ولن أنسى تأييده ودعمه لي عندما أصبحت ممثلاً دائماً للعراق عام ١٩٥٩ بترشيح منه. إنني مدينٌ له بالكثير، مع أنه كان يقول دائماً إن دعمه لي كان بسبب

الكفاءة المتميزة التي أظهرتها في عملي في اللجنة الرابعة وفي الأمم المتحدة بوجه عام. كانت مودتي لهاشم جواد وإعجابي به لا حدود لهما حقاً، وكان من دواعي

سروري أنني تمكنت من مساعدته في الحصول على وظيفة ممتازة في سكرتيرية الأمم المتحدة في عام ١٩٦٤،

وهي وظيفة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كان آخر مقر له بهذه الصفة في بيروت، حيث اغتاله سائق سيارته المختل عقلياً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، وكان موته الفاجع صدمة رهيبة لي حين بلغني نبأ

مصرعه، وكنت موجوداً في الأمم المتحدة بصفتي نائب رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة إلى الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة. وبناءً على طلبي أقامت

الأمم المتحدة حفلاً خاصاً لتخليد ذكراه، وقد رثيته شخصياً في ذلك الاجتماع. كذلك تكلمتُ في اللجنة الأولى، وهي اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة،

مشيداً بعمله في الأمم المتحدة، وقد أثار وصول أول وفد للجمهورية العراقية الجديدة اهتماماً بالغاً في أوساط الأمم المتحدة ووسائل الإعلام العالمية، فاستقبلنا

بترحابٍ بالغ من أغلب الوفود، وكان المسؤول عن البعثة العراقية الدائمة صديقي عصمت كتاني الذي بدأ حياته الدبلوماسية مساعداً لي في دائرة المنظمات الدوليةفي وزارة الخارجية، وأصبح على مر الأيام من أقرب أصدقائي، وكان نائبي عندما تقلدتُ منصب الممثل الدائم في الأمم المتحدة.

وكان المفروض أن يلقي وزير الخارجية عبد الجبار جومرد خطاباً يوضح فيه وجهة نظر العراق بشأن التدخل العسكري الأمريكي والبريطاني في لبنان والأردن،

وطلب مني ومن عصمت كتاني أن نعد خطاباً له باللغة الفرنسية التي كان يتقنها بسبب دراسته الجامعية في باريس. فتعاونا في كتابة الخطاب باللغة الإنجليزية،

وطلبنا من عبد القادر الشندرلي ممثل جبهة التحرير الجزائرية ترجمته إلى اللغة الفرنسية التي كان ضليعاً فيها. وبعد أن أجرى بعض التعديلات، ألقى السيد

عبد الجبار جومرد خطابه، وقبل عودته إلى العراق طلب مني البقاء في نيويورك للالتحاق بالوفد العراقي في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في

منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٥٨.

جلبتُ زوجتي وأطفالي إلى نيويورك وأقمنا في فنادق متواضعة لمدة ثلاثة أشهر. وخلال الدورة أدّيتُ دوراً بارزاً في المناقشات التي دارت في اللجنة الرابعة حول قضايا

المستعمرات البرتغالية ومستقبل الكاميرون وجنوب غرب أفريقيا. ولم أشعر بأي حرج عندما اتخذتُ مواقف قوية ومتطرفة ضد الاستعمار، ما أثار نقمة الدول

الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا والبرتغال وحكومة جنوب أفريقيا العنصرية، وفي المقابل أيَّدَتْ المجموعة السوفياتية كتلتنا المناوئة للاستعمار التي كانت

تضم إضافةً إلى العراق الهند وإندونيسا ويوغسلافيا والمكسيك وفنزويلا. وبعد انتهاء الدورة في كانون الأول ١٩٥٨ تلقيتُ برقيةً من وزارة الخارجية أمرتني فيها

بالالتحاق بالسفارة العراقية في موسكو بوظيفة مستشار لمساعدة السفير الجديد عبد الوهاب محمود. وقد ترددت في قبول ذلك المنصب لسببين، الأول لأن المدّ

الشيوعي كان قد وصل إلى ذروته في العراق بعد إقصاء جميع العناصر القومية العروبية من السلطة، والسبب الثاني وهو الأهم كنتُ أشعر بأن من حقي أن

أترأس بعثة دبلوماسية وألاَّ أكون موظفاً تابعاً، فرفعتُ استقالتي وقدمتُ طلباً للتعيين في سكرتارية الأمم المتحدة، وكان ردّ الفعل مشجعاً، وبدأتُ أستعد

للانتقال إلى نيويورك. وفي غضون ذلك جرى تعديل وزاري في العراق، وأصبح هاشم جواد وزيراً للخارجية. وكان من أول القرارات التي اتخذها رفض استقالتي

وتعييني ممثلاً للعراق في اجتماع الجمعية العامة الذي بدأ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٥٩ لدراسة الوضع في الكاميرون. كان ذلك البلد مستعمرة ألمانية قبل الحرب

العالمية الأولى، ثم وضِعَ القسمُ الأكبرُ منه تحت الانتداب الفرنسي، واقتُطِعَ القسم الشمالي ووضِعَ تحت الانتداب البريطاني. وعيَّنَتْ فرنسا حكومة من أصدقائها

تمهيداً لمنح الكاميرون استقلالها قبل نهاية عام ١٩٦٠. ومن جانبي اعترضتُ على ذلك الإجراء وطالبتُ بإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة أولاً ومنح

الاستقلال لحكومة تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً. لكن فرنسا رفضت ذلك، وكانت غالبية الأعضاء في اللجنة الرابعة تؤيدها.

ومن المفارقات أنه في الوقت الذي كانت تهاجمني فيه بعض الصحف الشيوعية في العراق باعتباري من بقايا العهد البائد، كان ممثلو الاتحاد السوفياتي والدول

الاشتراكية يثنون على موقفي وأدائي عند بحث قضية الكاميرون، وكان أكثرهم مديحاً لي مكتب الكاميرون التابع لمؤتمر الشعوب الأفريقية الذي كان يسيطر عليه

الشيوعيون، والذي تزعم حركة التحرير والنضال ضد الاستعمار في عدة أقطار أفريقية, وما زلتُ أحتفظ بكتاب السيد فليب مانغا رئيس المكتب المذكور الذي

شكرني فيه على الجهود التي بذلتها في الدفاع عن حقوق بلاده ونضالها في سبيل التحرر والاستقلال. كذلك أذكُرُ فيلكس موميا، وهو من أقطاب الحزب الشيوعي

الكاميروني الذي تعاون معي خلال المناقشات المضنية في الأمم المتحدة لتقرير مستقبل بلاده، وقد قتله الفرنسيون في ما بعد بتسميمه، فقد كان معجباً بآرائي

ومقالاتي وخطبي.

الفصل التاسع

ممثّل العراق في الأمم المتحدة ١٩٥٩ – ١٩٦٥

بعد انتهاء الدورة المخصصة لقضية الكاميرون ببضعة أيام، تلقيتُ برقيةً من وزارة الخارجية تبلغني تعييني ممثلاً دائماً بالوكالة، فذهبت فوراً إلى نيويورك

وتسلمتُ منصبي الجديد الذي كنتُ أحلم به منذ زمن بعيد.

بعد تسلّمي مهمات منصبي الجديد واجهتُ مشاكل عدة مع القنصل العام في نيويورك، وهو السيد عز الدين الراوي، فقد ناصبني العداء بتحريض من بعض

زملائه في الحزب الشيوعي العراقي الذين لم يَرُقْهم أن يشغل شخص من العهد الملكي البائد منصباً بهذه الأهمية، إذ كان الطامعون فيه كثيرين. فأخذ يتجسَّس

عليَّ وحَرَّضَ الجرائد الشيوعية في بغداد على مهاجمتي واتهامي بأني أُدافعُ عن بعض المستخدمين الجواسيس وغير ذلك من الهراء. وكان الموقف غريباً. ففي الوقت

الذي كانت فيه الكتلة السوفياتية في الأمم المتحدة تشيد بعملي ونشاطي ضد الاستعمار، كان مؤيدوهم في العراق يهاجمونني وينتقدون الحكومة التي عيّنتني. لم

يأبه هاشم جواد بهذه الادّعاءات الكاذبة وطلب من الملحق العسكري في واشنطن المقدم الركن حسن النقيب أن يُحقق في الأمر. فجاء إلى نيويورك، وبعد أن أجرى

تحقيقاً اتضح له أن ادّعاءات الراوي كاذبة جملة وتفصيلاً. وبناءً على ذلك صدر الأمر بنقل عز الدين الراوي إلى بغداد، وبذلك تخلصنا من أكاذيبه ودسائسه. كان

معي في الممثلية موظفان دبلوماسيان هما عصمت كتاني وفيحاء إبراهيم كمال اللذان أصبحا من أعز وأقرب أصدقائي. وفي الأشهر الأولى بعد تقلدي المنصب، زرت

بعض الممثلين الدائمين للتعرّف إليهم وبحث القضايا التي كانت تحظى باهتمامنا في الأمم المتحدة، مثل قضية اللاجئين الفلسطينيين وقضية الجزائر وقضايا

الاستعمار، وكانوا يسألونني عن الوضع الداخلي في العراق بعد فشل ثورة الشواف والمجازر التي ارتكبها الشيوعيون في الموصل وكركوك، وكنت من جانبي أشعر

بقلق شديد من هذه التطورات، حتى إني فكرت في ترك منصبي والسعي مرة أخرى للتعيين في الأمم المتحدة. وفي شهر نيسان ١٩٥٩ دُعيتُ لإلقاء خطاب عن النفط،

ومع أنني لم أكن ملمّاً إلماماً كافياً بتفاصيل الصناعة النفطية في العراق، لكنني أبرزت مشكلة كان يشكو منها العراق دائماً، وهي أن الشركات صاحبة الامتياز لم

تطور المناطق الشاسعة التي شملها الامتياز، وأبقت الإنتاج والتصدير والأسعار في حدود متدنية جداً. ولهذا السبب كان العراق يمر مِراراً بضائقةٍ مالية، على الرغم

من ثروته النفطية.

في منتصف أيلول من عام ١٩٥٩ وصل الوفد العراقي إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة برئاسة هاشم جواد وزير الخارجية، وعضوية حسين جميل

الوزير السابق والقيادي في الحزب الوطني الديموقراطي الذي كان يشغل وقتئذٍ منصب سفير العراق في الهند، وناثر العمري ومصطفى كامل ياسين، إضافة إلى

أعضاء البعثة العراقية عدنان الباجه جي وعصمت كتاني وفيحاء إبراهيم كمال.

في العشرين من أيلول عام ١٩٥٩ أعلن في بغداد تنفيذ حكم الإعدام في بعض رجال العهد الملكي مثل سعيد القزاز وزير الداخلية، وعبد الجبار فهمي متصرف

بغداد، وبهجت العطية مدير التحقيقات الجنائية. ونفذ حكم

الإعدام أيضاً بالعقيد رفعت الحاج سري الذي كان يلقب بأبي الضباط الأحرار، وكذلك باللواء ناظم

الطبقجلي، اللذين اتهما بالضلوع في ثورة الشواف. فكانت هذه الأنباء صدمة لنا جميعاً، ويقال إن الشيوعيين هم الذين ضغطوا وأصرّوا على تنفيذ تلك الأحكام،

ومع مزيد الأسف انصاع عبد الكريم قاسم لضغوطهم. وقد أثرت تلك الحادثة عليَّ تأثيراً كبيراً، فكنتُ أُعارض عقوبة الإعدام لأي سبب كان، وعلى الأخص لأسباب

سياسية، وأعتبر هذه العقوبة بربرية وغير رادعة كما يصوّرها مؤيّدوها. فهي عملية انتقامية لا يجوز للدولة أن تمارسها، وقد ورثناها من عهود الجهل والتخلف

وشريعة الغاب.

نَظَّمتُ العمل في الدورة، ووزعت المهمات على أعضاء الوفد، ومن حسن الحظ كان ممثّلو العراق في اللجان المختلفة من أكفأ من مَثَّلَ العراق في المنظمة الدولية،

وأدّوا دوراً مهماً في المناقشات بشأن فلسطين والجزائر وقضايا الاستعمار والشؤون الاقتصادية والقانونية. ومن الأشياء التي أذكرها أن السفير البريطاني بيرسون

دكسن وجه لي دعوة غداء خاص مختصر حضرها الأمين العام للأمم المتحدة والمستر جوليوس نيريري زعيم الحركة الوطنية في تنجانيقا، وطلب مني الحاضرون

المساعدة في عملية تحرير هذه البلاد التي كانت تدار بموجب نظام الوصاية الدولي. وهكذا توطدت العلاقة بيني وبين المستر نيريري الذي أصبح في ما بعد رئيساً

لجمهورية تنزانيا (تنجانيقا وزنجبار)، وأبدى شكره وامتنانه للدور الذي قمت به في حصول بلاده على الاستقلال.

وفي بداية عام ١٩٦٠، قررت ترشيح نفسي لرئاسة اللجنة الرابعة التي كانت تضطلع بقضايا في غاية الأهمية تؤثر

على مستقبل الملايين من الشعوب الرازحة تحت
الاستعمار. لكن الدول الاستعمارية، خاصة بريطانيا وأستراليا، اعترضت على هذا الترشيح. وقد عثرتُ في مكتب الوثائق البريطانية على المخابرات التي جرت بين
البعثة البريطانية لدى الأمم المتحدة ووزارة الخارجية في لندن أوجزها كما يأتي: ١. من بعثة المملكة المتحدة إلى وزارة الخارجية البريطانية (A . R . Moore to John Tahourdin) في ٢ شباط/فبراير ١٩٦٠: " ليس من السهل قبول ترشيح السيد الباجه جي. إنه من أشد خصومنا البارزين بشأن قضايا الاستعمار، وهو سريع البديهة وقدير وله معرفة واسعة بمسائل
الإجراءات. وفي حين أن من المهم على وجه الخصوص للجنة الرابعة أن يكون رئيسها كفوءاً، (وسيكون السيد الباجه جي كذلك)، إلا أن من المرغوب فيه كذلك أن
يكون هذا الرئيس شخصاً لا يشعر بأنه ملزم بأن يقرر ضدنا في أمور قد تعرض على اللجنة ولها علاقة باختصاصها. فمن وجهة النظر هذه نفضل نحن أن يشغل
رئاسة اللجنة هذه أحد ممثلي الأقطار اللاتينية الجيدين، أو من أقطار أوروبا الغربية غير الاستعمارية، لكنني أخشى أن يكون السيد باجه جي قد حصّن وضعه
الآن كثيراً وأن فرص إبداله بغيره ليست جيدة".
٢. من محضر اجتماع عقد في وزارة الخارجية البريطانية في ١٣ شباط/فبراير ١٩٦٠ (على الرغم من التعليق المتشائم الوا من بعثتنا في نيويورك ومفاده أن فرص
إبدال السيد باجه جي بغيره ليست جيدة، فأنا أرى أن هذا هو ما يجب أن نقوم به وعلينا أن نبدأ محاولتنا سريعاً). توقيع DOUGLAS HURD والذي أصبح في ما
بعد وزيراً للخارجية.

٣. مور (بعثة المملكة المتحدة) إلى وزارة الخارجية ٦ نيسان/ إبريل ١٩٦٠:

(إن المستر أندرو كوهين (ممثل بريطانيا في اللجنة الرابعة ومجلس الوصاية) الذي اطلع على المراسلات بعد عودته من جولته ينظر نظرة أقل قتامة للباجه جي

كرئيس للجنة الرابعة من نظرتكم).

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا بعد أن اقتنعت باستحالة مقاومة ترشيحي، أسهم ممثلها المذكور أعلاه مع آخرين في تقديم اسمي للترشيح وأيّده بحرارة.

في شهر نيسان/إبريل ١٩٦٠ أوفدتني الحكومة العراقية ممثلاً عنها في احتفالات دولة توغو بالاستقلال، وذلك نظراً إلى علاقتي الوثيقة برئيسها الزعيم الوطني

سلفانوس أولمبيو ودوري في عملية تسريع عملية التحرر الوطني في بلاده. وكانت هذه المرة الأولى لي لزيارة أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى أو أفريقيا السوداء كما

كانت تسمّى يومذاك. كانت الاحتفالات فيها شيء من البذخ بالنسبة إلى بلد فقير وصغير عانى الكثير من الاستعمار الذي استمر لأكثر من ٧٠ عاماً. لكنّ الفرنسيين

لم يرتاحوا إلى الحكم الوطني في توغو، وتمكنوا من إسقاطه في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، وقُتِلَ الرئيس أولومبيو، وكانت سلسلة الانقلابات العسكرية قد

بدأت في أفريقيا السوداء غداة حصول أقطارها على الاستقلال. ثم ذهبت من توغو إلى أكرا عاصمة غانا حيث التقيت بالرئيس نكروما الذي كان يفاخر بأنه أول

زعيم من أفريقيا جنوب الصحراء استطاع الحصول على استقلال بلاده، وبذلك أصبحت غانا من أوسع الدول الأفريقية نفوذاً، وانضمت إلى حركة عدم الانحياز،

ولكن ما لبثت أن وصلها مرض الانقلابات، فمرت بفترة من

الاضطرابات والعنف الداخلي إلى أن قرر زعماؤها تطبيق النظام الديموقراطي، فأصبحت من أكثر البلاد

الأفريقية استقراراً ورخاءً. في شهر أيلول من ١٩٦٠ منحتني وزارة الخارجية لقب سفير، وقدمت أوراق اعتمادي إلى الأمين العام للأمم المتحدة داغ هامر شولد،

وكانت هذه نقطة مهمة جداً في مسيرة حياتي الدبلوماسية. ولعلي كنتُ وأنا في السابعة والثلاثين من عمري من أصغر السفراء سناً في الأمم المتحدة، وكان معظم

زملائي من كبار الدبلوماسيين وهم في ذروة حياتهم المهنية أو كانوا من الساسة الذين شغلوا مناصب مهمة في بلادهم، فاعتبرت تعييني في هذا المنصب الرفيع

تحدياً وفرصةً في آن واحد. كانت الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة عام ١٩٦٠ فريدة من نوعها. فللمرة الأولى حضرها عدد كبير من رؤساء الدول أو

الحكومات، أذكر منهم جواهر لال نهرو من الهند، وجمال عبد الناصر من الجمهورية العربية المتحدة، وجوزيف تيتو من يوغسلافيا، وأحمد سوكارنو من

إندونيسيا، وفيدل كاسترو من كوبا، عدا رؤساء الدول الكبرى مثل أيزنهاور من الولايات المتحدة، وهارولد مكميلان من بريطانيا، ونيكيتا خروتشوف من الاتحاد

السوفياتي. ومن أبرز الغائبين كان شارل ديغول رئيس فرنسا، والجنرال فرانكو رئيس الدولة الإسبانية، وعبد الكريم قاسم الذي مَثَّلَهُ وزير الخارجية هاشم جواد.

وهناك التقيت بجميع أولئك الرؤساء لقاءات بروتوكولية، عدا جواهر لال نهرو وجمال عبد الناصر وخروتشوف الذين أتيحت لي فرص للتحدث معهم. وفي ما

يتعلق بخروتشوف، فقد دعاني بوصفي رئيس اللجنة الرابعة

إلى حفلة غداء على شرف السيد بولند رئيس الجمعية العامة وممثل إيرلندا. وفي خلال الغداء شرب

خروتشوف مقادير كبيرة من الفودكا التي كان مدمناً على شربها، وبعد الغداء مباشرة توجهنا إلى مبنى الأمم المتحدة وحضرنا اجتماع الجمعية العامة، وهناك

وقع حادث ضرب خروتشوف المنضدة بحذائه، لا شك في أن الفودكا أدّت دوراً في ذلك الحادث الذي يعتبر من أشهر ما وقع في الأمم المتحدة. كان الموضوع الرئيس

أمام الجمعية العامة، الاقتراح المُقَّدمُ من الاتحاد السوفياتي لإصدار تصريح دولي بمنح الاستقلال لجميع الأقطار التي لا تحكم نفسها، سواءً كانت مستعمرات أوتحت الحماية أو الوصاية، وقد تعاونت بوصفي رئيساً للجنة الرابعة مع ممثلي بعض الدول لوضع صيغة لهذا التصريح أو الإعلان، وكان علينا أن نوفق بين ما

ترغب فيه الدول التي خرجت لتوّها من النظام الاستعماري والدول المؤيدة لها، مثل العراق من جهة، والدول الاستعمارية التي كانت ترغب في عدم تسريع عملية

التحرر والاستقلال من جهة أخرى. وأخيراً اتفقنا على صيغة مقبولة من الجميع، وصدر هذا الإعلان التاريخي الذي كان خطوة مهمة نحو تصفية الاستعمار في

العالم أجمع.

كان هناك موضوع آخر استحوذ على اهتمام الدول الأعضاء في تلك الدورة التاريخية، وهو قضية الكونغو التي نالت استقلالها في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٦٠ بعد أن

كانت مستعمرة بلجيكية منذ بداية القرن العشرين. ولم تكن قد اتخذت استعدادات كافية لنقل السلطة بنحو منظم، وسرعان ما تفجر الغضب الذي كان يغلي

في نفوس السكان الأصليين ضد سادتهم البلجيكيين، واتخذ

شكلاً عنيفاً في كافة أرجاء البلاد عندما تمرد الجنود الكونغوليون وهاجموا ضباطهم البلجيكيين. وفي

العاشر من تموز/يوليو تدخلت القوات المظلية البلجيكية، فتقدمت الحكومة الكونغولية برئاسة باتريس لومومبا بطلب المساعدة من الأمم المتحدة، وردّ

البلجيكيون على ذلك بتشجيع مويس تشومبي ليعلن انفصال إقليم كاتانغا الغني عن الكونغو، وترتب على ذلك انهيار تام للأمن والنظام وتعطيل شامل في

الخدمات الأساسية والنشاط الاقتصادي. لذلك اعتقد هامر شولد أن استمرار هذا الوضع يهدد السلام والأمن، ولذلك فقد استعمل حقه المنصوص عليه في المادة

١١٩ من ميثاق الأمم المتحدة بدعوة مجلس الأمن في تموز/يو ١٩٦٠، وتمخض عن الاجتماع قرار بتخويل السكرتير العام حق تزويد الحكومة الكونغولية

بالمساعدات العسكرية، لكنه فَضَّلَ التريث تجنّباً لإراقة الدماء، رافضاً استدراجه إلى التورط في الصراعات الكونغولية الداخلية، وقد أيّدته أغلبية الدول الأعضاء في

موقفه، وكنتُ أنا أحد أكثر مناصريه حماسة، مع أن الحكومة العراقية في ذلك الوقت، وبضغط من الاتحاد السوفياتي، أبدت اعتراضها على بعض الإجراءات التي

اتخذها السكرتير العام.

لم يسمح لقوات الأمم المتحدة التي عُهِدَ إليها بمهمة المحافظة على القانون والنظام في الكَونغو بأسرها بدخول إقليم كاتانغا، وكان لا بد من إصدار قرار آخر من

مجلس الأمن قبل أن يُسمَحَ لتلك القوات بدخول كاتانغا لتحل محل القوات البلجيكية التي كانت قد انسحبت. بيد أن انفصال كاتانغا ظل قائماً، وكانت نقطة

الخلاف الرئيسة هي هل الأمم المتحدة مكلفة بإنهاء

الانفصال بالقوة أم هي تتعامل مع هذا الانفصال باعتباره مسألة داخلية محضة تقع خارج تفويض الأمم

المتحدة؟ وقد أخذ داغ هامر شولد السكرتير العام بالرأي الثاني، لأنه أراد تجنّب إراقة الدماء. وقد حاول الطرفان في الكونغو (مؤيدو لومومبا وأعداؤه) استخدام

قوات الأمم المتحدة كل لمصلحته. لكن هامر شولد رفض بإصرار أن يُستدرج إلى صراعات كونغولية داخلية، وحدث استقطاب في الوضع بين أنصار الدول الغربية

وأنصار الاتحاد السوفياتي، ولم يُرضِ السكرتير العام أياً من الطرفين، لكن أغلبية الدول الصغيرة أيّدته في موقفه، وكنت أنا أحد أشد مناصريه المتحمسين، مع أن

الحكومة العراقية في ذلك الوقت، وبضغط من الاتحاد السوفياتي، كانت تريدني أن أعرب عن عدم الموافقة على أعمال السكرتير العام، الأمر الذي رَفَضْتهُ وأيّدني

في ذلك وزير خارجية العراق هاشم جواد. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠، ألقيتُ خطاباً في الجمعية العامة أيّدت فيه السكيرتير العام، وكان خطاباً حظي بتقدير كبير من

داغ هامر شولد.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ شاركتُ في تقديم مشروع قرار يدعو إلى إطلاق سراح جميع السجناء وإلى عقد البرلمان الكونغولي وسحب القوات البلجيكية وتوزيع

كافة المساعدات بواسطة الأمم المتحدة.

ولسوء الحظ عارض هامر شولد هذا القرار، لأنه كان يخشى أن تستدرج قوات الأمم المتحدة إلى مواجهة عسكرية مع الجيش الكونغولي التابع لموبوتو. وفي أوائل

عام ١٩٦١ أُعلن مقتل باتريس لومومبا على أيدي مرتزقة في كاتانغا، وكان قد اعتُقِلَ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠، وسارع الاتحاد السوفياتي إلى اتهام هامر شولد

بالتواطؤ في القتل، وأعلن أنه لم يعد يعترف به كسكرتير عام.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ دعاني هامر شولد إلى مكتبه وقال إنه يريد شخصاً إلى جانبه ليتولى الإدارة والتنسيق لعملية الكونغو برمّتها من نيويورك، وإنه يريد

أن يعهد إليّ بهذه المسؤولية ويعيّنني مساعداً للسكرتير العام للشؤون السياسية الخاصة. وبعد شيء من التردد قبلت هذا العرض، فطلب الأمين العام رسمياً من

الحكومة العراقية إعارتي للخدمة في الأمم المتحدة، لكنّ ردّ الفعل الأول كان عدم الموافقة. غير أن هامر شولد لم ييأس وكرر طلبه وألحّ عليه، وأرسل برقية

شخصية إلى هاشم جواد وزير الخارجية يرجوه فيها إعادة النظر في موضوع إعارتي، مؤكداً أن المرشح (عدنان الباجه جي) مؤهل غاية التأهيل لهذا المنصب. وهكذا

اقتنع هاشم جواد بالحجج التي قدمها هامر شولد واستطاع إقناع عبد الكريم قاسم، وَوَجَّه كتاباً رسمياً بتاريخ ١٤ نيسان/إبريل ١٩٦١ إلى رئاسة ديوان مجلس

الوزراء جاء فيه ما يأتي:

إن هذه الوزارة برغم حاجتها إلى خدمات الدكتور عدنان الباجه جي وتقديرها له، تعتقد أن ترشيحه لهذا المركز الرئيسي في الأمم المتحدة فيه فائدةٌ معنويةٌ كبيرةٌ

للجمهورية العراقية، وقد يكون له تأثيرٌ في قضايانا العربية داخل السكرتارية العامة للمنظمة، هذا بالإضافة إلى أنه لم يسبق أن شغل هذا المركز المهم موظف من

البلاد العربية، ولهذا يصبح الدكتور عدنان الباجه جي أول عربي يحتل مركزاً أساسياً في المنظمة المذكورة.

لكن عبد الكريم قاسم عاد فغيَّر رأيهُ، ورفض الاستجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة، وعلَّق على كتاب وزارة

الخارجية بشأن الموضوع قائلاً ما يأتي: إننا نرغب في تلبية هذا الطلب تعاوناً منّا مع السكرتارية العامة لهيئة الأمم، غير أن ظروفنا تستوجب حالياً بقاء الموما إليه والأكفاء الآخرين، ولذا يتعذر الموافقة

على الطلب في الوقت الحاضر.

إنني شخصياً أعتقد أن الاتحاد السوفياتي مارس ضغوطاً شديدةً على عبد الكريم قاسم لكي يرفض الطلب، وذلك بسبب الخلاف مع السكرتير العام للأمم المتحدة

بشأن الكونغو. وكنتُ أفكّر مراراً في أنه لو تم تعييني في الأمم المتحدة لتغيَّر مجرى حياتى كلياً. فإن هامر شولد قتل في حادث الطائرة بعد بضعة أشهر، ولا أدري

إن كُنتُ سأرافقه في رحلته الأخيرة، ولو قُدّرَ لي البقاءُ على قيد الحياة، فهل كان بالإمكان انتخابي أميناً عاماً للمنظّمة؟ هذه مجرد أفكار وتكهنات، فالحياة طالما

تخضع للصدف، يتقرر مصير المرء بفعل ظروف خارجة عن إرادته.

في شهر نيسان/إبريل ١٩٦١ اشتركتُ للمرة الأولى في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة والجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية، ويبدو أن

مداخلاتي أقلقت إسرائيل ومؤيديها، فكتبت صحيفة جويش أوبزيرفر اليهودية في عددها الصادر في ٢٨ من الشهر نفسة ما يأتي: لكن الشخص البارز في تلك المناقشات كان الدكتور الباجه جي المندوب العراقي، إنه يعتبر أكفأ مندوب عربي، وربما أكثر المندوبين العرب إقناعاً وتأثيراً في النفس

من بين العديدين الذين كانوا ولم يزالوا في الأمم المتحدة.

وفي خضم العمل المتواصل كرئيسٍ للجنةِ الرابعةِ والمتحدّث باسم العراق عن القضية الفلسطينيّة وأزمة الكونغو والترشيح لمنصب الأمين العام المساعد، فإنني

عالجتُ موضوعاً آخر وهو المحاولة الفاشلة التي دعمتها الولايات المتحدة لإنهاء حكم كاسترو في كوبا، فقدَّمت حكومة كوبا شكوى إلى الأمم المتحدة، وعليه

نظَرَتْ اللجنة السياسية في هذا الموضوع خلال عدة اجتماعات، بدأت في ١٩ نيسان/إبريل ١٩٦١، وألقيتُ خطاباً هاجمتُ فيه التدخل الأمريكى في شؤون كوبا

الداخلية، وقد حظي الخطابُ بترحيب حار من معظم أقطار أمريكا اللاتينية والكتلة السوفياتية ودول عدم الانحياز، كما أشاد به عبد الكريم قاسم في إحدى

خطبه عندما قال "ارتفع صوت العراق مدوياً في الدفاع عن كوبا وشعبها"، كما شكرني وزير خارجية كوبا شكراً حاراً، وقدم لي علبة من السيجار الهافاني الفاخر

باسم رئيس الحكومة الكوبية فيدل كاسترو.

بعد أقل من شهرين من انتهاء المناقشات حول كوبا، حدثت أزمة الكويت. ففي ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦١ اعترفت الحكومة البريطانية باستقلال الكويت وإنهاء معاهدة

الحماية المعقودة عام ١٨٩٩. وفي ٢٥ منه أعلن عبد الكريم قاسم عدم اعترافه بالكويت التي اعتبرها جزءاً لا يتجزأ من العراق، وعندئذٍ طلب حاكم الكويت الشيخ

عبدالله السالم الصباح مساعدةً عسكريةً من بريطانيا لمواجهة نيّات العراق العدوانية كما وصفها. وبناءً على ذلك دخلت القوات البريطانية الكويت يوم ١ تموز/يوليو ١٩٦١، فبادرت الحكومة العراقية إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن تتهم فيها بريطانيا بالإخلال بالسلم والأمن في المنطقة. وبناءً على ذلك عقد مجلس الأمن

عدة اجتماعات استمرت من الثاني إلى السابع من شهر تموز، ويومها ألقيتُ عدة خطابات أوضحتُ فيها وجهة نظر الحكومة العراقية التي كانت الأغلبية الساحقة

من الشعب العراقي تؤيدها، حتى المعارضون الذين كانوا يتآمرون على عبد الكريم قاسم، ولا أعتقد أن هناك حاجة إلى الدخول في التفاصيل، فمحاضر مجلس

الأمن موجودة لمن يودّ الاطلاع عليها. إنني لا أنكر أني كنتُ متحمّساً كغيري من العراقيين، ولكنني أعتقد أن المطالبة بالكويت فقدت سندها القانوني عندما اعترف

العراق باستقلال الكويت عام ١٩٦٣، وأُقيمت علاقات دبلوماسية طبيعية بين البلدين. والسبب الآخر، وهو الأهم، هو أن المطالبة قد أصبحت مرفوضة من غالبية

الشعب الكويتي. وعلى الرغم من أنني كُنتُ وسأبقى دوماً من دعاة الوحدة العربية، لكنني أعتقد أن الوحدة لن تنجح إذا فُرِضَت قسراً من قبل الأنظمة والحكام،

ولن يكتب لها البقاء إلاّ إذا كانت نابعة من رغبات الشعوب الحقيقية. ومن الجدير بالذكر أن حكومة البعث في عام ١٩٦٣ لم تكن متحمسة للاعتراف بالكويت،

ولدي رسالة من طالب شبيب وزير الخارجية آنذاك يقول فيها: " إن إيماننا بحقنا في الكويت لن يفتر".

وعندما عقدت الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة، توليتُ رئاسة الوفد العراقي بعد عودة هاشم جواد إلى بغداد، وعالجتُ شخصياً القضية الفلسطينية في

اللجنة السياسية الخاصة، وألقيتُ خطاباً جامعاً يوم ١١ كانون الأول ديسمبر، تناولتُ فيه القضية من كافة نواحيها. وتلقيتُ كتاب شكر من الحاج محمد أمينالحسيني مفتي القدس ورئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين. وفي ما يأتي كتاب نائب رئيس الوفد العراقي الموجه إلى وزير الخارجية عن أدائي في تلك المهمة: إلى:

سيادة الدكتور عدنان الباجه جي

الممثل الدائم – نيويورك

ندرج لكم أدناه القسم الخاص بكم من تقرير نائب رئيس وفد الجمهورية العراقية للأمم المتحدة للتفضل بالاطلاع.

(الأصل في الإضبارة رقم ذ/٣/٢١)

وزير الخارجية

الدكتور علي غالب العاني

لقد كان الدكتور عدنان الباجه جي من أبرز وأقدر المدافعين عن القضايا العربية التي عرضت أثناء الاجتماع، خاصة في اللجنة السياسية الخاصة التي جرى فيها

مناقشات طويلة وحادة حول قضية فلسطين والتي بحثت للمرة الأولى موضوع عمان وهو الموضوع الذي أولاه العراق اهتماماً وعناية خاصة. أما في ما يتعلق

بقضية الكويت، فقد دافع الدكتور عدنان عن وجهة نظر العراق دفاعاً استحق التقدير والتهنئة حتى من قبل الوفود التي لا تشارك العراق في موقفه.

وهكذا انتهت سنة ١٩٦١ وكانت من أهم سنيّ حياتي، فقد أعطتني ثقةً كبيرةً بنفسي وصرتُ أتمتعُ بسمعةٍ جيدةٍ في الأوساط العربية والدبلوماسية الأجنبية.

في عام ١٩٦٢ استأنفتُ جهودي من أجل فلسطين، وكان أهم إنجازٍ لي هو التصدي للادّعاءات والأكاذيب التي كان يتفوَّهُ بها ممثّلو إسرائيل، وعلى الأخص غولدا

مائير وزيرة الخارجية. وكان أهم حدث في تلك السنة هو استقلال الجزائر. إنني أشعر بفخرٍ واعتزازٍ لأنني منذ تولّي منصب الممثل الدائم للعراق عام ١٩٥٩، قدمتُ

كل المساعدات الممكنة لوفد منظمة التحرير الجزائرية، ودعم العراق للثورة الجزائرية في كل المجالات، وكان لي إسهام في الحقل الدبلوماسي في الأمم المتحدة مع

الوفود الأجنبية ووسائل الإعلام الأمريكي والمعاهد العلمية والجمعيات، وقد شعرتُ بأن جهودنا خلال تلك السنوات لم

تَضِعْ سدىً، بل كُلِّلَتْ بالنجاح التام، وما
زلتُ أذكرُ الاجتماع الخاص الذي عقدته الجمعية العامة لمناسبة انضمام الجزائر إلى عضوية المنظمة الدولية بعد حصولها على الاستقلال، وقد أُلقيت فيها الخطبُ
والقصائدُ، وكان أبرزها قصيدة الدبلوماسي والشاعر اللامع عبد المنعم الرفاعي مندوب الأردن الدائم.
من الأحداث الماثلة في الذاكرة التي وقعت في الأمم المتحدة في تلك السنين المبكرة من حياتها، أزمة الصواريخ الكوبية في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢. كنت
أتابع مباشرة مناقشات مجلس الأمن بشأن القضية، وأشارك في الاجتماعات المتواصلة لمجموعة أقطار عدم الانحياز الساعية لسحب فتيل الأزمة. لقد كنا نعتقد
أحياناً أن مواجهة نووية بين الدولتين العظميين غدت لا مفر منها. لذلك استقبلنا بفرح غامر وشعور عظيم بالانفراج قرار الاتحاد السوفياتي سحب صواريخه من
كوبا. كان ذلك الانسحاب المهين بداية النهاية لحكم خروتشوف في الاتحاد السوفياتي، لكنني أحتفظ في صدري دائماً بنقطة ضعف لخروتشوف لمساعدته الصميمة
لموقفنا في الصراع العربي – الإسرائيلي، وكذلك في حرب الاستقلال الجزائرية. ومع أنني أرفض كلياً المذهب الشيوعي، سواء كعقيدة سياسية أو كأداة للتنمية
الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، إلا أنني أقدّر المساعدات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفياتي إلى العالم العربي، لأننا إن لم نقرّ
بذلك نكون قد أنكرنا الجميل.
وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ألقيتُ خطاباً جامعاً حول دور الأمم المتحدة في دعم حركة التحرر والاستقلال في البلاد الخاضعة للحكم الاستعماري، وأبرزتُ

بنحو خاص قضية روديسيا (زمبابوي) وقد فنّدت الادّعاءات البريطانية بأنها مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتي، وبيّنتُ استحالة ذلك من الناحيتين المبدئية والعملية،

وانتقدتُ الإجراءات والقوانين التعسفية التي فرضتها حكومة الأقلية البيضاء على الأغلبية الأفريقية السوداء. فكان لذلك الخطاب وما احتواه من معلومات دقيقة

ودراسة قانونية مفصّلة عن الوضع الدستوري وقعٌ كبيرٌ في الأمم المتحدة وعلى المندوب البريطاني نفسه الذي مع اعتراضه على ما جاء في الخطاب، اعترف بتأثيره

وقوة الحجج التي قدمتها. وقال لقد وجد البريطانيون في العراق وممثله في الأمم المتحدة ندّاً قوياً لهم. لكن القسم الأكبر من خطابي كان حول قضية عدن

والجنوب العربي (حضرموت)، وكانت هذه المرة الأولى التي تثار هذه القضية في الأمم المتحدة، كما كانت بدايةً للجهد المتواصل الذي أدى إلى انسحاب بريطانيا من

المنطقة ومنحها استقلالها في عام ١٩٦٧، كما سيأتي تفصيل ذلك في ما بعد.

في العام نفسه، أي ١٩٦٢، تمكنتُ من إدخال العراق في عضوية لجنة تصفية الاستعمار، وقد عَلَّقَ سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة على ذلك ببرقية مؤرخة في ٩

كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية قال فيها:

إن وجود العراق في اللجنة يجعل من المرغوب استمرارنا فيها حتى نقاوم بقدر الإمكان الضرر الذي سيُلِحقُهُ بِنا الباجه جي، وقد أوضحنا مرة أخرى لرئيس

الجمعية العامة محمد ظفر الله خان والسكرتير العام المساعد نارسيمان، كما أيدني زميلي الأسترالي، بأن اختيار العراق لِلّجنةِ أمرٌ غير مرغوب فيه، ولا يوجد إلاّ

أمل ضعيف بأن رئيس الجمعية سيعيد النظر في هذا الموضوع.

وفي رسالة أخرى إلى وزارة خارجيتها بتاريخ ١٤ نيسان/ إبريل ١٩٦٣ أرسلتها البعثة البريطانية الدائمة في الأمم المتحدة جاء فيها ما يأتي: علينا أن نفكر ما سيكون موقفنا إذا نجح الباجه جي في إدخال مناطق الخليج الفارسي في جدول أعمال اللجنة. إنه رجل مقتدر ومثابر ونجح في أغلب الأحيان في

تحقيق مآربه.

في ٨ شباط ١٩٦٣ سمعنا بوقوع انقلاب عسكري في بغداد أطاح عبد الكريم قاسم الذي أُعدم في اليوم التالي مع ثلاثة من مساعديه. وقد رحّبت الدول الغربية

ومصر والكويت وبعض الدول العربية الأخرى بالانقلاب، أما السوفيات فكان سقوط عبد الكريم قاسم ضربة موجعة لهم. ويومها اتصل بي ممثل الاتحاد

السوفياتي، وقال لي إن حكومته مستعدةٌ للترحيب بي في موسكو إذا تركت منصبي. فشكرته وأخبرته بأني باقٍ، لأنني أعتقد أن عليَّ خدمة العراق في كل الظروف

بصرف النظر عَمّا يحدثُ في الداخل. كان البعثيون قد قاموا بالانقلاب وعيّنوا عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية ليكون واجهة لهم. وبدأت حملة دموية طالت

الشيوعيين والمتعاطفين معهم، راح ضحيتها الآلاف، وسَرَتْ شائعاتٌ ثبَتَت صحتها في ما بعد، بأن الدول الغربية دعمت الانقلاب وخطَّطَت له، وذلك لسببين: الأول هو القانون رقم ٨٠ الذي أصدره عبد الكريم قاسم واسترجع مساحات واسعة كانت ضمن الامتياز الممنوح لشركات النفط الغربية، والسبب الثاني هو مطالبة

عبد الكريم قاسم بالكويت. ومن الجدير بالذكر أن تلك الدول

كانت قد دعمت عبد الكريم قاسم عندما وقف ضد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وناصب

جمال عبد الناصر العداء وأعدم الضباط القوميين مثل رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي، وكان ذلك في رأيي السبب المباشر لإعدامه بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

من ناحيتي شخصياً، حزنتُ كثيراً لمقتل عبد الكريم قاسم الذي كان رجلاً وطنياً نزيهاً يحبُ الفقراء ويريد مساعدتهم، لكنه لم يكن مؤهلاً لحكم بلد مثل العراق،

ولم يقبل أن يشاركه أحد في السلطة. لقد كان حكمه ديكتاتورياً دموياً في أول الأمر، ثم استقر الوضع ومَرَّ العراق بفترةِ انتعاشٍ اقتصادي، وقد سنحت لي الفرصة

للتعرف إليه عندما زرت بغداد في نهاية عام ١٩٦١، وكان ذلك في مقرّه في وزارة الدفاع، فدعاني إلى التجوال معه في سيارته الخاصة في أنحاء بغداد بعد منتصف

الليل، وكان يحدثني عن إنجازاته وطموحاته وآماله من أجل الفقراء والمعدمين. وبعد انتهاء الجولة أعطاني صورتهُ وكتب عليها إلى عدنان الباجه جي تقديراً

لإخلاصه للوطن، ثم دعاني إلى تناول طعام الفطور معه، وكانت وجبةً متواضعةً تعكس تماماً شخصيتهُ رحمه الله.

في تلك الأثناء وضعت قضية عدن على جدول أعمال لجنة تصفية الاستعمار، وقدمت مقترحات لتكليف الأمم المتحدة باتخاذِ خطواتٍ عمليةٍ لتقصّي الحقائق

ومعرفة رغبات شعب المنطقة بشأن مستقبلهم. وفي غضون ذلك حدث تطور مهم وهو الانقلاب البعثي في دمشق الذي أطاح الحكومة المنتخبة دستورياً برئاسة

ناظم القدسي. أصبحنا أمام وضع جديد لم تألفه المنطقة، وهو حزبٌ واحدٌ يحكم بلدين عربيين كبيرين متجاورين. فقد أعلن زعماء العراق وسورية نيّتهم في

تحقيق الوحدة بين القطرين إضافة إلى مصر، وذهبت وفودٌ إلى القاهرة لإقناع الرئيس عبد الناصر بالموافقة على إنشاء اتحادٍ فدرالي يضم الأقطار الثلاثة. لكن عبد

الناصر كان متردداً في أول الأمر بعد تجربته الفاشلة في الوحدة مع سوريا، غير أنه وافق في نهاية المطاف، وقَطَعَتْ المفاوضات شوطاً بعيداً، وجرى توزيع المناصب

الدبلوماسية، وعلمتُ أن النية كانت متجهةً لإبقائي ممثلاً دائماً للاتحاد في الأمم المتحدة. شخصياً كنت متحمّساً لهذا الاتحاد، لأني وجدتُ فيه بداية حقيقية

لإزالة الضعف والشرذمة التي عانت منها الأمة العربية طويلاً.

وفي تلك الأثناء وافقت لجنة تصفية الاستعمار على اقتراحي تأليف لجنة فرعية مؤلفة من مندوب كمبوديا رئيساً وعضوية ممثلي العراق ويوغسلافيا ومدغشقر

وفنزويلا، وتوجهنا إلى اليمن في الرابع والعشرين من شهر أيار/مايو ١٩٦٣، وكانت الحرب مستعرة بين قوات الحكومة الجمهورية التي استولت على الحكم

وأسقطت النظام الملكي في اليمن في شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٢، وبعض العشائر التي كانت تدين بالولاء للإمام ملك اليمن بدعم من السعودية.

غادرنا ميناء الحديدة إلى صنعاء، فوصلناها بعد رحلة استغرقت أكثر من عشر ساعات على الطريق الجديد الذي بنته الصين الشعبية، وقد شاهدنا مدى التخلفوالخراب في هذه البلاد التي كانت تسمى اليمن السعيد. وأثناء وجودنا في صنعاء التقينا بالمئات من الزعماء السياسيين والأفراد العاديين، وكانت غالبيتهم

الساحقة تطالب بمنح الجنوب العربي (حضرموت) الاستقلال ودمجه باليمن. ومن الشخصيات البارزة التي التقينا بها عبد القوي مكاوي وعبدالله الأصنج

ومحمد سالم باسندوه وشيخان الحبشي وقحطان الشعبي ومحمد علي الجفري. لكن السلطات البريطانية منعتنا من دخول عدن، فذهبنا إلى تعز، وهي أقرب

مدينة يمنية إلى عدن، وهناك التقينا بمئات من المواطنين من أهل الجنوب حيث استمعنا إلى شهادة العشرات من الشخصيات اليمنية والحضرمية والعدنية. بعد

ذلك ذهبنا إلى القاهرة ثم جدة ثم بغداد، وفي بغداد سنحت لي الفرصة للتعرف إلى حكام العراق الجدد، وعلى الأخص وزير الخارجية الشاب طالب شبيب الذي

أعجبتُ بذكائِهِ وانفتاحِهِ وشخصيته المحببة للنفس، وطلبت إليه أن يحثّ حكومته وجماعته على أن يضاعفوا جهودهم لإقامة الاتحاد مع مصر وسوريا وإعلانه في

أول فرصة، وألاّ يدعوا بعض الخلافات الجانبية تعوق هذا العمل القومي الجبار الذي انتظرته الجماهير العربية لعشرات السنين. لكن مع مزيد الأسف، فإن

الحزازات والطموحات الشخصية والحزبية، أدت إلى إضاعة فرصة تاريخية، واستمر العرب بتشرذمهم وانقساماتهم، ما أدى إلى نتائج كارثية ما زلنا نعاني منها

إلى يومنا هذا. عادت اللجنة الفرعية إلى نيويورك، وهناك عكفت على إعداد مشروع قرار لرفعه إلى الجمعية العامة، وقد عبّر سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة عن

قلقه، وأرسل البرقيات الآتية إلى حكومته:

إني لست واثقاً بأن الباجه جي وهو ذكي ومنتهز للفرص لن يحاول خلال رحلة اللجنة الفرعية أن يحولها إلى منطقة قريبة من عدن وحدود اتحاد الجنوب العربي.

وفي تقريره المؤرخ في ٦ آب/أغسطس المرفوع إلى السير ألكس دوغلاس هيوم وزير الخارجية البريطاني، قال السير باتريك دين ممثل بريطانيا الدائم لدى الأمم

المتحدة ما يأتي:

إن المناقشة عن عدن برمتها كان يديرها سفير العراق الذي بدأ بخطاب هاجم فيه كل ناحية من سياستنا في المنطقة، داعياً بصراحةٍ إلى إلحاقها باليمن. وبعد ذلك

جاء بشخصين قَدّما صورةً غير مقبولة للحكم البريطاني، ثم قَدَّمَ مشروعاً بتأليف لجنة فرعية لزيارة عدن والبلاد المجاورة، وقد زارت اللجنة الفرعية اليمن وبغداد

والقاهرة، وكان سفير العراق يوجهها ويرشدها. وكما كان متوقعاً، فإن اللجنة الفرعية وافقت موافقة كاملة على الصورة التي قدمها سفير العراق.

وفي خلال الدورة الثامنة عشرة ألقيتُ خطاباً مُفصّلاً عن الموضوع، وقدمتُ مشروع القرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة، وأصبح القرار رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٦٣

الذي دعا الحكومة البريطانية إلى إلغاء كافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، ووقف العمليات العسكرية ضد شعب المنطقة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين

السياسيين والسماح لعودة المنفيين، وإفساح المجال للشعب لممارسة حق تقرير المصير، وذلك عن طريق انتخابات يشارك فيها جميع البالغين رجالاً ونساءً

بإشراف الأمم المتحدة قبل هذه الانتخابات وبعدها، على أن تتولى الحكومة المؤقتة التي تنبثق منها مهمة التفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن انسحاب قواتها

فوراً من البلاد وإعلان استقلالها.

وعلى الرغم من انهماكي في قضية عدن، فإني لم أهمل القضية الفلسطينية، فألقيتُ خطاباً ركزت فيه على مسؤولية إسرائيل وحدها دون غيرها لفرار مئات الآلاف

من الفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨، وأن إفراغ فلسطين من سكانها العرب كان هدفاً استراتيجياً منذ نشوء الحركة

الصهيونية، وتم تحقيق جزء كبير منه عن
طريق القوة العسكرية، وقد استندت في خطابي إلى كتابات وأقوال زعماء الحركة الصهيونية وكبار المسؤولين الإسرائيليين.
وممّا أذكره هو أن السيد الشقيري قال لي إن قضية فلسطين أمانةٌ في عنقي وإنه يتركها في يدٍ أمينة في الأمم المتحدة. وقد تأثرتُ كثيراً وشكرته على ثقته ووعدته
بأني سأبذل ما في وسعي للدفاع عن قضية العرب الأولى.
كانت العلاقات متوترة بين العراق والاتحاد السوفياتي في تلك الأيام بسبب معاملة الشيوعيين في العراق، وأراد السوفيات إحراج النظام الجديد في العراق بتقديم
شكوى ضد العراق بسبب معاملته للأكراد، وقد قدمت منغوليا تلك الشكوى وطلبت إدراجها في جدول أعمال الدورة الثامنة عشرة. وبالنسبة إلي فقد اعترضتُ
على ذلك وأرسلتُ كتاباً شديد اللهجة إلى الأمين العام احتجاجاً على هذا التدخل الصارخ في شأن داخليٍ عراقيٍ محض. وبناءً على ذلك، صرفت منغوليا النظر عن
طلبها وسحب السوفيات اعتراضهم على عضوية الكويت في الأمم المتحدة، ولم يستعملوا حق الفيتو في مجلس الأمن كما استعملوه في عام ١٩٦١ لمنعها من
الانضمام إلى المنظمة الدولية. ولم يعترض العراق على ذلك، خاصة أن حكومة البعث التي تولت الحكم في ٨ شباط اعترفت باستقلال الكويت واتفقت معها على
إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية. ويقال إن الكويت أقرضت العراق ٣٠ مليون دينار ودفعت مبلغ مليوني دينار لعبد السلام عارف الذي بادر بدوره إلى تحويل المبلغ
إلى البنك المركزي العراقي. لقد كان عبد السلام عارف كسلفه عبد الكريم قاسم نزيهاً وعفيف اليد، وهذان الزعيمان

عاشا وماتا فقيرين.

في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وإثر الخلافات التي انفجرت بين جناحين في حكومة البعث، قام عبد السلام عارف بانقلاب أسقط فيه الحكومة التي كان يرأسها أحمد

حسن البكر وكَلَّفَ طاهر يحيى بتأليف وزارة جديدة كان أكثر أعضائها من القوميين العرب ومؤيّدي سياسة الرئيس جمال عبد الناصر، وأُسنِدَتْ وزارة الخارجية إلى

العقيد صبحي عبد الحميد، ولم يسبق لي أن التقيت بالوزير الجديد، لكن يبدو أنه كان مُلمّاً بعملي وجهودي في الأمم المتحدة من أجل القضايا العربية. ويومذاك

جرت عدة محاولات لإقصائي عن الخدمة الخارجية باعتباري من مخلفات العهد الملكي البائد وعهد عبد الكريم قاسم، لكن صبحي عبد الحميد رفض تلك

المحاولات وثبّتني في درجة السفير التي كنت أشغلها بالتسمية منذ عام ١٩٦٠. خلال عام ١٩٦٤ أصبح العراق عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحضرت

اجتماعات ذلك المجلس في منتصف شهر تموز، وكانت هذه أول تجربة لي في معالجة القضايا الكثيرة التي تدخل ضمن صلاحيات المجلس، ودرست تقارير

الاختصاصيين حولها وكانت لدي مداخلات في مناقشات المجلس، ما أدى إلى انتخابي نائباً أول لرئيس المجلس.

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ شاركتُ في مؤتمر دول عدم الانحياز الثاني في القاهرة، وكان الوفد العراقي يرأسه عبد السلام عارف، واستطعتُ أن أستصدر

قراراً بتأييد شعب عدن والجنوب العربي في الاستقلال، وهي القضية التي تبنيتها وجعلتُ منها قضية دولية. وقد أخبرني في ما بعد مندوب لبنان السيد فؤاد

عمون بأنني كنتُ النجم البارز في ذلك الاجتماع لما حققتهُ

من نتائج في مصلحة العرب وقضاياهم. وقد شكرته على شعوره هذا الذي نقله إلى وزير الخارجية صبحي

عبد الحميد.

في شهر مارس/آذار ١٩٦٤ هاجم سلاح الجو البريطاني الأراضي اليمنية بعد توتر العلاقات بين الدولتين بسبب سياسة اليمن المعلنة لإقامة اتحادٍ مع عدن والجنوب

العربي (حضرموت)، وقد دعمت بريطانيا بعض القبائل الثائرة ضد حكومة الجمهورية اليمنية. لذلك قدم اليمن شكوى إلى مجلس الأمن، فطلبتُ المشاركة في

المناقشات وألقيتُ خُطَباً متعددةً في الفترة من ٣ إلى ٩ نيسان ١٩٦٤. وبعد انتهاء المناقشات أصدر مجلس الأمن قراراً يستنكر فيه العمل العسكري البريطاني، فكان

ذلك نصراً لا ريب فيه للدول العربية، وقد علقت البعثة البريطانية على جهودنا، فقالت: كانت إشارات الباجه جي إلى خطاب ديكسون لعام ١٩٥٦ (السير بيرسون ديكسن ممثل بريطانيا الدائم) في خطابه بشأن شن عمليات عسكرية انتقامية، ذات تأثيرٍ

سيّئ جداً من وجهة نظرنا. علينا أن نعترف بأننا نواجه في العراق والجمهورية العربية المتحدة اثنين من أكثر الوفود كفاءة ومثابرة.

وتلقيت كتاباً من السفير محسن العيني ممثل اليمن لدى الأمم المتّحدة قال فيه:

لقد كان لمشاركتكم الفعلية وجهودكم المضنية وتوجيهاتكم الحكيمة أثرٌ طيبٌ في نجاح عرض شكوى الجمهورية العربية اليمنية ضد بريطانيا أمام مجلس الأمن

بعد عدوانها الآثم على حريب، ولم يكن ذلك غريباً على سعادتكم وبلادكم العظيمة التي تقف دائماً إلى جانب الجمهورية العربية اليمنية في هذه المرحلة الخطيرة

من تاريخ اليمن.

وفي ما يتعلّق بقضية عدن والجنوب، فقد قامت اللجنة الفرعية لعدن بزيارة أخرى للمنطقة، زرنا خلالها صنعاء وتعز والقاهرة والتقينا بالمئات من أهل الجنوب

العربي الذين حذرونا من أن الوضع هناك أخذ يخرج عن السيطرة وسَيُغرِقُ المنطقة برمتها في الفوضى وسفك الدماء ما لم تتدخل الأمم المتحدة مباشرة. صادف

ذلك مجيء حكومة عمالية بريطانية جديدة أعقبت حكومة المحافظين بعد ثلاثة عشر عاماً في السلطة، وكان من أول أعمال الحكومة الجديدة برئاسة هارولد

ويلسون تعيين السير هيو فوت ممثلاً دائماً لبريطانيا في الأمم المتحدة، كما أُعطي منصباً وزارياً في الحكومة، وفي الوقت نفسه عُيِّنَ عضواً في مجلس اللوردات

بلقب اللورد كارادون. كان هيو فوت ممثل بريطانيا في اللجنة الرابعة ومجلس الوصاية في عامي ١٩٦١ و١٩٦٢ واستقال بسبب معارضته لسياسة حكومته في

روديسيا، وقد أرسلتُ إليه رسالة أهنئه على هذا الموقف النبيل، وأجابني بكتاب عَبَّرَ فيه عن إعجابه بمعالجتي لقضية الكويت في مجلس الأمن عام ١٩٦١، على

الرغم من اختلافه كلياً مع وجهة النظر العراقية التي عَبَّرتُ عنها. وأخبرني بعد وصوله إلى نيويورك لتسلم مهمات منصبه بأن الحكومة الجديدة في بريطانيا قررت

الموافقة من حيث المبدأ على حق تقرير المصير وإنهاء الحكم الاستعماري في عدن وحضرموت، لكنها اقترحت أن يسبق إعلان الاستقلال اتفاقٌ بين زعماء الولايات

المختلفة في الاتحاد على شكل نظام الحكم وتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات. لكن الأحزاب الوطنية رفضت هذه المقترحات وأكدت تمسكها

بالقرار ١٩٤٩ باعتباره الطريق الأمثل نحو الاستقلال.

ثم عرض موضوع عدن على اللجنة الرابعة خلال الدورة العشرين للجمعية العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، وسنحت الفرصة للزعماء الوطنيين وممثلي

شعب المنطقة لأن يتحدثوا أمام اللجنة التي تمثلت فيها جميع الدول الأعضاء.وفي خلال اجتماع اللجنة الرابعة، ألقيت خطاباً شاملاً عن قضية الجنوب، وقد قررت اللجنة اعتباره وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة وأكثر من مجرد خطاب

لممثل إحدى الدول الأعضاء. وبعد ذلك اتصل بي ممثل بريطانيا الدائم اللورد كارادون ودعاني إلى اجتماع خاص معه واثنين من أعضاء الحكومة البريطانية كانا

موجودين في نيويورك كأعضاء في الوفد البريطاني للجمعية العامة، وهما المستر جرينود وزير المستعمرات واللورد يوسويك، وحاولوا إقناعي بقبول بعض

التعديلات على مشروع القرار الذي قدمتهُ، فاقتنعتُ وغيّرتُ بعض الشيء في صياغة القرار لكي أجعله أكثر قبولاً للبريطانيين، وبذلك صدر القرار بأغلبية كبيرة

أكدت بموجبه الجمعية العامة حق شعب الإقليم في تقرير المصير والاستقلال، وطالبت بإزالة القواعد العسكرية البريطانية وإلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين

المقيدة للحريات وإطلاق سراح المعتقلين. وبعد صدور القرار وصلني كتاب شكر وقّعه الزعماء الوطنيون، عبد القوي مكاوي ومحمد سالم باسندوه وأحمد عبدالله

الفضيل وخليفة عبدالله خليفة، وهذا نَصُّهُ:

سيادة الأخ الكريم الدكتور عدنان الباجه جي

رئيس وفد العراق لدى الأمم المتّحدة

تحية طيبة وبعد،

الآن، وقد عدنا إلى القاهرة رأينا لزاماً علينا أن نبادر بالكتابة إليكم لنعرب لكم عن شكرنا العميق وامتناننا البالغ لتبنيكم المستمر لقضية شعبنا في الجنوب المحتل

في الأمم المتحدة، ولما لقيناهُ منكم من حفاوة وتكريم بالغين طوال المدة التي قضيناها في نيويورك.

إن شعبنا في الجنوب المحتل مقدر لكم دفاعكم المستمر عن حقه في الحرية وتأييدكم الدائم لنضاله ضد الاحتلال البريطاني، ونشاطكم الدائب في شرح قضيته

وعرضها على وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن أي عربي يرى الباجه جي يصول ويجول ويجلجل بقدرة فائقة في لجان الأمم المتحدة ومجالسها المختلفة، لا

شك يشعر بسرور وفخر لا حد لهما. عشت يا أخ عدنان مدافعاً عن كل قضايا العرب وكل قضايا الحرية والعدل في العالم قاطبة.

هذا، وتفضل بنقل تحياتنا للأخ علاء الدين الجبوري الذي لا ننسى فضله علينا، وبقية أعضاء وفدكم الكريم، ودمتم.

وبعد تقلدي منصب وزير الخارجية في مطلع عام ١٩٦٦، استمرت اتصالاتنا مع الأحزاب والمنظمات الوطنية التي وحدت جهودها في جبهة واحدة اسمها جبهة تحرير

جنوب اليمن، لكن الانقسامات الشخصية والعقائدية والتأثيرات الخارجية (عربية وأجنبية) أدت إلى انهيار الجبهة الموحدة، فانشقت عنها جبهة التحرير والفئات

اليسارية التي كانت تتأثر بمبادئ حركة القوميين العرب، وأقاموا تنظيماً جديداً باسم الجبهة القومية التي كانت تؤمن بأن الطريق إلى الاستقلال يكون عبر الكفاح

المسلح، عكس غالبية الزعماء الوطنيين الذين كانوا يعتقدون بأنه يجب قبل اللجوء إلى المقاومة المسلحة بذل الجهود لإحداث التغيير وتحقيق الاستقلال بوسائل

سلمية عبر الأمم المتحدة ومساندة الدول العربية. وقد أيّد كل من العراق ومصر هذا الاتجاه المعتدل وحاولا تقريب وجهات النظر بين الأحزاب الوطنية وممارسة

الضغوط على الحكومة البريطانية.

في عام ١٩٦٦ أعلنت الحكومة البريطانية استعدادها لتنفيذ قرارت الأمم المتحدة ذات الصلة مع بعض التحفظات، ودعت الأمم المتحدة لإرسال بعثة خاصة جديدة

إلى المنطقة، وقد أيَّدتُ هذه الخطوة كل التأييد وشَجَّعْتُ على اتخاذها، وتحدثتُ في هذا الموضوع مع السفير البريطاني في بغداد الذي زارني مودعاً في أواخر شهر

نيسان ١٩٦٦. وفي ما يأتي مقتطفات من تقرير السفارة إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٠٣١/٧/١٩٦٦ والمؤرّخ في ٢٩/٤/١٩٦٦: كان الوزير منفتحاً في عرض قضية عدن، وقد قا لقاءه مع وزير المستعمرات واللورد كارادون في نيويورك، إنه هو والسفير المصري كانا يعملان بصفة

وسيطين للعدنيين الذين كانوا بشكل عام معقولين ومعتدلين. وعبر عن أسفِهِ لحل جبهة تحرير اليمن الجنوبي F L . O . S . Y . . إنه كان يرجو نتيجة لتلك

اللقاءات أن يتوحد العدنيون المنفيون من المستعمرة والفدرالية واتحاد الجنوب العربي وعصبة الجنوب العربي، ومن لم يشاركوا مع عناصر في عدن لإيجاد خطة

عملية نتفق عليها خلال الفترة الانتقالية قبل الاستقلال. وأضاف الوزير يقول إن حكومة صاحبة الجلالة، بوضعها تاريخاً للاستقلال وقرارها بنقل القاعدة، قد

تركت الطريق مفتوحاً أمام هذه الفئات للتواصل وللتفاهم. وقال إنه في حقيقة الأمر قد توصلوا إلى مفاهيم ما بإنشائهم جبهة تحرير اليمن الجنوبي في القاهرة،

وإنه متحيّرٌ في تفسير السبب في انهيارها مرة أخرى، وإنه

سيطلب هذا التفسير بالتأكيد من السيد مكاوي والسيد الأصنج حين يصلان إلى بغداد، ومن المتوقع

وصولهما اليوم. وقد أفاد الباجه جي أن العراق، قد يكون قادراً على العمل كوسيط بيننا وبين العدنيين، لأنه بعيد جغرافياً ولا مصلحة مباشرة له في الأمر، وهو

يرى أنه قد يكون من الجدير قيام العراق باستطلاع رأي العدنيين ثم الاتصال بحكومة صاحبة الجلالة، وذلك إما لإجراء مباحثات مباشرة نيابة عن العدنيين

المنفيين أو لمجرد تحديد اجتماع بين ممثلي الحكومة البريطانية والمنفيين، وربما حتى عقد مؤتمر طاولة مستديرة على غرار مؤتمر ١٩٣٩ عن فلسطين، بمشاركة

الفصائل العدنية المختلفة بالإضافة إلى ممثلين عن دول مثل السعودية ومصر والعراق وممثل عن الجامعة العربية، إنه على أية حال سيستفسر من العدنيين

لمعرفة الإمكانيات. وقد قال السفير لوزير الخارجية، كما سبق له أن قال لرئيس الوزراء، إن سياسة العراق نحو عدن قد تكون هي المحك لوضعنا تجاه العراق في

الخليج، فقد يترتب علينا أن نتحول إلى إيران والسعودية إذا لم يتعاون العراق. فأجاب الباجه جي أن الخليج أمره دقيق للغاية، كما أن فيه مصلحة أجنبية،

ويعني غير عربية، متمثلة بإيران، وهذا خلاف الأمر في عدن. وقال الوزير إنه شعر في بعض الأحيان أن الحكومة البريطانية قد توصلت بالفعل إلى ترتيبٍ ما مع

السعوديين بشأن إمارات الخليج بموافقة الإيرانيين الضمنية، وإنه يأمل ألاّ يكون الأمر كذلك لأن العراق له مصلحة أكيدة بشأن ما يجري في الخليج، وذلك

لأسباب جغرافية وقومية.

وفي خلال زيارتي للقاهرة في حزيران/يونيو ١٩٦٦، شاركتُ

في اجتماع لجنة تصفية الاستعمار، وقدمت بعد التشاور مع وفد جبهة التحرير برئاسة عبد القوي مكاوي

مشروع قرار وافقت عليه اللجنة بأغلبية كبيرة يؤكد القرارات السابقة، ويطلب من بريطانيا التعاون مع الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها من دون أي تحفظات،

ويُحَمِّلُ القرارُ بريطانيا المسؤولية عن أعمال العنف التي تمارسها السلطات المحلية الموالية لها، ودعاها إلى وقف العمليات العسكرية وإلغاء حالة الطوارئ

والقوانين التعسفية وإطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين السياسيين. وطلب القرار من السكرتير العام للأمم المتحدة إرسال بعثة خاصة إلى عدن لتقديم

التوصيات اللازمة بعد التشاور مع لجنة تصفية الاستعمار لتطبيق قرارات الجمعية العامة وتحديد مساهمة الأمم المتحدة في الإعداد للانتخابات والإشراف عليها.

وقد ألّف السكرتير العام البعثة من ستة أعضاء برئاسة ممثل فنزويلا الدائم في الأمم المتحدة.

وكما توقعنا، فقد فشل المؤتمر الدستوري الذي عُقِدَ في لندن في شهر آب/أغسطس. وفي مقابلتي مع المستر جورج براون وزير الخارجية البريطاني في مقر الأمم

المتحدة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٦ التي سأشير إليها في ما بعد، تحدثتُ عن قضية عدن، وفي ما يأتي ما جاء في تقرير وزارة الخارجية البريطانية عن ذلك الموضوع: من ثم تحدث السيد الباجه جي عن بعثة الأمم المتحدة إلى الجنوب العربي، وهو يأمل كثيراً أن تقوم حكومة صاحبة الجلالة، وقبل مغادرة البعثة، بإصدار

توضيح للتحفظات التي أعربت عنها في شهر آب/أغسطس. وقد قال السيد الباجه جي إن التحفظ الأول مقبول، أما التحفظ الثاني الخاص باستحالة التغيير

الدستوري بدون موافقة الفدراليين، فهو يثير الكثير من المتاعب، وقد رأى أن التحفظ الثاني يبطل الغرض كله من وراء قرار الأمم المتحدة الذي ينص على إجراء

تغييرات دستورية في الجنوب العربي قبل الاستقلال. وقد قال لورد كارادون إن حكومة صاحبة الجلالة قد تعهدت بالتزامات بموجب معاهدة مع الزعماء

الفدراليين، ويجب أن تفي الحكومة بهذه الالتزامات وأن تتمسك بالترتيبات الدستورية القائمة إلى أن يتم تغييرها بموافقة هؤلاء الزعماء. وقال السيد باجه جي: إن التغييرات الدستورية ينبغي إجراؤها لا باتفاق متبادلٍ مع السلاطين والشيوخ بل باتفاق متبادل مع شعب الجنوب بأسره، كما قال السيد براون: إن الاتفاقيات

قائمة مع الحكام ويجب احترامها. إن أي تغيير يجري ينبغي أن يأخذ التزاماتنا بالاعتبار. وسيكون من غير اللائق تماماً تجاهلها. وقد أبدى السيد الباجه جي أسفه

لإرسال رسالة التحفظ إلى الأمين العام في آب/أغسطس. هل يمكن الآن إرسال رسالة توضيح جديدة لإزالة سوء التفاهم بشأن تطبيق قرار الأمم المتحدة؟ وتساءل

السيد براون عَمّا إذا كانت هناك أية محاولة أخرى لتوضيح الموقف ستؤدي فقط إلى لفت الأنظار إلى الخلافات، وقال إنه سيأخذ بالاعتبار ما قاله السيد الباجه جي

ولكنه حثّه كذلك على أن لا يتمسك باعتراضاته تمسكاً شديداً. وإذا جرى ارتكاب خطأ في آب/أغسطس فلعل من الأفضل الآن تجاهل الأمر.

وقال السيد الباجه جي إن الاتفاق حاصل الآن على تكوين البعثة، والعقبة الوحيدة أمامها هو التحفظ البريطاني. فإذا ذهبت البعثة وهي تحوطها ظلال

التحفظات البريطانية، فإن حرية عملها في الجنوب العربي

ستتأثر، وإن المطلوب إرسال رسالة توضيح إلى الأمين العام، فقال السيد براون إنه سينظر في الأمر

مجدداً على ضوء ما قاله وزير الخارجية.

وبعد عودتي إلى بغداد وافقت الجمعية العامة على المشروع الذي رفعته لجنة تصفية الاستعمار والذي تضمن المقترحات التي عرضتها على اللجنة خلال اجتماعها

في القاهرة في حزيران ١٩٦٦، وذلك بقرارها رقم ٢١٨٣ الصادر في ٤/١٢/١٩٦٦ الذي جرى التصديق عليه بأغلبية ٩٦ صوتاً ضد لاشيء. وألّف السكرتير العام البعثة

برئاسة ممثل فنزويلا الدائم لدى الأمم المتحدة. وفي خلال النصف الأول من عام ١٩٦٧، كُنتُ أتابعُ نشاط البعثة والتقيتُ برئيسها قبل ذهابه إلى المنطقة ليكون على

علم بموقفنا من هذه القضية، وفي الوقت ذاته واصلتُ جهودي من دون انقطاع لإقناع البريطانيين بجدوى التعاون مع الأحزاب الوطنية لتنفيذ قرارات الأمم

المتحدة، لكن جبهة التحرير قررت مقاطعة البعثة، وبذلك ارتكبت خطأً فاحشاً.

وفي صيف عام ١٩٦٧ قابلني في نيويورك المندوب السامي الجديد في عدن اللورد ترفيليان، وقد حاولت أن أقنعه بضرورة إجراء مشاورات بإشراف الأمم المتحدة معشعب المنطقة قبل الاستقلال، ولكن لسوء الحظ فضّلت الحكومة البريطانية أن تسلم البلاد إلى الجبهة القومية ذات الاتجاهات الماركسية وليس إلى الأحزاب

القومية التي ظنوا أنها مرتبطة بمصر الناصرية التي كانت تعتبر حتى بعد نكبة ١٩٦٧ عدو بريطانيا الأول في المنطقة، مع العلم بأن الموقف المصري بعد النكسة أخذ

يتجه نحو الجبهة القومية بسبب ضغوط الاتحاد السوفياتي الذي ازداد نفوذه بسبب حاجة مصر إلى إعادة بناء قوتها

العسكرية.

وحين حققت عدن والجنوب العربي الاستقلال في عام ١٩٦٧، لم يكن ذلك بالطريقة الديمقراطية والمنتظمة التي تصورناها، بل جاء الاستقلال نتيجة الصراع على

السلطة وانتهى بتسليم المنطقة إلى أقليةٍ ماركسيةٍ حكمت عدن كديكتاتورية شيوعية.

وفي عام ١٩٦٥، وإضافة إلى ما تقدم عَملهُ بشأن قضية عدن والجنوب، فإني ترأست اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليو، وأكدتُ أهمية

المجلس باعتباره أحد الأجهزة الرئيسة في الأمم المتحدة، وطالبتُ بأن تركزَ فيه جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ما استوجب امتنان عددٍ كبيرٍ من الدول

الأعضاء وكذلك المسؤولين عن هذه القضايا في سكرتارية الأمم المتحدة. وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإنني ألقيتُ خطاباً نال استحساناً كبيراً وجعل جريدة

"الجويش كرونيكل" الصهيونية تُعلِّق في عددها الصادر في ٥ نوفمبر تشرين الثاني ١٩٦٥ قائلة: إن المناقشات لم تكن في صالح إسرائيل، لأن المندوب العراقي عدنان الباجه جي كان يقود العرب، وإنه محاور ذكي ويعطي الانطباع بأنه معتدل وهو ليس كذلك.

أما الموضوع الثالث، فكان بحث قضية قبرص. فقد حاولت مساعدة الأتراك لأننا كنا نودّ تحسين علاقتنا معهم، في الوقت الذي كانت فيه مصر وسوريا تؤيدان

اليونان. وقد عَلَّقَ اللورد كارادون على مداخلاتي في مناقشة القضية القبرصية في تقريره رقم ٢٢٧٢٢/١/٦٦ المؤرخ في ١٧/١/١٩٦٦ المرفوع إلى وزارة الخارجية البريطانية

كما يأتي:

إن الأتراك كانوا محظوظين بأن تكلم باسمهم ممثل العراق. والسفير الباجه جي يعتبر من أذكى المحاورين وأكثرهم تأثيراً من بين الذين رأتهم الأمم المتحدة، علاوة

على ذلك فإنه ملمّ إلماماً كاملاً بإجراءات النقاش في الأمم المتحدة.

وفي تلك السنة ١٩٦٥ نُقِلَ صديقي العزيز وزميلي عبد المنعم الرفاعي من منصبه كممثل الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة، فأقمتُ له حفلة وداع كبرى، وفي ما يأتي

رسالة الشكر التي بعث بها إليّ:

البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية

لدى الأمم المتحدة – الرقم ٤١٥ التاريخ ١٦/٩/١٩٦٥

سيادة السفير الدكتور عدنان الباججى

المندوب الدائم للعراق

أخي عدنان،

وكم يعزّ عليّ أن أكتب إليك هذا الكتاب موحياً روح الوداع. ولكن حفلتك الضخمة أمس ملكت علي مشاعري حتى أصبحتُ لا أستطيعُ أن أعرف كيف أُزجي إليك

الثناء والتقدير والاحترام لما أحطتني به من كرم الرعاية. أنا إن كنت سعيداً بشيء ما، وسأظل سعيداً به مدى الأيام، هو أني مطمئن الخاطِرِ مرتاحُ النفس، أنك

هنا فى الأمم المتحدة، كما عهدتك على الدوام، تحمل أمانة الأمة التي أنجبتك والوطن الذي من حقة أن يفخر بك ويعتز.

فدعائي إلى الله أن يحفظك لنفسك ولأهلك وللعدد العديد من المعجبين بك والمحبين.

وفقك الله، وتقبل شكر أخيك.

المحب المخلص – عبد المنعم الرفاعي

الفصل العاشر

وزير الخارجية ١٩٦٦ – ١٩٦٧

في الثاني عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، أبلغتني الحكومة العراقية أنني قد عُيّنتُ وزيراً للدولة للشؤون الخارجية. وكان هذا الخبر مفاجأة تامة لي،

ذلك أن رئيس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز رحمه الله، كان قد جاء إلى نيويورك ليرأس الوفد العراقي إلى الدورة العشرين في شهر أيلول/سبتمبر من العام

نفسه، لكنه لم يقل شيئاً عن رغبته في عرض منصبٍ عليّ في حكومته، ولكنه لمّح لي بشأن حاجة البلاد إلى خدماتي وما إلى ذلك، ولم يقل شيئاً محدداً.

وفي خلال تلك الدورة، أعددتُ له الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة، كما رتّبتُ لعقد اجتماعٍ خاصٍ على شرفه للمجموعة العربية والكتلة الأفريقية

الآسيوية، وقد رافقته كذلك إلى اجتماعه مع الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت وإلى عدد من وزراء الخارجية الذين كانوا في نيويورك في ذلك الحين. لقد كنت

أعرف الدكتور عبد الرحمن البزاز منذ سنوات، وكنا معاً أعضاءً في الوفد العراقي إلى الدورة السابعة للجمعية العامة في عام ١٩٥٢. وكان انطباعي عن البزاز في ذلك

الوقت أنه قوميٌ عربيٌ محافظٌ ومسلمٌ ورعٌ ذو ثقافةٍ عاليةٍ وخطيب بليغ ورجل كثير الثقةِ بالنفس.

قبل مغادرتي نيويورك أقيمت حفلات توديعية عديدة لي، كما تلقيتُ عدداً من رسائل التهنئة، وقد اخترت منها الرسالة التي أرسلها لي اللورد كارادون ممثل

المملكة المتحدة. ومن المعلوم أن خدمة ذلك الرجل التي دامت ست سنوات من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠، كانت من ألمع

فصول الدبلوماسية البريطانية في الأمم المتحدة،

واللورد كرادون هو الذي صاغ القرار رقم ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، والذي يتمسك به الفلسطينيون والعرب كأساس

للسلام، وكان ذلك الرجل صديقاً مخلصاً ووفياً للعرب. وفي ما يأتي رسالة اللورد كارادون: لا أظن أن أي مندوب آخر قد قدم في العقد الماضي من الإسهام المتسق والثمين هنا في الأمم المتحدة أكثر مما قدمتَهُ أنتَ. إن خطاباتك كانت واضحةً وبليغةً دائماً،

وأتذكر مناسبات متعددة تكلمتَ أنت فيها بقوةٍ مؤثرةٍ وإقناعٍ شديد، كما أن ما هو أندر حتى من ذلك في الأمم المتحدة هو أن خطاباتك كانت دائماً مبنية على

أساسٍ من الإعداد المستفيض للغاية ومن الفهم التام للموضوع الذي تتكلم عنه، والأكثر من هذا أنك أضفيتَ على العديد من المواضيع المختلفة في الأمم المتحدة

نضارةً وأصالةً، فكان ممّا يسرّ النفس الإصغاء إليك، لا بل هناك شيء آخر أكثر من هذا بكثير. فثمة عدد غير قليل من المندوبين هنا الذين يمثلون أقطارهم

باقتدار، ويبدو لي أن الاختيار الحقيقي للأداء المتميز في الأمم المتحدة هو ما إذا كان المندوب لا يقتصر على خدمة بلده وحده خدمة جيدة، وإنما يقوم كذلك بخدمة

مصالح الأمم المتحدة ويعمل على زيادة سلطتها. وهذا ما فعلته أنت بالتحديد، وقد فعلت ذلك في ميادين محتلفة، ولا ننسى إسهامك القيم الذي قدمته مؤخراً

في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إننا الذين كان لنا أن نحظى بامتياز العمل معك لن ننسى قوتك الخطابية ولا عمق اهتمامك ولا أناقة الأسلوب الذي به قُمت بواجباتك هنا، لا ولن ننسى حصولنا

على امتياز صداقتك. نحن نعلم أنك ذاهبٌ لتولي مهمة تتطلب من البراعة الفائقة ما هو حتى أكثر مما تتطلبه مهماتك السابقة، ونحن نتمنى لك حسن الطالع في

هذه التجربة المثيرة.

إذ ستقدم على هذا العمل الأرفع، فإنك ستحمل معك منا جميعاً الإعجاب والعرفان بالجميل.

وكان من دواعي اعتزازي الكبير أن أتسلم من منظمة التحرير الفلسطينية لوحة تذكارية نقش عليها ما يأتي: مقدمة إلى سعادة الدكتور عدنان الباجه جي اعترافاً وتقديراً لإخلاصه المتفاني وخدماته المتميزة لفلسطين في الأمم المتحدة من منظمة التحرير الفلسطينية.

نيويورك، كانون الأول ١٩٦٥.

في البداية لم أكن مرتاحاً لتركي للأمم المتحدة. وبعد وصولي إلى بغداد، بحثت موضوع تعييني وزيراً مع بعض المقربين من رئيس الجمهورية عبد السلام عارف

لمعرفة الأسباب الحقيقية لتوزيري، فلم تكن لي علاقة مع الأحزاب والتكتلات التي كانت ناشطة على المسرح السياسي في ذلك الوقت. ومن المعلومات التي حصلت

عليها من مصادر مختلفة اتضحت الصورة. فقد كان الرئيس عبد السلام عارف هو الذي اقترح تعييني في المنصب الوزاري، وذلك بناءً على توصية من المصريين

الذين كانوا يقدِّرون عملي في الأمم المتحدة، واقترحوا عليه تعيين شخصٍ له خبرة في الشؤون الدولية. فقد كان المصريون غيرَ مرتاحين إلى سياسية الدكتور البزاز

الرامية إلى تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران، وإنشاء تكتل إسلامي قد يوجَّهُ ضد جمال عبد الناصر. إضافة إلى ذلك، كان البزاز

مصمّماً على إنهاء التجربة الاشتراكية وإعادة القطاع الخاص

إلى ما كان عليه قبل قرارات التأميم التي صدرت في شهر تموز/يوليو ١٩٦٤، ما أثار حفيظة العناصر

المؤيدة لمصر.

وقد أخبرني العميد سعيد صليبي، آمر موقع بغداد العسكري، وكان من أصدقاء رئيس الجمهورية المقرّبين كما أسهم في إيصاله إلى السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ وقام بدورٍ فعالٍ لإحباط المحاولة الانقلابية التي قام بها ضباط مؤيدون لمصر في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، فقال لي إن الذي كان مقرراً أصلاً هو تعييني

وزيراً للخارجية، لكن البزاز رفض ذلك، فعُيّنتُ وزيراً للدولة كحلٍ وسط. لقد كان للمؤسسة العسكرية تحفظات عديدة تجاه البزاز لأنه كان يسعى للحد من

نفوذها وإعادة البلاد إلى الحكم المدني. وبما أن عبد السلام عارف كان يحاول أن يحسّنَ علاقته مع المصريين، فقد سَرَّهُ أن يقبل توصيتهم بتعييني في الحكومة،

وهكذا فإن كل تلك التيارات المتضاربة قد أسهمت في تعييني وزيراً. ومع أن هذا التعليل قد يبدو بعيداً عن التصديق، إلاّ أنني لم أعثر على إيضاحٍ معقولٍ آخر.

بعد بضعة أسابيع من وصولي إلى بغداد، عرض علي رئيس الوزراء أن أتولى منصب سفير العراق في باريس، فرفضت ذلك. لقد كان توّاقاً لتشجيعي على ترك

العراق. وبعد ذلك حثّني على قبول دعوة الأتراك لزيارة أنقرة. كان هؤلاء ممتنين جداً من الموقف الذي اتخذته أثناء بحث قضية قبرص في الأمم المتحدة، وأرادوا أن

يظهروا تقديرهم وأن يعززوا كذلك علاقاتهم مع العراق، فذهبت إلى تركيا في الخامس من شباط/فبراير ١٩٦٦ وتركزت المباحثات على ثلاثة مواضيع رئيسة، هي

السدود التركية على نهر الفرات والمشكلة الكردية وقضية

فلسطين. وقد عَلّقَتْ السفارة البريطانية في بغداد على تلك الزيارة في تقريرها المرفوع إلى وزارة خارجيتها

رقم ١٠٣٨/١/١٩٦٦ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ كما يأتي:

إن الدكتور الباجه جي وزير الدولة للشؤون الخارجية سيغادر قريباً إلى أنقرة في زيارة تستغرق تسعة أيام بدعوة من الحكومة التركية، والمتوقع أنه سيُستقَبلُ

استقبالاً حاراً بسبب المساعدة الكبيرة التي قدمها للوفد التركي في الأمم المتحدة بشأن قضية قبرص.

هذا ويأمل الدكتور الباجه جي أن يلاحظ الإيرانيون هذه الصداقة المجددة، لكن الأهم هو أنهم (العراقيون) يتوقون بلا ريب للحصول على فكرةٍ واضحةٍ عن الخطط

التركية لاستغلال مياه الفرات. ورحلة الباجه جي ستهدف على ما يحتمل إلى محاولة استحصال موافقة تركيا على تاريخ محدد لعقد المحادثات الثلاثية مع سوريا

والتي طال انتظارها. وأنا أتصور أن الباجه جي سيحتاج إلى كل مهاراته الدبلوماسية الأسطورية وإلى حنكته جميعها إذا كان له أن ينجح في أمر المحادثات الثلاثية

بشأن الفرات. إن الوفاق مع تركيا ينظر إليه على أنه يمثل عملاً من أعمال الألمعية الذي رتّبه الدكتور الباجه جي نفسه.

ومن تركيا اتجهتُ مباشرةً إلى القاهرة لحضور اجتماع مجلس الجامعة العربية، وكانت تلك تجربتي الأولى بشأن العلاقات العربية. فقد أذهلني ما لمسته من

العداء والشك المتبادل الذي يفرّق بين الدول العربية. ومن الممكن تلخيص الوضع العربي يومذاك على الوجه الآتي: كانت مصر متورّطة في الحرب الأهلية في اليمن حيث كانت تحاول الدفاع عن النظام الجمهوري هناك ضد الثوار الذين

كانت السعودية تموّلهم وتزوّدهم السلاح.

وكان نظام البعث في سوريا برئاسة أمين الحافظ معادياً جداً لكل من مصر والعراق. أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد كانت وهي برئاسة أحمد الشقيري

مشغولة جداً بخصوماتٍ لا نهاية لها مع الأردن، وكان العراق مرتبطاً مع مصر بما كان يسمى "القيادة السياسية الموحدة"، وهو اسم رَنَّانٌ ولكن من دون محتوى

يذكر، لأن هذه القيادة بصفتها منبراً للتشاور لم تستطع أن تزيل الشكوك التي كانت تراود مصر تجاه البزاز وسياساته التي كانوا يعتبرونها مناهضة لمصر.

أنا شخصياً كنتُ أؤيد من صميم قلبي السياسات الداخلية التي كان ينتهجها البزاز، ولكنني لم أكن راضياً تماماً عن جوانب معينة في سياسته الخارجية، لا سيما

مناصرته للتجمع الإسلامي المقترح، لأنني كنت أخشى أن ذلك سيؤدي إلى مزيدٍ من التآكل في التضامن العربي، وكنتُ أعتقد أن علينا الوقوف بقوة مع مصر التي

كانت محاصرة من جميع الجهات، وكانت تعاني من شعور حاد بالعزلة.

وفي الثالث والعشرين من شباط/فبراير ١٩٦٦ وقع حادث في دمشق، كانت له عواقب بعيدة المدى في العالم العربي. فقد قام الجناح الراديكالي في حزب البعث

بإطاحة نظام أمين الحافظ، ووضع في السلطة قيادة جديدة تتألف من عناصر طائفية مذهبية علوية في الدرجة الأولى بزعامة صلاح جديد. وقد بادر عبد الناصر

إلى دعم الحكومة الجديدة، لأنه كان يكنّ كرهاً شديداً لنظام أمين الحافظ، كما كان يأمل استعادة نفوذه في سوريا، وقد شجعه السوفيات على ذلك، فقد كانوا

من أقوى المؤيدين للحكم الجديد في دمشق. أما نحن في

العراق فقد كنا قلقين من هذا التطور، ذلك أن الحكومة السورية الجديدة كانت أكثر عداءً للنظام

العراقي من الحكومة التي سبقتها؛ فحزب البعث بصفةٍ عامةٍ لم يغفر لعبد السلام عارف قيامه بإزاحة الحزب من السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، لذاسارع الحكام الجدد في سوريا في إظهار عدائهم للنظام العراقي، فتفاقمت الخلافات المتعلقة باستغلال مياه نهر الفرات، واستخدام أنبوب النفط العراقي المار في

الأراضي السورية، وذلك من جراء مطالب سورية جديدة اعتبرناها نحن غير معقولة. ولما شكونا أمرنا إلى الرئيس عبد الناصر بشأن عداء النظام السوري الجديد

نحونا، نصحنا بأن نسوّي خلافاتنا بأنفسنا، فحصل لدينا انطباع مفاده أن عبد الناصر لن يكون مستعداً في أي ظرف من الظروف لأن يعرض للخطر علاقاته

الوثيقة التي أقامها مع الحكام الجدد في سوريا، واتضح لنا أنه يعتبر وجود سوريا صديقة له بمثابة نهاية لعزلته في العالم العربي. أما العراق فبوسعه أن يعتبر

وقوفه إلى جانبه دائماً بمثابة الأمر المفروغ منه.

في الثالث عشر من نيسان/إبريل ١٩٦٦ قُتِلَ رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في حادث طائرة سمتية، فعُقد اجتماع مشترك لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع

الوطني لغرض انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وقد رشح البزاز نفسه، لكن المؤسسة العسكرية، خوفاً من أن يقوم البزاز بفرض حكم مدني في البلاد، دعمت

ترشيح رئيس الأركان عبد الرحمن عارف، وهو الشقيق الأكبر للرئيس الراحل. وبعد الاقتراع الأول أدرك البزاز أن العسكر لن يتساهلوا بشأن انتخاب رئيس مدني

للجمهورية، فسحب ترشيحه، وهكذا انتُخِبَ عبد الرحمن

عارف للرئاسة بالإجماع. ثم طلب الرئيس الجديد من البزاز أن يؤلف وزارة جديدة، فدخلتها وزيراً

للخارجية وتحررتُ أخيراً من القيود الخانقة التي كان يمليها عليّ وضعي السابق بصفتي وزير دولة تابعاً لوزير الخارجية. واقترح عليَّ البزاز تعيين السيد يوسف

الكيلاني وكيلاً لوزارة الخارجية، وهو المنصب الذي شغله عدة سنوات قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فرحّبت بهذا الاقتراح بالنظر إلى الصداقة الوثيقة والعلاقة القوية

التي كانت تربطني به، فقد كان رئيسي منذ دخولي في السلك الدبلوماسي العراقي. لكنّ الكيلاني اعتذر عن عدم قبول المنصب.

قرّرت بصفتي وزيراً للخارجية أن أتبع سياسةً خارجيةً مستقلةً، تكون حُرَّةً من المعوقات التي كانت مفروضة على تحركنا وعملنا.

وكنت خلال سنوات عملي في الأمم المتحدة قد كوّنت صداقاتٍ مع زعماء عددٍ من الأقطار ووزرائها، وبما أنني كنت قد تلقيت دعوات من تلك الأقطار لزيارتها، لذا

قررت أن أغتنم هذه الفرصة للخروج من العزلة التي تحيط بالعراق.

كان أول القادمين لزيارة بغداد، قبل أن أبدأ جولتي في الخارج، هو وزير خارجية تركيا إحسان صبري جانكليانكل الذي وصل يوم ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٦.

وكنت تواقاً لإقامة أحسن العلاقات الممكنة مع تركيا على الرغم من كونها عضواً في الحلف الأطلسي وفي الحلف المركزي، بينما كان العراق عضواً مؤسساً في حركة

عدم الانحياز. إن حسن نية تركيا كان أمراً حيوياً في معالجة الثورة الدائمة في كردستان، وإنني شخصياً كنت أضمر تعاطفاً شديداً مع الأكراد، وكنتُ دائماً أحثّ

المسؤولين في بغداد على أن يبذلوا كل ما في وسعهم للوصول إلى تفاهمٍ ما معهم. لقد كنتُ أرى دائماً أن الأكراد هم الحلفاء الطبيعيون للعرب في مواجهة إيران

وتركيا. وبما أن الأكراد في العراق كانوا أحسن حالاً بكثير من إخوانهم في تركيا وإيران، فيترتب علينا إذاً ألا نألوَ جهداً لإقناعهم بالوقوف إلى جانبنا، فقد كانت

بعض الأجزاء من كردستان تحت سيطرة الثوار، والجيش العراقي عاجز عن التقدم نحوها. فتحدثت مع البزاز عن ضرورة التوصل إلى اتفاقٍ مع الأكراد، فقال إنه

يتفاوض معهم وهو متفائلٌ بشأن ذلك، وصار علينا في الوقت نفسه أن نرضي الأتراك لكي نتجنب التفاقم في وضعٍ كان صعباً أصلاً في شمال البلاد، ولكي نحافظ

على مصالح العراق وحقوقه في مياه دجلة والفرات. لذا كان على العراق أن يكافح بشدة ليصون حصته العادلة من هذه المياه، والتي تتوقف عليها معيشة الملايين

من المواطنين العراقيين.

وبعد مفاوضات عسيرة مع الوزير التركي، استطعنا أن نحصل منه على تعهدٍ بإجراء مباحثاتٍ مبكرةٍ بشأن موضوع استعمال مياه الأنهر، وأوضح البيان المشترك

الذي صدر عقب انتهاء الزيارة ما يأتي:

ونظر الوزيران في قضية استخدام المياه المشتركة، واتفقا على ضرورة عقد اجتماع في أسرع وقت مستطاع لخبراء قانونيين وفنيين يدعى إليه كافة الأطراف المعنيين

لبحث كافة المسائل المتعلقة بهذا الموضوع.

واتفق الوزيران على أن الحقوق والاحتياجات للبلدان ذات الأنهر المشتركة حول استعمال مياه تلك الأنهر المعترف بها في القانون الدولي يجب أن تكون أساساً

للمفاوضات. وينبغي أن تأخذَ هذه المفاوضات بنظر الاعتبار

حقوق العراق وتركيا واحتياجاتهما المشروعة، كما بحث الوزيران الوسائل والطرق المؤدية إلى زيادة نمو

العلاقات بين بلديهما عملاً بالرغبة الصريحة لحكومتيهما.

وعّلق السفير البريطاني في بغداد على تلك المباحاثات في تقريره المرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية المرقم ب١٠٣٨/٩/١٩٦٦ والمؤرخ في ٣١/٥/١٩٦٦ كما يأتي: إن موافقة تركيا على الالتزام بنصوص القانون الدولي الخاص بمياه الأنهار المشتركة قد اعتبرت هنا على أنها بمثابة نصر للدبلوماسية المثابرة التي ينتهجها الباجه

جي.

بعد هذا زرت القاهرة، وكنت تَوّاقاً لتجديد معرفتي بالزعماء المصريين وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، وكان الغرض من تلك الزيارة في ظاهر الحال هو حضور

اجتماع لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة التي كانت تبحث آنذاك قضية عدن، لكن غرضي الحقيقي كان التحقق من موقف مصر بشأن قضايا جوهرية

معينة، أهمها العلاقات المتدهورة بين العراق وسوريا، وكذلك التوصل إلى أحسن الطرق لمواجهة أعمال إسرائيل الاستفزازية. وفي ذلك الحين كان وزير خارجية

سوريا الدكتور ماخوس موجوداً في القاهرة أيضاً، وهكذا توافرت لي فرصة ممتازة لفهم السياسة السورية، وقد بَدَتْ قائمةً على الشعارات وعلى الأفكار غير

الناضجة المنفصلة تماماً عن الواقع.

قابلت الرئيس جمال عبد الناصر في الثاني عشر من حزيران/يونيو ١٩٦٦، وأمضينا معاً حوالى ساعة من الوقت، وفي ما يأتي مجمل النقاط الرئيسة التي بُحثت خلال

الاجتماع:

طالب عبد الناصر العراق بإلحاح بأن يتوصل إلى تفاهم مع

سوريا، وقال إنه سيبذل كل ما في طاقته لإقناع السوريين بأن يلتزموا جانب التعقل، لكنه أوضح كذلك

بنحو جلي أنه يعتبر سوريا حليفاً مهماً، ولن يسمح بأن تصاب بأي سوء. وأعرب بنحو مبطن وغير مباشر عن امتعاضه من سياسات البزاز، لا سيما بشأن علاقات

العراق مع السعودية والتي يظنها أوثق مما يجب أن تكون عليه، وذلك بسبب العداء السعودي لمصر لدفاعها عن الجمهورية اليمنية. وأكد لي أن مصر لم يكن لها

أيّ علاقة بمحاولة الانقلاب ضد الرئيس عارف في أيلول/ سبتمبر السابق، لكنه طالب العناصر القومية في العراق بأن توحد كلمتها لإيقاف الانحدار نحو ما سمّاه

الأنظمة الرجعية في الوطن العربي.

وقال بشأن إسرائيل إن سياسَتَهُ تقوم على تحاشي المواجهة المسلحة مع إسرائيل إلى أن يكون العرب جاهزين لذلك.

وبعد ذلك قابلتُ زكريا محيي الدين رئيس الوزراء المصري ومحمود رياض وزير الخارجية. كذلك زارني في جناحي في الفندق عدد من كبار المسؤولين المصريين،

ومنهم رئيس الأركان الفريق محمد فوزي، وعموماً كان استقبالي في القاهرة لافتاً للنظر، فكنت أتساءل في نفسي هل ذلك يعني إشعاراً بشيءٍ ما؟ كنتُ أعتقد أن

الفئات المناوئة للبزاز في العراق كانت تعدّ مؤامرة ضده، وأن المصرين يعلمون بها، لذا كانوا توّاقين لإنبائي بأن أبتعد عن البزاز.

إن مشاعري نحو مصر وجمال عبد الناصر عميقة الجذور، كما أنني أعتقد أن على العراق أن تكون له أحسن العلاقات مع مصر في جميع الظروف. وكقومي عربي

أيّدت بطبيعة الحال دعوة عبد الناصر للوحدة العربية، وفي

خلال حرب السويس وقفت إلى جانب مصر. وحين كنتُ ممثلاً دائماً في الأمم المتحدة في ذروة الخصام

بين مصر ونظام عبد الكريم قاسم، بقيتُ على أوثق صلةٍ مع زميليَّ ممثلي مصر وهما السيدان عمر لطفي ومحمود رياض رحمهما الله.

أُعجبتُ بعبد الناصر لأنه كان يجسد أكثر من أي شخص آخر فكرة الوحدة العربية، وبدا أنه الزعيم الوحيد القادر على تحقيقها. وإذا كان عبد الناصر قومياً عربياً

متحمساً، فإن مساعديه المقرّبين والشعب المصري عامة لم يكونوا كذلك. إنه كان يجر مصر المترددة جراً لكي تقوم بدورٍ رئيس في العالم العربي. وهو بذلك لم يكن

يخدم المثل العليا القومية العربية فحسب، بل كان يخدم كذلك مصالح مصر نفسها. وقد أدرك أن مصر بذاتها ليست سوى قطر من أقطار العالم الثالث المتخلفة

والفقيرة والمكتظة بالسكان، أما إذا أصبحت زعيمة العالم العربي الموحَّد فإن في وسعها عندئذ أن تقوم بدور حاسم في الشؤون الدولية. لقد كان التضامن العربي

بالنسبة إلى عبد الناصر ليس فقط خطوة نحو الوحدة المنتظرة، ولكنه كان أداةً ذات قوة كبيرة في علاقات مصر الخارجية. ولهذا السبب فإنه لم يكن يتسامح مع

أيّ حكومة عربية تخرج عن هذا التضامن وتتحدى مصر في زعامتها للعالم العربي. إن هذا يفسر إلى حدٍ ما معارضته لزعيمين عراقيين لا جامع بينهما سوى

رفضهما للزعامة المصرية. الأول كان نوري السعيد الذي حاول أن يعطي للعراق دوراً مُستقلاً كعضوٍ في تحالفٍ غربي، والثاني هو عبد الكريم قاسم الذي أراد تأكيد

استقلاليته بالتقرب من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية. كلاهما كانا هدفاً لهجوم عنيف لخروجهما عن

التضامن العربي. وكنت أنا شخصياً على استعداد
لتأييد عبد الناصر ما دامت سياسته تسير بقضية الوحدة العربية إلى الأمام، وهذه السياسة كانت ولا تزال بالنسبة إلي الاختبار الحقيقي لأي زعيم عربي. لكن
الشك بدأ يخامرني في قدرته على تحقيق الآمال والطموحات التي قام هو نفسه بتغذيتها لدى العرب في كل مكان، وذلك حين ارتكب خطأين كانا بنظري من
الأخطاء الجسيمة. أولهما إخفاقه في مواجهة ووأد المؤامرة الانفصالية في سوريا في عام ١٩٦١، والثاني سماحه في عام ١٩٦٣ بانهيار الوحدة الفدرالية بين مصر
والعراق وسوريا، حتى قبل أن ترى تلك الوحدة النور. إنني أعتقد أن فرصة تاريخية قد أفلتت منه، فكلّف ذلك العرب غالياً في أعوام قادمة. وحين عدتُ إلى بغداد
في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٦٦ كنت قلقاً بشأن دعم عبد الناصر للنظام السوري، وأوجست خيفة بأن ذلك سيوقع بالعرب كارثة مفجعة.عندما تقلدتُ منصب وزير الخارجية في نيسان/ إبريل ١٩٦٦، تفحّصت علاقاتنا مع الغرب فوجدتها في حالة سيئة للغاية. كانت الولايات المتحدة تتبنّى موقفاً مناصراً
لإسرائيل ومناهضاً للعرب بنحو لا موارية فيه، وذلك بعد أن أصبح ليندون جونسون رئيساً في عام ١٩٦٣. وكنا من جهة أخرى في نزاع متواصل مع بريطانيا يتركز
حول جنوب شبه الجزيرة العربية وعُمان. وكنا كذلك قد قطعنا علاقتنا الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية بسبب صلتها الوثيقة مع إسرائيل، ثم أقمنا علاقات
دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية. وقد شعرت أن من الخطأ أن نترك أوروبا للإسرائيليين، كما رأيت خطراً ما في الاعتماد كلياً على علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي. كانت
أول محاولة لتحسين العلاقات مع دول أوروبا الغربية تتركز

على فرنسا التي كانت تنتهج آنذاك سياسة ودية نحو العالم العربي بزعامة الجنرال ديغول، بعد أن

نالت الجزائر استقلالها.

تحدثت مع السفير الفرنسي في بغداد وأخبرته برغبتي في تحسين العلاقات مع فرنسا، وكذلك رغبتي في زيارة باريس ولقاء الرئيس ديغول. وبعد فترة وجيزة

أعلموني بأن ديغول سيجتمع بي في قصر الإليزيه في تموز/يوليو ١٩٦٦. كنت متأكداً تماماً من أن سمعتي في الأمم المتحدة كناقد قوي لسياسة الولايات المتحدة في

فلسطين ولسياسة بريطانيا في جنوب شبه الجزيرة العربية كانت تروق ديغول الذي يضمر عداوة دفينة نحو الأنغلو – سكسونيين. وفي طريقي إلى فرنسا زرت

الجزائر على رأس وفد عراقي للاشتراك في الاحتفالات بعيد الاستقلال الجزائري، والتقيتُ بالرئيس هواري بومدين ووزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة (الرئيس

الحالي) وبحثنا الأوضاع العربية، وأوضحت لهما أهداف سياستنا الخارجية عربياً ودولياً، واغتنمت الفرصة للتوسط لدى الرئيس بومدين بشأن عبد القادر

الشندرلي، وهو أول سفير للجزائر في الأمم المتحدة، وعمل قبل الاستقلال رئيساً لمكتب جبهة التحرير الجزائرية في نيويورك وأسدى خدمات له جلّى، واستطاع على

الرغم من قلة موارده أن يكسب تأييد نقابات العمال الأمريكية وكذلك عضو مجلس الشيوخ جون كيندي (الذي أصبح في ما بعد رئيساً للولايات المتحدة). وأخبرني

الشندرلي أن وساطتي كان لها أثر في تحسين وضعه. وفي ختام زيارتي للجزائر، حضرت الاحتفال الخاص بدفن الأمير عبد القادر الجزائري الذي قاد نضال الجزائر

ضد الحكم الاستعماري الفرنسي في القرن التاسع عشر،

وقد جيء بجثمانه من دمشق. كان الاحتفال يلهب المشاعر بشأن هذا البطل العظيم وهو يعود إلى جزائر

حُرَّةٍ بعد غيابٍ دام مئة عام. ومع أنني قد أوصف بكوني قومياً رومانسياً، لكنني أعترف بأن ذلك الاحتفال قد ملأني فخراً وفرحاً. فكان من الصعب عليّ أن أغالب

دموعي في لحظات الصمت عند إنزال الجثمان إلى مقره الأخير بين قبور شهداء الثورة الجزائرية وأبطالها.

أثناء وجودي في الجزائر التقيت بالصحافي المعروف والمؤلف المتخصص في الشرق الأوسط العربي باتريك سيل الذي وصفني بالعبارة الآتية: إنه من أكفأ الذين أداروا السياسة الخارجية العراقية منذ إطاحة العهد الملكي في عام ١٩٥٨، وهو يبرز الآن كإحدى قوى الاعتدال والوفاق في السياسة العربية.

لا أدري إن كُنتُ أستحق هذا المديح، ولكنني تكلمتُ بوضوح في مقابلتي مع ذلك الصحافي الشهير عندما سألني عن مؤتمر القمة العربي، وهو المؤتمر الذي كانت

الدول العربية "الرجعية"، كالسعودية، تلحّ على عقده، لكن الدول الأخرى "التقدمية"، كمصر وسوريا، كانت تعارض ذلك. لم أكن قط أستسيغُ أو أتقبّلُ مثل

هذه النعوت التي تطلق على الدول العربية، لأنها لم تكن تؤدي إلاّ إلى تعميق الانقسامات في العالم العربي وإلى إضعاف وضعنا دولياً. وبعد عودتي حاولتُ أن

أسوّي الخلافات بين المعسكرين بشأن عقد مؤتمر القمة، فبذلتُ جهوداً مضنيةً للتوصل إلى هذه الغاية، وذلك خلال اجتماعات طويلة عقدتها مع عدد من وزراء

الخارجية العرب الذين حضروا احتفالات العيد الوطني في بغداد. ولسوء الحظ لم أحقق نجاحاً، ولم يجتمع الزعماء العرب في عام ١٩٦٦، ولم تلتئم القمة إلا بعد

الهزيمة العسكرية في حزيران/يونيو ١٩٦٧.

حاولت سوريا التي كانت تحكمها فئة يسارية في حزب البعث أن تنال التأييد لعقد "قمة ثورية مصغرة" تقتصر على الجزائر ومصر والعراق واليمن وسوريا نفسها.

لكن هذا الاقتراح لم يتمخض عنه شيء، لأن العراق والجزائر كانتا ضده، فيما مصر كانت مترددة بشأنه. كنت مصمّماً على الحفاظ على علاقاتنا الخاصة مع

مصر، وذلك لاعتقادي بأن تصدعاً مفتوحاً مع القاهرة لن يخدم أي غرض، ومن الضروري الحفاظ على علاقات حسنة لمصلحة الاستقرار الداخلي في العراق وفي

العالم العربي ككل. إن القاهرة وبغداد معاً تمثلان قوة كبيرة، وباستطاعة العراق أن يمارس تأثيراً على مصر لاتخاذ مواقف أكثر مرونة واعتدالاً في علاقاتها مع

الدول العربية المسماة رجعية.

وعندما انتهت زيارة الجزائر توجهتُ إلى جنيف، وهناك تكلمت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ثم ذهبت إلى باريس، وهناك قابلت أولاً وزير خارجية فرنسا

كوف دي مورفيل، ثم استقبلني الرئيس ديغول في قصر الإليزيه. وتحدثت معه أول الأمر ببضع كلماتٍ بالفرنسية، وذلك ما سرّه كثيراً، ثم تحدثتُ بالعربية من

خلال مترجم عن رغبة العراق في إقامة علاقات وثيقة مع فرنسا. وقد لاحظت أن أمامه ملفاً لا بد أنه كان يحتوي على معلومات كثيرة عن العراق وعنّي شخصياً.

ثم سألني عن حدثين كانا وقعا في العراق يوم مغادرتي بغداد. كان الأول هو الاتفاق الذي وقّعه البزاز مع الأكراد والذي صدّقنا عليه في مجلس الوزراء وأعلن يوم

٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٦، والحدث الثاني أنه في ذلك اليوم جر محاولة انقلاب عسكري أخرى لكنها أُحبطت بسهولة، وقد

قام بتلك المحاولة ضباط مؤيدون لمصر
وكانت لهم سابقة أيضاً موجهة ضد البزاز وليس ضد رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف.
أوضحتُ للرئيس ديغول الأسباب التي كانت وراء المحاولة الإنقلابية، كما بيّنتُ له العناصر الرئيسة في الاتفاق المعقود مع الأكراد. وبعد أن تحدثنا عن قضايا دولية
مختلفة وعن العلاقات السياسية، قال ديغول إن فرنسا لها من الناحية التاريخية علاقات وثيقة مع مصر وبلاد الشام، ولكن ليس مع العراق. فقلت إنني آمل أن
تُغيّر زيارتي هذا الوضع والبدء بمرحلة جديدة من العلاقات الوثيقة الفرنسية – العراقية في ميادين شتى، مثل النفط والتسليح والتبادل الاقتصادي والثقافي.
ويسعدني أن أقول اليوم إن زيارتي تلك قد فتحت الباب فعلاً أمام عصر جديد من التعاون بين القطرين، وإن علاقتهما ما فتئت تتطور بقوة على مدى السنين حتى
أصبحت نموذجاً يُحتذى به للعلاقات بين دولة صناعية كبرى وقطر ينمو سريعاً من بين أقطار العالم الثالث.
عند عودتي إلى بغداد وجدت حكومة البزاز في طريقها إلى ترك السُلطة، إذ لم يعد بوسع المؤسسة العسكرية أن تتسامح مع سياسة البزاز لفرض السيطرة المدنية
أو مع نيته إجراء انتخابات برلمانية لإنهاء تدخل الجيش في السياسة. فقد عقد البزاز العزم على إجراء الانتخابات في شهر تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر وإعادة تكوين الاتحاد الاشتراكي، ما أدى إلى زيادة ضغوط كبار ضباط القوات المسلحة على رئيس الجمهورية للتخلص من البزاز، فأجبر البزاز على الاستقالة
في نهاية تموز/يوليو ١٩٦٦.
وعندئذ طلب الرئيس عارف من اللواء ناجي طالب، أحد

الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تأليف وزارة جديدة، وكلفني ناجي طالب بالانضمام إلى

حكومته وزيراً للخارجية، فقبلت ذلك في الحال، وكان أول تحدّ واجهته الحكومة هو قرار النظام السوري إيقاف ضخ النفط العراقي في الأنابيب المارة في الأراضي

السورية. ففي الظاهر كان ذلك القرار قد اتّخذ بسبب نزاع بشأن أجور العمال التي تدفعها شركات النفط، أما في واقع الأمر فإنه كان بدافع سياسي يرمي إلى

تخريب الاقتصاد العراقي وإلى خلق المشاكل للحكومة. وقد أقنعنا شركات النفط بأن تتخذ موقفاً مرناً، وأن تقبل ببعض مطالب النظام السوري، ولكن هذا لم

يؤدِّ إلى شيء وبقيت الأزمة. وفي طريقي إلى الأمم المتحدة في أوائل أيلول/سبتمبر، طلبتُ من وزير خارجية مصر أن يرجو الرئيس عبد الناصر التدخل شخصياً مع

السوريين. وحين كنتُ في نيويورك على رأس الوفد العراقي إلى الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة، علمتُ بأن وفداً عراقياً رفيع المستوى برئاسة رئيس

الوزراء نفسه قد ذهب إلى دمشق، لكنه أخفق في تغيير الموقف السوري. ولم يستأنف الضخ إلا في آذار/مارس ١٩٦٧، بعد أن مُني العراقُ بخسائر كبيرة بحيث لم

تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المالية الفورية إلا عن طريق الحصول على قرض كبير من شركات النفط.

وخلال بقائي في نيويورك قابلتُ عدداً كبيراً من وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، ومن ضمنهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وفي ما يأتي التقارير البريطانية

عن مقابلتي مع المستر جورج براون وزير الخارجية البريطاني في مقر الأمم المتحدة في ١٠/١٠/١٩٦٦: أولاً: مقتطفات من مذكرةٍ أعدتها وزارة الخارجية البريطانية في

٢٨/٩/١٩٦٦ لإطلاع وزير الخارجية جورج براون قبل اجتماعه بـ
الباجه جي الذي جرى في
١٠/١٠/١٩٦٦.

إن حكومة صاحبة الجلالة مدركة تماماً للإسهام البنَّاء الذي قدمه الدكتور الباجه جي بصفته المندوب العراقي الدائم لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما

أن التحسن الجاري في عمل المجلس بصفته المنبر الرئيس في مجال التنمية الاقتصادية على الصعيد الدولي يعود الفضل فيه إلى حد كبير إلى تأثير الباجه جي.

ملاحظة عن شخص الباجه جي:

إنه ذكيٌ وطموحٌ وكيّسٌ، مهذبٌ في سلوكه، ورفيعُ الثقافة، كما أنه خبيرٌ بمسائل الإجراءات في الأمم المتحدة.

ما يأتي عن البعثة إلى عدن:

مع أن الدكتور الباجه جي ماهر جداً في إعطاء انطباع يتّسم بالمعقولية العذبة، إلا أننا لا يمكن أن نصدق أن وجوده في هذه البعثة سيكون عوناً بأي شكل من

الأشكال لمصالح المملكة المتحدة.

ثانياً: محضر الاجتماع بين وزير خارجية بريطانيا ووزير خارجية العراق في مكتب رئيس مجلس الأمن في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الساعة ١٠:٢٠ قبل الظهر،يوم الاثنين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦.

الحضور: جورج براون، لورد كارادون، دنس جرينهيل، عدنان الباجه جي.

وصف السيد الباجه جي العلاقات الإنكليزية – العراقية بأنها جيدة. هناك طلبات تعويض معينة موقوفة قدمتها الشركات البريطانية وهي قيد البحث لكنها لا

ينبغي أن تثير مصاعب لا لزوم لها، والمفاوضات الجدية مع

شركات النفط البريطانية قادمة في المستقبل. إن الحكومة العراقية تعلق أهمية كبرى على هذه

المفاوضات، وهي تأمل أن تسهم حكومة صاحبة الجلالة بنجاحها بصفتها مساهمة في شركات النفط من جهة وكذلك لمصلحة العلاقات بين الدولتين من جهة

أخرى. إن عدم إجراء تسوية سيكون عائقاً أمام تطور العلاقات الحسنة. والحكومة العراقية تعوِّلُ على زيادة كبيرة في إيرادات النفط لتنفيذ برنامجها في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. وطالب الحكومة البريطانية باستخدام نفوذها مع هذه الشركات. وقال السيد براون إن حكومة صاحبة الجلالة تعتبر المفاوضات لعقد

اتفاقيات جديدة بأنها وظيفة تقوم بها إدارة الشركات، لذا فالحكومة لا تتدخل على أساس أنها مساهمة في الشركات. وقال السيد باجه جي إن أي شيء يتعلق

بالنفط له مضاعفات سياسية خطيرة في الشرق الأوسط. إن هذه ليست مسألة حسابية محض، كما أن المضاعفات السياسية للمفاوضات النفطية لا بد أن تثير

اهتمام الحكومة البريطانية. وسأل السيد الباجه جي عن نوايا حكومة صاحبة الجلالة في الخليج، لأن العراق مهتم بشكل حيوي بهذه المنطقة ولتأثير ذلك على

علاقته مع إيران.

فما الذي تنويه حكومة صاحبة الجلالة؟

فأجابه السيد براون قائلاً إن على الحكومة البريطانية التزامات ضمن معاهدات للخليج سوف تراعيها، وإنه كان قد أشار إلى هذه المسألة ضمن خطابه في اجتماع

حزب العمال في برايتون، وإن هناك بعض الناس في المملكة المتحدة يمارسون الضغط علينا لكي ننسحب من الخليج، وقد تم الرد عليهم، فنحن نريد للناس في

الخليج أن يقفوا على أرجلهم، ولكننا لا نسعى إلى إعادة تنظيم المنطقة على طراز استعماري.

وقال السيد الباجه جي إنها منطقة تنذر بخطر شديد. فرد السيد براون قائلاً إن حكومة صاحبة الجلالة لا تفعل شيئاً من شأنه زيادة هذا الخطر، وطلب من

السيد الباجه جي أن يقول له رأيه في ما ينبغي على الحكومة البريطانية أن تفعله.

فقال السيد الباجه جي إن أول المتطلبات هو تعجيل عملية التحديث في الخليج وفي الوقت ذاته ينبغي أخذ وجهات نظر الإمارات العربية في المنطقة بعين الاعتبار.

فأجابه السيد براون إن سجل الحكومة البريطانية في التحديث جيد، وهي تضغط على الحكام العرب من أجل التحسينات، وهناك أمثلة حديثة، بيد أنه لن تكون

هناك أي محاولة من قبل البريطانيين للتدخل من أجل تحقيق وضع سياسي جديد. لكن السيد الباجه جي أصرّ على أن الوضع الخصوصي الحالي لبريطانيا لا

يمكن أن يستمر، وأنه ينبغي فعل شيء بالتعاون مع الإمارات العربية الأخرى لتحقيق تغيير أسرع. فرد عليه السيد براون بقوله إن الوضع قد بدأ بالتغير بالفعل،

وإن حكومة العمال متحمسة لرؤية نشوء وضع يمكن من خلاله استعمال عائدات النفط الضخمة من أجل إيجاد مجتمعات حديثة، وإن الحكومة البريطانية في

الماضي كانت محط اللوم دائماً على ممارسة لعبة سياسية في المنطقة، ولم نشأ أن نعطي أي مظهر جديد لهذا الاتهام، فنحن نريد أن نفعل الأشياء التي سوف

تسهم في الاستقرار والسلام في المنطقة وتحافظ على روابطنا التجارية، ونحن نريد أشد العلاقات ودّاً مع الدول العربية، كما ندرك المصالح العربية بعمق. وأعرب

عن أمله بأن يكون السيد الباجه جي صريحاً معه كي لا ينشأ أي سوء فهم، ووافق على أن هناك مصالح عربية – بريطانية مشتركة قائمة على النفط.

فقال السيد الباجه جي إنه قلقٌ من النشاط الإيراني في الخليج، وإن هناك زيادة في الهجرة الإيرانية نحو العديد من الإمارات العربية، وإنه يخشى أن يحاول

الإيرانيون عندما تحين الفرصة الاستيلاء على أراضٍ عربيةٍ لتحريف حق تقرير المصير، وهنالك بعض العرب يقولون إن البريطانيين يساعدون الإيرانيين في ذلك،

وهو نفسه لا يصدق ذلك. فأجابه السيد براون قائلاً إنه كان سيغضب جداً لو ظن السيد الباجه جي واعتقد بأن لنا يداً في هذه المسألة، وبسبب التاريخ الماضي فإن

العرب جاهزون إلى درجة بعيدة لكي يتخيلوا أننا نحوك المؤامرات في المنطقة. وكان رد السيد الباجه جي أن حكومته بريئة من هذا التحامل، ولكنه يعتقد بأن

الوضع الذي خلفته السياسة الإيرانية خطيرٌ، فقال السيد براون إنه سوف يفكر في ما قاله السيد باجه جي ويرسل إليه رسالةً في الوقت المناسب. ثم أبلغهُ السيد

الباجه جي أنه سيزور لندن في السادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر، ودعاه السيد براون لزيارته في وزارة الخارجية في السابع عشر أو الثامن عشر من تشرين

الأول/أكتوبر.

وهناك أمرٌ آخر لم يزل حياً في ذاكرتي ألا وهو لقائي مع دين راسك وزير الخارجية الأمريكي. لقد عرفته حين كان رئيساً لمؤسسة روكفلر، كما قابلته برفقة وزراء

الخارجية العراقيين الذين ترأسوا الوفد العراقي بين عام ١٩٦١–١٩٦٥. كان المحور الرئيس في لقائي مع دين راسك يد حول السياسات المناصرة لإسرائيل التي

تنتهجها إدارة جونسون، وقد أعربتُ عن شكواي من أن الولايات المتحدة قد أضحت المُجَهّز الرئيس لإسرائيل بالأسلحة، كما أنها أخذت الآن توافق إن لم نقل

تشجع إسرائيل على عدائها المتزايد نحو العرب. فأجاب الوزير بأن الولايات المتحدة لن تسمح لإسرائيل بالتوسع الإقليمي، وأشار إلى تدخل حكومته في أزمة

السويس عام ١٩٥٦. لكنني لم أقتنع بما قاله، وحذرته من أن إخفاق الولايات المتحدة في كبح جماح إسرائيل سيؤدي لا محالة إلى الحرب، وبحثنا الوضع في

كردستان والعلاقات العراقية – الإيرانية.

وفي ما يأتي مقتطفات من محضر الاجتماع الذي عُقد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك، حسب ما جاء في برقية وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في بغداد

بتاريخ ٨/١٠/١٩٦٦:

الموضوع: المشكلة العربية – الإسرائلية

الحضور:

عن الولايات المتحدة الأمريكية وزير الخارجية، والسيد وليام سايمونز (دائرة شؤون الشرق الأدنى) عن العراق: عدنان الباجه جي وزير الخارجية، والسيد ناصر الحاني سفير العراق في الولايات المتحدة.

١– قال وزير خارجية العراق هناك شعور في العالم العربي بأن طريقة التوجه الأمريكي نحو القضية الفلسطينية قد اعتراها تغيير في الأعوام الثلاثة الماضية. وهنا

طلب منه وزير الخارجية الأمريكي أن يورد أموراً محددة، فذكر الوزير العراقي موضوع صفقات الطائرات والدبابات مع إسرائيل، وأضاف أنه مطلع على التبرير

الأمريكي بأن هذه الصفقات تمت لإجراء التعادل مع المساعدات السوفياتية للدول العربية، ولكنه لا يعتقد بأن

من الممكن إيجاد توازن بين إسرائيل ذات المليون

نسمة والدول العربية. وقال أيضاً إن العرب لم يجرِ إطلاعهم بالكامل على صفقة الأسلحة، كما أنه يجد أن توقيت الصفقة غريب ومضر بسمعة الولايات المتحدة.

فالإعلان عن وصول الأسلحة إلى إسرائيل بعيد زيارة كوسيغين إلى القاهرة، أظهر الأمر كأن الولايات المتحدة مناصرة لإسرائيل والاتحاد السوفياتي مناصر للعرب،

وقال إن ثمة انطباع في أرجاء العالم العربي بأن الإدارة الأمريكية الحالية هي أقل اهتماماً بحساسيات العرب من الإدارة السابقة.

فأجابه وزير الخارجية الأمريكي قائلاً إن مشكلة الأسلحة في الشرق الأوسط ذات ثلاثة أبعاد، فالمساعدات العسكرية السوفياتية كثيرة جداً لمصر، وهذا بدوره

يسبّب قلقاً لدى الدول العربية المجاورة للجمهورية العربية المتحدة، وقلقاً في إسرائيل. إن الولايات المتحدة ترغب جداً في تفاهمٍ إقليمي ما عن مستويات الأسلحة

في الشرق الأوسط، ولكن لم تبدِ لا القاهرة ولا الاتحاد السوفياتي أي اهتمام بهذا، وقال إننا نعرف أن الولايات المتحدة لا يمكنها إجراء توازن بين كافة الدول في

الشرق الأوسط، ولكننا نرى أن عملنا ضروري من وقت لآخر لأسبابٍ نفسية.

وكان رد وزير الخارجية العراقي هو أن الأسلحة السوفياتية المقدمة لمصر والعراق وسوريا لن تستخدم ضد أي قطر عربي آخر، وما من أحدٍ يعترض على مساعدات

السلاح التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الأردن أو السعودية، كما أن من المعروف أن الأردن له مطلب مشروع بالسلاح أكثر من أي قطر عربي آخر.

فقال وزير الخارجية الأمريكي إن هناك من العرب من يتخوف

من التوسع الإسرائيلي، وإن هناك من الإسرائيليين من يتخوف من أن العرب يرغبون في إلقاء

الإسرائيليين في البحر. فأجابه وزير الخارجية العراقي، إن مخاوف العرب من التوسع الإسرائيلي مبنية على أساس الواقع التاريخي. لكن الوزير الأمريكي أكد للوزير

العراقي أن الولايات المتحدة لم تُجِزْ التوسع الإسرائيلي على الأرض، واستشهد بالتدخل في أزمة السويس، وقال إنه يسمع باستمرار عن هذه المخاوف من كلا

الطرفين، ولكنه لا يعتقد أنها مخاوف واقعية، بيد أنه لا يقلق من مدى انتشار هذه المشاعر. وهنا قال الوزير العراقي إن حكومته ليست مرتاحة من إجراء مزيدٍ

من التخفيضات في إسهام الولايات المتحدة المالي في منظمة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، ولو أنه يقدر أن الولايات المتحدة مستمرة في تحمل العبء المالي

للمنظمة. إن الولايات المتحدة تقلص إسهامها في الوقت الذي يزيد فيه العراق وغيره من الأقطار إسهامهم في الأونروا. فأجابه الوزير الأمريكي قائلاً إن هذه مشكلة

عويصة تواجهنا مع الكونغرس، لأننا لا نرى نهاية لمشكلة اللاجئين. وهنا قال الوزير العراقي إن النقطة الأساسية هي، هل سيسمح للاجئين بممارسة حق

الاختيار؟ فعلق الوزير قائلاً إنه قد يمكن التفريق بين اختيار فردي من قبل عائلة ما وبين اختيار منظم لأغراض سياسية. وقال أيضاً إنه يعتقد بأنه لن يكون هناك

من اللاجئين المستعدين للعودة إلى إسرائيل أكثر مما تكون إسرائيل مستعدة لقبولهم. فأجابه الوزير العراقي إنه لم تجرِ قط محاولة حقيقية لمعرفة آراء اللاجئين

أنفسهم، لقد كانت محاولة جونسون جهداً طيباً ولكنها أضعفت بربط التشاور بالتنفيذ. ثم تساءل الوزير الأمريكي عن

ردّ فعل الوزير العراقي لو بدأ موظفوالأونروا بالاستفسار بشكل غير رسمي من عدد من اللاجئين مرة في كل أسبوع عن رغباتهم. فأجابه الوزير العراقي إن هذه الفكرة مثيرة للاهتمام، ولكن ينبغي أولاً

الاتفاق بشأن المبدأ القاضي بأن يتمكن اللاجئون من التعبير بحرية عن آرائهم بمقتضى الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤.

٢- المشكلة الكردية: قال الباجه جي إن العراق قد تمكن من حل هذه المشكلة، وإنه يأمل أن تستطيع الولايات المتحدة فعل شيء ما بشأن المساعدة الإيرانية

للمتمردين الأكراد. وقال إنه سيجتمع بآرام في نيويورك، للبحث في هذا الموضوع والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك. وقال إذا استطاعت الولايات المتحدة

المساعدة في إعادة إعمار شمال العراق، فإن ذلك سيكون عملاً جيداً".

٣-أمور اقتصادية: قال الباجه جي إن حكومة العراق تأمل بإبرام اتفاقية ضمان الاستثمار. وإنه يأمل بأن تعمل حكومة الولايات المتحدة مع الحكومة البريطانية

ومع الشركات الأمريكية ذات العلاقة مع شركة نفط العراق للضغط عليها من أجل الاتفاق مع الحكومة العراقية.

كان من الذين قابلتهم في نيويورك أمينتوري فانفاني وزير خارجية إيطاليا، الذي دعاني لزيارة إيطاليا في طريق عودتي إلى بغداد. قبلت دعوته، وزرتُ روما في

الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ وتحدثتُ معه عن تعزيز العلاقات الاقتصادية العراقية - الإيطالية، خاصة في ما يتعلق بالنفط ورغبتنا في

التعاون مع الشركات الإيطالية لتطوير حقل الرميلة الشمالي، كما أعربت له عن قلقي بشأن الأزمة المتفاقمة في الشرق الأوسط، وألححت عليه أن يستخدم ما

لدى إيطاليا من تأثير على الولايات المتحدة لكي تتخذ موقفاً أكثر توازناً في الصراع العربي – الإسرائيلي. وأثناء وجودي في روما التقيتُ بقداسة البابا بولس السادس،

وقد اغتنمت الفرصة لعقد مؤتمر للسفراء العراقيين في العواصم الأوربية، وكان مضيفنا الكريم هو سفير العراق لدى إيطاليا، السيد علي حيدر سليمان، وهو

صديقٌ وفيٌ وقديمٌ لي ولوالدي، وهناك شرحت سياسة العراق بنحو عام وأشرت خصوصاً إلى الصعوبات والمشاكل التي تواجهنا في علاقتنا مع إيران، وقلت إن

وجود دولة إيرانية عدوانية وقوية يمثل خطراً داهماً على العراق، وإن من الضروري دائماً أن يكون من المبادئ الأساسية لسياسة العراق الخارجية مبدأ المواجهة

لهذا الخطر الماثل على الدوام مواجهةً فعالةً وبكل الوسائل.

وقد أرسل السفير علي حيدر سليمان تقريراً رسمياً إلى وزارة الخارجية العراقية عن هذا الاجتماع وهذه مقتطفات من التقرير: بدأ الوزير عرضه لسياسة العراق الخارجية بالقول إن للعراق علاقة خاصة بالجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وهي علاقة تتجلى عملياً بالقيادة السياسية

الموحدة. إن هذه الحقيقة الأساسية تتطلب أن يقوم سفراء العراق والجمهورية العربية بتنسيق جهودهم وفعاليتهم في الخارج بشكل دائم، وتقع على كل ممثل

عراقي مسؤولية شرح الموقف العربي بشأن القضايا الدولية، لا سيما منها المتعلقة بفلسطين والجنوب العربي. وطالب الوزير السفراء بأن يَطّلعوا اطّلاعاً تاماً على

كافة جوانب القضية الفلسطينية لكي يستطيعوا مجابهة الأكاذيب والتشويهات التي تنقلها الدعاية الصهيونية في أوروبا، وهي دعاية ذات كفاءة عالية. وتحدث

الوزير عن فلسطين، وقال إن العراق يدعم منظمة التحرير

الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني. وقال إن سوريا وإسرائيل تقومان الآن بتصعيد حوادث

الحدود إلى درجة الحرب وكأنها حتمية. وبالنظر إلى العلاقات الوثيقة جداً بين سوريا والاتحاد السوفياتي، فإن الولايات المتحدة تحاول جاهدة أن تزعزع النظام

السوري، وذلك بتشجيعها للتهديدات الإسرائيلية وإثارتها للقلاقل الداخلية. وقال الوزير عن الكويت إن العلاقات بين القطرين علاقات مرضية، وإن العراق حاول

مراراً تحسين هذه العلاقات وتوثيق التعاون مع الكويت، لكنّ الكويتيين يطالبون بحسم نهائي لمسألة ترسيم الحدود ويصرّون على أنها يجب أن تسبق التعاون في

الميدانين الاقتصادي والمالي. إن العراق يريد الفصل بين مسألة الحدود ومسألة التعاون، لكن لغرض تطمين الكويتيين قمنا بتأليف لجنة مشتركة تتكون من ممثلين

من وزارات الخارجية والدفاع والداخلية والمواصلات للبحث في ترسيم الحدود بين القطرين، كما أننا أعلنا في الوقت ذاته أن العراق سيشجع ويسهّلُ استثمار رأس

المال الكويتي في بلادنا وذلك بتوفير حوافز مجزية، ولسوء الحظ لم يستجب الكويتيون لذلك. إن موقفنا بشأن مشكلة الحدود يقوم على رغبتنا أولاً في الحصول

على منفذ للخليج عن طريق السيطرة على الجزر التي هي ذات أهمية عسكرية واستراتيجية لنا، وعلى رغبتنا ثانياً في حماية حقوق العراق في حقول النفط الواقعة

في المنطقة الحدودية.

وبشأن اليمن، كرر الوزير دعم العراق غير المشروط للنظام الجمهوري الذي حرر البلاد من الحكم المتخلف الذي دام قروناً. لكن العراق يلتزم بالحياد في الصراع

الناشب بين الفئات الجمهورية المختلفة. إن العراق لن

يتوسط بين الملكيين والجمهوريين، بيد أنه قد شجع وساطة الكويت بين الطرفين. إننا أيَّدنا الموقف الذي

اتخذته الجمهورية العربية المتحدة، فهي قد وافقت على الانسحاب من اليمن بشرط إرسال قوة عربية إليها وذلك ضماناً لقيام الشعب اليمني باختيار شكل

الحكومة التي يريدها اختياراً حراً. أما السعودية فقد وافقت على سحب الأسرة الملكية السابقة وأنصارها بشرط أن تنسحب كذلك كافة القوات العربية، وقد

رفضت الجمهورية العربية المتحدة الاقتراح السعودي لأنها خشيت أن تقع اليمن تحت الهيمنة السعودية إن لم يكن هناك من يدافع عنها. وقال الوزير إن النزاع

اليمني قد سمم العلاقات العربية، وإن السلطات المصرية قد أخبرته عند زيارته الأخيرة إلى القاهرة بأنها تخشى أن تواصل السعودية تعنتها بدفعٍ من الغرب.

وبشأن مسألة اجتماع القمة العربية، قال الوزير إن العراق حَبَّذَ في البداية انعقادها ثم وافق على تأجيلها بتردد، وذلك بسبب الخلافات الحادة القائمة بين بعض

الأقطار العربية، وهي الجمهورية العربية المتحدة وسوريا من جهة والسعودية والأردن من جهة أخرى.

ثم واصل الوزير عرضه بتأكيده على تمسك العراق بسياسة عدم الانحياز، هذه السياسة التي هي ليست محايدة ولا انعزالية، بل هي في حقيقتها سياسة ناشطة

تدعم الأمم المتحدة ونزع السلاح وتفكيك الأحلاف العسكرية، وتقدم الإسناد التام لحركات التحرير الوطني من الحكم الاستعماري. وعن علاقات العراق مع إيران

قال الوزير إن هذه العلاقات قد تدهورت في السنوات القليلة الماضية، وأضاف إن منازعاتنا وخلافاتنا مع إيران ليست جديدة، وكانت قد تواصلت حتى عندما كان

القطران حلفاء في ميثاق بغداد في عام ١٩٥٥–١٩٥٨. إن إيران قد نشطت مؤخراً في دعم التمرد الكردي في شمال العراق. وقال الوزير إنه بحث حين كان في نيويورك

مع وزير الخارجية الإيراني في أمر هذا التدخل الصارخ في شؤون العراق الداخلية، ووافق هذا الأخير على زيارة بغداد للبحث في كافة المشاكل المعلقة بضمنها شط

العرب. وقد أخبر الوزير نظيره الإيراني بأن العراق رفض تعديل معاهدة ١٩٣٧ التي حددت الحدود بين القطرين، لكنه مستعد للبحث في مسائل الملاحة في الشط.

وعن العلاقات مع تركيا عَبَّر الوزير عن ارتياحه للتحسن المطّرد في العلاقات في السنين الأخيرة. أما عن مسألة استغلال مياه نهر الفرات فقد كرر الوزير إصرار

العراق على حماية حقوقه التاريخية والمكتسبة في هذا النهر. وأخبر الوزير السفراء بأن الاتحاد السوفياتي قد تعهد بعدم تقديم أي مساعدة إلى سوريا لبناء سد

الفرات من دون مشاورة مسبقة مع العراق.

ثم تناول الوزير علاقات العراق مع الاتحاد السوفياتي والأقطار الاشتراكية فوصفها بأنها علاقات جيدة وأنها تتحسن باطراد. وامتدح تأييد الأقطار الاشتراكية

للقضايا العربية المعروضة على الأمم المتحدة. وانتقل إلى بحث علاقات العراق مع الدول الغربية فقال إن العلاقات مع فرنسا قد تحسنت كثيراً في الفترة الأخيرة،

وإن فرنسا على استعداد لمساعدة العراق في الميادين العسكرية والاقتصادية والفنية والثقافية، كما أن الحكومة الفرنسية مستعدة للدخول في علاقة خاصة مع

العراق لتطوير مصادر العراق النفطية، وشدَّد الوزير على أهمية العلاقات الجيدة مع فرنسا، واقترح ألاّ ننتقدها بشأن القضايا الحساسة مثل قضية التجارب

النووية.

وعن العلاقات مع المملكة المتحدة أشار الوزير إلى اجتماعاته مع وزير الخارجية البريطاني جورج براون في لندن ونيويورك، حيث بحث فيها مستقبل عدن والجنوب

العربي. وأعرب عن ارتياحه لسحب الحكومة البريطانية تحفظاتها بشأن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المقرر لها أن تذهب إلى عدن. وقال إنه أثار مع السيد براون

مسألة المخاطر الناجمة عن هجرة الإيرانيين غير الشرعية إلى بلدان الخليج العربية، مذكراً إياه بمسؤوليات بريطانيا في هذا الشأن، ومحذراً من العواقب الوخيمة

إذا استمر هذا التغلغل الإيراني.

وعن العلاقات مع الولايات المتحدة، قال الوزير إن العاملين اللذين يؤثران سلبياً على العلاقات العراقية – الأمريكية هما إسرائيل والحركة الصهيونية. وقال إنه

لفت انتباه السيد دين راسك، وزير الخارجية الأمريكي، إلى الحقيقة المتمثلة في أن الولايات المتحدة قد أصبحت المجهز الرئيس للأسلحة إلى إسرائيل، وأنها تخدع

الحكومات العربية صراحة كلما أثارت هذه الحكومات هذه القضية معها. واختتم الوزير بيانه بالإشارة إلى قضيتين داخليتين مهمتين للعراق جداً، وهما أولاً

الخلاف مع شركات النفط بشأن مستويات الإنتاج والتسعير واستغلال المناطق التي ترفض هذه الشركات باستمرار التنقيب فيها، وقال إنه بحث هذه القضية مع

وزراء خارجية المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا. والقضية الثانية هي المشكلة الكردية في شمال العراق، فقال إن الحكومة العراقية الحالية تؤيد كل التأييد

مقترحات حكومة البزاز السابقة، وأشار إلى عدم وجود اتفاق ملزم شرعاً، ولكن المقترحات قد قبلت من قبل الأكراد

من حيث المبدأ. وجواباً على أسئلة وجهها
بعض السفراء، قال الوزير إن تسوية سلمية مع إسرائيل على أساس الوضع القائم هي تسوية غير مقبولة. فللدول العربية تحفظات أساسية على قرار التقسيم
لسنة ١٩٤٧، وإن القرار الوحيد للأمم المتحدة الذي ينبغي الإشارة إليه هو القرار المتعلق بحق اللاجئين بالعودة إلى وطنهم. وشدد الوزير على أن الصراع إنما هو بين
شعب فلسطين وإسرائيل التي اغتصبت وطنه، وقال إن العراق والدول العربية الأخرى تدعم الفلسطينيين في كفاحهم وتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية
بصفتها الممثلة للشعب الفلسطيني.
كذلك أبدى بعض الاقتراحات بشأن كيفية طرح القضية الفلسطينية في أوروبا، فقال إن المشكلة يجب أن تقدم من الأقطار الاسكندنافية كمشكلة لاجئين، مع
التشديد على أن الأقطار العربية قد أسهمت كثيراً في التخفيف من معاناتهم وأنها لم تتخلَّ عنهم كما تزعم الدعاية الصهيونية لكي تضطر هذه الأقطار إلى تحمل
قسط كبير من المسؤولية المالية عن عمل وكالة غوث اللاجئين.وقال إنه سيكون من المفيد في الأقطار الكاثوليكية التشديد على أهمية الأماكن المقدسة، ولا سيما القدس التي احتلت إسرائيل جزءاً منها وأعلنتها عاصمة لها. أما
في الأقطار الاشتراكية فعلينا أن نتذكر أنها اعترفت بإسرائيل منذ البداية وأقامت معها علاقات دبلوماسية. إن هدفنا ينبغي أن يكون بتوجيه انتباه هذه الأقطار إلى
العلاقات الوثيقة التي توطدت بين إسرائيل والولايات المتحدة والغرب عموماً، وما يترتب على ذلك من تهديد للمصالح السوفياتية. وتوجه الوزير بالتذكير إلى
السفراء بأن الاتحاد السوفياتي تواق جداً في الوقت الحاضر

لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة نظراً إلى تدهور علاقاته مع الصين، وهو لهذا السبب لا يريد أن

يغيظ الولايات المتحدة باتخاذ موقف مناهض لإسرائيل يكون من القوة بمكان كبير.

وقد أبدى أحد السفراء تذمراً من عدم قيام ممثلي الجمهورية العربية المتحدة بالتعاون والتنسيق مع زملائهم العراقيين، فرد الوزير مذكّراً السفراء بأن الجمهورية

العربية المتحدة لها وزن كبير في العالم العربي وكذلك في الأوساط الدولية، وهذا هو السبب الذي يدعو أعداء العرب إلى إضعافها. وإسرائيل تعتبر الجمهورية

العربية المتحدة خصمها الأساس، كما أن إيران تعارضها بسبب سياستها الوحدوية العربية القوية. وقال إن هذه الحقائق تفوق كثيراً ما قد ينشأ من مشاكل

شخصية ربما تحدث مع ممثلي الجمهورية العربية المتحدة.

وعن فيتنام قال الوزير إن موقف العراق بشأن هذه القضية المهمة يتلخص باعتبار هذه القضية مشكلة داخلية من حيث الأساس، ولا بد من حلها سياسياً لا

عسكرياً على أساس اتفاقيات جنيف وحياد الهند الصينية وانسحاب القوات الأمريكية وإيقاف الهجمات الجوية. وقال إن السكرتير العام للأمم المتحدة قد أخبره

بأن هوشي منه مستعد للموافقة على تفاهم ما، لكن الأمريكيين يعتقدون بأن بوسعهم حل المشكلة عسكرياً، فأدى ذلك إلى تعقيد الوضع كثيراً. وقال إن

السكرتير العام سأله هل يسعه التوسط في الأمر لكون العراق مقبولاً من الأطراف المعنية مباشرة، لكنه تردد في إلزام نفسه بشيء إزاء هذا الاقتراح.

وعن المسالة الألمانية قال الوزير إن العراق يؤيد دخول ألمانيا الشرقية إلى عضوية الأمم المتحدة، فإن لم يكن ذلك

مقبولاً ينبغي إذاً أن يكون لها صفة مراقب كما هي
الحال بالنسبة إلى ألمانيا الغربية وسويسرا، وهما ليستا عضوين في المنظمة الدولية. وعن الوحدة الألمانية قال الوزير إن العراق هو من حيث المبدأ ضد التقسيم لأي
قطر خلافاً لإرادة شعبه. ولكن وبالنظر إلى علاقات العراق الوثيقة مع الأقطار الاشتراكية، فإنه لم يتخذ موقفاً صريحاً بشأن هذه القضية. أما القرار باستئناف
العلاقات مع جمهورية ألمانيا الاتحادية فإنه قرارٌ يجب أن يتخذ من الأقطار العربية جماعياً ولا يسع العراق أن ينفرد باتخاذه بنحو منفصل.
وفي الختام أشار الوزير إلى بعض المسائل الاقتصادية، وقال إن العراق على وشك أن يبرم اتفاقاً مع البنك الدولي لضمان الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية في
العراق، وإن من المؤمل أن يؤدي ذلك إلى تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى العراق، وهو ما تحتاج إليه البلاد حاجة ماسة.
عند عودتي إلى بغداد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ سألني زملائي الوزراء عن أسباب عدم دعوة العراق للانضمام إلى التحالف العسكري الذي عُقِدَ أخيراً بين
مصر وسوريا. فأوضحت لهم أن العراق مرتبط حالياً ارتباطاً وثيقاً بمصر بواسطة القيادة السياسية الموحدة، وأن الاتفاق مع سوريا هو عبارة عن إيماءة رمزية
لتأكيد دعم مصر لسوريا والتزامها بالدفاع عنها. وانتقدني بعض الوزراء لتجاهلي المزعوم لعلاقتنا مع الأقطار العربية من أجل تطوير علاقتنا مع الأقطار الغربية،
فأجبتهم بعدم وجود تضارب بين رغبتنا في اتباع دبلوماسية عالمية ناشطة والتزاماتنا القومية الأساسية في الوطن العربي.

في بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، رافقت رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف في زيارة رسمية إلى الكويت حيث كنت معروفاً نتيجة لدفاعي القوي عن مطلب

العراق وذلك في مجلس الأمن عام ١٩٦١. وكنت مدركاً التحفظات القوية التي كان حكام الكويت يشعرون بها تجاهي، بيد أن تصرفهم كمضيفين كان لائقاً للغاية،

وبذلوا أكثر مما كان منتظراً وفقاً لتقاليد الضيافة العربية.

ومن الكويت قصدت القاهرة لحضور اجتماع الجامعة العربية. ولم يفتني أن ألمس شيئاً من البرود في الموقف الرسمي المصري على النقيض تماماً من الاستقبال

الحار الذي استُقبلتُ به في حزيران/يونيو، واستنتجتُ أن السبب يعود في الدرجة الأولى إلى تحذيراتي المتواصلة من العلاقة الوثيقة التي تفوق ما ينبغي مع النظام

السوري بقيادة صلاح جديد، وما يمكن أن ينجم عن مثل هذه العلاقة الوثيقة من تأثير مضر بالعراق.

وقبل نهاية عام ١٩٦٦، استقبلتُ في بغداد وزير الخارجية الإيطالي فانفاني الذي كان مهتماً بتوسيع التعاون بين العراق وإيطاليا في مجال الصناعات النفطية، وفي

هذه المناسبة تحدث معه السيد ناجي طالب رئيس الوزراء بشأن موضوع تطوير حقل الرميلة وحاجة العراق الماسة إلى زيادة العوائد النفطية، وكنت حاضراً ذلك

اللقاء، كما جاء برفقة الوزير الإيطالي ممثلون عن شركة إيني ENI النفطية الإيطالية، وعقدوا اجتماعاتٍ مع الموظفين العراقيين المختصين في شؤون النفط.

ومن جانبي تحدثت مع الوزير الإيراني عن نزاعنا المزمن مع إيران بشأن شط العرب؛ فالإيرانيون يريدون إلغاء معاهدة ١٩٣٧ التي تعطي العراق سيادة كاملة على

شط العرب باستثناء منطقتين صغيرتين مقابل المحمرة

وعبدان. وهم يدعون أن الحدود الفاصلة بين القطرين هي خط التلوك، أي القسم الأعمق من النهر،

ونحن من جانبا رفضنا هذا المطلب الذي يتناقض مع التزامات إيران الدولية، وقلنا في المحادثات إن شط العرب منفذ العراق الوحيد إلى البحار، وبالتالي فإنه ذو

أهمية كبرى لنا، في حين أنه لا أهمية له لإيران التي تملك ساحلاً طويلاً على الخليج وبحر العرب. إضافة إلى هذا، فإن شط العرب يحتاج إلى أعمال حفر

متواصلة، والعراق لن يترك هذا العمل الحيوي إلى رغبات دولة مجاورة لم تظهر دائماً كبير اهتمام بمصالح العراق. لكن تلك المحادثات لم تكن حاسمة، كما

توقعت منذ البداية، بسبب المماطلة والتسويف وأسلوب اللف والدوران الذي اعتدناه من خبرتنا الطويلة مع إيران.

وقبل نهاية عام ١٩٦٦ أيضاً اجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك في القاهرة، ومثلتُ أنا ووزير الدفاع العراق. وقد عرض المجلس الوضع في الشرق الأوسط والموقف

العدواني المتصاعد الذي تتخذه إسرائيل، والذي عزوناه إلى الدعم المتزايد من الولايات المتحدة الأمريكية للدولة العبرية. وكان أمامنا في ذلك الاجتماع تقرير القائد

العام للقيادة العسكرية العربية الموحدة، وهو يتضمن مقترحات عن مشاركة كل دولة عربية في العمليات الدفاعية ضد العدوان الإسرائيلي، ذلك العدوان الذي

كان متوقعاً في نهاية عام ١٩٦٦.

ولسوء الحظ كانت العلاقات العربية – العربية في ذلك الوقت قد وصلت إلى مستوى متدنٍّ، فالشكوك المتبادلة وعداء هذا الطرف لذاك يملآن الساحة بحيث

انحط مستوى اجتماعات مجلس الدفاع العربي إلى تبادل الكلام النابي والتراشق بالاتهامات وتوجيه الإهانات. لذا فقد

استقال القائد المصري للقيادة العربية

المشتركة، لكنه أُقنِعَ بسحب استقالته. وفي ختام الاجتماع وافق الأردن على مقترحات القائد بالسماح بنشر القوات العراقية والسعودية في أراضيه. كان ذلك

الاجتماع بالنسبة إلي تجربة كئيبة وخائبة على العموم، وقد شعرت أن الحكومات العربية لم تقدر كما يجب خطورة التهديد الإسرائيلي، بل أحبطت بمشاحناتها

وخصوماتها الصغيرة أي عملٍ مشتركٍ لمواجهة التحدي الخطير الذي كان يتراءى فيً الأفق، وهكذا انتهى عام ١٩٦٦، ومرّ عام واحد على اضطلاعي بمسؤوليات

العراق الخارجية. وفي ٩/١/١٩٦٧ أرسل السفير البريطاني في بغداد السر ريتشارد بومونت تقريراً إلى وزير الخارجية البريطانية في عرضه السنوي للوضع في العراق

خلال عام ١٩٦٦ مع تقييمه لعملي كوزير للخارجية.

في ما يأتي مقتطفات منه:

يتمتع الباجه جي بإدراك حدود الممكن، وباحترام للكياسة في التعامل الدبلوماسي، ولم يكن تأثيره قليلاً في موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تعيين بعثة

مهمتها المشورة بشأن الاستقلال القادم لعدن، كما أن هذا يعطي بصيصاً له مغزاه بشأن الإمكانية بألاَّ تكون سياسة العراق مرتبطة بالضرورة بسياسة مصر.

وفي شباط/فبراير ١٩٦٧ رافقتُ رئيس الجمهورية في زيارتين رسميتين لتركيا ومصر، ثم في بداية آذار/مارس قمتُ بزيارة رسمية لكل من الباكستان والهند، وقابلتُ

محمد أيوب خان رئيس الجمهورية الباكستانية ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي. وألقيتُ عدداً من الخطب في البلدين، كان لها على العموم وقع طيب. ولكن ومع

أنني حاولت أن أكون محايداً جهد المستطاع، إلاّ أن كلامي

أغضب بعض الباكستانيين الذين رأوا أن علي أن أؤيّد موقفهم بشأن كشمير، وأثار كلامي أيضاً امتعاض

بعض الهنود لاستيائهم من تأكيدي على الروابط الإسلامية بين العراق وباكستان. وفي مقابلتي مع الجنرال أيوب خان توسطتُ لديه للإفراج عن وزير الخارجية

السابق ذو الفقار علي بوتو، فقال إنه سينظر في الأمر، وأضاف إن بوتو رجل مغرور لا يستحق الرأفة. وبعد ذلك ببضع سنوات (١٩٧٥)، وكان بوتو يومئذ رئيساً

لباكستان، وكنت آنذاك ممثلاً شخصياً لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، زرته في بيته الريفي في لاركانا مع السيد أحمد خليفة السويدي وزير خارجية

الإمارات، فعبّر لي بوتو عن امتنانه لتوسّطي الذي سمع عنه.

ومن ١٤ إلى ١٩ آذار/مارس رافقت الرئيس عبد الرحمن عارف في زيارة رسمية لطهران. وهناك استقبلنا الإيرانيون استقبالاً باذخاً جرياً على عادتهم. وكان واضحاً أن

الشاه، وهو على إدراك تام بالتوتر الذي يشوب علاقاتنا بمصر بسبب الدعم التام من الرئيس عبد الناصر للنظام السوري، أراد إبعادنا أكثر فأكثر عن خصمه

اللدود في القاهرة، وذلك بتقديم وعود غامضة بشأن شط العرب وكردستان.

وفي ما يأتي تقرير من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية عن الزيارة إلى إيران: إن الدكتور بيراستة، سفير إيران في بغداد، قد حُذِّرَ من قبل عراقي معروف بأن يحترس من الباجه جي كونه غير جدير بالثقة وميالاً للمصريين. وقد سألني السفير

عن رأيي، فأجبته بأني بشكل عام أتفق مع الرأي القائل بأن الباجه جي ذكي ولكنه ليس موضع ثقة بالكامل. إنه في

الشؤون الدولية، ولا سيما في الأمم المتحدة،يقوم بعرض وجهة النظر المصرية بشكل أكثر لياقة وكياسة من المصريين أنفسهم، ولكن هناك استثناءات مثل ما جرى أخيراً بشأن قبرص وبعثة الأمم المتحدة إلى

عدن (موقف العراق كان يختلف عن الموقف المصري). وقد تساءل بيراستة كيف يمكن تحديد عدم الجدارة بالثقة والعاطفة الميالة إلى مصر وذلك خلال الزيارة

موضوع البحث من دون إساءة، فاقترحت أن يعقد اجتماع خاص بين رئيسي الدولتين.

الذي حدث هو العكس بالضبط، فقد طلب مني الشاه أن أجتمع به وحدنا في القصر. وقد دام اجتماعنا أكثر من ساعة، ولم يكن الشاه قلقاً، ولم يعر مخاوف

سفيره وشكوكه أيّ أهمية. فهذا السفير كان معروفاً برعونته، فقد أغضب رئيس الوزراء ناجي طالب عندما قال له مرةً: "باعتبارك شيعياً، فإنك إيراني تقريباً،

وعليك التعاون معنا!". وفي ذلك الاجتماع أبدى لي الشاه رغبة لا أعتقد أنها كانت صادقة في تحسين العلاقات مع العراق، ونصح بأن نبتعد عن مصر وعبد

الناصر، فأجبته بأن تعاوننا مع مصر نابع من مصالح قومية عليا، ومع حرصنا على تحسين العلاقات مع إيران فإن عليها أولاً تغيير موقفها من قضية شط العرب

وأن تمتنع عن التدخل في شؤون العراق الداخلية، سواء في الشمال أو الجنوب.

وفي نيسان/إبريل ١٩٦٧ قمت بزيارات رسمية إلى كل من الاتحاد السوفياتي والمجر ورومانيا، ورافقني في تلك الزيارات عبد الحسين الجمالي، وهو من خيرة موظفي

وزارة الخارجية، وأعتبره من أعز أصدقائي في العراق، وقد شغل منصب وكيل وزارة الخارجية، وكان فخوراً بقوميته

العربية وإيمانه بالعقيدة القومية والوحدة

العربية، وقد حاولتُ إقناعه في ما بعد بالانخراط في العملية السياسية العراقية، لكنه اعتذر، ولعلّهُ كان على حق. وفي طريقي إلى موسكو توقفت في فيينا، حيث

عقدت مباحثات مع وزير خارجية النمسا. وفي موسكو قابلت بدرغورني، وكان هو وبرجينيف وكوسيغين يؤلفون الثلاثي المعروف باسم الترويكا التي كانت يومئذ

تحكم الاتحاد السوفياتي. وعقدتُ كذلك مباحاثات واسعة مع مضيفي أندريه غروميكو وزير الخارجية. وهناك أثرتُ ثلاث نقاط رئيسة معه، الأولى الدعم المتواصل

الذي يقدمه الاتحاد السوفياتي للتمرد في كردستان، والثانية تردد الاتحاد السوفياتي في الوفاء بالتزاماته بتزويدنا بالمعدات العسكرية التي تحتاج إليها قواتنا

المسلحة، والثالثة تتعلق بفلسطين. فالاتحاد السوفياتي يظهر دائماً موقفاً مترجرجاً، إذ إنه من جهة يؤيدنا في مواجهة عدوان إسرائيل، لكنه من جهة أخرى أقل

حماسة في الالتزام بحقوق الفلسطينيين. وقد بذلتُ جهوداً مضنيةً وأنا أجادل السوفيات على مدى أيام لإقناعهم بإدخال فقرة في البلاغ المشترك تؤيد حق

الفلسطينيين في تقرير المصير. بحلول نهاية شهر نيسان/ إبريل ١٩٦٧ كنت قد أمضيت سنة كاملة على شغلي منصب وزير الخارجية، وكان سجلي لا بأس به في

تحقيق الأهداف الرئيسة لسياستنا الخارجية، وهي إجمالاً، أولاً: توطيد أمن العراق والدفاع عنه وذلك بتحسين قدراته العسكرية، وحماية مصالحه الحيوية في

شط االعرب والفرات، والعمل على إنهاء الوضع الكردي المتأزم الذي كان يستنزف مواردنا وقوانا البشرية. ثانياً: تحسين علاقتنا مع أوروبا الغربية التي وجدتها في

حالة سيئة من البلبلة والفوضى. ثالثاً: دعم الموقف العربي في فلسطين والجنوب العربي.

بعد أن أمضيت سنة في عملي، وصرت أستعد لتوسيع نطاق نشاطي، فاجأتنا حرب حزيران ١٩٦٧ وقلبت خططي رأساً على عقب.

قبل أن أنهي هذا الفصل، أودّ أن أشاطر قرائي بعدد من الأفكار عن سياسة العراق الخارجية: هناك حقائق جغرافية واقتصادية وبشرية وقومية ودينية وعقائدية، ستؤثر دوماً على رسم سياسة العراق الخارجية، بصرف النظر عَمَّنْ يحكم العراق،

فمصالحنا الحيوية دائمة باقية.

وأهم هذه الحقائق هي أن جغرافية العراق وخصوصية حدوده الحالية قد قررت وستقرر في المستقبل سياسته الخارجية. العراق محاط بالبر من جميع الجهات

تقريباً، وليس له منفذ بحري آمن، على الرغم من اعتماد اقتصاده على قدرته على تصدير كميات كبيرة من النفط الخام ومشتقاته من خلال منفذه الطبيعي وهو

الخليج العربي، ومن خلال أنابيب النفط المختلفة التي تمر عبر الأقطار المجاورة. لذا لا بد له من أن يتمتع في كافة الأوقات بمنفذ سهل إلى مياه الخليج وأن يضمن

تدفق نفطه إلى الأسواق الدولية من دون عوائق. ولهذا السبب يحتاج العراق إلى أن يكون له وجود قوي في الخليج العربي لمواجهة أي تهديد لحرية الملاحة ومنع أيّ

دولة من الهيمنة على شريانه البحري الحيوي، وأعتقد أن من مصلحة دول الخليج العربية المجاورة للعراق أن توافق على ما قد يلزم من تعديلات على الأرض

تكون ضرورية لتقوية القدرات الدفاعية العربية في الخليج. إضافة إلى ذلك، يتميز العراق عن غيره من الدول العربية

بجواره لدولتين قويتين غير عربيتين حكمتا
العراق في مراحل متفاوتة من تاريخه، هما تركيا وإيران. وكما نعلم فليس من السهل التخلي عن النزعات الإمبريالية أو التحكمية المنحدرة من الماضي، وهي
النزعات التي تظهر في مجالات كثيرة من تعامل الدولتين مع العراق. وستبقى العلاقات مع تركيا وإيران من بين القضايا والاهتمامات الرئيسة لأي حكومة عراقية
مستقبلاً. لنبدأ بتركيا، حيث هناك، كما أرى، أربع قضايا رئيسة تتحكم في علاقاتها مع العراق. وهذه القضايا هي: (١) المسألة الكردية، (٢) مياه دجلة والفرات، (٣) الأقلية التركمانية في العراق، (٤) خط النفط الذي يمر بتركيا. في ما يتعلق بعلاقة الأتراك بأكراد العراق، فقد
خفف الأتراك من رفضهم الاعتراف بالهوية الوطنية الكردية، وتحسّنت علاقاتهم مع إقليم كردستان في العراق تحسّناً كبيراً في الآونة الأخيرة، فازداد التبادل
التجاري والتعاون الاقتصادي بنحو ملحوظ، وليس من السهل التكهن بتأثير هذا التحسن على العلاقات التركية العراقية، ولكني أعتقد أن من مصلحتنا تشجيع
هذا التطور في العلاقات الكردية التركية.
كذلك فإن استعمال مياه دجلة والفرات أمر حيوي بالنسبة إلى العراق، ويهدد احتجاز كميات كبيرة من هذه المياه من جانب تركيا (وسوريا وإيران إلى حدّ أقل) معيشة ملايين المواطنين. لكنّ للعراق موقفاً بالغ القوة، بل هو منيع كما أرى، ويرتكز على الممارسة التقليدية والحقوق التاريخية المكتسبة التي يكرسها القانون
الدولي. إن على العراق أن يضع هذه القضية في صدارة أولوياته في العلاقة مع تركيا، إذ لا بد للمصالح الاقتصادية من أن تكون متبادلة، وليس لتركيا أن تتوقع

الاستفادة من نفط العراق في الوقت الذي تحرم البلد من حصته العادلة من المياه. لقد ارتضت الأقلية التركمانية في العراق منذ ١٩٢٥ قرار سكان (ولاية) الموصل

الانضمام إلى الدولة العراقية الوليدة بدل العودة إلى الحكم التركي، واندمج أفراد تلك الأقلية في المجتمع العراقي كمواطنين متساوين كغيرهم في الحقوق

والواجبات، ولم يتعرضوا لأي تمييز أو اضطهاد، إلا ربما في الفترة الأخيرة من حكم صدام حسين. وإذا كانت هناك مشكلة فهي تنبع من مخاوف التركمان من أن

حقوقهم لن تحظى بالاعتراف الكامل والحماية ضمن منطقة الاستقلال الذاتي الكردية. وتتركز مخاوف التركمان على وضع مدينة كركوك، وهي قضية بالغة

الحساسية، وعلى العراق أن يتعامل معها بكل ما أمكن من الحذر والعناية والمهارة الدبلوماسية، توصلاً إلى المعادلة الصعبة التي تتلخص في تلبية مطالب جميع

الأطراف من دون تعريض وحدة أراضي العراق للخطر.

رابعاً وأخيراً، الخط النفطي الذي يمر من خلال تركيا: إذا كان هذا الخط أثبت فائدته للطرفين، فإنه يترك العراق مكشوفاً أمام ضغوط تركية ممكنة. فقد تلجأ

تركيا عند نشوب خلاف سياسي إلى وقف تدفق النفط كما فعلت سوريا سابقاً. لذا فإن على العراق أن يحرص على إبقاء النفط بعيداً عن السياسة.

أما الجارة القوية الأخرى وهي إيران، فالحديث عنها ذو شجون ومهم جداً.

إن على العراق عند التعامل مع إيران أن يضع في حساباته عدداً من المواقف الإيرانية التي لم تتغير كثيراً عبر القرون، وأثّرت في علاقات إيران مع جيرانها، خصوصاً

العراق. وهذه المواقف هي:

١- طموح إيران إلى أن تكون حامية للخليج العربي والقوة الإقليمية الكبرى فيه.

٢- اعتبار حكام إيران أنفسهم منذ أوائل القرن السادس عشر حماة الشيعة في العالم الإسلامي، والتدخل في شؤونهم وجعلهم أدوات للسياسة الخارجية

الإيرانية، علماً بأن شيعة العراق قاوموا عبر السنين محاولات إيران التدخل في شؤونهم، وعلينا ألا ننسى أنهم كانوا وما زالوا من أقوى المدافعين عن هوية العراق

العربية والحفاظ عليها.

٣- لا شك في أن الحرب الطويلة المكلفة بالأموال والأنفس بين العراق وإيران ستلقي بنتائجها زمناً طويلاً على العلاقات بين البلدين، فإن مما زاد من شعور

الكراهية والغضب الإيرانيين تجاه العراق هو خروج العراق من الحرب في وضع أفضل من إيران، إذ يشعر الإيرانيون من كل الطبقات والاتجاهات بأن بلدهم كان

ضحية بريئة لعدوانٍ عراقي. وسيكون من الصعب الآن التوصل إلى تسويةٍ نهائية للمشاكل التي نجمت عن الصراع الدموي بين البلدين الذي استمر ثماني سنوات.

لذا فإن حرص العراق اليوم على إدامة علاقات طبيعية مع إيران يجب أن يقابله إنهاء التدخل الإيراني في شؤون العراق وعدم إعاقة حريته في استخدام شط العرب

والخليج، ويمكن للقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية على الصعيدين الديني والثقافي، إضافة إلى مصلحتهما المشتركة كدولتين مصدرتين للنفط، أن تمثّل قاعدة

متينة لعلاقات ودية دائمة بينهما، بشرط أن تنبذ إيران سياستها التوسعية العدوانية.

ومن القضايا الداخلية التي تؤثر على علاقات العراق الخارجية، تلك المتعلقة بوضع الأقليات. وفي هذا الصدد

علينا ألاّ ننسى أن الدولة العراقية الحديثة قامت على
أساس أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. وهذا ما آمنت به وأيدته الأغلبية الساحقة من العراقيين. لكن كانت هناك بعض الاعتراضات على التركيز على
هوية العراق العربية، فقد أشار المعترضون إلى الانقسامات العرقية والدينية والطائفية التي تجعل العراق بلداً يختلف عن بقية الأقطار العربية الأخرى. ولم يكن
ذلك خافياً على مؤسسي الدولة العراقية التي اعترفت منذ نشأتها بهذه التعددية ومنحت الأقليات حقوقاً وامتيازاتٍ لم يحصلوا عليها في بلاد أخرى مجاورة، وقد
أثبت العراق أن التمسك بالهوية العربية لم يكن على حساب الأقليات.إن العراق بالنظر إلى ما يتمتع به من مصادر طبيعية وبشرية، مؤهلٌ للقيام بدور مهم في شؤون الشرق الأوسط العربي. لذا ينبغي أن يكون هدفاه الرئيسان في
المنطقة هما الحفاظ على الطابع العربي للخليج، ومواجهة التهديد الإسرائيلي وتحقيق نوع من الاتحاد. إنني أعتقد أن الخطوة الأولى في هذا السبيل هي وحدة
العراق وسوريا. أنا لا أتحدث عن التضامن أو التعاون، بل أتحدث عن اتحاد فدرالي قد ينضم إليه في ما بعد الأردن وغيره من الدول العربية في المنطقة. اتحاد كهذا
يحمي المصالح العربية العليا، ليس في الشرق الأوسط فقط، بل في أرجاء العالم أجمع، ويعطي للعرب القوة العسكرية اللازمة لحرمان إسرائيل من انتصارات
سهلة وسريعة، ويؤدي في نهاية المطاف إلى إجبار المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية على التخلي عن المطامع التوسعية في فلسطين وفي أجزاء أخرى من الوطن العربي.
إني أعتقد أن من مصلحة الجميع أن ينضم العراق في أقرب

فرصة ممكنة إلى مجلس التعاون الخليجي الذي يجب أن يضم أيضاً اليمن الموحدة. إن عضوية العراق

في هذا المجلس من شأنها أن ترتقي بقدراته الدفاعية عن دول الخليج العربية وتضع حداً لمحاولات إيران التدخل في شؤونها.

والعراق بصفته جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، يترتب عليه أن يضع نصب عينه مهمة إنهاء التشرذم المفجع للوطن العربي، وأن تكون هذه المهمة أحد الأهداف

الأساسية لسياسته الخارجية. إن موقع العراق الجغرافي يجعله صلة الوصل بين عرب شرقي البحر الأبيض المتوسط وعرب الخليج. وعلى العراق كذلك أن يحافظ

على علاقة خاصة مع مصر التي تحتل وضعاً مركزياً في العالم العربي، ليس جغرافياً فقط، بل تاريخياً وثقافياً وسياسياً أيضاً. إن مصر تعتبر رصيداً كبيراً للوطن

العربي، فلها وزنها الكبير على الصعيد الدولي، وهي قادرة على تقديم خدمات غير قليلة للعرب.

أما الأقطار الإسلامية فينبغي للعراق دائماً أن تكون له علاقات ممتازة معها. إن هوية العراق الإسلامية لا تحتاج إلى تأكيد، فبغداد كانت عاصمة للخلافة

الإسلامية على مدى أكثر من خمسة قرون، فضلاً عن أن أهالي العراق كانوا من أوائل الذين اعتنقوا الإسلام. وهناك الكثير من الأئمة ورجال الدين والفقهاء الذين

عاشوا وماتوا ودفنوا في العراق. إن علاقاتنا مع بقية العالم يجب أن تحكمها المصالح المشتركة التي هي اليوم مصالح اقتصادية في الدرجة الأولى. وبما أن العراق

من الأقطار الرئيسة المنتجة والمصدرة للنفط، فمن الطبيعي أن يكون معنياً بحماية أسواقه وإقامة علاقات صداقة مع الدول المستوردة للنفط ومشتقاته، كالصين

والهند واليابان والاتحاد الأوروبي. إن التعاون الاقتصادي الوثيق غالباً ما تنشأ عنه نتائج سياسية مهمة وذات نفع متبادل للأطراف المعنية. وبوسع هذه الدول أن

تسهم في الجهود المبذولة حالياً لتحقيق السلام والعدل للفلسطينيين.

أما علاقات العراق مع روسيا فقد طرأت عليها تغييرات غير قليلة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. بيد أن على العرب ألاّ يتسرعوا في نسيان العقود العديدة من

التعاون الوثيق العربي – الروسي السوفياتي، ويترتب عليهم أن يظهروا تفهماً وتقديراً لمواقف روسيا التي ستظل دولة ذات تأثير كبير يحسب له في شؤون العالم.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه تمثل مشكلة معقدة. فدعمها غير المشروط لإسرائيل وإخفاقها في أن تستخدم بطريقة فعالة نفوذها العظيم لتوقف إسرائيل

إجراءاتها في زيادة المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية، ألقيا بظلال قاتمة على العلاقات العربية – الأمريكية. من جهة أخرى، فإن من الممكن أن تلتقي

المصالح العربية والأمريكية في نقاط معينة. وللولايات المتحدة والأقطار العربية مصلحة مشتركة في تأمين حرية الملاحة في الخليج، وضمان تدفق النفط بلا عائق إلى

الأسواق العالمية. لهذا فإن العرب بحاجة إلى شن معركة شاقة وعسيرة لزحزحة الولايات المتحدة عن دعمها التام لإسرائيل، وتحويلها إلى وضع آخر يكون أكثر

اعتدالاً وتوازناً. إن هذه المعركة على صعوبتها يجب أن تشن بقوة وتصميم، فالعرب يتمتعون بمزايا معينة مثل النفط ووجود استثمارات كبيرة لهم في الولايات

المتحدة، فإذا استُخدِمَتْ هذه المزايا بحكمة فستكون لها نتائج إيجابية، وعلينا إفهام الأمريكيين أن أيَّ سياسة قائمة

على العدل والإنصاف، من شأنها أن تخدم

على المدى الطويل مصالح الولايات المتحدة التي ستبقى مهددة إذا استمرت السياسة الحالية في الدعم التام لإسرائيل. هذه هي آرائي واجتهاداتي وأفكاري التي

اكتسبتها خلال حياتي العملية عن سياسة العراق الخارجية وما يجب أن تكون عليه.

الفصل الحادي عشر

الحرب العربيّة الإسرئيليّة حزيران ١٩٦٧

في شهر حزيران/يونيو ١٩٦٧ دهمت الأمة العربية كارثة لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر، وأعني بذلك ما سُمّي حرب الأيام الستة التي انتهت باحتلال إسرائيل

للضفة الغربية وغزة في فلسطين ومرتفعات الجولان في سوريا وشبة جزيرة سيناء في مصر.

لغرض فهم الأسباب الرئيسة لحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ ومعرفة جذورها، فإن من الضروري دراسة العلاقات الأمريكية – المصرية وتقلباتها، ابتداءً من عام ١٩٥٢

حتى عام ١٩٦٧. إن القطيعة النهائية بين الولايات المتحدة ومصر كانت عنصراً حاسماً في قرار إسرائيل شنّ هجومها على الأقطار العربية المجاورة لها، في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

حين جاء جمال عبد الناصر إلى السلطة بعد إطاحة النظام الملكي في مصر بانقلاب أبيض يوم ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، كان كالكثيرين من العرب من جيله، يحمل في

صدره مشاعر الود نحو الولايات المتحدة، إذ كان ماضيها المناهض للاستعمار، وتعاطفها الظاهر مع كفاح العرب لتحرير أنفسهم من الحكم الاستعماري

الأوروبي، ومجتمعها المنفتح والمنادي بالمساواة بين

الجميع، كل هذه الأمور تستهوي العديد من الشباب العرب. ولم يكن تأييدها لإسرائيل يبدو في ذلك الحين

كتأييد الاتحاد السوفياتي وفرنسا الذي كان قوياً وحاسماً. يضاف إلى هذا، أن مأساة فلسطين تقع مسؤوليتها الأولى على بريطانيا التي أصدرت وعد بلفور، وكان

لها بصفتها الدولة المنتدبة دور فعال في إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وقد أظهر السفير الأمريكي في مصر، جفرسون كافري، تعاطفاً مع الثورة، كما أن عبد الناصر نفسه أقام علاقات ممتازة مع كرميت روزفلت، المندوب الشخصي

لألن دالاس رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية. ورحّب عبد الناصر بالعون الأمريكي الذي كان يشعر بأنه بحاجة إليه لتعزيز وضعه في المفاوضات الجارية مع

الإنكليز بشأن جلائهم عن قناه السويس. أما الأمريكيون فقد كانوا مرتاحين إلى التعامل مع ضابط شاب يحمل المثل العليا ويريد الإصلاح، كما كانوا يأملون أن

مصر بنظامها الجديد ستقود الأقطار العربية الأخرى إلى عقد سلام مع إسرائيل، وكذلك إلى إنشاء جبهة متراصة تقف بوجه المطامع الشيوعية في المنطقة. وقد أراد

عبد الناصر أن يختبر صداقته للولايات المتحدة، فتقدم بطلب تجهيز الجيش المصري بالأسلحة الحديثة التي كان الجيش يفتقر إليها. واستجاب الأمريكيون لذلك

الطلب استجابة مشجعة في البداية، ووعدوا بتخصيص مئة مليون دولار للغرض المذكور. بيد أن ذلك الوعد لم يتم الوفاء به، إذ استطاعت الحكومة البريطانية أن

تقنع الولايات المتحدة بتأجيل شحنات السلاح إلى حين اختتام المفاوضات الجارية بشأن الجلاء من قناة السويس. كانت تلك هي خيبة الأمل الأولى التي انتابت عبد

الناصر. وحين أوشكت المفاوضات الإنجليزية – المصرية على الانتهاء في شهر حزيران/يونيو ١٩٥٤، أعلن الرئيس أيزنهاور أن الولايات المتحدة ستقدم مساعدة

عسكرية واقتصادية واسعة النطاق بعد أن تنتهي بنجاح المفاوضات الخاصة بالقاعدة العسكرية في قناة السويس. فلما تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بذلك،

ذهب وفد مصري إلى واشنطن للبحث في متطلبات مصر العسكرية والاقتصادية. وكبداية في هذا المجال جرى الاتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ على تزويد مصر

بأربعين مليون دولار بشكل مساعدة اقتصادية، وكان هناك كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المساعدة العسكرية ستقدم لاحقاً.

كانت إدارة أيزنهاور تمثل تحسناً كبيراً بالقياس إلى سابقتها إدارة ترومان الديمقراطية في ما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي، وتظهر رغبة صادقة للسير في

سياسة أكثر توازناً.

في ذلك الوقت بالذات شنّت إسرائيل هجوماً بقوات كبيرة على مقر الجيش المصري في قطاع غزة، ولم تكن في ذلك المقر قوات دفاعية تفي بالغرض، فقتل ثمانية

وثلاثون من الأفراد العسكريين والمدنيين. كانت تلك محاولة واضحة من جانب إسرائيل لنسف أي وفاق مصري – أمريكي، ذلك الوفاق الذي كانت تخشاه كثيراً

وتسعى للحيلولة دونه مهما كان الثمن. كان توقيت الهجوم على غزة قد جاء مباشرة بعد عقد ميثاق دفاعي بين العراق وتركيا، وكان الغرض منه خلق وضع

أقصى ما يمكن من التوتر في العلاقات المصرية – الأمريكية، بينما كانت سياسة عبد الناصر الخارجية مبنية، كما أشرنا آنفاً، على أساس الطرح القائل إن على

الدول العربية، بزعامة مصر، أن تتبنى موقفاً مشتركاً في الشؤون الخارجية، وأن تتفاوض ككتلة واحدة مع الأقطار الأخرى. لذلك كان عبد الناصر معارضاً

لانضمام أيّ دولة عربية بمفردها إلى أي تحالف عسكري يعقد مع دول أخرى.

إن عقد الحلف الدفاعي بين العراق وتركيا قد أعقبه في الحال تقريباً الهجوم الإسرائيلي على غزة، فكان ذلك أمراً من شأنه أن يقنع عبد الناصر بأن الولايات المتحدة

تحاول فرض إرادتها على مصر، وأنها لم تكن جادة في وعدها بتسليم شحنات السلاح، خاصة أن جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي، كان يصرّ على

ضرورة انضمام مصر إلى منظومة الدفاع الغربية حتى تكون مؤهلة لتلقّي مساعدة عسكرية كبيرة. ونتيجة لذلك تلكّأت المفاوضات بين الطرفين من دون نتيجة

حاسمة، واستمرت على هذا النحو شهوراً عديدة حتى انقطعت في النهاية.

كان ذلك هو الوضع حين شارك عبد الناصر في مؤتمر باندونغ للدول الأفريقية والآسيوية المستقلة الذي انعقد في شهر نيسان/إبريل ١٩٥٥. وفي ذلك المؤتمر اتخذ

الزعيم المصري موقفاً حيادياً قوياً، وهاجم الأحلاف التي كان دالاس يسعى بواسطتها إلى أن يحاصر ويحتوي الاتحاد السوفياتي والصين. أما الدكتور فاضل

الجمالي، ممثل العراق في مؤتمر باندونغ، فقد دافع عن تلك الأحلاف، وأكد حق العراق في الانضمام إليها، وهذا الموقف العراقي قد حظي بامتنان الولايات

المتحدة. فقد استُدعيَ القائم بالأعمال العراقي في واشنطن السيد هاشم خليل إلى وزارة الخارجية الأمريكية، واصطحبني معه، وذهبنا معاً لمقابلة دالاس الذي

طلب منا إبلاغ الحكومة العراقية تقديره العميق لموقف الدكتور الجمالي.

وعندما أعقب ذلك وصول شحنات ضخمة من الأسلحة الأمريكية إلى العراق، البلد الذي أصبح بنظر عبد الناصر المنافس الرئيس لمصر على زعامة العالم العربي،

تفاقم الخلاف بين الولايات المتحدة ومصر.

علم عبد الناصر عندما كان في باندونغ، من رئيس وزراء الصين شوان لاي، أن الاتحاد السوفياتي سيكون مستعداً لتزويد مصر بكميات كبيرة من الأسلحة، فقام

بإخبار السفير الأمريكي في القاهرة أنه ما لم تفِ الولايات المتحدة بوعدها، فستضطر مصر إلى الحصول على ما تحتاج إليه من المعدات العسكرية الثقيلة من

الروس. لكن لم يجد هذا التحذير آذاناً صاغية. وفي شهر أيلول/سبتمبر جرى التوقيع على اتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا تتسلم مصر بمقتضاها معدات عسكرية

قيمتها ثمانون مليون دولار. وكانت هذه الاتفاقية قد رفعت من سمعة عبد الناصر وعززت مكانته بصفته الزعيم بلا منازع للعالم العربي.

وبناءً على ذلك، سارعت إسرائيل إلى استغلال الصدع المتّسع بين الولايات المتحدة ومصر، وذلك بشن هجمات متكررة على المواقع المصرية في قطاع غزة. وقد تمادى

الإسرائيليون في غيّهم، كما هي عادتهم، فأدى تصاعد العنف في الشرق الأوسط، وما صحبه من تخوف من تزايد المكاسب السياسية السوفياتية في المنطقة، إلى

اقتناع الولايات المتحدة باتخاذ موقف أكثر إيجابية تجاه مصر. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، رفضت الإدارة الأمريكية طلباً للسلاح تقدمت به إسرائيل، ثم أعربت

عن استعدادها لتمويل بناء السد العالي في أسوان

بالاشتراك مع البنك الدولي والمملكة المتحدة، وعُقدت اتفاقية مع البنك الدولي في شباط/فبراير ١٩٥٦ يقدم البنك

بموجبها قرضاً قيمته ٢٠٠ مليون دولار، متوقفاً على منحة مالية تقدمها كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وكان دالاس يأمل أن تؤدي صفقة السد العالي

إلى تشجيع عبد الناصر على البدء بإجراء مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل. وحين أعرب عبد الناصر عن عدم استعداده للتعامل مع إسرائيل من موقع الضعف،

قرر دالاس الذي لم يكن يميل قط إلى الزعيم المصري بسبب تمسّكه بمبدأ الحياد ولأنه أتى بالاتحاد السوفياتي إلى العالم العربي، ألاّ يقاوم الضغوط المتصاعدة في

الكونغرس لعدم عقد أيّ صفقة مع عبد الناصر. وقد عمد دالاس إلى جعل المصريين ينتظرون اتفاقية المنحة مدة خمسة أشهر، وفي تلك الفترة اعترفت مصر

بجمهورية الصين الشعبية التي كانت في نظر دالاس تمثل تجسيداً للشر والعدو الألد للولايات المتحدة.

كان ذلك الاعتراف الضربة القاضية لمشروع سد أسوان. فعلى الرغم من سحب عبد الناصر تحفظاته بشأن بعض شروط الاتفاقية، بادر دالاس إلى إعلام السفير

المصري في واشنطن بأن الولايات المتحدة لم تعد معنية بتمويل بناء السد العالي، وعزا ذلك إلى ما زعمه من عدم قدرة مصر على تحمل الأعباء المالية المترتبة على

مثل هذا المشروع الضخم. فاستشاط عبد الناصر غضباً لهذا الموقف الأمريكي الذي وصفه بالغادر والمهين، وبادر إلى تأميم شركة قناة السويس، واستقبل ذلك

الإجراء بحماسة بالغة في أرجاء العالم العربي بأسره. وبذلك أصبح عبد الناصر زعيم الجماهير العربية والصوت الحقيقي لطموحاتهم في الحرية والكرامة.

كان ردّ فعل بريطانيا وفرنسا، وهما المستخدمتان الرئيستان للقناة، غاضباً وتوعدتا بالقيام بعمل عسكري. أما الرئيس أيزنهاور فقد عارض اللجوء إلى القوة،

وأزعجته كثيراً التهديدات الصادرة من لندن وباريس، وصمّم على إزالة فتيل الأزمة بالطرق السلمية وبالضغط الاقتصادي إذا اقتضى الأمر. وقد أسهم ذلك الموقف

الأمريكي في تحسين العلاقات الأمريكية المصرية إلى حدّ كبير، فعلّق عبد الناصر آماله على الولايات المتحدة لثني حليفتيها فرنسا وبريطانيا عن القيام بأي عمل

عسكري ضد مصر.

لهذا أيّد الزعيم المصري المقترحات الأمريكية، وتعاون كلياً مع الولايات المتحدة في الأسابيع التي سبقت الهجوم الإنكليزي – الفرنسي – الإسرائيلي. وكما هو معروف

للجميع، فقد بقي أيزنهاور في غفلةٍ عمّا يعدّ في الخفاء من تواطؤ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، فلمّا بدأ الهجوم الإسرائيلي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦،

فوجئ الأمريكيون به كما فوجئ غيرهم. وحينذاك طلب عبد الناصر المساعدة من الولايات المتحدة بعد أن يئس من أيّ مساعدة عسكرية من الاتحاد السوفياتيالذي كان يحثّ الزعيم المصري على التفاهم والاتفاق مع بريطانيا وفرنسا. وبناءً على ذلك، هبّت الولايات المتحدة بزعامة رئيسها لمواجهة الأمر، وقادت الحملة في

الأمم المتحدة لمواجهة المعتدين، وتمكن أيزنهاور من إجبار بريطانيا على إيقاف عملياتها العسكرية بعد أن هددها بفرض حصار اقتصادي شديد عليها، وهو أمر لم

يكن لبريطانيا قِبَلٌ لتحمّله. لهذا، من الإنصاف الإقرار بأن أيزنهاور هو الذي أنقذ مصر في عام ١٩٥٦. وهكذا سنحت فرصة لتحسّن كبير في العلاقات الأمريكية – المصرية، مع

وجود إمكانية للتطور في المستقبل تكون له نتائج بعيدة المدى.

كان عبد الناصر أول من اغتنم تلك الفرصة التاريخية ومدّ يد الصداقة الحقيقية للولايات المتحدة، ولكن لسوء الحظ لم يغفر جون فوستر دالاس قط لعبد الناصر

ما قام به من تحويل العرب بعيداً عن الأحلاف الغربية، وتوجيههم نحو الحياد والصداقة مع الاتحاد السوفياتي، لذلك عمل كل ما في وسعه لإحباط التفاهم مع

مصر، فرفض طلب مصر إرسال إغاثة عاجلة، كما رفض أن يطلق الأرصدة المجمدة العائدة لمصر والبالغة سبعة وعشرين مليون دولار.

لقد أدى اندحار العدوان الثلاثي إلى جعل عبد الناصر بطلاً بنظر الجماهير العربية وزعيماً بلا منازع للعالم العربي، وكان على الولايات المتحدة في تلك المرحلة أن

تدرك أن الطريقة الوحيدة لتحسين وضعها ووضع الغرب في العالم العربي هو التوصل إلى اتفاق مع عبد الناصر الذي كان، على الرغم من موقف دالاس، تواقاً

لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. بيد أن دالاس اتبع سياسة ترمي إلى عزل الزعيم المصري، وإقناع السعودية والأردن، اللتين وقفتا إلى جانب مصر خلال

أزمة السويس، بالابتعاد عن عبد الناصر والانضمام إلى العراق في ائتلاف ملكي ضخم ضد جمهوريتي مصر وسوريا. وأصبح هم دالاس الأول عام ١٩٥٧ إطاحة

النظام السوري الذي كان يتجه سريعاً نحو الشيوعية.

وقد قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بالإعداد لمؤامرات مختلفة شارك فيها العراق والرئيس اللبناني الموالي للغرب كميل شمعون. وغدا "مبدأ أيزنهاور"، بهدفه

المعلن لمنع انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط، الأداة

الأمريكية الجديدة لتعبئة القوى المناوئة لعبد الناصر في العالم العربي. لكن سرعان ما تجاوزت ذلك وقائع

وأحداث مهمة، كان أوّلها قيام الأحزاب القومية في سوريا بالتصدي للمؤامرات الغربية وكذلك النفوذ الشيوعي المتعاظم في البلاد، وذلك بإقناع عبد الناصر بقبول

الوحدة بين سوريا ومصر، تلك الوحدة التي أعلنت باسم الجمهورية العربية المتحدة في شباط/فبراير ١٩٥٨. أما الحدث الثاني الذي قوّض "مبدأ أيزنهاور" وأفسد

سياسة دالاس الرامية إلى إيجاد ائتلاف مناهض للشيوعية في العالم العربي، فقد كان قيام الثورة في العراق يوم ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

وقد أنحت الولايات المتحدة باللائمة على عبد الناصر لقيام تلك الثورة، فقررت إرسال مشاة البحرية إلى لبنان في محاولة منها للحيلولة دون مزيد من التآكل في

نفوذ الغرب في الشرق الأوسط.

كان أيزنهاور ضد التوسع في التدخل العسكري الأمريكي، وقد أدرك بصفته عسكرياً حصيفاً أن الوقت قد حان لكي تقلل الولايات المتحدة من خسائرها وتلجم

مطامحها في الشرق الأدنى العربي، ولهذا اعترفت بالنظام الجمهوري الجديد في العراق. أما في لبنان، فقد جرى انتخاب رئيس جمهورية محايد جديد هو اللواء

فؤاد شهاب، وكان مقبولاً من عبد الناصر. وعلى أثر ذلك جرى سحب مشاة البحرية الأمريكية من لبنان. وعلى الرغم من الإخفاقات في العلاقات المصرية – الأمريكية، فقد ظلت هناك فرصة لإنقاذ شيء ما والبدء من جديد. وسنحت فرصة جديدة بحدوث القطيعة بين مصر ونظام عبد الكريم قاسم في بغداد الذي كان

متأثراً بالشيوعيين، وما نجم عن ذلك من توتر بين مصر

والاتحاد السوفياتي. فقد كان الروس يساندون عبد الكريم قاسم بحماسة وينتقدون عبد الناصر لجمعه

كافة العناصر المناوئة للشيوعية في العالم العربي. فصارت أمام الولايات المتحدة فرصة للانتفاع من الانقسام بين الاتحاد السوفياتي ومصر، ولا سيما أن دالاس لم

يعد هو الذي يوجه سياستها الخارجية بعد أن أقعده المرض ثم وافته المنية عام ١٩٥٩. وتمت الخطوة الأولى نحو التحسن في العلاقات باستئناف شحنات القمح

الأمريكي إلى مصر بموجب القانون رقم ٤٨٠ الذي تدفع مصر بمقتضاه أثمان تلك الشحنات بالعملة المحلية. ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات الأمريكية – المصرية

تتحسن باطّراد مرة أخرى. واستمر ذلك التحسن حين تولى كيندي رئاسة الولايات المتحدة خلفاً لأيزنهاور، لكن التحسن تراجع فجأه باغتيال كيندي. وفي خلال

سنة واحدة من تولّي جونسون للرئاسة تدهورت العلاقات مع مصر سريعاً. وقد زادت الولايات المتحدة من مبيعاتها للأسلحة إلى إسرائيل زيادة كبيرة، ثم في تموز/يوليو ١٩٦٥ قرر جونسون عدم تجديد شحنات القمح لمصر، فكانت تلك ضربة كبيرة لعبد الناصر، لأن مصر كانت تعتمد على الولايات المتحدة بنسبة خمسين في

المئة من استيرادها للقمح. وقد استؤنفت شحنات القمح في نهاية عام ١٩٦٥، ولكنها ما فتئت تقلُّ حتى توقفت من جديد في حزيران/يونيو ١٩٦٦. إن مشكلة القمح

هذه دفعت عبد الناصر إلى اتخاذ موقف أكثر عداءً نحو الولايات المتحدة، وذلك بتهجّمه على حربها في فيتنام وبتشديد الخناق على حليفي الولايات المتحدة

الرئيسين في العالم العربي وهما السعودية والأردن. أما جواب جونسون على ذلك فقد تمثل في زيادة المعونات

العسكرية والاقتصادية لإسرائيل زيادة كبيرة، كما

أنه اتهم عبد الناصر بأنه العدو اللدود للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة. ومنذ ذلك الحين كانت أعمال إسرائيل كلها تخطط لمواجهة مسلحة تخرج منها

مصر مدحورة ذليلة. كان التحالف العسكري الذي عقدته مصر مع سوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ قد أدى إلى تزايد الاحتمالات لوقوع مثل هذه المواجهة، كما

أخذت إسرائيل في أوائل عام ١٩٦٧ توجه كافة تهديداتها العسكرية نحو سوريا. وأصبح واضحاً أن إسرائيل كانت تأمل أن تستدرج مصر إلى نزاع مسلح، وذلك

بتركيز كل جهودها ضد سوريا، الحليف الذي لا يستطيع عبد الناصر السيطرة عليه لكنه وعد بالدفاع عنه إذا وقع عليه هجوم خارجي.

كان ذلك هو الوضع في نهاية شهر نيسان/إبريل ١٩٦٧ عند عودتي من زيارتي للاتحاد السوفياتي. وفي أوائل شهر أيار/مايو وصلت إلى القاهرة معلومات مفادها أن

إسرائيل على وشك شنّ هجوم واسع النطاق على سوريا. وربما كانت تلك المعلومات التي وصلت بواسطة الروس قد سُرِّبَتْ عمداً من الاستخبارات الإسرائيلية.

أخذت سوريا تناشد مصر طالبة العون، فاستجاب عبد الناصر لصيحات الإغاثة السورية وأمر القوات المصرية بأن تتخذ مواقع جديدة لها على خطوط الهدنة مع

إسرائيل. وبذلك خلق مشكلة كان عليه مواجهتها. فقوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة والموجودة على الجانب المصري من خطوط الهدنة منذ عام ١٩٥٧ لا بد من

سحبها لإفساح المجال للقوات المصرية. ولذلك طلبت الحكومة المصرية رسمياً من السكرتير العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ من مواقعها على الحدود

المصرية – الإسرائيلية. فقرر يوثانت السكرتير العام، وبنصيحة من رالف بانش، سحب قوات الأمم المتحدة، ليس فقط من منطقة الحدود بل من قطاع غزة وخليج

العقبة أيضاً. وهكذا لم يكن لعبد الناصر من مناص إلاّ أن يقرر عدم السماح لمرور السفن الإسرائيلية، أو السفن المتجهة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي، علماً بأن

إسرائيل، منذ عام ١٩٥٧ وبحماية من قوات الطوارئ الدولية، كانت تستخدم خليج العقبة، كما كانت سفنها تمر من مضائق تيران وهي تقع حصراً في المياه

الإقليمية المصرية. وبسحب قوات الطوارئ الدولية لم يعد بوسع عبد الناصر أن يسمح لإسرائيل بالمرور في المياه الإقليمية المصرية تحت سمع قواته وبصرها. لذلك

فقد أغلق خليج العقبة بوجه حركة الشحن الإسرائيلية، وكان هذا عملاً اعتبرته إسرائيل من الأعمال التي تبرر الذهاب إلى الحرب. إن الإجراء الذي اتخذته مصر

أدى إلى انتشار اعتقاد في الغرب بأن العرب، وخاصة الرئيس عبد الناصر، هم المسؤولون عن بدء الحرب العربية – الإسرائيلية في عام ١٩٦٧. والأمر ليس كذلك،

فإسرائيل هي التي خططت لتلك الحرب وعمدت إلى شنّها بتصميم سابق كما يتضح من الحقائق الآتية: حين تأسست قوات الطوارئ الدولية في عام ١٩٥٧ بعد حرب السويس، كان ذلك قائماً على تفاهم معين يجري بموجبه نشر قوات الأمم المتحدة بموافقة الدول

المعنية على جانبي خطوط الهدنة التي تفصل بين مصر وإسرائيل. وقد رفضت إسرائيل وجود تلك القوات على جانبها متذرعة بحق السيادة. أما مصر فقد قبلت

بوجودها على أراضيها، ولكنها لم تتنازل عن حق السيادة على أراضيها. وفي عام ١٩٦٧ طلب الرئيس عبد الناصر،

استناداً إلى حق السيادة، وكما فعلت إسرائيل

قبل عشر سنوات، سحب قوات الطوارئ الدولية من الأراضي المصرية، وأن حق مصر القانوني في هذا الطلب هو حق لا ينازعها أحد فيه، وقد أقرّه السكرتير العام

يوثانت والأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة. لذا أرسل الرئيس عبد الناصر قوات مصرية لتحل محل قوات الطوارئ الدولية. وبما أنه اعتقد أن أمن بلاده

مهدد من إسرائيل، فقد أغلق مضائق تيران التي تقع حصراً في المياه المصرية وذلك كإجراء احتياطي ضروري. وكان لمصر ما يبرر اتخاذ ذلك القرار بموجب القانون

الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهكذا وجدت إسرائيل في ما قام به عبد الناصر الذريعة والفرصة اللتين كانت تنتظرهما لشن هجوم على مصر ولتنفيذ عملية

عسكرية مخططة بنحو شامل ودقيق، وذلك لغرض إلحاق هزيمة ساحقة بالعرب واحتلال البقية الباقية من فلسطين. وكخطوة أولى، أعلنت إسرائيل أن غلق

مضائق تيران يعتبر من الأعمال التي تبرر اللجوء إلى الحرب، وهددت بالقتال دفاعاً عن حق السفن الإسرائيلية بالملاحة من دون عوائق في المياه الإقليمية المصرية.

واقترح السكرتير العام يوثانت، في محاولة منه لنزع فتيل الأزمة، ما سمّاه فرصة لالتقاط الأنفاس، وذلك لإفساح المجال أمام جهود الوساطة التي كان يقوم بها

عدد من الأقطار. في خلال تلك الفرصة المقترحة، يترتب على مصر ألاّ تفتش السفن غير الإسرائيلية المتجهة إلى إسرائيل بشرط ألا تحمل هذه السفن نفطاً أو مواد

استراتيجية. قبلت مصر والدول العربية الأخرى باقتراح السكرتير العام، وأكدت له أنها لا تعتزم شن الحرب، وأنها لن تبدأ بأي عمل عدائي عسكري ضد إسرائيل

إلا إذا هوجمت أولاً. أما إسرائيل فقد طالبت مصر بأن تتنازل عن حقوقها في السيادة على مياهها الإقليمية. وقد استندت الحكومة الإسرائيلية في موقفها هذا على

وعد قطعته الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية في عام ١٩٥٧ بضمان المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج العقبة. لم تكن مصر طرفاً في هذا الالتزام، ولم

تجرِ مشاورتها قط حين قدم ذلك الوعد، ومن البديهي أن مصر لا يمكن إلزامها بتفاهم جرى بين دولتين أجنبيتين بشأن الملاحة في مياهها الإقليمية، وقد أعلن

قرار الغلق هذا ويوثانت في طريقه إلى القاهرة لمحاولة سحب فتيل الأزمة، وكان توقيت الإعلان متعمداً لاستباق مهمة السكرتير العام، فلما وصل القاهرة لم يجد

أمامه ما يستطيع القيام به، كما أن عبد الناصر لم يكن بوسعه مقاومة الإغراء لاسترداد مركزه وسمعته في العالم العربي بضربة جريئة واحدة.

وعندما تصاعدت حدة الأزمة، ذهبتُ إلى مصر بصفتي عضواً في وفد وزاري عراقي كبير كان يضم نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع 3 . وهناك سألتُ عبد الناصر ما

هي في نظره احتمالات نشوب الحرب؟ فقال إنها ثمانون في المئة، وحين سألته هل هو مستعد لها، أجاب: "إن بوسعنا أن نتصدى للإسرائيليين، أما إذا تدخل

الأمريكيون فسيكون علينا عندئذ طلب مساعدة سوفياتية". وقمنا بجولة لتفقّد المواقع العسكرية المصرية في سيناء، وسألت وزير الدفاع العراقي عن رأيه، فقال إنالاستعدادات لا غبار عليها، وسيكون من الصعب جداً على القوات الإسرائيلية اقتحام الدفاعات المصرية. وبعد عودة يوثانت من زيارته للقاهرة، اقترح إتاحة بعض

الوقت لإجراء مفاوضات، تلتزم إسرائيل خلالها بألا ترسل أي

سفينة من سفنها لعبور مضائق تيران، ويلتزم الآخرون بعدم شحن مواد استراتيجية إلى إسرائيل،

وتتعهد مصر من ناحيتها بألاّ تفتش أيّ سفينة متجهة إلى ميناء إيلات. وقد قبلت مصر هذه الاقتراحات لكن إسرائيل تجاهلتها. وقبل أن أعود أنا والوفد إلى

بغداد، رجاني وزير خارجية مصر السيد محمود رياض وأنا في القاهرة أن أذهب إلى نيويورك للمساهمة في المناقشات التي كانت جارية في مجلس الأمن. وحينذاك

أوعزت إلى جميع سفرائنا في الخارج أن يبلغوا الحكومات المعتمدين لديها تأييدنا لمبادرة السكرتير العام، وأن يحذروهم من الخطر الوشيك من نشوب الحرب.

3 في أواسط شهر أيار/مايو استقال ناجي طالب فتألفت حكومة جديدة تولّى فيها رئيس الجمهورية نفسه منصب رئيس الوزراء ودخلتها وزيراً للخارجية.

وقبل بضعة أيام من مغادرتي إلى نيويورك، سلمني السفير الإيطالي في بغداد رسالة من وزير خارجية إيطاليا أمينتوري فانفاني وهذا نصها الذي وضعت ترجمته

الإنكليزية السفارة الإيطالية في بغداد:

بطلب من معالي الوزير الباجه جي قابلني السفير علي حيدر سليمان لكي يوضح لي الموقف العراقي من الأزمة الحاضرة. أنا بدوري بيّنت له الجهود التي بذلتها

الحكومة الإيطالية من أجل حلٍ سلمي، وقد شدَّدتُ أنا شخصياً على أن الحالة ستصبح بالغة الخطورة في حالة فشل المساعي التي يقوم بها يوثانت. إني كنت

لاحظت مدى القلق الذي كان يحس به السكرتير العام حين التقيته أمس في مطار روما. لذلك فقد طلبت من السفير العراقي أن يخبر معالي الدكتور الباجه جي

بأنني أنا شخصياً مقتنع بأن تدخله الفوري مع يوثانت أو مع

أصدقاء آخرين متنفذين في الأمم المتحدة يمكن أن يكون مفيداً جداً لتسهيل تقييم الجوانب الحقيقية

للوضع وكذلك للبحث عن حلول مؤقتة لمسألة غزة، والأهم من ذلك لموضوع الملاحة في خليج العقبة. أنا أدرك، بقدر ما يتعلق الأمر بموضوع الملاحة المذكور، أن

الإجراءات التي اتخذتها مصر تعتبر حتى الآن غير مقبولة من إسرائيل، وقد يكون هذا سبباً مؤسفاً لحدوث صدام ، وإن كان قد جرى تجنب وقوع حوادث حتى

الآن بفعل جهود ونصيحة عدد من الأصدقاء، ونحن بضمنهم. لهذا أرى أن من المستعجل والذي لا غنى عنه أن يقوم كل الذين يتمتعون بمعرفة واسعة وعميقة

بمشاكل المنطقة، وبالوجوه المتعددة للقضيتين، بوضع خبرتهم تحت تصرف الأمم المتحدة لغرض التعاون من أجل إيجاد بدائل دبلوماسية للحرب. إن المقدرة

المعروفة جيداً التي يتمتع بها معالي الدكتور الباجه جي والاحترام الذي يحظى به في الأمم المتحدة والخبرة التي اكتسبها في شؤونها بالذات رصيد نافع في قضية

السلام. لهذا، فالمطلوب رجاءً من سيادتكم الاتصال فوراً بالدكتور الباجه جي لإبلاغه تحياتي الشخصية ورجائي أن ينظر في إمكانية قيامه بخطوة مباشرة مع

يوثانت قبل أن يقدم مقترحه، وكذلك قيامه بمثل هذه الخطوة مع كافة الذين سيطلب منهم تأييد توصياته، ففي رأيي أن علينا تجنب الصدام وذلك باتباع أحد

طريقين:

فإما تبنّي حل نهائي مقبول من الطرفين، وإما، على الأقل، تبنّي حل مؤقت يعطي الوقت الكافي للتفاوض ولإيجاد تسوية منصفة للقضية. أرجوكم يا سيادة

السفير أن تؤكدوا أنني أشد اقتناعاً من أي وقت مضى بأن

تدخلاً جديراً بالقبول يقوم به الدكتور الباجه حي سيكون عاملاً حاسماً من أجل السلام العالمي.

في طريقي إلى نيويورك استقبلني فانفاني في مطار روما، وناشدني أن أفعل كل ما في وسعي لتفادي الحرب التي قد لا تسير في مصلحة العرب حسبما كان يراها.

وصلت إلى نيويورك في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٧، وبعد يومين تكلمت في مجلس الأمن كما هو مدوّن في السجل الحرفي للاجتماع رقم ١٣٤٥ لمجلس الأمن الذي انعقد في

٣١ من الشهر المذكور. ويتضح من ذلك الخطاب أننا كنا واثقين من قدراتنا التي أكد لنا العسكريون أن باستطاعتها وقف أي عدوان إسرائيلي، وأنه إذا اقتضى الأمر

فلدينا الاستعداد للدخول في حرب طويلة الأمد. وبينما كانت المناقشات جارية في مجلس الأمن، أخبرت الولايات المتحدة مصر بأنها لن تتسامح مع أي طرف يبدأ

بالأعمال العدوانية، وحذرت عبد الناصر من قيامه بعمل استباقي إجهاضي، وأشارت عليه بقوة بأن يقبل بخطة السكرتير العام، وفي الوقت نفسه التقى ليندون

جونسون بأبا إيبان وزير خارجية إسرائيل، وذلك يوم ٢٦ أيار/ مايو، وأكد له أن الولايات المتحدة لن تمارس ضغطاً على إسرائيل لكي تنسحب من أراضٍ قد تحتلها

عند وقوع نزاع مسلح مع مصر أو غيرها من الدول العربية. أما الاتحاد السوفياتي فقد انغشّ تماماً بهذه الخديعة الأمريكية، فنصح مصر بعدم البدء بأي عمل

عدائي أو قتالي ضد إسرائيل.

في الأول من حزيران/يونيو تناولت طعام الإفطار مع آرثر غولدبيرغ مندوب الولايات المتحدة الدائم بدعوة منه، وقال لي إن عليَّ أن أقوم بكل ما في وسعي للحيلولة

دون وقوع حرب، وأكد لي أنه إذا بدأت إسرائيل الحرب فإن

الولايات المتحدة سوف لن تدعمها، ولكنه حذرني من أنه إذا هاجم العرب إسرائيل فإنهم سيخسرون

الحرب، لأن إسرائيل أقوى مما نظن، وأخبرني أن الرئيس جونسون يسره أن يقابلني. وفي مساء ذلك اليوم سافرت إلى واشنطن، وعلمت أن وزير الخارجية دين

راسك قد اقترح على الرئيس أن يقابل "شخصية سياسية عربية لها وزن" لإعادة شيء من التعادل بعد مقابلة الرئيس لأبا إيبان. وفي واشنطن التقيت أولاً مع دين

راسك ويوجين رستو الذي قال إذا نشبت الحرب فستلحق بالعرب هزيمة كبيرة، وقابلت الرئيس جونسون وولتر روستو مساعد الرئيس ورافقني في هذه الزيارات

سفير العراق في واشنطن الدكتور ناصر الحاني وفي الاجتماع أثرت معهم النقاط الآتية: إن تعهدات الولايات المتحدة لإسرائيل في عام ١٩٥٧ بشأن الملاحة في خليج العقبة لا تلزم مصر التي لم تكن طرفاً في المباحثات التي أدت إلى إعطاء مثل هذه

التعهدات. والمطلوب الآن هو العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل عدوان ١٩٥٦. وكان السكرتير العام للأمم المتحدة قد أعلمني أن الرئيس عبد الناصر وافق على

وقف عمليات التفتيش. وأكدتُ لهم أن العرب يرغبون في تجنّب الحرب، وطلبتُ أن تقوم الولايات المتحدة بكبح جماح إسرائيل. وأكد لي جونسون أنهم سيقومون

بكل شيء لمنع إسرائيل من الذهاب إلى الحرب، وأن الولايات المتحدة سيكون لها حساب عسير مع إسرائيل إذا لم تمتثل للرغبة الأمريكية في هذا الشأن. وفي ما يأتي

مقتطفات من وثائق وزارة الخارجية الأمريكية حول الموضوع:

مذكرة من المساعد الخاص لرئيس الجمهورية (روستو) إلى الرئيس جونسون واشنطن ٣١ أيار/مايو، الساعة ٨:٤٥ ب. ظ.

الموضوع: موعد مع وزير خارجية العراق

أرفق توصية وزير الخارجية راسك بأن تتقابلوا مع وزير الخارجية العراقية، الباجه جي. وبما أن هذا الوزير كان لتوه في القاهرة وهو رجل مسؤول، فإنه قد يكون

من أفضل قنواتنا مع العرب. إن مذكرة راسك في ٣١ أيار/مايو تقول إن الباجه جي جاء إلى الولايات المتحدة بأمل الاجتماع بالرئيس بشأن الأزمة العربية – الإسرائيلية، وترى المذكرة أن استقبال جونسون لسياسي عربي من هذا الوزن ستساعد تجاه ردّ الفعل العربي إزاء زيارة وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان. إننا سنهدف

إلى ربط الوزير العراقي بنفس النوع من الالتزام بالسرية الذي حصلنا عليه من إيبان. إن راسك سيقابله قبلكم، ولكن ربما لا بد من إخباره قبل مجيئه من نيويورك

أن لديه موعداً معكم. وتوصيتي هي أن يحمل الوزير العراقي معه شعوراً أكيداً بشأن كافة جوانب خطابكم في ٢٣ أيار/ مايو وأنكم تعنون كل ما ورد فيها بصدق.

كتب الرئيس في ذيل الورقة:

إلى والت Walt

سأقابله بشرط أن تحصلوا على وعد بالسرية كالذي حصلنا عليه من إيبان وبنفس الشروط.

قابلوني.

تسجيل مفكرة الرئيس اليومية أن جونسون وروستو قابلا الباجه جي والحاني في البيت الأبيض يوم ١ حزيران/يونيو من الساعة ٧:٢٦ إلى ٨ مساءً.

وجاء في البرقية المؤرخة ٢ حزيران/يونيو إلى سفارة العراق أن الرئيس طلب ألا يعلن عن اجتماعه بالباجه جي وأن السفير الحاني وافق على ذلك قائلاً إنه يعلم أن

الباجه جي لا يرغب كذلك في الإعلان.

برقية وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في العراق:

واشنطن ٢ حزيران/يونيو ١٩٦٧، الساعة ١:٠٩ ب. ظ.

١- التقى وزير الخارجية العراقية الباجه جي بمساعد الوزير روستو وبالوزير راسك كلاً على حدة يوم ١ حزيران/يونيو قبيل الاجتماع بالرئيس.

٢- قال مساعد الوزير هناك أمران أساسيان لا علاقة مباشرة لهما بالنزاع الإسرائيلي – العربي، وهما يتصلان بالوضع الحاضر الذي أفرزته الصدفة على عجل بعد

أن سحب السكرتير العام قوات الطوارئ فجأة، لا سيما من شرم الشيخ، وهذان الأمران هما (أ) حرية البحار التي دافعت عنها الولايات المتحدة في كافة أرجاء

العالم و(ب) وحدة أراضي الدول واستقلالها السياسي.

٣- أشار روستو إلى أن التزام الولايات المتحدة بوحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول في الشرق الأوسط كان قد جرى التعبير عنهما بوضوح عام ١٩٥٦ حين أدى

عمل الولايات المتحدة من الناحية الفعلية إلى إنقاذ عبد الناصر. وقد أجاب الباجه جي أن عمل الولايات المتحدة في عام ١٩٥٦ هو أمر لن تنساه الدول العربية قط.

ثم علق روستو قائلاً إن الجمهورية العربية المتحدة هي التي ينبغي لها من بين جميع دول المنطقة أن تكون على إدراك تام بذلك.٤- ذكر روستو أن حرية المرور في مضائق تيران قد أحيطت بترتيبات جرى التوصل إليها في عام ١٩٥٧. في ذلك الوقت انسحبت إسرائيل من سيناء بعد أن حصلت على

تأكيد مفاده أننا وغيرنا من الدول البحرية سندعم الطبيعية الدولية للمياه البحرية. في حين قال سفير إسرائيل في الأمم المتحدة إن إسرائيل ستعتبر أي انتهاك لهذا

المبدأ بالقوة العسكرية عملاً عدائياً يبرر الرد عليه بالمثل

بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وإن سفيرنا أخذ علماً بهذا التصريح. وقد أعادت حكومة إسرائيل

التأكيد من جديد حديثاً على هذا الرأي، قائلة إنها تعتبر حقوقها بالمرور في المضائق وكما كانت تمارسها مدة عشر سنوات بمثابة مصلحة قومية حيوية. في الوضع

الحاضر قامت حكومة الولايات المتحدة بنجاح بممارسة أقصى درجات الضغط الدبلوماسي على إسرائيل، رغم أن لها الحق بها نتيجة عمل عبد الناصر في إعلانه

الحصار على مضائق تيران. ولم يكن عملنا سهل التحقيق، لأن الإسرائيليين يعتقدون أن وضعهم القانوني قوي. وبالنتيجة كسبنا وقتاً وفي مرحلة التقاط الأنفاس

هذه قد يكون من الممكن ترتيب تسوية سلمية. وفي هذا السياق نجد من المشجع أن نلاحظ أن عبد الناصر بعد أن أعلن عن غلق المضائق، لم يستخدم بعض القوى

للقيام بذلك.

٥- قال الباجه جي إن الترتيبات التي أجرتها حكومة الولايات المتحدة في عام ١٩٥٧ لم تلزم الجمهورية العربية المتحدة، وإن عبد الناصر لم يقم سوى بإعادة الوضع

إلى ما كان عليه قبل "عدوان عام ١٩٥٦" ولم تكن خطوة مصر عملاً هجومياً. وتساءل ما إذا كانت الرغبة في ضمان حرية المرور في مضائق تيران تقوم على مبادئ

قانونية، ذلك أن الدول البحرية كانت ساكتة عن القضية قبل عام ١٩٥٦. ثمة أمر واحد تتفق عليه جميع الأطراف هو أهمية توفير فرصة لالتقاط الأنفاس لكي

يجري خلالها ترتيب تسوية مؤقتة. وقد أخبره السكرتير العام أنه اقترح تحديد فترة أسبوع وافق عليها عبد الناصر تمتنع خلالها الجمهورية العربية المتحدة عن

التفتيش والحجز في المضائق بشرط عدم محاولة أي

سفينة ترفع العلم الإسرائيلي أو ناقلة نفط متجهة إلى إيلات المرور في المضائق. ورفضت إسرائيل ذلك. وقال

الوزير إنه يرى أن اقتراح السكرتير العام يقدم صيغة معقولة لفرصة التقاط الأنفاس.

٦- قال مساعد وزير الخارجية الأمريكي إن جوهر المشكلة ه الحق بحرية المرور في مضائق تيران وهو حق تتخذ الولايات المتحدة بشأنه موقفاً حازماً. إن أي

استخدام للقوة لعرقلة هذا الحق سيشكل الطلقة الأولى في حرب ستكون وبالاً على المعنيين جميعاً. إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة متفقتان في الرأي على أنه

إذا وقعت الأعمال العدائية فإن إسرائيل ستنتصر وستنتصر انتصاراً كاسحاً. وهذه هي الحرب التي تسعى حكومة الولايات المتحدة إلى منع حدوثها.

٧- قال وزير الخارجية العراقي إن الدول العربية طالما كررت أنها لن تقوم بعمل هجومي ضد إسرائيل. إن غلق المضائق ليس عملاً هجومياً. أما الحرب فسيجري

تجنبها إذا حملت إسرائيل على عدم استخدام القوة لفتح المضائق. أشار السيد روستو إلى أن الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي في ما إذا اتفق الجميع على عدم

استخدام القوة خلال فترة التقاط الأنفاس، وعلى الأخص إذا وافقت الجمهورية العربية المتحدة على عدم استخدام القوة لغلق المضائق.

وعلى أساس تفاهم ما كهذا، سيترك الوضع كما كان عليه قبل إعلان عبد الناصر، فإن المشكلة سيمكن حلها بالاتفاق، أو يكون بوسع الجمهورية العربية المتحدة

أن ترفع الأمر إلى المحكمة الدولية.

٨- أجاب وزير الخارجية العراقي بأن مقترح السيد روستو يختلف عن مقترح السفير غولدبيرغ. ولعل حلاً يقوم على

عدم استخدام القوة من الطرفين خلال فترة

التقاط الأنفاس قد يؤتي أكله، إذا ألحقت به تفاهمات خاصة بشأن الحركة الفعلية للسفن خلال الفترة المذكورة.

٩- قال السيد روستو إنه لا يعلم بوضع مختلف من قبل السفير غولدبيرغ. إن جوهر المشكلة هو أننا نرى مخاطر الحرب الكبيرة، بالنظر إلى موقف الحكومة

الإسرائيلية القائم على المادة ٥١، والدعم الذي ستناله، إلا إذا وافقت الجمهورية العربية المتحدة على ألا تستخدم القوة لتنفيذ تهديدها بغلق المضائق.

١٠- علق وزير خارجية العراق قائلاً إن الجميع اتفقوا على ضرورة إيجاد فرصة لالتقاط الأنفاس. والمسألة هي ماذا ستكون عليه الأحوال خلال تلك الفترة الانتقالية.

فإما أن يطلب من مصر أن تعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل ٢٢ أيار/مايو وبذلك تسلم كلياً بمطالب إسرائيل أو أن يجري تجميد الوضع الحاضر والتوصل إلى

تفاهم ضمني عن تفاصيل معينة في المضائق وتبذل في غضون ذلك الجهود للتوصل إلى حل دائم. قال السيد روستو إن هذا يقود إلى القضية الأساسية التي ينبغي

التوصل إلى اتفاق بشأنها. إن موقف الولايات المتحدة واضح جداً. إنه لم يقترح انسحاب القوات المصرية ولا هو يرغب في إذلال الجمهورية العربية المتحدة. وأقرّ في

الوقت ذاته بوجود أساس للبحث في جدوى عمل السكرتير العام. إنه لا يقترح أي تنازل عن المبادئ من قبل أي من الطرفين، إنما منع وقوع الحرب.

١١- في الختام قال مساعد الوزير الأمريكي إنه سيوافق بصفته الشخصية على أي صيغة من الكلمات، علنية كانت أو سرية، تحقق النتيجة وتحفظ الأمور كما كانت

عليه، وينبغي ألا يقلل من قوة موقف الولايات المتحدة عن

هذه النقطة. إننا ضد العدوان، وضد الضربة الأولى. وستبقى الولايات المتحدة وفية لالتزاماتها. وقال في

واقع الأمر ليس من المخطط لأي سفينة إسرائيلية أن تمر في المضائق خلال الأسبوعين القادمين. فإذا لم تستخدم القوة للحد من حرية المرور، فإنه قد يكون من

الممكن ترتيب فترة مقبولة لالتقاط الأنفاس.

١٢- في محادثاته مع وزير الخارجية الأمريكي تناول الباجه ج النقاط نفسها أعلاه وشدد مجدداً على أهمية فترة لالتقاط الأنفاس لمدة أسبوعين لكي يجري خلالها

استكشاف إمكانية التوصل إلى ترتيب أطول مدى. وقد رأى أن تعلق المبادئ مؤقتاً من دون الإضرار بموقف أي من الطرفين عند نهاية الفترة. وشدد وزير الخارجية

الأمريكي على الأهمية التي توليها حكومة الولايات المتحدة للمحافظة على حرية المرور في مضائق تيران. قال إن موقفنا ينطوي على مبدأ دافعنا عنه في حالات

مشابهة في كافة أرجاء العالم.

١٣- بيد أن الباجه جي في محادثاته هذه بدا كأنه يتراجع عن التلميح الذي ذكره لروستو مساعد الوزير بأن شحنات النفط قد تكون مقبولة على أساس أنها ضرورة

اقتصادية.

وقد اتضح في ما بعد أن هذه التأكيدات الأمريكية كانت زائفة، وأن إدارة جونسون كانت في حقيقة الأمر قد أكدت لإسرائيل أنها إذا احتلت أرضاً عربيةً نتيجة

لأعمال عدائية، فإنها لن تُجبَرَ على الانسحاب منها، كما أن الولايات المتحدة لن تضغطَ عليها كما فعلت في عام ١٩٥٦-١٩٥٧. وقد كشف النقاب بعد ذلك أيضاً عن

أن الولايات المتحدة أمدّت الإسرائيليين بعون لوجستي وزوّدتهم معلومات استخبارية.

وعند النظر إلى ما مضى، نجد أن التأكيدات الأمريكية كانت ترمي إلى الحيلولة دون قيام العرب بضربة استباقية إجهاضية، وإلى إعطاء إسرائيل وقتاً لاستكمال

استعداداتها العسكرية. والواقع أن من العجب العجاب ألاّ يقوم عبد الناصر بإصدار أمره إلى قواته المسلحة بأن تضرب أولاً بعد أن أدرك أن الحرب واقعة لا

محالة، وبعد تلقّي معلومات استخبارية تفيد بأن إسرائيل ستقوم بشن هجوم جوي في ٥ حزيران/يونيو. لقد خُدِعَ تماماً من قبل الأمريكيين، كما أنه قَبِلَ بنصائح

الروس المتكررة بألاّ يبدأ بعمل هجومي.

وفي الخامس من حزيران ١٩٦٧ شنّت إسرائيل هجوماً مباغتاً دَمَّرَ القوة الجوية المصرية خلال بضع ساعات. وفي الساعة السابعة من صباح ذلك اليوم، أيقظوني من

النوم وأنا في نيويورك وأعلموني بالهجوم الإسرائيلي. وحين استفسرتُ من المندوب المصري عن الوضع طمأنني إلى أن كل شئ يجري على ما يرام. فذهبت إلى الأمم

المتحدة واتصلت بوزير الخارجية المصري في القاهرة هاتفياً، فقال لي إنهم رغم تكبّدهم بعض الخسائر في قوتهم الجوية، فإن الوضع تحت السيطرة. لكن لم تمر

على ذلك سويعات حتى اتضح حجم الكارثة، فاقترح أصدقاء العرب في مجلس الأمن إيقاف إطلاق النار فوراً ودعوا إلى انسحاب القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة.

رفضت الولايات المتحدة ذلك الاقتراح وقدمت مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار فقط، فوافق عليه مجلس الأمن بالإجماع مساء السادس من حزيران/يونيو،

وقررت إلقاء كلمة أندّد فيها بهذا القرار، فاتصل بي السفير محمد رياض 4 من كبار موظفي البعثة المصرية الدائمة لدى الأمم المتحدة ونقل إليّ رجاء حكومته

وكذلك حكومة الاتحاد السوفياتي بألا أهاجم القرار، لأن مصر تريد وقف القتال من دون تأخير، لكنني اعتذرت عن تلبية هذا الرجاء، لأنني رأيت أن من الضروري

أن يرتفع صوت عربي ضد هذا الاستسلام الكامل لإسرائيل، فارتجلت كلمة قصيرة وصفت فيها القرار بأنه استسلام كامل للعدوان الصهيوني. ويبدو أن هذه

الكلمة كانت ذات أثر، لأني تلقيتُ على أثرها عدداً كبيراً من المكالمات والبرقيات والرسائل التي تثني عليها، وفي اليوم التالي عُدتُ إلى بغداد، بينما واصل مجلس

الأمن في تلك الأثناء اجتماعاته، ولم تنتهِ الحرب إلا في ١١ حزيران/يونيو، وذلك حين جرى الاتفاق مع سوريا والأردن على وقف إطلاق النار. كانت النتائج كارثية

بالنسبة إلى العرب، فقد احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان. أما بالنسبة إلي شخصياً فقد كانت هزيمة العرب صدمة لم أبل

من آثارها على الإطلاق.

4 السيد محمد رياض تسنم منصب وزير الخارجية في عهد أنور السادات، ولم يمكث في منصبه طويلاً، فقد استقال احتجاجاً على زيارة السادات لإسرائيل والتي

أدت إلى عقد الصلح بين مصر وإسرائيل.

واليوم، عندما أتذكر التحولات والالتواءات التي أحاطت بعلاقات مصر مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والأقطار العربية الأخرى، وكذلك بعلاقات عبد

الناصر بمرؤوسيه في مصر، لا يسعني إلا أن أستنتج بنحو لا مناص منه، أن كارثة عام ١٩٦٧ كان من الممكن تجنّبها. فماذا كانت أخطاء عبد الناصر؟

إنه ترك عبد الحكيم عامر مسؤولاً عن القوات المسلحة على الرغم من أخطائه الجسيمة في حرب السويس عام ١٩٥٦.

لقد كان على عبد الناصر أن يتولى بنفسهالسيطرة المباشرة على الجيش، وكان عليه ألا يقتنع بالمعلومات غير الدقيقة التي زوّده بها عبد الحكيم عامر وصديقه وزير الدفاع شمس الدين بدران بشأن

القدرات القتالية للقوات المسلحة المصرية. كانت هذه القوات أقل مستوى في ذلك الوقت من القوات الإسرائيلية التي كانت أحسن تدريباً وأفضل تجهيزاً.

إنه وقف إلى جانب أقلية غير مسؤولة كانت تحكم سوريا وأتاح لها، بشعاراتها الفارغة، أن تجرّه جراً إلى حرب لم يكن مستعداً لها.

كان عليه أن يتعلم من التجارب أنه لا يستطيع التعويل على الاتحاد السوفياتي. إن هذا الأخير كان تواقاً لتحاشي أيّ مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة، وإنه ما

كان ليقاتل من أجل إنقاذ مصر. إن الاتحاد السوفياتي سواء في حرب السويس عام ١٩٥٦ أو في حرب عام ١٩٦٧، لم يقدم إلى مصر المساعدات الفورية التي كانت

بحاجة إليها في ساعة العسرة والضيق. كان على عبد الناصر أن يدرك أن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة أقوى بكثير من العلاقات بين مصر والاتحاد

السوفياتي. فبينما كانت الولايات المتحدة مستعدة لزجّ قوتها العسكرية إذا هُدِّدَتْ إسرائيل، فإن الروس لم يكونوا مستعدين لمثل ذلك من أجل مصر.

إنه أرسل قسماً كبيراً من الجيش المصري إلى اليمن للقتال في حرب عصابات لم يكن الجنود المصريون مؤهلين لها. إن تلك العملية أنهكت جيشه وقوّضت

معنويات جنوده. هذا مع الإقرار بأن عبد الناصر قد أرسل جيشه إلى اليمن مدفوعاً بأنبل العواطف، وتتلخص بإنقاذ اليمن من العودة إلى النظام الإمامي

المتخلف، إلا أنه كانت أمامه مشاكل أكثر أهمية وإلحاحاً تنتظر معالجته لها.

إنه أنفق الكثير جداً من الوقت والجهد في إثارة نزاعات عربية – عربية لا نهاية لها أو الشغل بالاشتراك فيها سلباً أو إيجاباً. كان عليه أن يدرك أنه ما دامت إسرائيل

موجودة في فلسطين فلا يجدر به إضعاف التضامن العربي.

إنه لم يوافق على تسديد ضربة استباقية إجهاضية لإسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٦٧ منخدعاً بالتأكيدات الأمريكية ومتأثراً بموقف الروس الخائر.

مع كل هذا، يجب الإقرار بأن عبد الناصر كان ميالاً إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. غير أن كافة جهوده الصادقة لإقامة صداقة بين القطرين قد

أحبطت، أولاً بسبب إصرار أمريكا على أنه على مصر أن تصبح عملياً دولةً تابعةً وجزءاً من التحالف الغربي الكبير المناوئ للشيوعية، وثانياً بسبب قوة اللوبي

الصهيوني الهائلة التي نسفت كافة المبادرات الرامية إلى تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي. كذلك يجب الإقرار بأنه كان من الحكمة بما يكفي

لتحاشي أيّ مواجهة عسكرية مع إسرائيل أن يكون العرب في كامل الاستعداد لها. لقد تمكن عبد الناصر من كبح جماح المتهورين من بين الزعماء العرب، كما أنه

اعتقد بأن بوسعه إنهاء أزمة ١٩٦٧ سلمياً، غير مدرك أنه كان يعطي إسرائيل، عن طريق سلسلة من سوء الحساب الذي كان بالإمكان تفاديه، الذريعة التي كانت

تنتظرها منذ ١٩٥٧ لإلحاق هزيمة عسكرية حاسمة بالعرب.

كانت إسرائيل، ولم تزل، تدّعي أن هجومها على مصر صباح الخامس من حزيران كان للدفاع عن النفس. والحرب المانعة محرمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة

والقانون الدولي، وذلك لسبب واضح هو أن هذه الحرب لو كان مسموحاً بها فإنها ستجيز لأيّ دولة أن ترتكب العدوان. إن الدفاع عن النفس، فردياً كان أو

جماعياً، بموجب المادة ٥١ من الميثاق، لا يسمح به إلا لصدّ هجوم خارجي فعلي. لكن لم يقع مثل ذلك الهجوم على إسرائيل ولم يكن من المتوقع وقوعه. لهذا فإن

الهجوم على مصر في الخامس من حزيران ١٩٦٧ الذي بدأت به حرب الأيام الستة لا يمكن أن يعتبر عملاً أمنياً للدفاع عن النفس. لقد كان ذلك الهجوم ببساطة

ووضوح عملاً عدوانياً متعمداً جرى الإعداد له مسبقاً.

ما إن انتهت حرب حزيران ١٩٦٧ حتى اتضح أن إسرائيل، وهي مأخوذة بنشوة انتصارها الحاسم، لن تنسحب من الأراضي التي احتلتها. وبما أن الخيار العسكري

لم يعد ممكناً في ذلك الوقت على الأقل، فقد كان علينا نحن العرب أن نكتفي بحملة دبلوماسية في الأمم المتحدة. وقد حضرتُ اجتماعاً لوزراء الخارجية العرب

عُقِدَ في الكويت في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٦٧ للإعداد للدورة الخاصة الخامسة للجمعية العامة. وقد انعقدت تلك الدورة في اليوم التالي بطلب من الاتحاد السوفياتي

بعد أن اتضح أن مجلس الأمن عاجز عن القيام بعمل فعّال وذي جدوى. وهناك ترأست الوفد العراقي وقمت بضم عضو جديد إلينا هو العلامة والباحث

الفلسطيني المعروف الدكتور وليد الخالدي، الذي قدم لعملنا إسهاماً قيّماً جداً. وألقيتُ في تلك الدورة خطاباً رئيساً يوم ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧ يمكن الاطلاع عليه

في محضر اجتماع الجمعية العامة ١٥٣٤.

كنتُ أشاركُ بنحو معمّق في الاجتماعات الطويلة والمضنية، وفي المداولات الكثيرة التي جرت قبل وضع صيغة القرارات

وتقديمها للمناقشة. وقررت مجموعتنا – المجموعة العربية – ألا تقدم باسمها أي قرار، لذلك طالبنا الوفود المؤيدة لنا بالقيام بهذه المهمة. وقد جرى تقديم سبعة مشاريع قرارات إلى الجمعية العامة وهي: مشروع قرار قدمته مجموعة مشتركة من الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية والأفريقية والأوروبية، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة لجهود

الإغاثة التي تتولاها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المختلفة لإسعاف ضحايا الحرب. صدر هذا القرار الذي سمّي "القرار الإنساني" بأغلبية ١١٦ صوتاً ضد

لاشيء.

مشروع قرار اقترحته ست دول من أفريقيا وآسيا، وهو يعتبر كافة الإجراءات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس باطلة، ويدعو إسرائيل إلى إلغاء مثل تلك الإجراءات

جميعها وامتناعها "عن القيام بأي عمل من شأنه تغيير وضع القدس"، وقد صدر ذلك القرار بأغلبية ٩٩ صوتاً ضد لاشيء وامتناع ٢٠ دولة عن التصويت.

مشروع قرار قدمه الاتحاد السوفياتي وهو يدين احتلال إسرائيل لأراض عربية ويطالب بسحب القوات الإسرائيلية. لم ينل أغلبية الثلثين المطلوبة.

مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة ويقترح أن يجري تحقيق السلام في الشرق الأوسط بواسطة مفاوضات تقوم على خمسة مبادئ وهي: الاعتراف المتبادل لجميع

أقطار المنطقة بوجودها ضمن حدود معترف بها، بما في ذلك فك الارتباط والانسحاب، حرية المرور البحري البريء، وتحديد شحنات السلاح إلى المنطقة، وحل

مشكلة اللاجئين وحق كل دولة بالعيش في سلم وأمان. لكن الولايات المتحدة سحبت مشروع قرارها هذا بعد أن

اتضح لها عدم توافر أيّ فرصة له بالنجاح،
بسبب خلوّه من طلب واضح لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة.
مشروع قرار قدمته ألبانيا، وهو يدين عدوان إسرائيل، كما يدين ما قامت به الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من تحريض، وما قدمتاه من عون ومن مشاركة
مباشرة في العدوان، ويطالب بالانسحاب الفوري والكامل للقوات الإسرائيلية. وقد رفض هذا المشروع، وكان يعكس الموقف العربي المتطرف.
مشروع قرار قدمه ثمانية عشر قطراً من دول عدم الانحياز، وهو يعكس الموقف العربي المعتدل، وكان يدعو إسرائيل إلى سحب قواتها من الأراضي المحتلة، ويطلب
من السكرتير العام أن يرشح ممثلاً شخصياً له ليعاونه في ضمان الامتثال للقرار، ويطالب مجلس الأمن بأن يسعى، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، إلى إيجاد
طرق ووسائل سلمية لحل كافة المشاكل المعلقة. لم ينل هذا المشروع أغلبية الثلثين المطلوبة.
مشروع قرار قدمته مجموعة من الأقطار الأمريكية اللاتينية عددها عشرون دولة يطالب إسرائيل بصورة مستعجلة بسحب قواتها من الأراضي المحتلة، ويدعو
أطراف الصراع إلى إنهاء حالة الحرب، ويعيد تأكيد ضرورة عدم الاعتراف بالاحتلال أو اكتساب أراضٍ عن طريق القوة، ويطلب من مجلس الأمن تحقيق
الانسحاب، وإنهاء حالة الحرب وحل مشكلة اللاجئين وإقامة مناطق منزوعة السلاح، كما يعيد التأكيد على قرارات سابقة صدرت عن تدويل القدس، ولم ينل
هذا المشروع أغلبية الثلثين المطلوبة، وقد صوتت الدول العربية والدول المؤيدة لها ضده.

في الكلمة التي ألقيتها في الاجتماع رقم ١٥٤٥ للجمعية العامة الذي انعقد في الثالث من تموز/يوليو ١٩٦٧، قدمتُ إيضاحاتٍ كاملة عن موقفنا من مشاريع القرارات

المختلفة. وفي الاجتماع الذي عقدته المجموعة العربية، أوصيت بأن نمتنع عن التصويت بشأن مشروع القرار الذي قدمته دول أمريكا اللاتينية حتى يجري إقراره،

لأنه يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي المحتلة. بيد أن أغلبية الممثلين العرب لم يقبلوا بالفقرة الداعية إلى الإنهاء الفوري لحالة الحرب وإلى

حق المرور البريء من المياه الإقليمية المصرية، متجاهلين النصيحة القوية التي قدمها السوفيات بعدم رفض مشروع القرار المذكور. وأذكر أن رئيس وزراء السودان

أحمد محمد محجوب ووزير خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة كانا من أشد المعترضين على هذا القرار الذي أراد محمود فوزي مندوب مصر أن نعمل على إقراره

عن طريق امتناعنا عن التصويت، وهو الموقف الذي تبنَّيتهُ نيابة عن العراق ومصر.

انتهت الدورة الخاصة الطارئة رسمياً في الثامن عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، من دون اتخاذ أي قرار بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة، رغم أن الجمعية العامة

اتخذت قرارات واضحة بشأن عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لضم القدس. وفي اليوم التالي الموافق لـ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ بدأت الدورة الثالثة

والعشرين للجمعية العامة، ويومذاك ترأستُ مرة أخرى الوفد العراقي بصفتي مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة، وهو المنصب الذي أُعِدتُ إليه في ١٠ تموز/يوليو عندما استقالت الحكومة التي كنت وزيراً فيها.

وبصفتي رئيساً لوفد العراق ألقيت خطاباً في الجمعية

العامة بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ أثناء المناقشة العامة، وقد تناولت فيه في الدرجة الأولى القضية

الفلسطينية، ومن الممكن مراجعة نصه في محاضر الجمعية العامة، الاجتماع العام رقم ١٥٨٦.

خلال تلك الدورة عملت بلا كلل مع الوفود العربية الأخرى لغرض استصدار قرار ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. لذا فقد اجتمعتُبوزراء خارجية الدول الكبرى، وكذلك برؤساء الوفود من ستين دولة أعضاء في المنظمة. ومن الشخصيات المهمة التي اجتمعت بها كان آرثر غولد بيرغ، وكان

اجتماعي به طويلاً، لأنه كان متعنّتاً، وخلاصة موقفه هو: أن السلام أولاً ثم الانسحاب. أما موقفنا فكان الانسحاب أولاً ثم السلام. وكان من الحاضرين أثناء

اجتماعي معه روبيرت سترونك سفير الولايات المتحدة في بغداد الذي أبدى لي أسفه لأن جهودنا المشتركة لتحسين العلاقات بين البلدين قد انهارت تماماً، فأجبته

بأن الولايات المتحدة خدعتنا. فقال إنه لا يدري إذا كانت أمريكا قد خدعتكم أو أنكم خدعتم أنفسكم لاعتقادكم بأن الوضع في عام ١٩٦٧ يشبه الوضع في عام ١٩٥٦

عندما وقفت الولايات المتحدة مع العرب. وبعد ذلك طلبت مصر عقد اجتماع لمجلس الأمن، وجرت خلاله مفاوضات طويلة شاركت أنا فيها شخصياً، إلى أن أصدر

المجلس قراره الشهير رقم ٢٤٢، وذلك بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والنص الإنكليزي لذلك القرار يقول إن على إسرائيل الانسحاب من أراضٍ احتلت في

النزاع المسلح الأخير، ويعلن الحق لكل دولة في أن تعيش في حدود آمنةٍ ومعترف بها. وكان التفسير العربي للقرار يقضي بأن يكون الانسحاب من جميع الأراضي

المحتلة، لكن إسرائيل أصرّت على أن إسقاط ألف لام التعريف من كلمة أراض لم يكن عارضاً، بل كان يعني أن إسرائيل لا يُطلَبُ منها الانسحاب من جميع الأراضي

المحتلة بل من بعضها، بشرط ألاّ يؤدي مثل هذا الانسحاب إلى الإضرار بحقها في التمتع بحدودٍ آمنةٍ. وقد رفض العرب الفكرة القائلة بأن الأمر يعود إلى إسرائيل

وحدها لتقرر ما هو المقصود بالحدود الآمنة، وتمسكوا بأن يكون الانسحاب كاملاً من جميع الأراضي المحتلة، وبأن الحدود الآمنة المشار إليها هي تلك التي كانت

موجودة يوم الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، أي خطوط الهدنة المتفق عليها في عام ١٩٤٩. وقد استغلت إسرائيل هذا الغموض في نص القرار الإنكليزي لكي تستمر

باحتلالها وتستعد لضم الضفة الغربية في المستقبل. وقد جرى تعيين السفير السويدي غونار يارينغ ممثلاً للسكرتير العام لضمان تنفيذ القرار ٢٤٢. وبعد سنوات

من جهوده التي لم تكل أو تمل أخفق الرجل في إقناع إسرائيل بتغيير موقفها.

تمسكت إسرائيل بالقول إن مثل هذا الانسحاب من شأنه أن يعرض أمنها للخطر، مدّعية أن خطوط الهدنة التي تفصل بينها وبين الدول العربية المجاورة لها حتى

حرب ١٩٦٧ هي خطوط غير آمنة وعرضة للانتهاك، لكن إسرائيل في حقيقة الأمر لم تقدم أي شكوى أبداً حتى نشوب تلك الحرب بأن خطوط الهدنة غير آمنة

ومعرضة للانتهاك، فقد اعتبرت تلك الخطوط وافية بالغرض تماماً، وأن هدفها الرئيس طوال ثمانية عشر عاماً كان تحويل هذه الخطوط إلى حدود دائمة

ومعترف بها، وهذا وزير خارجيتها أبا إيبان يقول في اجتماع الجمعية العامة (رقم ١٤٢٨) المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر

١٩٦٦، أي قبل ثمانية أشهر فقط من الحرب

العدوانية التي شنّتها بلاده في عام ١٩٦٧، يقول ما يأتي:

هناك في ما وراء حدود الهدنة التي ثبتتها اتفاقيات عقدت بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها في ١٩٤٩، نجد أن حياةً لدولٍ ذات سيادة قد تبلورت في قالب

مستقر. وثمة دليل ما بأن بعض العقول ذات البصيرة في الشرق الأوسط أخذت تتساءل عن جدوى تهديدات ترمي إلى تغيير الوضع الإقليمي والسياسي بالقوة

المسلحة. إن مثل هذه التهديدات والسياسات المعدة لدعمها، تسيء إلى نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه. إنها تنتهك الاتفاقيات الثنائية التي جرى التفاوض عليها

بحرية ووقعت بشكل قانوني وفق المبادئ الأساسية للتمدن الدولي وتواجه عقبات كأداء تتمثل بمعارضة المجتمع الدولي للتغيير بالقوة العدوانية لأوضاع أنشئت

قانونياً وجرى الاعتراف بها دولياً. إننا نعتبر خطوط الهدنة الحالية مصونة من التغيير من دون موافقة الطرف الآخر.

إن هذه السياسة التي عرضها وزير خارجية إسرائيل بهذا الوضوح التام قد انقلبت رأساً على عقب بعد بضعة أشهر، عندما قامت إسرائيل بالهجوم على مصر

واضطرت العرب إلى الدخول في حرب لم يكونوا مستعدين لخوضها، وعملوا ما في وسعهم لتجنبها، وذلك من خلال المناقشات التي جرت في الجمعية العامة وفي

مجلس الأمن في النصف الثاني من عام ١٩٦٧. طالبت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، من ضمنهم أقرب أصدقاء إسرائيل، بانسحاب القوات الإسرائيلية من

الأراضي المحتلة. وقد ساد شعور بأن الحاجة تدعو إلى تحويل خطوط الهدنة، التي تكلم عنها السيد إيبان باعتزاز شديد، إلى حدود دائمة ومعترف بها. وكان ذلك

هو السبب وراء مشروع القرار الذي تقدمت به دول أمريكا اللاتينية إلى الجمعية العامة، فساندته الولايات المتحدة ولم تعارضه إسرائيل، وكان يطالب بالانسحاب

العاجل لكافة القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧. وقد قال آرثر غولد بيرغ، وهو آنئذ ممثل الولايات المتحدة في اجتماع

الجمعية العامة (١٥٣٤) المنعقد في ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٧، ما يأتي:

الخطوة الأولى الفورية والواضحة واللازمة هي فك الارتباط بين كافة القوات وسحب القوات الإسرائيلية إلى أراضيها.

ويقصد المتكلم بذلك الأراضي التي كانت بحوزتها قبل حرب ١٩٦٧. إن الاختلاف في الآراء بين أعضاء الأمم المتحدة في دو الجمعية العامة في شهري حزيران/يونيو

وتموز/يوليو ١٩٦٧ لم يكن حول الانسحاب، فقد كان هناك إجماع بشأنه، بل كان متعلقاً بمسائل أخرى مثل إنهاء حالة الحرب وحرية الملاحة والاعتراف المتبادل.

ثم جرت تسوية هذه الاختلافات نهائياً في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي صدر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ والذي رفض رفضاً قاطعاً مطالب إسرائيل

الإقليمية، مؤكداً عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب. فماذا كانت النية الأصلية لواضعي ذلك القرار؟

من الممكن استخلاصها من كلام كاتب القرار اللورد كارادون، وهو ممثل بريطانيا، حينما قال إن القرار يعكس تماماً سياسة حكومته التي أوضحها قبل بضعة

أسابيع وزير الخارجية البريطاني جورج براون الذي قال في اجتماع الجمعية العامة رقم ١٥٦٧ ما يأتي: أودّ أن أكرر ما قلته حين كنت هنا قبل الآن إن بريطانيا لا تقبل بالحرب كوسيلة لتسوية المنازعات، ولا تقبل بأن يسمح لدولةٍ ما

بتوسيع حدودها نتيجة للحرب،

إن هذا يعني أن على إسرائيل أن تنسحب، ولكن يعني كذلك أن على الدول المجاورة لها أن تعترف بحقها في الوجود، وأنها يجب أن تتمتع بالأمن داخل حدودها.

إن ما يجب علينا عمله في هذا الميدان هو السلام الدائم، والتخلي عن جميع المخططات العدوانية، ووضع نهاية لكافة السياسات التي لا تنسجم مع السلام.

وكما ذكرتُ سابقاً، فقد جرى تعيين غونار يارينغ الذي أخفق في إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، ولا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل إضافة إلى

تشويهها لمعنى القرار ٢٤٢، فقد تجاهلت كلياً قرارين آخرين أصدرتهما الجمعية العامة عن القدس، كما أنها رفضت تطبيق قرار لمجلس الأمن الذي صدر عن

نازحي ١٩٦٧، وهو القرار الذي أكدته الجمعية العامة مراراً، كما أن إسرائيل رفضت تطبيق مواثيق جنيف على سكان الأراضي المحتلة في فلسطين، ثم قامت ببناء

مئات المستوطنات في الأراضي المحتلة، منتهكة بذلك وبوضوح القانون الدولي، وعمدت إلى ضمّ القدس ومرتفعات الجولان علناً.

ومن الجلي بعد كل هذه السنوات أن تعنّت إسرائيل واعتمادها على القوة وازدراءها المتواصل لقرارات الأمم المتحدة، قد عادت عليها بمردود طيب، بينما سيكون

المطلوب من شعب فلسطين أن يدفع على مدى سنين قادمة ثمن إيمانه الساذج بعدالة الأمم المتحدة وإنصافها والأمل المعلق عليها. في عام ١٩٦٨ استأنفت نشاطي

بشأن العدوان الإسرائيلي وألقيت خطابين رئيسين في مجلس الأمن وأربع خطب في الجمعية العامة، ومن يودّ الاطلاع عليها بوسعه مراجعة محاضر الاجتماعات.

استنتاجات ختامية

في السنين التي انصرمت منذ عام ١٩٦٧، أي بعد اجتياح فلسطين، تدهور إلى يومنا هذا الوضع العربي بنحو مطّرد. فالعرب على العموم هم اليوم أسوأ حالاً من

أي وقت مضى في تاريخهم الحديث. إن الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ قد أعادت للعرب، وللمصريين خاصة، شيئاً من الثقة بالنفس، لكن مهما كانت

المكاسب التي تحققت فقد جرى تبديدها في ما بعد بعقد سلام منفصل بين مصر وإسرائيل. فبتحييد مصر تمكنت إسرائيل، من دون أن تخشى العواقب، من

تعزيز سيطرتها على الضفة الغربية.

ثمة تطور آخر كانت له عواقب وخيمة على العرب، وهو بروز إسرائيل بصفتها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة. إن هذا، إضافة إلى المساعدات العسكرية المستمرة

من الولايات المتحدة الأمريكية، جعل من إسرائيل الدولة الأقوى عسكرياً في الشرق الأدنى. وقد أصبح واضحاً أن العرب في وضعهم الحالي لن يتمكنوا من مواجهة

إسرائيل مواجهة عسكرية تقليدية إذا عادت إلى مطامعها التوسعية. هذا والولايات المتحدة لم تزل مترددة في ممارسة أي ضغط حقيقي على إسرائيل، أما روسيا

فلم تعد عاملاً جدياً في الصراع العربي – الإسرائيلي. وأخيراً فإن الوضع العربي قد تأثر سلباً بنحو خطير بإزاحة العراق كقوة إقليمية أساسية وكلاعب ناشط في

شؤون الشرق الأوسط. إن العراق تمكن خلال حربه الطويلة مع إيران، وبثمن باهظ تحمّله شعبه، من بناء قدرة عسكرية قوية لعلها كانت تمثل الرادع العسكري

الأكثر صدقية أمام تفوّق إسرائيل العسكري الساحق. وقد شنّت إسرائيل وأنصارها في الغرب حملة شعواء ضد

العراق، فوصفته بأنه الخطر الأكبر على السلام
والأمن في الشرق الأوسط، متجاهلة أن إسرائيل قد امتلكت أسلحة نووية، وبقيت حتى اليوم القوة النووية الوحيدة في المنطقة التي في حوزتها أكبر مستودع
لأسلحة الدمار الشامل. كان من الواضح منذ البداية أن إسرائيل وحلفاءها لن يهدأ لهم بال حتى تزول قوة العراق العسكرية الجديدة أو يجري إضعافها كثيراً.
وفجأة جاءت لهم فرصة لم تكن متوقعة لتحقيق غرضهم هذا، فتلقفوها بترحاب، يوم احتل العراق الكويت وضمّها إليه، وكان ينبغي أن يعرف حكام العراق
مسبقاً ردّ الفعل الذي سيحدث إزاء هذا الاحتلال. لم يكن هناك أيّ عذر ممكن لمثل هذا الخطأ الفاضح في الحسابات. لذا بادرت الولايات المتحدة وحلفاؤها على
الفور وبحماسة إلى تهيئة حملة هدفها محق قدرات العراق العسكرية نهائياً. وهكذا أدت إزالة قوة الردع العراقية وكذلك عزلة الأردن ومنظمة التحرير
الفلسطينية الناشئة عن رفضهما الانضمام للائتلاف المناهض للعراق، إلى أن تضطر الزعامة الفلسطينية إلى القبول بالشروط المهينة لاتفاقية أوسلو، وأن تدفع
بالأردن إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وأن يذهب إلى أبعد من أي قطر عربي آخر في تطبيع العلاقات مع العدو السابق.
إن السلام مع الفلسطينيين كان صعب التحقيق، لأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد أعطت الأولوية للاحتفاظ بالأرض لا إلى التوصل إلى تفاهم معقول مع
الفلسطينيين، كما أن المؤسسة الحاكمة في إسرائيل لن تتفاوض جدياً مع الفلسطينيين إلا بعد أن تقتنع بأن خيارها العسكري لم يعد ممكناً. فالمتطرفون من

الليكود يدعون علناً إلى ضم الأراضي المحتلة ومنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً، لكن هدفهم النهائي هو إزاحة الفلسطينيين بالقوة ومضايقتهم بانتظام،ويقولون إن هناك دولة فلسطينية أصلاً في الأردن وقطاع غزة، وإن على سكان الضفة الغربية أن يذهبوا إليها ويستوطنوا فيها. إن موقف إسرائيل قابل للتغيير إذا

أدرك أكبر عدد من سكانها أن من غير الممكن ضمان أمنهم بالسيطرة الدائمة على أرض يقطنها سكان يكافحون من أجل حريتهم، وأنه لا مستقبل لبلادهم من

دون سلام عادل ومنصف يختلف تماماً عمّا يعرض الآن على الفلسطينيين.

إن الفلسطينيين، وهم أول ضحايا هذا الصراع والذين يمثل شقاؤهم مأساة من أكبر مآسي عصرنا، قد سلموا الآن بخسارة ثلاثة أرباع وطنهم وهم يرغبون في

العيش في دولة حرة ومستقلة في تلك المنطقة الصغيرة الباقية من بلادهم التي يؤلفون فيها الأغلبية الساحقة من السكان.

وأنا شخصياً لستُ متفائلاً بشأن المستقبل، فبناء المستوطنات الجديدة وتوسيع الموجود منها في الأراضي المحتلة قائم على قدم وساق، كما أن الاستملاك بالجملة

لمساحات من الأراضي الفلسطينية مستمر بلا توقف، وفي الوقت نفسه نجد أن موقف إسرائيل بشأن المفاوضات والتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في المستقبل ما

فتئا يزدادان تعنتاً وابتعاداً عن الحلول الوسط.

إن العرب، ولا سيما الفلسطينيين، مستعدون للسلام، ولكن ليس بأي ثمن. إن كل شي يتوقف على ما إذا كانت إسرائيل مستعدة للتخلي عن الأراضي المحتلة،

ولتفكيك المستوطنات، وللقبول بدولة فلسطينية مستقلة.

إن صراع العرب مع إسرائيل كان ولم يزل صراعاً على الأرض وليس على أي شي آخر، فالأمر ليس تنافساً

اقتصادياً ولا عداءً دينياً ولا صداماً بين مذاهب عقائدية، وهو بالتأكيد ليس حول أمن إسرائيل. وإني لأعجب حقاً أن أجد ثمة أناساً ما زالوا يعتقدون أن أمن

إسرائيل مهدد من قبل العرب. العكس هو الصحيح، فالعرب هم الذين عليهم أن يتهيّبوا من آلة الحرب الإسرائيلية. إن إسرائيل الدولة الأقوى عسكرياً في

المنطقة، وهي القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، كما أنها تتمتع بدعم اقتصادي وعسكري وسياسي غير محدود من الدولة العظمى الوحيدة المتبقية في

العالم. فكيف يمكن العرب وهم في حالتهم الحاضرة من الضعف والتشرذم أن يكونوا خطراً على إسرائيل؟

الصهيونيون ركزوا اهتمامهم وجهودهم منذ بداية الصراع على النواحي العسكرية، فاستخدموا قدراتهم المادية الضخمة لبناء جيش حسن التدريب ومزود

بأحدث الأسلحة ويتفوق نوعياً على قوات الدول العربية المجاورة مجتمعة، وكان العمل السياسي والإعلامي على أهميته يأتي في المرتبة الثانية. أما الفلسطينيون

والعرب عموماً فقد أهملوا في أول الأمر الجانب العسكري، وأساؤوا تقدير قوة خصمهم، وعندما أيقنوا بعد حرب عام ١٩٤٨ بأن المعركة لن تحسم إلا بقوة

مسلحة تُضاهي قوة إسرائيل، كان ميزان القوى قد تحول لمصلحة العدو، ثم تصاعد بنحو مطّرد على مرّ السنين. فمحاولات الدول العربية اللحاق بإسرائيل قد

أُجهضت أولاً في حرب ١٩٦٧ ثم في حرب الخليج عام ١٩٩١. لكن على الرغم من هذه النكسات، لا مفر من الاستمرار بالجهود لخلق قوة عسكرية عربية رادعة تكفي

لجعل لجوء إسرائيل المتكرر للقوة باهظ التكاليف وغير مقبول في نهاية الأمر للمجتمع الإسرائيلي.

الفصل الثاني عشر

استقالتي من الخدمة في الحكومة العراقية

سبق لي أن ذكرت في أحد فصول هذا الكتاب أنني ترأستُ الوفد العراقي إلى الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة التي انعقدت يوم التاسع عشر من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وذلك في أعقاب حرب الأيام الستة، وكنت يومذاك وزيراً للخارجية. وقد شاركتُ في المداولات والمفاوضات الصعبة بين الدول العربية والمجموعات

الأخرى، وذلك لغرض الاتفاق على قرار مقبول يتيح انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في تلك الحرب.

وفي العاشر من تموز/يوليو ١٩٦٧ تلقيتُ برقيةً من بغداد تعلمني بأن وزارة جديدة قد تألفت في بغداد، وأنني قد عُيّنتُ ممثلاً دائماً للعراق في الأمم المتحدة. وكان

ردّ الفعل الأوّلي لدي هو رفض التعيين، لكن سرعان ما أدركت أنه لا يسعني أن أترك الأمم المتحدة في خضم كفاح دبلوماسي مرير لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي.

وقد أجمع زملائي وزراء الخارجية العرب وغيرهم من ممثلي الدول العربية على حَثّي على البقاء. لذا قبلتُ على مضض إعادة تعييني ممثلاً دائماً، وأخبرتُ

الحكومة العراقية بأنني سأظل في نيويورك مؤقتاً إلى أن يحين الوقت الذى أشعر فيه أن وجودي هناك لم يعد ضرورياً. وفي الدورة الاعتيادية الثانية والعشرين

للجمعية العامة التي انعقدت في خريف ١٩٦٧، ترأست الوفد العراقي، وكنت نشطاً جداً في المفاوضات التي أدت إلى إصدار مجلس الأمن قراره رقم ٢٤٢. وبعد

انتهاء تلك الدورة التي تميزت بدفاعي الحار عن حقوق الشعب الفلسطيني، عقدتُ العزم على الاستقالة، لكنني قررت تأجيل قراري لأن الممثل الخاص للسكرتير

العام، السفير غونار يارنغ، كان قد بدأ عمله بموجب القرار ٢٤٢، وكان من المتوقع أن يقدم تقريره عن وساطته إلى مجل الأمن في الربيع.

في السابع عشر من شهر تموز/يوليو ١٩٦٨ حدث انقلاب عسكري في بغداد أطاح الرئيس عبد الرحمن عارف والحكومة التي كان يرأسها طاهر يحيى.

وكنت وقتئذ في نيويورك عندما تسلمتُ برقية تبلغني تعيين اللواء أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية والمقدم عبد الرزاق النايف رئيساً للوزراء. كانت معرفتي

سطحية بهما، وما زلت أذكر أنه في خلال شغلي منصب وزير الخارجية، زارني في مكتبي الرسمي في الوزارة اللواء البكر ولم يكن في السلطة يومذاك، بل كان في

المعارضة، وقد عبّر عن شكواه من الأوضاع، وأبدى استعداد حزب البعث للتعاون مع الحكومة لتحقيق الأهداف القومية المشتركة. وكان الرئيس عبد الرحمن

عارف قد بدأ فعلاً بإطلاق سراح بعض المعتقلين البعثيين، وكان يفكر جدياً في إدخال بعض العناصر القيادية من الحزب في الحكومة، لكنه عدل عن هذه الفكرة

بعد نكبة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وكلّف طاهر يحيى بتأليف وزارة مؤيدة لمصر وتقف معها في محنتها، لذا استبعد حزب البعث من المشاركة في الحكومة الجديدة، لأن

المصريين لم يكونوا مستعدين للتعاون مع الحزب بعد تجربتهم معه في انفصال سوريا عام ١٩٦١ وإفشاله الاتحاد الثلاثي بين العراق ومصر وسوريا في عام ١٩٦٣.

لذا فقد حاولت قيادة حزب البعث استمالة بعض الضباط

المتنفذين القريبين من الرئيس عبد الرحمن عارف الذين استاؤوا من إطلاق سراح الضباط الذين تورطوا

في المحاولتين الانقلابيتين اللتين أيّدهما المصريون في عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦. كان الشخص الوحيد في الحكومة الجديدة الذي كانت لي معرفة جيدة به هو الدكتور ناصر

الحاني وزير الخارجية الجديد، وذلك من خلال عملنا في السلك الخارجي العراقي. فاتصلت به مستفسراً عن أسباب هذا التغيير المفاجئ، لكنه لم يشأ إعطائي

جواباً واضحاً، واكتفى بالقول إنه ينوي إحداث تغييرات جوهرية في سياسة العراق الخارجية وتقوية جهاز الوزارة بتعيين عناصر متعلمة ومثقفة، ثم أضاف أنه

نظراً إلى الظروف الراهنة وعدم اتضاح الموقف بشأن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، فإن استمراري بمنصبي ممثّلاً دائماً لدى الأمم المتحدة أصبح ضرورياً

أكثر من أي وقت مضى. لكنني لم أقتنع بكلامه، وأخبرته بأنني أفكر جدياً في ترك وظيفتي لأني كنت واثقاً بأن الأمم المتحدة لم يعد لها أي دور أساسي في تسوية

الصراع العربي – الإسرائيلي. وبعد مضي أسبوعين أُطيحت حكومة عبد الرزاق النايف واستولى حزب البعث على السلطة. وقد تزامن هذا الحدث مع قصف

الطائرات الإسرائيلية لمدينة السلط وإربد الأردنيتين وتوغل القوات الإسرائيلية في عمق الأراضي الأردنية، فبادرتُ إلى المشاركة في مناقشات مجلس الأمن بشأن

الموضوع أسوة بممثلي الدول العربية المجاورة الآخرين، وألقيتُ خطابين، الأول في الاجتماع ١٤٣٦ بتاريخ ٧ آب/ أغسطس والثاني في الاجتماع ١٤٤٠ بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٦٨. من الجدير بالذكر أن إسرائيل تذرعت بالحجج نفسها التي تتذرع بها الآن في مواجهتها

للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وحزب اللّه في الجنوب
اللبناني. كان الخطابان المذكوران يفندان تفنيداً كاملاً
الادعاءات التي ظلت تكررهها إسرائيل حتى يومنا هذا. وقد
أخبرني جورج بول Ball ممثل الولايات المتحدة
الدائم في ذلك الوقت، بأنه يؤيد كل التأييد ما جاء في هذين
الخطابين وأبدى إعجابه وتقديره بهما. والمعروف عن هذا
الرجل أنه كان يعارض انحياز حكومته
لإسرائيل ويطالب باتخاذ سياسة متوازنة ومحايدة قدر
الإمكان، لذا فقد استقال بعد مدة قصيرة من منصبه وترك
خدمة الحكومة وألّف كتاباً ينتقد فيه بشدة
مواقف حكومته من النزاع العربي الإسرائيلي، فتعرض
لهجوم عنيف من الصهيونيين ومؤيديهم استمر من دون
انقطاع حتى وفاته قبل بضع سنوات.
في خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٦٨ توالت الأنباء
من بغداد عن الاعتقالات والتصفيات وما سمّي عمليات
التطهير في صفوف القوات المسلحة والسلك
الخارجي والإدارة والقضاء، وكان أول الضحايا الدكتور ناصر
الحاني الذي اغتيل بسبب انتقاداته العلنية والصريحة لحزب
البعث وتهديده بإفشاء بعض الأسرار
المحيطة بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨. لا أجزم بصحة ذلك، ولكن
هذا ما سمعته من عدة مصادر. ثم جاء اعتقال عبد الرحمن
البزاز وإهانته وتعذيبه في السجن، ما أدى
إلى إصابته بجلطة أفقدته الوعي، وقد سنحت لي الفرصة
لأزوره في المستشفى الذي كان يعالج فيه في لندن قبيل
وفاته. كل هذه الأحداث أقنعتني بضرورة
الاستعجال في الاستقالة، فقدمتها في العاشر من كانون
الثاني/يناير ١٩٦٩ وتركت نيويورك في إجازة قصيرة. ومن
سوء الصدف، وفيما كانت الحكومة في بغداد

تنظر في أمر استقالتي، شُنق عدد من الأشخاص بينهم بعض اليهود وعُلِّقَتْ أجسادهم في الساحات العامة. ويومذاك تعالت صيحات الاستنكار في الخارج وأخذت

صحف العالم تشهّر بالعراق. ولم يكن أمر استقالتي قد بلغ إلى مسامع الناس إلاّ في ذلك الوقت، فظن كثيرون أنني إنما قدمت استقالتي احتجاجاً على تلك

الإعدامات. ومع أنني روِّعتُ من ذلك المشهد البربري بعرض أجساد الموتى في شوارع بغداد، فإن عليّ أن أذكر الحقيقة، وهي أن استقالتي لم تكن لها أي علاقة

بتلك الإعدامات، وهذا بصرف النظر عن معارضتي الشخصية لعقوبة الإعدام من حيث المبدأ.

هاجمتني بعض الجرائد العراقية، فرددتُ لها الصاع صاعين، وفي ما يأتي نص الرسالة التي بعثتها إلى رئيس تحرير جريدة الثورة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٦٩: نشرت جريدتكم بعددها (١٤١) الصادر في ٢ شباط/فبراير ١٩٦٩ كتاباً موقّعاً من خمسة أشخاص يطالبون فيه بنزع الجنسية العراقية عنّي. وبالنظر لما احتواه الكتاب

من أكاذيب ومفتريات ومغالطات، رأيت من واجبي أن أردّ عليه رداً وافياً ليطلع الشعب العراقي الكريم والرأي العام العربي على الحقيقة. فأرجو نشر هذا

الجواب عملاً بمبدأ حرية النشر واحتراماً لحق كل مواطن تعرض للقذف في الدفاع عن نفسه.

يشير الكتاب أولاً إلى موقفي في الأمم المتحدة. ولا أدري ما هو المقصود بذلك، فإذا كانت الإشارة تتعلق بمواقفي في الأمم المتحدة بصورة عامة، فإن سجل خدماتي

للأمة العربية وقضاياها في الأمم المتحدة معروف ويشهد به العرب والأصدقاء والأعداء على حد سواء. وإني أترك الحكم للتاريخ وباستطاعة أي شخص أن يراجع

وثائق الأمم المتحدة ومحاضرها وسجلاتها، وأن يسأل من يشاء من ممثلي الدول العربية والصديقة وممثلي الشعب الفلسطيني والشعب العربي في جنوب اليمن

وعُمان عن الدور الذي ساعدني الله على القيام به دفاعاً عن الحق العربي في الأمم المتحدة خلال تشرفي بتمثيل بلادي في هذه المنظمة الدولية. أما إذا كان القصد

هو موقفي خلال الأزمة الأخيرة، فأودّ أن أشير إلى ما نشرته جريدتكم في نفس اليوم وفي صفحتها الأولى عن تفاصيل البيان الصحافي الذي أصدره الوفد العراقي

الدائم لدى الأمم المتحدة للرد على الدعايات الصهيونية. فهل غاب عن موقّعي الكتاب أني بصفتي رئيس الوفد الدائم كنت المسؤول عن إصدار هذا البيان وأنه كتب

بمعرفتي وتحت إشرافي. أوَلم يسمع رئيس قسم الشؤون العالمية، وهو أحد موقّعي الكتاب، بتصريحاتي للصحافيين ووكالات الأنباء والإذاعة بأن القضية داخلية

تخص العراق الذي له الحق وحده في محاكمة ومعاقبة الجواسيس وفق قوانينه، وأن القضية لا تخص اليهود وحدهم، وأن الغرض من الحملة على العراق هو

التستر على حقيقة الاضطهاد الصهيوني في الأرض العربية المحتلة في فلسطين؟ يبدو أن ما اعترض عليه موقّعو الكتاب هو تصريحي بأنه لم يكن من الحكمة تعليق

الجثث ودعوة الجماهير لمشاهدتها، لأن ذلك أعطى إسرائيل سلاحاً دعائياً حاربتنا به وما زالت تحاربنا به، وكان في الإمكان تجنب الوقوع في مثل هذا الخطأ دون

التفريط بحق العراق في إعدام الجواسيس والقضاء على نشاطهم. إن هذا الرأي يشاركني فيه كل من يتوخى المصلحة العربية. علينا أن نصارح أنفسنا ونعترف بما

ارتكبناه من أخطاء، لأن ذلك يزيد من ثقة شعبنا بنفسه، أما

الإصرار على الخطأ وتجاهل الحقائق فلن يعودا إلا بالضرر على بلادنا ومصلحة شعبنا العربي.

ومما يحزّ في النفس حقاً أن الوضع العربي من الناحيتين السياسية والدعائية كان في تحسن مستمر، وكانت إسرائيل في موقف المدافع بعد غارتها الانتقامية على

بيروت، ولكنها الآن استطاعت أن تأخذ بيدها زمام المبادرة وتنال من سمعة العراق والعرب. إن الموضوع لا يتعلق بإعدام الجواسيس، فهذا حق العراق الطبيعي

ولا يمكن أن ينكره أحد، ولكن الخطأ كان في تعليق الجثث وعرضها على الناس بهذه الطريقة المثيرة. إننا لا نعيش في هذا العالم وحدنا، ونحن نواجه عدواً شرساً

يستعمل جميع الأساليب للنيل منا والإضرار بمصالحنا وليثبت أقدامه في أرضنا، لذا فإن المعركة يجب أن نخوضها معه على جميع المستويات، العسكرية

والسياسية والدعائية. ولذا يجب أن نكون في غاية الحذر ونبتعد عن اتخاذ أي إجراء يضعف مركزنا ويمكّن العدو منا. إن السكوت عمّا جرى يضرّ بالمصلحة ويخفي

عن شعبنا حقيقة العالم الذي نعيش فيه والمخاطر التي تحيط بنا، فإذا أردنا أن نتّعظ بما حدث فعلينا أن نصارح أنفسنا بمواطن الخطأ والصواب في أعمالنا

وتصرفاتنا. أما الاستقالة فقد قدمتها منذ شهر وأوضحت الأسباب الشخصية التي دفعتني إليها، وباستطاعتكم أن تأخذوا المعلومات من السيد وزير الخارجية.

وفي ما يتعلق بالعودة إلى العراق، فإنني طلبت مرتين خلال عام ١٩٦٨ المجيء إلى بغداد للمداولة مع المسؤولين ولم يُجب طلبي.

أما الكلام عن إغداق المال والثراء وعن الطبقات وغير ذلك، فإنه لا يستحق الجواب. إن هذا الكلام وهذا الأسلوب في

الشتم والقذع أصبح لا ينطلي على أحد. إن ما
حصلتُ عليه من الحكومة لا يزيد ولا ينقص عما حصل عليه الموظفون الآخرون من الرواتب والمخصصات التي يستحقونها بموجب القانون، لذا فالكلام عن الثراءوالمال يعوزه الذوق السليم ولا يستند إلى الحقيقة والواقع. وأخيراً طلب نزع الجنسية العراقية. أعتقد أن هذا الطلب مضحك، ومن السخف بمكان، كما أنه
ينطوي على غباء عجيب. فإضافة إلى أن الدستور والقوانين والعرف المتبعة في البلاد المتمدنة قد ضمنت حق المواطنة ضماناً كاملاً، فإني أنتمي إلى عائلة عربية
عراقية سكنت هذه البلاد منذ مئات ومئات من السنين، فكيف يجرؤ هؤلاء الأشخاص على المطالبة بتجريدي من هذه الجنسية التي هي من أهم حقوقي كإنسان،
في الوقت الذي يرون فيه العشرات من الذين لا تربطهم أي رابطة بالعرب أو بالعراق يسرحون ويمرحون ويتشدقون كذباً بالعروبة والقومية.
إني لم أطعن وطني في محنته، ولكني حاولت التخفيف من الآثار السيئة الناجمة عن بعض التصرفات التي أوقعتنا في مأزق كنا في غنى عنه وفي وقت أضر ضرراً
بالغاً بالمصلحة العربية.
إن الشعب العراقي يعرف جيداً أبناءَهُ الذين خدموه بكل إخلاص، كما يعرف المتاجرين باسمه. إن الثورة الحقيقية هي ليست الغوغائية، الثورة هي العمل المستمر
المنظم القائم على العلم والعقل والتخطيط والتنظيم والصدق والإيمان، وإن الشعب العراقي يدرك جيداً مصلحته وليس بحاجة إلى أمثال كاتبي الكتاب ليعرف
أين هي مصلحته الحقيقية ومن هم المخلصون من أبنائه ومن هم الجاحدون والمتاجرون باسمه.

لا أعتقد أن كاتبي الكتاب لهم الرجولة الكافية للاعتذار والاعتراف بالخطأ، ولكني أرجو ألا يخيب ظني بكم برفض نشر هذا الجواب. فعدم نشركم جوابي معناه

أنكم تخافون من نور الحقيقة وترغبون في البقاء في ظلام الدجل والكذب. أما إذا نشرتم الكتاب فمعنى ذلك أنكم بدأتم بالارتفاع إلى مستوى مسؤولياتكم.

بطبيعة الحال لم ينشر هذا الجواب وهذا الرد، وهو ما كنت أتوقعه.

وعلى أثر إرسال ذلك الكتاب إلى جريدة الثورة، بعث السيد عبد الكريم الشيخلي وزير الخارجية بالبرقية الآتية: من السيد وزير الخارجية إلى السيد الباجه جي.

أولاً، لم أتسلم رسالتك مع البكري. ثانياً، أبرقتُ إلى وزير الثقافة والإعلام عند زيارته للقاهرة وطلبت منه توضيح الموضوع في المؤتمر الصحافي الذي كان ينوي

عقده، وقد تم ذلك فعلاً، وأعتقد أنكم اطّلعتم على جوابي. ثالثاً، إن ما نشر في الثورة لا يعبر عن رأي الدولة، وإنما هو رأي شخصي محض، بدليل أن الوزارة ما

زالت بانتظار الاستقالة التي أشرت إليها.

وبعد ذلك تلقيتُ عدداً من رسائل التأييد والتشجيع حتى من أشخاص لا أعرفهم. أما في نيويورك، فقد اغتنمت وسائل الإعلام هذه المناسبة وملأت صفحاتها

بالتعليق، كما يتضح ذلك من بعض ما نشرته الجرائد، وأقتبس منها ما يأتي:

أولاً، ما جاء في جريدة نيويورك بوست بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٦٩ تحت عنوان "المندوب العراقي إلى الأمم المتحدة يترك منصبه" والمقال بقلم ميشيل جي

بالين.

حظي الباجه جي في أوساط الأمم المتحدة باحترام

الدبلوماسيين الغربيين بصفته أبلغ السفراء العرب في خطاباته وأكثرهم عقلانية في تفكيره، حتى حين غدت
سياسة بلاده أكثر ميلاً إلى اليسار وأشد ضراوة في مناهضة إسرائيل.
ثانياً، ما جاء في جريدة نيويورك ديلي نيوز في ٣١ كانون الثاني/ديسمبر تحت عنوان "الباجه جي يستقيل من منصبه": لقد حقق الدكتور الباجه جي، وهو أب لثلاث بنات، سمعة واسعة بصفته خطيباً مفوّهاً، كما أنه كان يعتبر في
المناقشات المتعددة التي تلت حرب حزيران أكثر
الناطقين باسم العرب إقناعاً، سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة.
ثالثاً، نشر الكاتب الشهير درو مدلتون مقالاً في جريدة نيويورك تايمز في اليوم نفسه بعنوان "مندوب العراق في الأمم المتحدة يستقيل وينفي أن لاستقالته علاقة
بأعمال الشنق التي قام بها النظام" جاء فيه:
أجمع الدبلوماسيون على أن مغادرة الباجه جي ستضعف من طرح القضية العربية في الأمم المتحدة. إن إتقان اللغة الإنكليزية التام من قبل هذا الدبلوماسي
المجرب والماهر قد مكّنه من تقديم عرض للقضية العربية بشكل مكثف ومعبر وصحيح في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة معاً.
وعلى أثر ذلك جرت عدة محاولات لإقناعي بسحب الاستقالة التي لم تُقبل إلاّ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٩ بعد إصراري عليها. ثم غادرتُ نيويورك في ٦ آذار/مارس،
وبذلك انتهت خدمتي الحكومية لوطني الحبيب العراق، التي استمرت أكثر من ٢٤ عاماً، ثم بدأت بعد ذلك بمدة وجيزة خدمتي في وطني العزيز الثاني الإمارات
العربية المتحدة وإمارة أبو ظبي بالذات.

الفصل الثالث عشر

خدمتي في إمارة أبو ظبي ١٩٦٩ – ١٩٩٣

غادرت نيويورك في السادس من شهر آذار/مارس ١٩٦٩ إلى جنيف، وذلك بعد استقالتي من الخدمة في السلك الدبلوماسي العراقي، ولم أقرر يومذاك ما سأعمله،

لكنني كنتُ مصمّماً على ألاَّ أتقاعد وأنا لم أتجاوز السادسة والأربعين من عمري. كان الأمين العام للأمم المتحدة قد اقترح خلال زيارتي الوداعية له تعييني في

وظيفة مناسبة في المنظمة، فشكرته على ذلك ووعدته بالتفكير في الأمر، وفي الوقت نفسه اتصل بي أحد أصدقائي الأمريكيين، وكان رئيساً لإحدى المؤسسات المالية

المعروفة في وول ستريت، وأخبرني بأنهم يفكرون في فتح مكتب فرعي للاستثمار في جنيف، وعرض علي التعيين مستشاراً لمساعدتهم في أنشطتهم في الشرق

الأوسط، خاصة منطقة الخليج العربي، فقبلت ذلك العرض وقررتُ السفر إلى منطقة الخليج العربي، وقد شجعني على ذلك صديقي الشيخ صباح الأحمد

الجابر الصباح وزير الخارجية الكويتي (الأمير حالياً) وكان مساهماً في المؤسسة المالية التي عُيّنتُ مستشاراً لها. كانت معرفتي ببلدان الخليج العربية سطحية عدا

الكويت، وما عدا الكويت فقد كان الموضوع الوحيد الذي عالجتهُ في الأمم المتحدة يخصُ عُمان، الذي وقفتُ فيه إلى جانب ثوار الجبل الأخضر ضد السلطان سعيد

بن تيمور. ومن الأمور الأخرى أنه في عام ١٩٦٦ زارني في مكتبي بوزارة الخارجية الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة الذي عزله الإنجليز، وقدَّم نفسه

على أنه من مؤيّدي سياسة العراق القومية، وأنه يرجو من الدول العربية خاصة مصر والعراق العمل على إعادته إلى السلطة.

كذلك كنت قد قرأت عن الخليج وتاريخ العلاقات البريطانية مع إماراته، خاصة ما سُمي "قضية البريمي" بشأن النزاع بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبو

ظبي بشأن المساحات الشاسعة من الإمارة التي كانت تطالب بها السعودية. على كل حال، سافرتُ إلى الكويت في منتصف شهر مايو/أيار ١٩٦٩ واستقبلني ورحّب

بي الشيخ صباح الأحمد، ثم التقيتُ بالأمير الشيخ صباح السالم الصباح وبرئيس الوزراء الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ سعد العبد الله السالم الصباح،

وبعض المستشارين الماليين الذين كانوا يديرون استثمارات الكويت الخارجية، وحاولت إقناعهم بالاستثمار في الشركة الأمريكية العربية ألتي أعمل فيها. في

الحقيقة لم تكن لدي أي رغبة حقيقية في العمل في المجال الاقتصادي، لكنني قررت أن أجرب حظي في مجالٍ كنتُ بعيداً كل البعد عنه. ومن الكويت ذهبت إلى

البحرين حيث التقيت بالحاكم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وتحدثنا عن المطالبة الإيرانية بالبحرين والأزمة الناتجة من ذلك وموقف بريطانيا المتأرجح،

وأوصيته بأن يعتمد على الأمم المتحدة حيث توجد غالبية تعارض محاولات إيران ابتلاع البحرين. ومن هناك سافرتُ إلى الدوحة، حيث التقيت بالحاكم الشيخ

أحمد بن علي آل ثاني والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الذي أصبح في ما بعد أميراً، وهو والد الأمير الحالي، وأثرتُ معه موضوع الهجرة الإيرانية المتزايدة إلى بلدان

الخليج العربية ومحاولات إيران طمس عروبة الخليج، وقد

أنكر الشيخ خليفة وجود أزمة في هذا الشأن، على الرغم من وجود عددٍ كبيرٍ من الإيرانيين أو من هم

من أصل إيراني يسيطرون على أكثر الأنشطة الاقتصادية في البلاد. ثم ذهبتُ إلى دبي، حيث التقيت بالحاكم الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، وكان لقاؤنا في

مكتبه المتواضع في ميناء دبي الذي كان مليئاً بالبواخر على صغر حجمه، وكان كلام الشيخ راشد مقتصراً على الاقتصاد وسياسته بالانفتاح على كل من يستثمر

ويعمل في دبي. ومن دبي ذهبت إلى أبو ظبي، حيث استقبلني السيد أحمد بن خليفة السويدي رئيس ديوان الحاكم. وقد لمستُ في أول مقابلة معه أن له توجهات

قومية عربية قوية، فقد تحدث معي عن الجهود التي تُبذل لإقامة اتحاد بين تسع إمارات في الخليج قبل الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، والمشاكل التي تواجهه في

هذا الشأن، وطلب المساعدة في وضع اللمسات الأخيرة وبعض التعديلات على دستور الاتحاد وسن قانون لتنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبو ظبي. ثم سنحت لي

الفرصة لأن أقابل المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي، وعندما جلست معه لأول مرة، ايقنت بأنه القائد المرتجى لإمارة تعمل على أن

تنتقل من حكومة القبيلة إلى حكومة المؤسسات الدستورية، وكان حديثه أيضاً عن الصعوبات التي يواجهها في إقناع الحكام الآخرين بفوائد الاتحاد حتى تستطيع

الإمارات التسع الصغيرة أن تقف على أقدامها وتدافع عن نفسها ضد الطامعين في أراضيها وثرواتها. ثم تحدث عن المطامع الإيرانية في البحرين، وطلب مني

الذهاب إلى المنامة لإسداء المشورة إلى الشيخ عيسى بن سلمان في ما يجب أن يعملَهُ للحفاظ على استقلال البحرين

وحريتها. فلبّيتُ طلبهُ وذهبت إلى البحرين،
وهناك اقترحتُ على الشيخ عيسى أن يطلب رسمياً عن طريق إحدى الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إدراج المطالبة الإيرانية في جدول أعمال الجمعية
العامة بتأييد الدول العربية وغالبية الدول الأعضاء في المنظمة، ثم عدت إلى أبو ظبي. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ عُقد اجتماع لحكام الإمارات التسع، وهي
أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة وقطر والبحرين، وجرى إعداد "الاتحاد التساعي" وإتمام الترتيبات النهائية لإعلان الاتحاد
وإقرار دستوره. وفي خلال أحدى الاجتماعات أرسل ممثل بريطانيا في أبو ظبي طلباً بالسماح له بقراءة رسالة موجهة من الحكومة البريطانية إلى المجتمعين، فأذن
له بالدخول إلى قاعة الاجتماع وقرأ الرسالة التي كان فحواها حثّ حكام الإمارات على الاتفاق والإسراع على إنهاء العمل لسن الدستور وإعلان الاتحاد. وبعد
خروجه انسحب حكام قطر ودبي ورأس الخيمة احتجاجاً على ما سمّوه التدخل البريطاني في شؤونهم الداخلية. كانت تلك التظاهرة جزءاً من المناورات الهادفة إلى
إحداث بعض التغييرات في دستور الاتحاد وتوزيع المناصب في حكومته، لذا كان الخلاف في الحقيقة أعمق من ذلك، فقد كان هناك رأيان ونظرتان إلى الاتحاد
ونظام الحكم فيه.
الرأي الأول الذي كان ينادي به المرحوم الشيخ زايد ومستشاره أحمد بن خليفة السويدي يقول إن الاتحاد يجب أن تكون له حكومة مركزية قوية واسعة
الصلاحيات، فيما كان الرأي الثاني الذي تمثله دبي يرى أن تستمر الإمارات بالتمتع باستقلالها في كافة المجالات، على

أن تنحصر مهمة الحكومة المركزية في الشؤون
الخارجية والدفاع. وأخيراً فإن الدستور جاء كحلٍ وسطٍ بين هذين الرأيين. لكن تجربة الأربعين سنة الأخيرة أظهرت أن الكفة الراجحة كانت للرأي الثاني، فحكومة
الاتحاد بقيت ضعيفة، ليس لديها الموارد والإمكانيات، أما الهيئات الاتحادية التي ما زالت تعمل بفاعلية فهي وزارة الخارجية والبنك المركزي، لكن جميع
النشاطات الأخرى مثل الشؤون المالية والشرطة والجيش والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والعدل والموارد الطبيعية والتجارة والصناعة والزراعة، فإنها
كلها بقيت من اختصاص كل إمارة. وبالنسبة إلي، فقد اشتركت مع الإخوة العراقيين السادة محمود حسن جمعة وعبد المجيد القيسي وشكري صالح زكي ونجم
الدين حمودي رحمهم الله جميعاً في وضع قانون تنظيم الجهاز الحكومي الذي ما زال معمولاً به. وقد أصدر الشيخ زايد هذا القانون وكلف ابنه وولي عهده
الشيخ خليفة بتأليف أول وزارة للإمارة. ويومذاك أخبرني السيد أحمد خليفة السويدي أن الشيخ زايد كلّفهُ بأن يعرض عليّ منصب وزير دولة في الحكومة
الجديدة، فقبلتُ ذلك العرض لأني وجدتُ فيه فرصة لخدمة بلد عربي ناشئ والإسهام في تجربة فريدة من نوعها، لذلك قطعتُ علاقاتي مع شركة الاستثمار
ونقلتُ مقر إقامتي إلى مدينة أبو ظبي التي كانت في بداية عهدها قريةً صغيرةً تحيط بها الرمال من كل جانب، فيها شارعان هما شارع المطار وطريق الكورنيش على
البحر الذي افتتح عام ١٩٧١. وبعد تأليف الوزارة ذهبنا إلى دبي حيث كان الشيخ زايد موجوداً هناك، ومن دبي أُعلن الاتفاقُ على دستور الاتحاد في يوم ١٨ من تموز/يوليو

١٩٧١، وكانت مناسبة تاريخية ساعدني الحظ على مشاهدتها والمشاركة فيها. وفي تلك الأثناء جرت مفاوضات بين بريطانيا وإيران بشأن البحرين على ضوء

تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق الذي أكد أن غالبية شعب البحرين لا ترغب في الانضمام إلى إيران، وبناءً على ذلك وافقت بريطانيا على احتلال إيران

لثلاث جزر عربية هي أبو موسى (تابعة للشارقة) وطنب الكبرى وطنب الصغرى (تابعتان لرأس الخيمة) مقابل إنهاء المطالبة بالبحرين. بعد إتمام تلك الصفقة التي

لم تُستشرِ الإمارات الأخرى بشأنها، أُلغيت معاهدات الحماية وأُعلن استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ وسط ابتهاج شعبي

كبير. فلقد عشت حياتي وأنا أحلم بوحدة الأمة العربية وجمع شملها في وطنٍ واحدٍ، وقد كانت التجارب الوحدوية التي عشتها قد أثبتت فشلها، حتى خلتُ أن

هذه الأمة كتب لها ألاّ تتحد، إلى أن حل يوم الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١، وهو يوم إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كحقيقة راسخة تزداد صلابة كل يومٍ،

لأنها بفضل من الله تعالى ثم من المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأصحابه أصحاب السمو حكام بقية الإمارات، قامت الدولة على أسس وعقيدة تمثل

إيديولوجية الشعب النابعة من تعاليم الإسلام السمحاء، ومن الرابطة القومية مع بقية الأقطار العربية، لكن كانت هناك مشاكل خارجية. فالمملكة العربية

السعودية لم تكن متحمسة لهذا الاتحاد، وكانت تفضّل تأجيل إعلانه إلى ما بعد ترسيم الحدود معها، وكانت هناك أيضاً معارضة من القوى اليسارية المؤيدة

لحكومة جنوب اليمن. وقبل إعلان الاستقلال، قمنا باتصالات

مكثفة مع جميع الدول العربية للحصول على تأييدها، فذهبت إلى القاهرة حيث استقبلني الرئيس

أنور السادات، وأكد لي دعم مصر للاتحاد. وفي يوم إعلان الاستقلال غادرت أبو ظبي إلى نيويورك حاملاً معي طلب الإمارت الرسمي للانضمام إلى الأمم المتحدة،

كرئيس أول وفدٍ للإمارات في بداية عهدها كدولة مستقلة. وعندما وصلت إلى نيويورك لقيت ترحيباً حاراً من الأمين العام يوثانت ومن بعض زملائي القدامى. لكن

كانت هناك عقبة واحدة يجب إزالتها لإدخال الإمارت في المنظمة، وهي موقف الصين الشعبية التي احتلت في تلك السنة مقعد العضو الدائم في مجلس الأمن.

فعلاقات الصين كانت وثيقة مع الحكومة اليسارية في جنوب اليمن، والتي كانت تعارض الإمارات وتقول عنها إنها كيان صنعه الاستعمار البريطاني لإحكام

سيطرته على الخليج. لذلك اتصلتُ بجميع أعضاء مجلس الأمن فأبدوا ترحيبهم ما عدا ممثل الاتحاد السوفياتي الذي أبدى قلقه من العلاقات بين الإمارات

وبريطانيا والدول الغربية. وكان جوابي لهما أن عليهما أن يؤيّدا استقلال أي قطر عربي، وأني بصفتي قد عملتُ الكثير من أجل تحرير شعب الجنوب العربي

والشعوب الأفريقية، فليس من المعقول أن أؤيّد دولة تسير في ركاب الاستعمار. أما في ما يتعلق بالصين الشعبية فقد أكدتُ لممثلها أن الإمارات ستسير على

سياسة مستقلة تتسم بالحياد وعدم الانحياز، وأنها ترحب بعلاقات اقتصادية تعود بالفائدة على الطرفين، وخاصة أن الإمارات منتج مهم للبترول، وأن الصين

بلد مستهلك وسيزيد استهلاكه مع مرور الزمن. وبعد مباحثات صعبة، وعلى الرغم من معارضة جنوب اليمن وعدم

حماسة السعودية، وافق مجلس الأمن على

طلب الإمارات، كما وافقت الجمعية العامة بدورها على الطلب، وأصبحت الإمارات عضواً في الأمم المتحدة، وكان لي شرف رفع علمها في مقر المنظمة بحضور

الأمين العام الذي أخبرني بأنه حضر الاحتفال خصوصاً إكراماً لي، فشكرته على هذه الالتفاتة الكريمة. وعندما ارتفع علم الإمارات خفاقاً بين أعلام بقية الدول

والأمم اغرورقت عيناي بالدموع لمشاعر الفرح والغبطة، فهذا العلم يمثل دولة خرجت من عقودٍ طويلةٍ مظلمةٍ جعلتها منسيةً في زوايا التاريخ، واليوم، وهذا

العلم يرفرف عالياً، فإنه يمثل إرادة الأمة التي عقدت العزم على أن يكون لشعبها مكانٌ بارزٌ بين الأمم. وبعد ذلك ألقيت خطاباً في الجمعية العامة شكرت فيهالأعضاء على ترحيبهم، وأوضحت لهم الأسس التي تقوم عليها سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي عدم الانحياز والإسهام في جهود الأمم المتحدة للتنمية

الاقتصادية والدفاع عن القضايا العربية العادلة وفي مقدمتها قضية فلسطين، كما أعلنتُ أن الإمارات لا تعترف بالاحتلال الإيراني للجزر وتتحفّظ على ذلك. وفي

اليوم نفسه ألقيت كلمة في مجلس الأمن حول قضية الجزر التي بحثها المجلس بطلب من العراق. وهكذا عدتُ إلى الإمارات بعد إتمام تلك المهمة، وبدأت بالعمل

مع آخرين في بناء الدولة الفتية العربية الجديدة. كانت فرصة تاريخية أن أسهم في هذا العمل، وإني فخور بهذا الإسهام، وإن كانت متواضعة مقارنة بالعمل

الضخم الجبار الذي قام به الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمساعدة ولي عهده الشيخ خليفة ومستشاره الصادق الوفي أحمد بن خليفة السويدي. وهنا لا بد لي

من القول بكل إخلاصٍ وصراحة إنني أعتبر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – رحمه الله – من أعظم الرجال الذين أنجبتهم الأمة العربية في تاريخها الطويل

الحافل، إذ دخل التاريخ من أوسع أبوابه، وصنع معجزة قلّما نرى مثلها.

فقد كانت سياسته تقوم على جملة من المبادئ والأهداف والحقائق أوجزها في ما يأتي: في حقل السياسة الخارجية، أدرك الشيخ زايد أن دولة صغيرة وغنية مثل الإمارات العربية المتحدة عليها واجبات ومسؤوليات. أولها: الدفاع عن نفسها ضد

الطامعين في أرضها وخيراتها، لذلك يجب بناء قوة رادعة لكل من تسوّل له نفسه الاعتداء عليها. ثانياً: العمل على تسوية النزاعات مع الدول المجاورة وتجنّب أي

صدام وحل الخلافات بالتفاهم والتسامح بالطرائق الدبلوماسية، ولو أدى ذلك إلى تقديم بعض التنازلات، وهو ما فعله بشأن خلافات الحدود مع المملكة العربية

السعودية وعُمان، والعمل على حل الخلاف مع إيران بشأن الجزر بالطرائق السلمية أو باللجوء إلى القضاء ومحكمة العدل الدولية إذا اقتضى الأمر. ثالثاً: تقوية

أواصر الصداقة والعلاقات الأخوية مع البلاد العربية؛ فالشيخ زايد كان مؤمناً إيماناً عميقاً بالتضامن العربي وحل الخلافات بين الأشقاء، وقام بالكثير في هذا

السبيل في فلسطين ولبنان والعراق واليمن. لقد كان – رحمه الله – وحدوي النزعة، وكان يؤمن إيماناً راسخاً بالعروبة والإسلام انتماءً وعقيدةً، كما كان سخيّاً في

مساعدة أشقائه العرب والمسلمين، فموّل مشاريع ضخمة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على كرمِهِ وسلامةِ تفكيره وسعة أفقه.

كان عملي يشمل جميع الأنشطة بحكم منصبي في مجلس الوزراء الذي أصبح يسمى في ما بعد المجلس التنفيذي لإمارة أبو ظبي. لكن اختصاصي تغيّر مع الزمن،

فبدأت العمل بتنظيم وزارة الخارجية، وساعدني في ذلك زميلي في السلك الدوبلوماسي العراقي المرحوم نجم الدين حمودي، وكان من حسن الحظ أنني جَلبتُ

للخدمة في الوزارة موظفين عراقيين مشهوداً لهم بالكفاءة، مثل ناثر العمري ومصطفى كامل ياسين وغيرهما. وبعد ذلك بقليل عُيّنتُ عضواً في مجلس إدارة

شركة نفط أبو ظبي الوطنية، وكذلك مجلس إدارة صندوق أبو ظبي للإنماء العربي، إضافة إلى مجلس إدارة جهاز أبو ظبي للاستثمار، وترأست لعدة سنوات

لجنة الاستثمار التابعة للمجلس وكذلك لجنة المشاريع العامة. لقد كان عملاً مهماً، ومع أن خبرتي في الشؤون الاقتصادية كانت محدودة، فإنني تعلمتُ مع

الزمن وكنتُ أُنادي وأُلحّ بوجوب تعليم شباب الإمارات وتدريبهم للاضطلاع بهذه المهمات، وقد نَجَحَتْ هذه السياسة، فأصبح جهاز أبو ظبي للاستثمار يضرب به

المثل لكفاءته العالية وشهرته العالمية. وكان لي دور مهم خلال السنين الأولى من عمر الإمارات في حقل العلاقات الخارجية. وهناك أشياء كثيرة أتذكرها في هذا

المجال أوجزها كما يأتي:

ترأست وفد الإمارات إلى مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز عام ١٩٧٢، وكان هدفي الأساس الذي استطعتُ تحقيقهُ هو تأييد تلك الدول لموقف الإمارات وحقها

في الجزر التي احتلتها إيران، وكذلك تسمية الخليج الخليج العربي، وهو الأمر الذي أثار احتجاج ممثل إيران، علاوة على تمكّني من الحصول على دعم قوي من

دول عدم الانحياز للمطالب الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي تلك السنة زار أبو ظبي صدام حسين نائب الرئيس العراقي، واجتمع مع الشيخ زايد بحضوري، وقال له الشيخ زايد إن الإنجليز والإيرانيين يهاجمون الباجه

جي، فأجابه صدام ضاحكاً ولهذا السبب نحن نُحبّهُ.

وفي عام ١٩٧٣ ترأست وفد الإمارات إلى مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في الجزائر، وهناك أفشلتُ محاولات للاعتراف بجبهة تحرير الخليج التي كانت تناصب

الإمارات العداء وتهاجمها بشدة، وأكدتُ النهج العربي المستقل لدولة الإمارات، وأخبرني نائبي في الممثلية العراقية سابقاً وصديقي العزيز الدبلوماسي اللامع

عدنان رؤوف بأن وزير الخارجية العراقي مرتضى الحديثي أخبره بأنه يؤيد موقفي، وعلَّق الأخ عدنان على ذلك في مسوّدة كتابه عن عمله الدبلوماسي قال فيها: جاء ذلك تعبيراً صريحاً عن الاحترام آنذاك في العراق للدكتور عدنان الباجه جي والتقدير لخبراته وإحساسه بمسؤلياته القومية.

وبعد انتهاء المؤتمر المذكور في شهر حزيران/يونيو من تلك السنة، أوفدت خصوصاً للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن، وهناك ألقيت خطاباً جامعاً شاملاً يتناول

القضية الفلسطينية من كل جوانبها، وفضحتُ ادّعاءات إسرائيل بأن هدفها هو الأمن، بينما الحقيقة هدفها الأول والأخير هو الاستحواذ على أرض فلسطين. وقد

أثار ذلك الخطاب الاهتمام والإعجاب، وحاول المندوب الإسرائيلي إحراجي في موضوع المفاوضات المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل، فكان جوابي أن الموضوع

يتعلق بالفلسطينيين أولاً، فلتبدأ مفاوضاتكم معهم. وفي شهر أكتوبر ١٩٧٣ عندما كنت في نيويورك بوصفي رئيساً

لوفد الإمارات العربية المتحدة في الجمعية

العامة، نشبت الحرب بين إسرائيل ومصر وسوريا، ونجح المصريون في عبور القناة وأُصيبت إسرائيل بنكسة لم تتوقعها. وبناءً على ذلك اجتمع مجلس الأمن

وبحث الموضوع، وأصدر قراراً بوقف العمليات العسكرية، وزوّدت الولايات المتحدة إسرائيل بما تحتاج إليه من سلاح. ثم عقدت الوفود العربية عدة اجتماعات

ودعمت الموقف السوري والمصري بكل قوة. وعندما توقف القتال عدتُ إلى أبو ظبي، وكان الشيخ زايد قد قرر حظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة والدول

الغربية الأخرى. وأدى الانخفاض المفاجئ في الطاقة المستوردة إلى أزمة اقتصادية حادة في أوروبا حاولت إسرائيل استغلالها وتحميل الدول العربية مسؤولية

حدوثها. لذا رأت جامعة الدول العربية أن من الضروري التصدي لهذه الحملة الإعلامية الإسرائيلية، فقررت إرسال وفودٍ إلى أوروبا واليابان لتوضيح الموقف

العربي. وجرى اختياري عضواً في الوفد العربي الذي عليه القيام بزيارة عددٍ من الأقطار الأوروبية واليابان. وكان الوفد مكوّناً مني ومن وزير خارجية الجزائر عبد

العزيز بوتفليقة ووزير خارجية السودان منصور خالد ووزير خارجية تونس محمود المصمودي. فزرنا أولاً كوبنهاغن حيث كان مؤتمر المجموعة الأوروبية مجتمعاً،

وهناك التقينا برؤساء الدول والحكومات الأوروبية وأطلعناهم على حقيقة الموقف، ثم عقدنا مؤتمراً صحافياً حضره المئات من المراسلين، وكنت المتحدث الرئيس

فيه، وكذلك في اجتماع القمة. وبعد ذلك ذهبت مع منصور خالد إلى بون حيث التقينا بالمستشار الألماني براندت، ومنها عُدنا إلى لندن حيث عقدنا مؤتمرات

صحافية، وأخيراً ذهبت إلى اليابان يصحبني وزير خارجية سوريا عبد الحليم خدام، والتقينا هناك برئيس الوزراء ووزيري الخارجية والمال، ثم عدتُ بعدها إلى أبو

ظبي. أعتقد أن تلك الرحلة قد نجحت وأوقفت الدعاية الصهيونية عند حدّها. وفي عام ١٩٧٤ كان هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة قد بدأ رحلاته

المكوكية، وبذل الوعود التي اتضح زيفها في ما بعد لحل القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي. لكنه طالب أولاً برفع الحظر النفطي الذي فرضه الشيخ

زايد بن سلطان آل نهيان وتبعته الدول الأخرى. وعلى أثر ذلك زار الرئيس أنور السادات أبو ظبي وطلب من الشيخ زايد إنهاء الحظر النفطي على الولايات المتحدة

تسهيلاً لمهمة كيسنجر، فاستجاب الشيخ لهذه الرغبة وانتهى الحظر الذي اعتبره كيسنجر ناقوس الخطر، وبذل جهوداً كبيرة في إقامة أجهزةٍ ومؤسسات هدفها

خفض الاعتماد على النفط المستورد، خاصة من الدول العربية.

في شهر تشرين الأول ١٩٧٤ رافقتُ الشيخ زايد في زيارة رسمية لتونس حيث التقينا بالرئيس الحبيب بورقيبة، وكانت فرصة أن أزور هذه البلاد الجميلة التي أُطلِقَ

عليها بحق اسم تونس الخضراء، ومن هناك ذهبنا لحضور مؤتمر القمة العربية في الرباط، وكان الموضوع الرئيس على جدول الأعمال هو "مستقبل منظمة

التحرير الفلسطينية"، كما كان الاتجاه جعلها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد اعترض الأردنيون على ذلك وقالوا إن من مصلحة الفلسطينيين

أن تبقى حكومة الأردن – وهي دولة معترف بها – مسؤولة عن شؤون الضفة الغربية. لكنّ غالبية الدول العربية رأت غير

ذلك، وهكذا، منذ ذلك الوقت، تسلمت
منظمة التحرير مسؤولية إدارة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد اقترحتُ خلال المؤتمر على مندوب فلسطين السيد فاروق القدومي أن يطالب الفلسطينيون
بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وهذا ما كانت ترفضه إسرائيل دائماً لأنها كانت تحاول إيهام المجتمع الدولي بأن النزاع بين إسرائيل والدول العربية ولا شأن
للفلسطينيين به. لذلك رفض القدومي هذا الاقتراح الذي استحسنه محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية. ومن الجدير بالذكر أن مطلب التفاوض
المباشر مع إسرائيل أصبح مع مرور الزمن مطلباً فلسطينياً رئيساً. وفي عام ١٩٧٥ رافقت الشيخ زايد في ثلاث زيارات رسمية إلى الهند والباكستان وفرنسا، وقد
استُقبل بحفاوة كبيرة خاصة في الباكستان التي مَوَّلَ فيها مشاريع عديدة. وفي فرنسا أقيمت مأدبة رسمية على شرفه والوفد المرافق له في قصر الإليزيه، حضرها
لفيف من كبار السياسيين والممثلين والفنانين الشهيرين، لذا كانت زيارة موفقة من كل الوجوه، وبدأت بعدها فترة من العلاقات الوثيقة والتعاون بين فرنسا
والإمارات، خاصة في المجالين العسكري والبترولي.
بالنسبة إلى الشؤون الداخلية، فقد عمل الشيخ زايد جاهداً على تقوية الاتحاد ومساعدة الإمارات الأخرى في بناء اقتصادها، ولم يبخل عليها بشيء على الرغم من
شكوكه في جدوى بعض المشاريع التي قاموا بها، لكنه اعتبر المحافظة على الأمن والاستقرار أول واجباته. وما الأمان الذي ساد البلاد في خلال الأربعين سنة الأخيرة
وما زال إلى يومنا هذا، إلاّ خيرُ دليلٍ على بعد نظره. وفي الوقت نفسه كان من أهم أركان سياسته الاقتصادية الترفيه

عن المواطنين وتأمين السكن والعيش الكريم

لهم بتمليكهم الأراضي والعقارات. لقد كانت سياسته نابعة من رغبته في توزيع الثروة توزيعاً عادلاً.

ولذلك، نرى الآن أن تلك السياسة نجحت إلى حد بعيد، فالمواطن يعيش في رفاهيةٍ ورخاءٍ واطمئنانٍ قلما نرى مثيلاً لها في العالم أجمع، هذا إضافة إلى بناء

قاعدة صلبة من البنية التحتية، فنرى الآن المستوى العالي للخدمات التي تتحسن باستمرار. هذا باختصار جزءٌ من أهداف السياسة الحكيمة التي عمل الشيخ زايد

على تحقيقها ونجح بفضل جهود المخلصين من أبناء البلد والوافدين العرب والأجانب. وقد كان لي الشرف في الإسهام ولو بنحو متواضع في ذلك الجهد الضخم

الفصل الرابع عشر

في المعارضة العراقية ١٩٩١ – ٢٠٠٣

تركتُ الخدمة في أبو ظبي إثر إحالتي على التقاعد بناءً على طلبي عند بلوغي سن السبعين في عام ١٩٩٣. وعلى أثر ذلك تفرغت للعمل على مسارين، أولاً رفع

العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق بعد غزو الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، وثانياً إطاحة النظام المسؤول عن كل الكوارث والمآسي التي

حلّت بالعراق. وقبل الخوض في تفاصيل نشاطي في هذا الشأن، قد يكون من المفيد الإشارة إلى الدور الذي أدّاه حزب البعث العربي الاشتراكي في تاريخ العرب

المعاصر.

كانت أول مرة سمعت فيها عن حزب اسمه حزب البعث العربي في عام ١٩٤٦ من بعض الزملاء في السفارتين السورية واللبنانية في واشنطن. وكانت المعلومات

عامة تتحدث عن حزب ينادي بالوحدة العربية ويعمل على تحقيقها عن طريق تعبئة القوى الجماهيرية، علماً بأن العمل من أجل الوحدة لم يبتدعه حزب البعث

أو حركة القوميين العرب، بل بدأ في نهاية القرن التاسع عشر، واندفع بقوة قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها، فجميع حركات التحرر العربية التي كانت تكافح

ضد الاستعمار كانت كلها تنادي بالوحدة. لذلك لم أشاهد شيئاً جديداً في هذا الحزب، وكانت هناك أحزاب وحركات أخرى غير معنية بالوحدة العربية، بل كانت

تعمل ضدها، مثل الأحزاب الشيوعية وجماعة الإخوان المسلمين والحزب القومي السوري. لكن لم تحظَ تلك الأحزاب والحركات بتأييد شعبي كبير، إلى أن حدثت

نكبة فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ فانكشف ضعف الأحزاب الوطنية التقليدية وفسادها وعدم كفاءتها، والتي كانت تحكم البلاد العربية، لذا أخذت الجماهير تتطلع

إلى الحركات والأحزاب السياسية الأخرى التي كان أسلوب عملها ثورياً وعنيفاً يختلف عن أسلوب الأحزاب الوطنية المعتدلة، فقويت حركة الإخوان المسلمين في

مصر وحزب البعث وحركة القوميين العرب والحزب القومي السوري والحزب الشيوعي في أقطار المشرق العربي. وبناءً على ذلك تتابعت إثر ذلك الانقلابات

العسكرية في البلدان العربية، وكان أولها انقلاب حسني الزعيم في سوريا ضد حكومة الرئيس شكري القوتلي، ثم تلاه انقلاب الحناوي والشيشكلي ومحاولة

الحزب القومي السوري في لبنان التي أحبطت وأُعدم بعدها زعيم الحزب أنطوان سعادة، إلى أن جاء الانقلاب الذي قاده جمال عبد الناصر وأقرانه من الضباط

الأحرار في ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ والذي أطاح النظام الملكي

في مصر وغيّر مجرى التاريخ العربي في النصف الثاني من القرن العشرين. لقد دفعت ثورة ٢٣ يوليو فكرة

القومية والوحدة العربية دفعة قوية إلى الأمام، وصعد نجم جمال عبد الناصر الذي جعل الوحدة العربية هدفه الرئيس، وقد استجابت الجماهير العربية لهذه

الدعوة، وكان حزب البعث في مقدمة مؤيدي الرئيس المصري. فقامت حركة قوية في سوريا تطالب بالوحدة مع مصر ومبايعة عبد الناصر بزعامة الأمة العربية.

وقد قام السيد محمود رياض سفير مصر في دمشق بدور بارز جداً في تشجيع هذه الحركة، واعتُبِرتْ الوحدة السورية المصرية خطوة مهمة نحو تحقيق حلم

الوحدة العربية وقيام دولة عربية واحدة تلم شمل العرب في كل أقطارهم. كنت في بغداد عند إعلان الوحدة بين سوريا ومصر، وأيّدتها كما أيّدها الشعب العراقي

بأغلبيته الساحقة، وكانت هذه المرة الأولى التي لمست فيها عن قرب نشاط البعثيين الذين شاركوا مع الأحزاب الأخرى، ومنها الحزب الشيوعي، في تكوين جبهة

وطنية تعاونت مع حركة الضباط الأحرار التي أطاحت النظام الملكي في العراق يوم ١٤تموز/١٩٥٨. لكن بعد نجاح تلك الثورة، بدأت الخلافات تظهر بين أعضاء

الجبهة، وكان الانقسام واضحاً حول موضوع الوحدة العربية، إذ عارض الشيوعيون والأحزاب اليسارية الأخرى الدعوة للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة،

فيما أيّدها القوميون العرب والوطنيون المستقلون وحزب البعث الذي أصبح قوة لا يستهان بها في العراق، واستقطب عدداً كبيراً من الشباب ذوي الاتجاهات

القومية خلال فترة قصيرة منذ تأسيس فرعه في العراق عام ١٩٥٢ بقيادة فؤاد الركابي. غير أن البعثيين اضطُهِدوا خلال فت

المد الشيوعي التي حدثت في السنين

الأولى من النظام الجمهوري في العراق، وقدموا العشرات من الضحايا. وعندما سقط نظام الزعيم عبد الكريم قاسم، بدأت تجربتي الأولى مع حزب البعث في عام

١٩٦٣، وذلك عندما استولوا على الحكم، وكنت وقتئذٍ سفيراً للعراق في الأمم المتحدة، وكانوا يعرفون عن عملي في الأمم المتحدة، خاصة في ما يتعلق بقضيتي

فلسطين وعدن وقضايا الاستعمار الأخرى، إضافة إلى النزاع بشأن الكويت. لذا اتصل بي وزير الخارجية الجديد طالب الشبيب وطلب مني عدم الاعتراض

والتعرض لطلب الكويت الانضمام إلى الأمم المتحدة الذي أعيد عرضه أمام مجلس الأمن بعد أن وعد الاتحاد السوفياتي بعدم استعمال حق الفيتو ضد طلب

الانضمام، وكان العراق قد اعترف رسمياً باستقلال الكويت وأقام علاقات دبلوماسية معها. أما التجربة الثانية مع حزب البعث فقد جرت في بغداد في أوائل شهر

حزيران في عام ١٩٦٣، وذلك عندما ذهبت كعضو في لجنة عدن الفرعية والتقيت بالسيد طالب شبيب وأعجبتُ بشخصيته وذكائه، وبدأت منذ ذلك الوقت صداقة

حميمة بيننا استمرت أكثر من ثلاثين سنة حتى وفاته في لندن عام ١٩٩٧. ويومذاك أعربت لطالب شبيب عن استيائي من أعمال القتل والتنكيل ضد الشيوعيين،

وحذرته من مغبة خلق أحقاد وثارات تضر بالعراق ووحدة شعبه. وفي تلك الفترة أقصى عبد السلام عارف البعثيين عن الحكم بانقلاب أبيض في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣. واعتمد خلال السنتين الأوليين من حكمه على بعض الضباط المعروفين بارتباطهم بجمال عبد الناصر، مثل صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان

وأعضاء بارزين في حركة القوميين العرب مثل خير الدين حسيب وأديب الجادر. وبناءً على ذلك، اختفى حزب البعث عن الأنظار لمدة من الزمن، ثم عاود نشاطه

بنحو مخفف بعد نشوب النزاع بين عبد السلام عارف والعناصر الناصرية والقوميين العرب وإقصائهم عن مواقع السلطة، وفشل المحاولة الانقلابية التي قام بها

عارف عبد الرزاق في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ بدعم مصري، ثم كثف البعثيون نشاطهم بعد مقتل عبد السلام عارف في نيسان/إبريل ١٩٦٦ وحاولوا النفاذ بمختلف

الطرق إلى مواقع السلطة، مستغلين ضعف الرئيس الجديد عبد الرحمن عارف وطيبته. وفي تلك الأثناء زارني في مكتبي بوزارة الخارجية أحمد حسن البكر، وكانت

زيارة مفاجئة، إذ لم تكن لي سابق معرفة به. فرحّبتُ به وقال لي إنه يعتبرني من العناصر الوطنية التي يعتمد عليها، ورجاني أن أتوسط لدى الرئيس عبد الرحمن

عارف لإطلاق سراح بعض البعثيين المعتقلين، مؤكداً أن الحزب مستعد للتعاون مع الرئيس وحكومته. لذا نقلت فحوى ذلك الحديث إلى الرئيس عبد الرحمن

عارف الذي قال إنه لا يصدق البعثيين لأن الكذب من أساليبهم المعروفة، ولكنه قال إنه سيفرج عن المعتقلين البعثيين لأنه يرغب في رصّ الصفوف وتوحيد القوى

القومية لمجابهة التحديات الخطيرة التي تواجه الأمة العربية. وفي أحد اجتماعات مجلس الوزراء برئاسة السيد ناجي طالب، أخبرني أحد زملائي الوزراء أن صدام

التكريتي قد فرّ من السجن. ولم أكن قد سمعت بهذا الاسم من قبل، واستفسرت من زميلي الوزير عَمَّنْ يكون صدام التكريتي، فقال إنه من شباب حزب البعث

المتطرفين، وإنه شارك في محاولة اغتيال الزعيم عبد

الكريم قاسم وجُرح واستطاع الهرب إلى مصر. لكن الحزب عارض بنحو سافر الوزارة التي ألّفها طاهر يحيى في

العاشر من تموز ١٩٦٧، واستطاع أن ينفذ إلى صفوف أقرب المقربين إلى الرئيس عبد الرحمن عارف، وهما المقدم عبد الرحمن الداوود قائد الحرس الجمهوري

والمقدم عبد الرزاق النايف نائب رئيس الاستخبارات العسكرية، وأجرى الحزب اتصالات مع وكالة الاستخبارات الأمريكية بواسطة ناصر الحاني الذي كان وقتئذ

سفير العراق في بيروت، وأدى رجل الأعمال العراقي لطفي العبيدي دوراً مهماً في تلك الاتصالات، وكانت هناك أيضاً اتصالات على مستوى أعلى بواسطة المستر

اندرسون وزير المال في عهد الرئيس جونسون. كنت وقتئذ سفيراً وممثلاً دائماً للعراق في الأمم المتحدة، واتصل بي وزير الخارجية المصري صديقي وزميلي السيد

محمود رياض، وطلب مني أن أبلغ الحكومة العراقية أن المستر اندرسون يعمل من أجل إزالة آثار العدوان الإسرائيلي لسنة ١٩٦٧، لذا يرجو أن تساعده الحكومة

العراقية في الحصول على عقد امتياز الكبريت، وبالفعل زارني اندرسون ورجاني أن أبلغ الحكومة العراقية بالجهود التي يبذلها في مصلحة العرب، وأن الامتياز

سيعود بفوائد كبيرة على العراق الذي كان يمر بضائقة مالية شديدة بسبب انقطاع ضخ البترول عبر الأنبوب الذي يمر في الأراضي السورية. لذا أبلغتُ وزارة

الخارجية تفاصيل ما دار بيننا، والطلب الخاص الذي قدمه السيد محمود رياض. لكن وزارة طاهر يحيى لم تستجب لهذه النداءات إلى أن وقع انقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ وتولى رئاسة الوزارة المقدم عبد الرزاق النايف وأدخل معه بعض الوزراء البعثيين وعيَّنَ ناصر الحاني وزيراً للخارجية.

لكنّ البعثيين تمكنوا بسهولة فائقة من إسقاط حكومة عبد الرزاق النايف، وأقيل رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف من منصبه وعُيِّنَ بدلاً منه أحمد حسن

البكر، وبرز اسم صدام حسين كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة والحاكم الحقيقي في العراق. وقد فوجئت كما فوجئ غيري بأسلوب الحكم الدموي الذي

استهله البعثيون. فقد قُتِلَ ناصر الحاني واعتُقِلَ عبد الرحمن البزاز، وأُعِلنَ عن مؤامرةٍ اعتُقِلَ على أثرها العشرات من الأشخاص، وجرت محاكمات صورية، ونفّذ

حكم الإعدام بهم وعُلّقت جثثهم في ميدان الجمهورية وسط بغداد. كل هذه التطورات أقنعتني باستحالة العمل مع حكومة كهذه، وخاصة أنني كنت عازماً على

ترك وظيفتي لأنني أدركت أن الأمم المتحدة لن يكون لها أي دور في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي وإعادة الحق الفلسطيني والأراضي المحتلة إلى أصحابها. لذا

قررت الاستقالة كما سبق أن أوضحت ذلك في فصل سابق، وذهبت إلى أبو ظبي حيث عملت هناك. وبعد إعلان استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، كان

العراق من أول الدول التي اعترفت بذلك، وأرسلت سفيراً هو توفيق المؤمن الذي كان يظهر تجاهي مودةً واحتراماً فائقين، وكان يستشيرني في كثير من الأحيان. لذا

أصبح من الواضح أن الحكم البعثي في العراق قرر أن يقيم معي علاقات صداقة وثقة متبادلة. كنت أتجاوب معهم في حدود المعقول، لكن شكوكي في أهدافهم

وأساليبهم الدموية جعلتني أرفض زيارة العراق، على الرغم من الدعوات المتكررة التي نقلها إليّ السفراء العراقيون المتعاقبون. وإنني أذكر أنني التقيتُ بصدام

حسين للمرة الثانية في حياتي في الجزائر عام ١٩٧٥،

وكنت وقتئذٍ عضواً في وفد الإمارات العربية المتحدة إلى مؤتمر القمة لدول الأوبك. والمعروف أن صدام حسين

عقد اتفاقاً مع شاه إيران اعترف بموجبه العراق بحدود إيران في شط العرب في الثالوك، أي منتصف النهر، وتعهد الشاه مقابل ذلك بوقف دعمه للثورة الكردية في

شمال العراق. وحين زار صدام الشيخ زايد كنت حاضراً في الاجتماع، وقد أوضح صدام للشيخ زايد سبب رضوخه للمطالب الإيرانية في شط العرب قائلاً إن إيران

التي ألغت معاهدة ١٩٣٧ تتصرف في النهر كأنها مالكة لنصفه ولا يستطيع العراق مجابهتها عسكرياً، لذا قَبِلَ بأمرٍ واقعٍ لا يستطيع تبديله، ولكنه حصل في مقابل

ذلك على وقف الدعم الإيراني للثورة الكردية، ما سيمكّن القوات العراقية من القضاء على ما كان يعتبره تمرداً ضد السلطة الشرعية الذي كلف العراق غالياً في

الأرواح والأموال. وبعد أقل من أربع سنوات من ذلك اللقاء، سقط النظام الملكي في إيران وتولى آية الله الخميني السلطة المطلقة. وقد تزامن ذلك مع تولي صدام

حسين السلطة في العراق بعد إقصائه لأحمد حسن البكر وتخلصه من زملائه القدامى في الحزب. وكان من الواضح أن الخميني لن يهدأ له بال إلا إذا قضى على

صدام حسين وحكمه البعثي، وأيّدتهُ حركة الدعوة التي أسسها السيد محمد باقر الصدر والتي كان لها أعوان منتشرون في كل المناطق ذات الأغلبية الشيعية فيالعراق. ولذلك، بدأت أعمال الشغب والتفجيرات، وقابلها صدام بقسوة بالغة، ما زاد من حدة الخلاف وحصلت تجاوزات على الحدود من الطرفين. كان الوضع

في إيران مضطرباً، فقد تعرضت المؤسسة العسكرية للملاحقة والتهميش، وأعدم عددٌ كبيرٌ من الضباط، وكانت

الفوضى ضاربة أطنابها في كل أنحاء البلاد. لذا
اعتقد صدام أن الفرصة سانحة لتوجيه ضربة حاسمة لإيران وتحرير عربستان أو "خوزستان العربية" من السيطرة الإيرانية واسترجاع شط العرب وجميع المناطق
الحدودية التي استولى عليها الإيرانيون.
هكذا بدأت الحرب الإيرانية، وكان النصر حليف العراق في أول الأمر، فسقطت المحمرة بأيدي القوات العراقية. وقد كانت الانتصارات العراقية صدمة للرأي العام
الإيراني، لذا التف الإيرانيون حول حكومتهم، فالشعور الوطني قوي جداً في إيران، وخاصة أن هناك كراهية عميقة للعرب يتوارثها الإيرانيون جيلاً بعد جيل، وقد
عزّ عليهم أن دولة عربية صغيرة عدد سكانها ثلث عدد سكان إيران تهاجمهم في عقر دارهم وتحتل أراضي يعتبرونها جزءاً لا يتجزء من إيران. لكن القيادة
العسكرية العراقية ارتكبت أخطاءً كبيرةً، ما مكّن القوات الإيرانية من استرجاع المحمرة وتدمير فرقة عراقية بكاملها وأسر أكثر أفرادها. فقد شن الإيرانيون هجوماً
معاكساً احتلوا فيه أراضي عراقية. وعندئذٍ، أيقن صدام أنه لا يستطيع كسب هذه الحرب التي أخطأ في حساباته بشأنها، فراح يطالب بوقف القتال والاستجابة
لطلب مجلس الأمن بإنهاء الحرب. لكن الخميني رفض وقف القتال وأرسل مئات الألوف من الشباب غير المدربين إلى ساحات القتال، وكانت القوات العراقية
بدورها مؤلفة من مئات الألوف من المجندين الذين كان أكثرهم من الشيعة العرب، وقد خاضوا حرباً لم يكونوا مستعدين لها ودافعوا ببسالة عن العراق. أما في
الإمارات، فقد كان الاتجاه هو تأييد العراق ودعمه، لكن كان هناك شعور بالقلق من نشوب حرب قريبة من شواطئ

الخليج. كان سفراء العراق إلى دولة الإمارات
الذين تعاقبوا خلال سنوات الحرب على اتصال معي، واستجبت لنداءاتهم بالإسهام المالي لدعم المجهود الحربي، فتبرعت بمبلغ ٩٠ ألف درهم (٢٥ ألف دولار).
ولكن مع تعاطفي الطبيعي مع العراق كنت أشعر بقلقٍ متزايدٍ مما ستخلفه هذه الحرب من مشاكل ومآس. ويومذاك، احتل الإيرانيون الفاو واستطاع العراقيون
استرجاعها وحققوا نصراً كبيراً أعاد الثقة إلى نفوسهم، ما اضطر الخميني في نهاية المطاف إلى القبول بوقف إطلاق النار وتجرّع كأس السم كما قال. وعموماً، فإن
العراق خرج من الحرب ضعيفاً منهكاً وفقيراً، لكنه كان أفضل حالاً من إيران.
إثر انتهاء الحرب استدعيتُ السفير العراقي طه ياسين العريم لمقابلتي في مكتبي الرسمي في الديوان الأميري في أبو ظبي، وطلبتُ منه أن ينقل إلى حكومته ما يأتي: ضحى العراق بمئات الألوف من خيرة شبابه وبالرغم من الخسائر الجسيمة في الأموال والأرواح بقيت الجبهة الداخلية متماسكة وتحسنت علاقات العراق مع
الدول العربية والاشتراكية، وتوثقت أواصر الأخوة مع الدول العربية (باستثناء سوريا) خاصة مع دول الخليج، لذا فقد حان الوقت للانفتاح والانفراج وتخفيف
القيود التي كبّل بها الشعب، وإعطاء المزيد من الحرية، ونبذ أساليب القهر والاستبداد التي عانى منها المواطنون العراقيون أشد المعاناة، خاصة خلال سني الحرب.
وفي العلاقات الخارجية، أرجو أن تستفيد الحكومة من التحسن الكبير الذي طرأ على علاقات العراق بالدول الغربية والاشتراكية على حدّ سواء، ولكن عليها أن
تلتزم جانب الحذر وألاّ تتورط في مغامرات جديدة، فالعراق

سيبقى مستهدفاً لأن إسرائيل ستبذل ما في وسعها لمنع العراق من بناء قوة رادعة تجعل من لجوء

إسرائيل إلى الخيار العسكري أكثر كلفة.

وكما توقّعت، فقد اشتدّت الحملات الإعلامية ضدّ العراق وعلى صدام حسين بالذات، وأوجست خيفة من أن هناك خطة لاستدراجه للقيام بمغامرة جديدة غير

محسوبة عواقبها. ويبدو أن هناك من درس شخصية صدام حسين وخلفيته دراسة معمقة. وسنحت لي الفرصة لإبلاغ مخاوفي مباشرة إلى أحد أركان النظام وهو

طارق عزيز يوم كنت أقضي قسماً من فصل الصيف من عام ١٩٨٩ في جنيف، وهناك التقيت بصديقي وزميلي القديم عص كتاني وبيّنتُ له مخاوفي، فاقترح أن

أتحدث عن هذا الموضوع مع طارق عزيز الذي كان موجوداً في جنيف. وبناءً على ذلك تم اللقاء في دار البعثة العراقية، وحذرتُ طارق عزيز من التورط في أعمال أو

مغامرة لن يتمكن العراق من تحمل نتائجها وتبعاتها، فأجابني بأنهم مدركون لأهداف الحملة الإعلامية ضد العراق، وأنهم واعون لما يحاك من مؤامرات ضد

العراق. ثم أشرتُ إلى ضرورة تحسين العلاقات مع سوريا حتى لا يبقى لإيران أي حليف أو صديق عربي، فقال إن سوريا هي كالتفاحة "الخايسة" أي العفنة،

وستسقط من شجرتها في حضن العراق، وقال إن المسألة مسألة وقت. لكن لم تلبث أن توترت العلاقات مع الولايات المتحدة إثر الهجوم اللاذع الذي شنّه صدام

ضدها في اجتماع القمة العربي في بغداد في شهر مايو/ أيار ١٩٩٠ والتهديدات التي أطلقها ضد إسرائيل والتحذيرات التي وجهها إلى بعض الدول الخليجية بشأن

زيادة إنتاجها وتصديرها من النفط، ما أدى إلى انخفاض

الأسعار وزاد من صعوبة خروج العراق من الضائقة المالية التي كان يعاني منها بسبب تكاليف الحرب
الباهظة.
كنت في لندن في صيف ١٩٩٠ أراقب التدهور في العلاقات بين العراق ودول الخليج. وفجأة، ومن دون سابق إنذار، دخلت القوات العراقية إلى الكويت واحتلتها
بالكامل في ظرف عدة ساعات، لذا قفلت عائداً إلى أبو ظبي لأكون على مقربة من الأحداث ولأسهم في الاجتماعات التي عقدها المجلس التنفيذي لبحث الأزمة.
وهناك سألني بعض الزملاء في المجلس عن رأيي، فكان جوابي أن القوات العراقية ستنسحب وتبقى حامية صغيرة في جزيرتي بوبيان وورية وأخرى ترابط في شريط
داخل منطقة لم يُتّفق على ترسيم الحدود فيها. لكن الأمور سرعان ما تطورت نحو الأسوأ، فقد أصدر مجلس الأمن قراراً بفرض عقوبات اقتصادية على العراق،
معتبراً الغزو العراقي للكويت عملاً عدوانياً ومخلاً بالسلام العالمي. ومن جانبها طلبت جامعة الدول العربية من العراق الانسحاب فوراً من الأراضي الكويتية.
وبقي الجدال قائماً بشأن المواقف التي اتخذها الملك حسين عاهل الأردن والرئيس المصري حسني مبارك حيال سوء فهم الرئيس العراقي لما أبداه هذان الزعيمان
العربيان. وهناك ادّعاء لا يستند إلى الحقيقة أو الواقع وهو أن سفيرة الولايات المتحدة لدى العراق إبريل كلاسبي أفهمت صدام أن حكومتها لن تعارض أي عمل
يقوم به العراق لاسترجاع حقوقه في منطقة الحدود. والحقيقة أن كلاسبي لم تقل أكثر من أن الولايات المتحدة لا تتدخل في منازعات الحدود بين الدول العربية،
ولكن ليس معنى ذلك أنها لن تعترض على أي عمل عسكري

عدواني ينتهك حرمة الأراضي الكويتية واستقلالها. وبعد بضعة أيام من الغزو، أعلن العراق ضم

الكويت وجعلها المحافظة التاسعة عشرة. ويومذاك، بدأت الولايات المتحدة بحشد قواتها والحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد العربي والعالمي للعقوبات

واستعمال القوة لإخراج الجيش العراقي من الكويت. أما الإمارات العربية المتحدة فقد انضمت إلى التحالف ضد العراق الذي شمل كل دول العالم تقريباً. بلغ

عدد الجنود الأمريكيين أكثر من نصف مليون مُدعمين بآلاف الطائرات والسفن الحربية العملاقة، وعلى الرغم من ذلك كان عدد من الإخوة العراقيين والعرب

يصرّون على أن أمريكا لن تهاجم العراق وأن المسألة لن تتعدى تظاهرة هدفها ممارسة الضغط. وقد حاولتُ أن أقنعهم بأن أمريكا جادة ولن تتراجع عن استعمال

القوة، وأن على صدام أن يستمع إلى نصائح العديد من رؤساء الدول بالانسحاب من دون قيد أو شرط من الكويت قبل أن تحل الكارثة بالعراق. لكن صدام استمر

بعناده وقدم مقترحات تعجيزية كان يعرف مقدماً أنها لن تُقبلَ، ولا أدري إلى هذا اليوم ما هي الحسابات والمعلومات التي استند إليها هذا الرجل في اتخاذ موقف

يجره إلى حرب غير متكافئة ضد ٣١ دولة، منها أقوى دول العالم عسكرياً. لقد سمعتُ تفسيراتٍ مختلفة أقربها إلى التصديق أن صدام كان يعتمد على عميل

مزدوج في واشنطن يرسل إليه معلومات غير دقيقة، ومنها أن الولايات المتحدة لن تهاجمه. لقد كان لدى صدام حسين مهلة أكثر من خمسة أشهر للرجوع عن

خطئه والانسحاب من الكويت وعقد مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة لتسوية جيمع القضايا العالقة بين البلدين،

لكنه لم يفعل ذلك. لذا فإنه بخوضه
الحرب دمر الجيش العراقي وكذلك البنية التحتية العراقية، واضطر بعدها إلى القبول بشروط مهينة لوقف القتال جعلت من العراق بلداً منبوذاً خاضعاً
لعقوبات صارمة لم يُشهد لها مثيلٌ في تاريخ العلاقات الدولية.
وعندما نشبت الحرب جرى قصف جوي مركز لأكثر من خمسة أسابيع، ثم بدأت العمليات البرية التي لم تستمر أكثر من خمسة أيام استسلم بعدها العراق
استسلاماً كاملاً للشروط الأمريكية. كنت يومذاك متعاطفاً مع العراق، وكنت أتمنى لو يحرز نصراً واحداً على الأقل يمكنه من الحصول على شروط أفضل، لكن
كل ما حصل عليه صدام حسين هو تمكنه من القضاء على ما سمّي الانتفاضة، وبسط نفوذه على كل أنحاء العراق عدا المنطقة الكردية التي أجبرهُ الأمريكان على
الانسحاب منها. ولكن على الرغم من انسحابه من الكويت وقبوله بالشروط المهينة والصارمة التي تضمنها القرار ٦٨٧ الصادر في ٣ نيسان/إبريل ١٩٩١، فإن العقوبات
بقيت سيفاً مصلتاً على رؤوس العراقيين، وكان من نتائجها تدمير الاقتصاد والطبقة الوسطى ونسيج المجتمع العراقي. كان الأسى يحزّ في قلبي لما وصل إليه العراق
بسبب السياسة القائمة على الجهل والغرور، فكتبت مقالاً باللغة الإنجليزية، كان أهم ما فيه تفنيد الحجج القانونية التي استند إليها الأمريكان في استعمال
القوة ضد العراق، وقد نُشر ذلك المقال في جريدة الغارديان، وأشاد به كل من قرأه. يقول محمد حسنين هيكل في كتابه أوهام القوة ما يأتي: كان رأي الدكتور عدنان الباجه جي، وهو واحد من خيرة العقول القانونية في الوطن العربي، أن

القرار ٦٧٨ قد يكون هو نفسه مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة، ذلك أن

نص المادة ٥١ من الميثاق التي استند إليها تعطي الدول المعنية الحق في الدفاع عن نفسها إذا هوجمت وتطلب من غيرها أعضاء الأمم المتحدة مساعدتها في صدّ هذا

الهجوم، وذلك قبل أن يتخذ مجلس الأمن ما يراه ضرورياً من إجراءات، وذلك حدث فعلاً لأن مجلس الأمن اجتمع واتخذ سلسلة من الإجراءات ابتداءً من الرقم

٦٦٠ وما بعده، وبذلك استوعب مفعول المادة ٥١ ومفهوم ذلك أحكام حق الدفاع الشرعي عن النفس بمقتضى المادة ٥١ تنطبق قبل قرار المجلس بالتدخل وليس

بعده، والدلالة أن مفعول المادة ٥١ حق مؤقت ينقل إلى مجلس الأمن طالما قرر هذا المجلس أن يقوم بمسؤولياته وهذا تم. ولقد كان يحق لمجلس الأمن أن

يستعمل أي إجراءات يراها ضرورية سواء في ذلك العقوبات الاقتصادية طبقاً للمادة ٤١ أو القوة المسلحة طبقاً للمادة ٤٢، وفي هذه الحالة فإن التدخل العسكري

لحفظ الأمن يكون بعد ثبات فشل العقوبات الاقتصادية طالما أن مجلس الأمن اختارها أولاً، والقرار ٦٧٨ يشير إلى العقوبات ولا يتحدث عن فشلها. وإضافة إلى

ذلك في حال استخدام القوة المسلحة فإن مجلس الأمن هو الذى يملك الحق في استعمالها وتحت قيادة الأمم المتحدة وعلمها (كما حدث في كوريا) لكن المجلس لا

يملك استناداً إلى الميثاق حقاً يتيح له تفويض بعض أعضاء الأمم المتحدة استعمال القوة على مسؤوليتهم الخاصة.

أعطيت نسخاً من هذا المقال إلى عدد من الدبلوماسيين في أبو ظبي، وبعض الشخصيات العراقية والعربية، وفي الوقت ذاته اتصلتُ بالمسؤولين المعنيين بالشأنالعراقي في

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مطالباً برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بعد زوال أسبابها بانسحاب القوات العراقية من الكويت

وعودة حكومتها الشرعية. ولكن مع مرور الزمن اتضح لي أن هذه العقوبات الصارمة كان الغرض منها الإجهاز على ما تبقى من قدرات العراق العسكرية والعلمية

والاقتصادية. إن وجود النظام البعثي أعطى للولايات المتحدة وحلفائها المبرر والحجة لعدم رفعها، لذا أيقنتُ أن إطاحة النظام يجب أن تكون الهدف الأول

للمعارضة، لأن بقاءه معناه استمرار العقوبات ومعاناة الشعب العراقي. ومنذ ذلك الوقت كنتُ أعمل على مسارين، هما تغيير النظام أولاً ثم رفع العقوبات أو

العكس. واتضح لي أن التغيير أمنية بعيدة المنال ما لم يكن هناك البديل المقبول والمعقول. فكرتُ في أول الأمر بعودة العرش الهاشمي، وكان اتصالي الأول

بالشريف حسين بن علي زوج الأميرة بديعة، خالة المرحوم الملك فيصل الثاني الذي كانت تربطني به صداقة حميمة، فقال إنه يرشح ابنه الأصغر الشريف علي

الذي ولد في العراق عام ١٩٥٦. ثم التقيت الأمير زيد بن شاكر رئيس الحكومة الأردنية في مأدبة عشاء أقامها صديقي خلدون ساطع الحصري، وكان الأمير زيد

متحفظاً وكذلك صديقي الأمير رعد بن زيد، لأنهما لا يعرفان تماماً موقف الملك حسين بشأن المطالبة بعرش العراق.

كان هناك خلاف حول هذا الموضوع بين الملك حسين والشريف حسين بن علي بسبب الحساسيات الشخصية وبعض المشاكل التي حدثت بعد الثورة في العراق عام

١٩٥٨، وقد حذرتهم جميعاً من أن خلافاتهم ستضيّع فرصتهم الأخيرة لاستعادة عرش العراق. وبعد ذلك رحّب بي بعض

أقطاب المعارضة وأعربوا عن تقديرهم
لاهتمامي بالشأن العراقي، وأبدوا استعدادهم للتعاون معي، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، أذكر السادة محمد بحر العلوم وسعد صالح جبر وغسان العطية
وإياد علاوي وأحمد الجلبي وإبراهيم الجعفري والسيد محمد باقر الحكيم الذي دعاني الشيخ صباح الأحمد للقائه في الكويت. ومن الناحية الأخرى، قابلت الأمين
العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي والسيد عمرو موسى وزير خارجية مصر وقتئذ، وطلبت دعماً عربياً لجهود المعارضة العراقية لإنقاذ العراق من العقوبات
والحكم الديكتاتوري القمعي. كان رد بطرس غالي هو "لا فائدة من العرب ولا تضيّع وقتك معهم، حاول إقناع أمريكا لأن المفتاح بيدها". أما عمرو موسى فقد كان
متحفظاً، لأن مصر كغيرها من الدول العربية مع كراهيتها لصدام حسين كانت تخشى من التدخل في الشؤون الداخلية لأي قطر عربي حتى لا يُعدَّ ذلك سابقة قد
تستغل ضدهم. وبعد تلك الاتصالات المكثفة قررت عدم التورط في الصراع القائم بين الزعامات العراقية المعارضة المختلفة والعمل وحدي سياسياً ودبلوماسياً، وفي
ما يأتي موجز لبعض ما قمت به:
كتبتُ مقالاً باللغة الإنجليزية في عام ١٩٩٢ بيّنت فيه أن إيران كانت الرابح الوحيد من حرب تحرير الكويت، وأنحيت باللائمة على النظام الحاكم لزجّه العراق في
معركة غير متكافئة دمرت قوى العراق وإمكانياته.
في عام ١٩٩٣ وجهت رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية أردّ فيها على تصريحات وارن كريستوفر وزير الخارجية ومارتين إنديك المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط
في مجلس الأمن القومي الأمريكي بأن تغيير النظام في

العراق لن يؤدي بالضرورة إلى رفع العقوبات التي تمسكت بها إدارة كلينتون بتأييد وتشجيع من بعض

المعارضين العراقيين، خاصة المنضوين تحت راية المؤتمر الوطني الذي كانت تربطه علاقة قوية مع الإدارة الأمريكية، وقد تأكد لي ذلك عندما أبلغني أحد المسؤولين

الأمريكيين أن أي اتصالٍ رسميٍ معه يجب أن يحصل عن طريق المؤتمر.

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ نشرت جريدة الحياة مقالة لي بعنوان "مجلس الأمن... الولايات المتحدة... العراق سياسة لا تمضي إلى أهدافها المعلنة" انتقدت فيها

سياسة الولايات المتحدة واعتقادها الخاطئ بأن العقوبات ستؤدي إلى إزاحة النظام وقيام حكومة ديموقراطية، مع أن العكس هو الصحيح، لأن العقوبات أنهكت

الشعب العراقي وساعدت النظام على إحكام قبضته على البلاد.

نشرت لي جريدة الغارديان البريطانية في عددها الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ مقالاً بعنوان "صراع الصقور والحمائم على العراق" احتوى على الآراء

والمقترحات نفسها التي تضمنتها المقالات والرسائل المذكورة أعلاه.

في شهر أيار/مايو ١٩٩٤ وجهت مذكرة إلى المستر بلترو مساعد وزير الخارجية الأمريكي حذرته فيها من تدهور الأوضاع في العراق وخطأ السياسة الأمريكية بإصرارها

على استمرار العقوبات التي فقدت سندها القانوني بانسحاب القوات العراقية من الكويت، والأدهى من ذلك تكبيل الحكومة التي ستخلف صدام بالقيود نفسها.

في صيف عام ١٩٩٥ حدث تصدّع خطير في صفوف العائلة الحاكمة في العراق، فقد فرَّ إلى الأردن حسين كامل الذي

كان يعتبر الشخص الثاني في هرم السلطة بعد
صدام. وقد أكرم الملك حسين وفادته ووفّر له الحماية ومنحه حرية العمل السياسي، ثم أجرى حسين كامل اتصالات مكثفة مع بعض الشخصيات العراقية، لم
أكن من بينها، بمعرفة وبتشجيع ومباركة من السلطات الأردنية، لكنها لم تؤدِّ إلى نتيجة، ولما كثر اللغط حول موقف الأردن، أدلى الملك حسين بحديث شامل
حول الأوضاع في العراق نُشر في جريدة الشرق الأوسط في عددها الصادر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وأهم ما جاء فيه اقتراحه بأن يجري التفاهم بين ما سمّاه
المكوّنات الأساس للشعب العراقي، أي الشيعة والسنّة والكرد، لإقامة نظام فدرالي على أساس هذا التقسيم المذهبي والعرقي. وقد لقي نداء الملك حسين بوجوب
إحداث تغيير جذري في العراق ترحيباً في أوساط المعارضة العراقية، لكن فكرة المكوّنات والفدرالية وتقسيم العراقيين إلى طوائف واجهت معارضة شديدة من أغلب
قوى المعارضة، وهاجم الشريف علي بن الحسين تصريحات الملك حسين ووصف مبادرته بالمشبوهة. ومن ناحيتي انتقدتُ هذه الطروحات وانتقدها كذلك سعد
صالح جبر. وفي خضم الخلافات بين أفراد العائلة الهاشمية وتصريحات الملك حسين وتحركات حسين كامل، قرر بعض المثقفين المستقلين عقد اجتماع للخروج
برأي موحد بشأن مستقبل العراق. وقد عُقد الاجتماع في فيينا في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ شاركتُ فيه إلى جانب بعض الشخصيات العراقية المعروفة مثل عبد
الغني الدلي وأديب الجادر ومهدي الحافظ وفاضل الجلبي ونوري عبد الرزاق وسعد عبد الرزاق، وصدر بيانٌ يطالب بنقل العراق من الحكم الديكتاتوري الفردي

إلى نظام ديموقراطي تعددي.

سارع الشريف علي بن الحسين ومؤيّدوه إلى قطع الطريق أمام مبادرة الملك حسين بالدعوة إلى اجتماع في لندن، وقد دُعيتُ إليه وألقيتُ خطاباً حول الخطوات

التي يجب أن تتخذها المعارضة سياسياً ودبلوماسياً. وقد شارك في المؤتمر الذي عقد في ٤ و٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ أكثر من مئتي شخصية عراقية، وأصدر بياناً

في نهاية أعماله يطالب بسحب الشرعية من النظام العراقي ويناشد مجلس الأمن اتخاذ قرار وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتقديم أقطاب النظام

إلى محكمة دولية لما ارتكبوه من جرائم. وطالب المؤتمر بإنهاء معاناة الشعب العراقي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للسكان، ووعد بإقامة حكومة

ديموقراطية تعددية بعد سقوط النظام يختارها الشعب العراقي في انتخابات حرة نزيهة. وقد بادرتُ بعد انتهاء المؤتمر إلى الاتصال بكبار المسؤولين الأمريكيين

والبريطانيين مثل آرثر هيوز نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي، وأندرو غرين مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية، والسفير إدوارد غنيم

نائب ممثل الولايات المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة، والمستر ستروب تالبوت نائب وزير الخارجية الأمريكي الذي التقيت به شخصياً في واشنطن، وأبلغتهم رسمياً

قرارات المؤتمر، مطالباً بتأييدهم ودعمهم في المجال الدولي. وفي غضون ذلك قال الأمير حسن بن طلال، ولي عهد الأردن، إن مؤتمراً للمعارضة العراقية سيعقد في

عمان. لكن أغلب قوى المعارضة رفضت المشاركة في هذا المؤتمر الذي كان يهدف إلى تفعيل مبادرة الملك حسين بشأن المكونات والفدرالية، ولدى استفسار إحدى

الصحف الأردنية عن سبب رفضي المشاركة في المؤتمر أجبت بأني لا أعرف شيئاً عن هذا المؤتمر ولم يفاتحني أحد بشأنه ولم أُدعَ إليه، وإذا دعيت فلن ألبّي الدعوة،

وقلت إنه على الرغم من تراجع الملك حسين عن طروحاته بشأن الفدرالية الثلاثية، فالشكوك ما زالت قائمة في أهداف هذا المؤتمر.

في شباط ١٩٩٦ عاد حسين كامل إلى بغداد بعد فشله في تأليف جبهة معارضة بزعامته، وبعد أن أيقن الأردنيون أن وجوده أصبح عبئاً سياسياً ثقيلاً لا ترغب

الحكومة الأردنية في تحمّله.

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ نشرت جريدة الحياة مقالاً لي بعنوان "مطلوب تدخل عربي في الشأن العراقي بدلاً من التدخل الأجنبي" تناول القضية العراقية من

كل جوانبها. وقد أثار هذا المقال ردود فعل إيجابية لدى المعارضين العراقيين، ودعاني بعضهم إلى المشاركة في تنظيمات المعارضة. رفضت ذلك وفضّلت البقاء

مستقلاً وعدم الانتماء إلى أي حزب أو تجمع سياسي، واستأنفتُ نشاطي واتصالاتي العربية والأجنبية. وفي تلك الأثناء، اتصل بي صديقي طالب شبيب الذي

رشحني لزعامة المعارضة، فشكرته على ثقته وأخبرته أني لا أبحث عن زعامات، كما اتصل بي بعض أصدقائه وكانوا من البعثيين السابقين مثل السفير صفاء

الفلكي، واتفقنا من حيث المبدأ على الدعوة إلى مؤتمر عام يضم جميع فئات المعارضة، لكن جهودنا في هذا الصدد لم تؤدِّ إلى أي نتيجة. وفي اتصالاتي مع الأشقاء

العرب، أوضحت لهم أن التغيير في العراق أصبح مطلباً شعبياً، مع الاعتراف بأن المسؤولية الأولى في تحقيق ذلك تقع على عاتق العراقيين، لكن ذلك لا يعفي

الدول والشعوب العربية من مسؤوليتها، إذ لا يجوز أن تقف موقف المتفرج إزاء محنة الشعب العراقي، وخالفتُ الرأي الذي كان يردده بعض الزعماء العرب بأن

مسألة التغيير في العراق تخصّ العراقيين وحدهم دون غيرهم، فلا يحق لغير العراقيين التدخل فيها من قريب أو من بعيد، لأني أعتقد اعتقاداً جازماً أن إنقاذ

العراق يجب أن يكون من أهم القضايا التي تحظى باهتمام الشعوب والحكومات العربية، ولا يجوز أن يتقاعس العرب عن أداء الواجب القومي المفروض عليهم

لإنقاذ العراق الذي أصبح على حافة الانهيار، بلداً ومجتمعاً.

في بداية عام ١٩٩٧ عُيّنت مادلين أولبرايت وزيرةً للخارجية في إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون الثانية، وألقت خطاباً في جامعة جورج تاون بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧

قالت فيه إن تغيير الحكم في العراق قد يؤدي إلى تغيير السياسة الأمريكية، وكانت هذه المرة الأولى التي أعلنت فيها الولايات المتحدة أن حكومة جديدة ستعيد

العراق إلى المجتمع الدولي. لذا كتبتُ رسالةً إلى أحد أصدقائي الأمريكيين، وهو وكيل وزارة الخارجية سابقاً المستر نيوسم، وكان زميلاً لمادلين أولبرايت في هيئة

التدريس في جامعة جورج تاون، ذكرت فيها أن مستقبل العراق أصبح أهم ما يشغل بال دول الخليج العربية، خاصة بعد تنامي قوة إيران العسكرية واتضاح

مطامعها في السيطرة على مقدرات المنطقة. وبيّنتُ أن عودة العراق إلى تبوّؤ المركز الذي يستحقة في المجتمع الدولي لن يتحقق من خلال النظام الحاكم، لذا فإنتغيير النظام يجب أن يكون الهدف الرئيس للدول العربية والولايات المتحدة. وقد أخبرني المستر نيوسم أنه أطلع المسز أولبرايت على رسالتي، وأنها أبدت اهتماماً

كبيراً بها، وأرسلت إليه كتاباً تقول فيه إنهم سيرحبون بي في أي وقت أشاء، وسيكون باستطاعتي لقاء من أرغب من المسؤولين الأمريكيين. وقد اتضح من ذلك أن

الإدارة الأمريكية اتخذت قراراً بالانفتاح على فئات المعارضة الأخرى وعدم حصر اتصالها بالمؤتمر الوطني. سنحت لي الفرصة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في

اجتماع عقدتة مؤسسة الطاقة العائدة لأحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي السابق، للتأكيد على مواقفي السابقة في ما يتعلق بالشأن العراقي. وكانت أهم

النقاط التي أبرزتها وأكدتها هي أن الغاية الحقيقية لحرب الكويت كانت تدمير قدرات العراق العسكرية ومنعه من استعادة قوته في المستقبل حتى لا يهدد

المصالح الحيوية لإسرائيل والولايات المتحدة، واتضح هذا الهدف من القرار رقم ٦٨٧ بشأن إنهاء القتال ووقف إطلاق النار الذي أرغم العراق على قبوله.

وأعلنتُ أن هناك خيارين لا ثالث لهما أمام الشعب العراقي، إما بقاء النظام ومعه العقوبات، أو التخلص منه كخطوة لا بد منها لرفع العقوبات. وقد ركزتُ على

التغيير وضرورته لانتشال العراقِ من محنته، ونوّهت بأهمية المعارضة التي عليها أن تُشجّعَ بتكوينها وأسلوب عملها الأشخاص الذين يجازفون بحياتهم في الداخل

لإنقاذ العراق من الحكم الاستبدادي القمعي الجاثم فوق صدور أبنائه. وذكرت أن على المعارضة التمسك باستقلاليتها وعدم الارتباط بأي جهات خارجية حتى

تزيل عن نفسها الشبهات الطائفية والفئوية والقومية المتعصبة والتركيز على عراقيتها. لذا ذهبت إلى واشنطن في بداية عام ١٩٩٨ لحثّ الولايات المتحدة على اتباع

سياسة جديدة تجاه العراق، وتحدثت في هذا الموضوع مع

وكيل وزارة الخارجية الأمريكية توم بيكرنغ في اجتماع طويل جعل بعض الصحف العربية تنشر أخباراً

مفادها أن "واشنطن تحاور وجهاً جديداً مرشحاً لمرحلة ما بعد الطاغية"، ونشرت جريدة القدس العربي مقالاً ادّعت فيه أني طلبت من الولايات المتحدة إطاحة

صدام، فأرسلت الرد الآتي الذي نشر في شباط ١٩٩٨:

نشرت جريدتكم في عددها رقم ٢٧٠٩ الصادر بتاريخ ٢٦/١/١٩٩٨ بعض الأقوال المنسوبة إليّ خلال التقائي مع بع المسؤولين الأمريكيين في واشنطن في الشهر الماضي.

أود أن أوضح ما يلي:

١- إني لم أطالب الحكومة الأمريكية بالعمل على إطاحة الرئيس صدام حسين كما ذكرتكم. إن اِطاحة النظام العراقي هي من حق الشعب العراقي ومسؤوليته. إني

طلبت من المسؤولين الأمريكيين، كما طلبتُ مراراً من المسؤولين العرب وغير العرب، أن يساعدوا الشعب العراقي على الخلاص من هذا النظام، وذلك باتخاذ

بعض التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تشجع الشعب العراقي على مواجهة النظام، وقد أوردتُ على سبيل المثال استصدار قرار من مجلس الأمن بإنشاء

محكمة دولية لتوجيه الاتهام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية إلى عدد محدود جداً من المسؤولين في النظام العراقي لتشجيع الآخرين في الحزب الحاكم والقوات

المسلحة على التحرك وإنقاذ العراق من محنته الرهيبة.

٢- إني لم أقترح تجميد عضوية العراق في الأمم المتحدة كما ذكرتم، بل تجميد مشاركة الوفد العراقي الذي يمثل النظام في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة

أسوة بما جرى لوفد حكومة جنوب أفريقيا العنصرية على اعتبار أنها لا تمثل تمثيلاً حقيقياً. إن هذه الاقتراحات ليست

جديدة، بل سبق ونشرت في جريدة
"الحياة" بعددها الصادر في ٦/١٢/١٩٩٦. إن موقفي من أزمة غزو الكويت سبق أن أعلنت عنه مراراً في خطب ومذكرات وأحاديث ومقالات نشر بعضها في جرائد
عربية وأجنبية.

وهذا الموقف يتلخص بما يلي:

١- إن غزو الكويت ومحاولة ضمها كانا عملاً عدوانياً وجريمةً لا تغتفر.

٢- إن العقوبات الاقتصادية كان يجب رفعها فور تحقيق الهدف الذي فُرضت من أجله، وهو انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة حكومتها الشرعية.

٣- إن العقوبات أضرت بالشعب العراقي ولم تؤثر على حكامه وقد أصبح واضحاً أنها لن تُرفع ما دام النظام باقياً في السلطة.

٤- إني ضد استعمال القوة العسكرية لمعاقبة النظام، لأن ذلك يعاقب الشعب العراقي ولا يلحق أي ضرر بالمسؤولين.

٥- إن القرار رقم ٦٨٧ الذي وضع العراق في مصافّ المستعمرات، قَبلَهُ النظام بالرغم من شروطه المهينة، وذلك حرصاً على بقائه في السلطة. إن هذا القرار كبّل
العراق بقيود لا مثيل لها في العلاقات الدولية، إذ انتهك سيادته انتهاكاً صارخاً، ووضع مؤسساته العلمية والعسكرية والاقتصادية تحت رقابة دولية دائمة،
وستدفع الأجيال القادمة من العراقيين ثمن غرور الذين نصّبوا أنفسهم حكاماً على الشعب العراقي المنكوب.

٦- ليس هناك أي أمل بأن يصلح النظام نفسه وينبذ أساليبه القمعية ويقبل المشاركة في السلطة والانفتاح على الشعب بإطلاق حرياته الأساسية، لأن ذلك معناه

نهايته.

٧- إن من المدهش حقاً أن يعتقد البعض بأن النظام يقف أمام الولايات المتحدة ويقاوم الهيمنة الأمريكية، وقد رأيناه منذ انتهاء حرب تحرير الكويت يتوسل

ويوسط ويحاول المستحيل للحوار مع الولايات المتحدة وتطبيع العلاقات معها، ولم يتورع عن الاتصال بإسرائيل خلال حكم إسحاق رابين لتشفع له عند

الأمريكان.

٨- بالنظر إلى ما تقدم، ألم يحن الوقت لإزاحة هذا النظام عن السلطة لأن بقاءه معناه تدمير العراق وشعبه؟ فمتى يستيقظ إخواننا العرب ويواجهون هذه

الحقيقة الواضحة وضوح الشمس؟.

في عام ١٩٩٨ هددت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية للعراق إذا استمر بخرق شروط وقف إطلاق النار. وقد نشرت الصحف العربية تصريحاً لي بمعارضة أي

ضربة عسكرية ضد العراق، لأنها ستلحق أضراراً فادحةً بالشعب العراقي المنكوب الذي عانى ما يكفي من الويلات خلال السنين السبع العجاف، ثم قلت ما يأتي: يبدو الآن أن هذه الضربة ستقع شئنا أو أبينا، لذا أصبح من واجب الجميع أن يعملوا على ألا تذهب الخسائر البشرية والمادية المتوقعة سدى ويبقى النظام. إن على

أهل الرأي والفكر في عالمنا العربي أن يصارحوا الجماهير العربية بالحقائق رحمة بالشعب العراقي المنكوب، وألاّ يسهموا بقصد أو من دون قصد في إطالة محنته

وإبقاء الكابوس الجاثم على صدره. فكفى انتحال الأعذار للنظام واختلاق المبررات لبقائه في الحكم.

وفي رسالة أخرى قلت:

على الدول العربية، خاصة المعنية مباشرة بمستقبل

العراق، أن تطالب من الآن بأن التدخل العسكري إذا كان لا بد منه يجب أن يسفر عن تغيير الحكم في

العراق، فلا يجوز أن يستمر حرمان الأمة العربية من طاقات العراق البشرية والاقتصادية وهي في أمس الحاجة إليها لمواجهة الأخطار والتحديات المحدقة بها.

ولما رأيتُ أن الوقت قد حان لقيام مرجعية وطنية عراقية لتقود المعارضة تمهيداً لإحداث التغيير المنشود، طرحتُ هذه الفكرة في تصريح نُشر في آب ١٩٩٨. كان

نشاطي متعدد الأطراف، ما أدى إلى سريان شائعة أن الولايات المتحدة رشحتني لزعامة المعارضة. لكنني كذّبتُ هذا الخبر جملة وتفصيلاً، ونشرت عدة صحف هذا

التكذيب، لكنّ بعض المعارضين العراقيين استمروا بترويجها لخوفهم من منافستي لهم على انتزاع زعامة وهمية غير موجودة أصلاً. وكان مما عقّد الأمور في ذلك

الوقت قيام الطائرات الأمريكية بقصف بعض المواقع في بغداد وجنوب العراق، ولم يضعف ذلك القصف النظام الحاكم بل زاد من معاناة الشعب العراقي،

واستغل مؤيّدو صدام في بعض الأقطار العربية ذلك الحادث واتهموا المعارضة العراقية بأنها حرّضت الولايات المتحدة على القيام بعملية عسكرية أطلق عليها

اسم عملية "ثعلب الصحراء". لذا بادرتُ إلى إجراء حوارٍ طويل مع جريدة الشرق الأوسط، نُشر في ٢٣/١٢/١٩٩٨، تناول وضع العراق بوجه عام وعلاقات المعارضة

مع الولايات المتحدة ودوري شخصياً فيها، وانتقدت فيه بوجه خاص مشروع نظام فدرالي على أساس المكوّنات الثلاثة للمجتمع العراقي، أي الأكراد والسنّة

والشيعة، فأنا ضد التفريق بين السنّة والشيعة، فهذا التفريق مصطنع، لكنني أتفهم موضوع الأكراد فهم قومية

أخرى، أما السنّة والشيعة العرب فهم قومية

واحدة ودين واحد ولا يجوز التفريق بينهم على أساس طائفي، وبيّنت أن من بين المليوني عراقي خارج العراق نخب في كل مجال، فإذا استطعنا جذبهم للعمل،

فإننا لا بد أن نجد بينهم من يستطيع أن يقود المرحلة المقبلة. وعبّرت عن رأيي بأن الفئة الأهم هي المستقلون لأنهم الأكثرية الساحقة والصامتة وبينهم مستويات

عالية جداً، وهؤلاء إذا انخرطوا في العمل يمكن أن يتحقق شيء كثير على أيديهم، وانتقدت ما سُمّي قانون تحرير العراق لأنه يقوم على افتراضات غير واقعية،

فهو يفترض أن هناك دولاً مجاورة للعراق يتدرب على أراضيها آلاف من المعارضين، وهو يفترض أيضاً أن إحدى الدول المجاورة أو عدداً من الدول المجاورة مستعدة

لأن تكون قواعد انطلاق لهذه القوات القليلة التي لا تزيد على ١٠ آلاف رجل، وهو أيضاً يفترض أن هذه القوات إذا دخلت في مناوشات عسكرية مع النظام بمساعدة

وإسناد أمريكيين ستجد آلاف الجنود العاملين في الجيش العراقي تنضم إليها.

إن الشيء الذي لا يعرفه الكثيرون عن العراقيين هو أنه لم تقع حروب وفتن أهلية بين الطوائف أو القوميات. فالحروب التي وقعت كانت بين الأنظمة والناس. أما

الشيء الذي حصل في لبنان والصومال والبوسنة فلا يمكن أن يحصل في العراق. وعلى الولايات المتحدة أن تصرّح وبوضوح أنه إذا حصل التغيير المنشود في العراق

فإن العقوبات ستُرفع، وكذلك الأعباء والقيود التي كُبّل بها العراق والتعويضات والديون والرقابة، رفعاً كاملاً وشاملاً، وستساعد العراق على العودة إلى المجتمعالدولي بموجب القرار ٦٨٧.

قبل نهاية عام ١٩٩٨ عقدت حركة تنسيق قوى التيار الديموقراطي، التي ضمت نخبة من المثقفين والمهنيين العراقيين، ندوة دُعيتُ للمشاركة فيها وألقيتُ كلمةً عرضتُ فيها الأوضاع الدولية المحيطة بالعراق، وناشدتُ المجتمعين أن يتعاونوا مع القوى السياسية الأخرى، وتقرر في نهاية الاجتماع إنشاء تيار سياسي جديد يضم أعضاء حركة تنسيق قوى التيار الديموقراطي أُطلق عليه اسم "تيار الوسط". وقد بذل غسان العطية جهداً مشكوراً في تنظيم ذلك التيار وإخراجه إلى حيّز الوجود.

وبعد ذلك وجهت وزارة الخارجية الأمريكية الدعوة إلى المعارضة العراقية لزيارة واشنطن وإجراء مباحثات مع المسؤولين الأمريكان، وقد دُعيتُ كممثل لتيار الوسط، ودُعي كذلك الشريف علي بن الحسين، كما دُعي ممثلون عن المؤتمر الوطني، أبرزهم إياد علاوي وأحمد الجلبي وحسن النقيب وممثلون عن الحزبين الكرديين الرئيسين وبعض الشخصيات المستقلة المرتبطة بالأحزاب ذات الطابع المذهبي. وبناءً على ذلك عُقدت عدة اجتماعات بين المدعوين للإعداد للزيارة، وقد اقترح ممثلو المؤتمر الوطني أن يذهب وفدٌ واحدٌ تحت مظلة المؤتمر، ودعونا إلى الانضمام إليهم. فرفضنا أنا والشريف هذا الاقتراح، وقررنا الذهاب كوفد مستقل يمثل تيار الوسط. وفي أمريكا قابل وفد المعارضة العراقية وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وساندي بيرغر مستشار الأمن القومي وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية، وعدداً من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، وسنحت لنا الفرصة للتحدث إلى وسائل الإعلام والصحافة، وأكدتُ موقفي بشأن ضرورة رفع العقوبات

فوراً من دون أي قيد أو شرط، وقد أثار هذا الموقف استياء بعض المعارضين الذين كانوا يطالبون باستمرار العقوبات وتشديدها على الرغم من الأضرار الجسيمة

التي ألحقتها بالشعب العراقي وساعدت النظام على إحكام قبضته على البلاد. وبعد عودتنا إلى لندن قررنا تأسيس لجنة تحضيرية لتنسيق عمل المعارضة

السياسي والإعلامي، وبناءً على ذلك، عَقَدَتْ اللجنة التحضيرية عدة اجتماعات لم تؤدّ إلى أي نتيجة، لأن الخلافات المستحكمة حالت دون التوصل إلى أي اتفاق،

فانفرط عقد اللجنة من جراء محاولات المؤتمر الوطني أن يكون الممثل الرئيس للمعارضة، وحينذاك أبديتُ استعدادنا لتوحيد المعارضة على أساس المشاركة وليس

الاندماج، وذلك بإقامة "جبهة للتحرير الوطني" تأتلف فيها جميع فئات المعارضة العراقية. لكن جميع المحاولات للتفاهم مع المؤتمر الوطني باءت بالفشل، لذا

عقدت شخصيات عراقية علمانية ترفض الطائفية السياسية، وتهدف إلى إنشاء مجتمع حضاري حديث في ظل نظام ديموقراطي تعددي، اجتماعاً في ٣٠ حزيران

١٩٩٩ حضره أكثر من ٢٠٠ شخص وتحدثتُ فيه بإسهابٍ، وفي يأتي ما ذكرته الصحف الصادرة في ٢/٧/١٩٩٩ بشأن هذا الموضوع: أظهر اجتماع لمعارضين عراقيين عقد في العاصمة البريطانية الليلة قبل الماضية شكوكاً عميقةً حيال إعلان الولايات المتحدة منذ أواخر العام الماضي عزمها على

إطاحة الرئيس صدام حسين وإقامة نظام ديمقراطي تعددي في محله. وقال المعارضون الذين ينتمون إلى تكتل جديد يضم مجموعات وشخصيات ليبرالية، إن

تجارب السنين التسع الماضية أثبتت أن واشنطن لم تكن راغبة في القضاء على الرئيس العراقي والمساعدة في

إنشاء نظام ديمقراطي يخلفه، مُشيرينَ إلى أن أكثر من
فرصة توافرت لذلك، وفي مقدمتها حرب الخليج الثانية والانتفاضة الشعبية التي أعقبتها عام ١٩٩١. وكان نحو ٢٠٠ من هؤلاء المعارضين قد اجتمعوا في لندن بدعوة
من "هيئة تنسيق الوسط الديمقراطي العراقي" التي عرف أعضاءٌ منها بهذا التكتل الجديد وأطلَعوا الحضور على نتائج اتصالات أجريت مع الولايات المتحدة
لاستكشاف نياتها وخططها حيال العراق، ومع مجموعة "المؤتمر الوطني العراقي" التي تموّلها واشنطن للبحث في صيغة لإقامة مظلة موسعة للمعارضة
العراقية. كذلك زار وفد من المجموعتين العاصمة الأمريكية الشهر الماضي والتقوا مسؤولين في الإدارة والكونغرس. ولاحظ الدكتور عدنان الباجه جي (وزير خارجية
سابق) أنه توجد داخل الولايات المتحدة اختلافات في وجهات النظر بين الكونغرس والإدارة حول تنفيذ قانون تحرير العراق، وأضاف نحن ذهبنا إلى واشنطن كي
نستوضح السياسة الأمريكية، وما توضح لنا هو أن الإدارة غير مستعدة الآن للقيام بعمل عسكري مباشر أو تكثيف عمليات عسكرية إلا إذا كان هناك تأييد أو
عدم ممانعة من القوى الإقليمية والدولية. ونبّه الباجه جي إلى أن الولايات المتحدة كسائر الدول، تهدف بالدرجة الأساسية إلى تحقيق مصالحها، ونحن في
المعارضة نهدف إلى تحقيق مصالح بلادنا. والمعروف أنه إذا ما التقت مصالح طرفين تعاونا في ما بينهما. ونحن أبدينا الاستعداد للتعاون على هذا الأساس وفي هذا
الإطار، بشرط ألا يكون هذا التعاون على حساب مصالح بلادنا وشعبنا. وأضاف الدكتور الباجه جي الذي كان أيضاً في عداد الوفد الذي زار واشنطن أن المسؤولين

الأميركيين أكدوا لنا أنه إذا ما تحقق التغيير في العراق فإنهم سيساعدون في رفع العقوبات وتخفيف الديون المتراكمة على العراق والإعفاء من بعضها وتقديم

مساعدات ضخمة. وأكد أنه يجب على المعارضة العراقية التمسك بمطلبها برفع العقوبات الآن لأنها أضرت بالشعب العراقي بينما انتفع النظام منها. ولاحظ أن

واشنطن تعارض هذا المطلب، مشدداً على أنه يجب علينا دائماً أن نتبنى ما يحقق مصالح بلادنا وشعبنا. وأكد الباجه جي أن تكتل الوسط الديمقراطي لا يلهث

وراء أمريكا، بل هناك رغبة للاستفادة من وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن لتغيير الأوضاع في بلادنا، خصوصاً أنها قد أكدت أنها

تريد المساعدة في إقامة نظام ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الإنسان. وأضاف كان بودنا أن نعتمد على أشقائنا العرب، لكنهم اتخذوا موقف الحياد وقالوا إن هذا

الأمر شأن داخلي يخص الشعب العراقي، ونحن ألسنا جزءاً من الشعب العراقي؟

وأعطى المتحدثون أيضاً الانطباع بأن الحوار القائم مع المؤتمر الوطني العراقي لإقامة جبهة وطنية للمعارضة العراقية – حسب تعبير الباجه جي – ما زال متعثراً

بسبب إصرار المؤتمر على أن يحافظ على نفسه كمظلة للمعارضة، وهو أمر لا توافق عليه معظم جماعات وشخصيات المعارضة العراقية التي كانت قد انسحبت

من المؤتمر بسبب علاقاته السرية مع الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي.آي.إيه.) وعدم عقد الاجتماعات الدورية لهيئاته. وألقى الدكتور عدنان الباجه جي كلمة

شدد فيها على أهمية توسيع المشاركة في أعمال المعارضة العراقية واعتمادها على أبناء الشعب العراقي

خارج الوطن، لأن المعارضة التي لا تعتمد على شعبها لا
قيمة لها. وتحدث عن ظروف إنشاء تيار الوسط الديمقراطي أخيراً، ووجه الشكر إلى سعد صالح جبر على دوره في إنشاء التيار. وأشار إلى أن فكرة التيار هي ضم
الشخصيات المستقلة التي لم تنضم إلى المؤتمر في إطار سياسي لإنهاء حالة التشرذم التي تعاني منها المعارضة. وقال: إن الدعوة التي وجهت إلى القيادة المؤقتة
للمؤتمر الوطني كانت من الكونغرس الأمريكي، بينما جاءت دعوة باقي أعضاء الوفد من الحكومة الأمريكية. وقد شملت الدعوة أيضاً السيدين عارف عبد الرازق
وسعد صالح جبر حتى إن المسؤولين الأمريكيين سألوني عن موعد وصولهما إلى واشنطن. وصرح الباجه جي بعد اللقاء ل"القدس العربي" بأنه قد تحمل تكاليف
سفره وإقامته في واشنطن، وأنه يرفض استضافة واشنطن للاجتماع الواسع المزمع عقده، أو تمويلها له.
وكان الباجه جي قد نفى رداً على سؤال ل" القدس العربي"، أثناء اللقاء، أن ذهاب الوفد إلى واشنطن يعني قبوله عملياً للمساعدات الأمريكية. وشدد الباجه جي
على أن مباحاثات الوفد في واشنطن اقتصرت على الجانب السياسي والإعلامي ولم تتطرق إلى مواضيع عسكرية أو أمنية. وأشار إلى أن دور المعارضة في الخارج كبير
وهو: تهيئة الأجواء اللازمة للتغيير وتشجيع العناصر الوطنية داخل العراق للتحرك. وقال: إن المعارضة ترحب بالدعم من كافة الجهات، سواء كانت عربية أو
أجنبية، خاصة تلك التي أعلنت رغبتها في تغيير النظام الحالي وإقامة حكم ديمقراطي في العراق، وهي بدون شك تبتغي من وراء ذلك تحقيق مصالح لها، وهذا
شيء طبيعي في العلاقات الدولية.

ولتحقيق الصدقية التي تحتاج إليها المعارضة اقترح الباجه جي أولاً: إنشاء صندوق مالي يسهم فيه العراقيون و"غيرهم" لتمويل أنشطة المعارضة العراقية. ثانياً: المطالبة والعمل على رفع الحصار عن الشعب العراقي.

وقال: ليس من المعقول أن دولاً مثل فرنسا وروسيا تطالب برفع الحظر، بينما تسكت المعارضة عن ذلك. وأضاف: إن المطالبة برفع الحصار ستجعلنا نختلف مع

الأمريكان ولا بأس في هذا، حيث إن التعاون مع أحد لا يعني الموافقة الكاملة على كافة آرائه، وعلى العكس أعتقد أننا نحصل على احترامهم أكثر بمعارضتهم من

وقت لآخر لمصلحة الشعب العراقي.

في تلك الأثناء تلقيتُ دعوة لحضور مؤتمر معهد الشرق الأوسط في واشنطن، وألقيتُ خطاباً مفصلاً حول مستقبل العراق وسياسته الخارجية، ودُعيتُ أيضاً إلى

إلقاء كلمة في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، وأرسلتُ رسالةً مختصرةً إلى مؤتمر بعض العراقيين المغتربين في مدينة شيكاغو. هذه الخطابات والكلمات

ألقيت باللغة الإنجليزية.

لقد طُرِحَتْ فكرةُ إنشاء "تيار الوسط" للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاث سنوات في اجتماعات عقدها عدد من المستقلين وأعضاءٌ في تنظيمات سياسية قائمة لبحث

وضع المعارضة وسبل تقويتها. وعلى الرغم من اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية واتجاهاتهم السياسية والعقائدية وخلفياتهم الاجتماعية وأصولهم القومية

والعرقية، فقد جمعتهم رغبة مشتركة للعمل معاً لإنقاذ العراق وشعبه. وفي الاتصالات المكثفة التي أُجريت مع أغلب القوى والأحزاب والتنظيمات والشخصيات

المستقلة، وجدنا أن الكل كان ينادي بل يطالب بإلحاح بتوحيد

المعارضة. وقد أبدى البعض استعداداً للتعاون معاً والإسهام في الإعداد لاجتماعٍ واسعٍ على أساس

ثوابت وطنية وأهداف واضحة، وانتخاب قيادة لمعارضة عراقية موحدة جديرة بالثقة والاحترام.

وفي يوم ١٢ شباط/٢٠٠٠ عقد تيار الوسط مؤتمره الأول، وانتُخِبتُ أميناً عاماً له، وفي ما يأتي نص البلاغ الصحافي والبيان السياسي: انعقد في الثاني عشر من شباط الحالي الاجتماع الأول لسنة ٢٠٠٠ لتيار الوسط الديمقراطي العراقي الذي حضرته شخصيات عراقية مستقلة تؤمن بضرورة العمل

على وحدة قوى المعارضة كأساس لوحدة الوطن، أرضاً وشعباً، وقد جرت مناقشات عديدة وعميقة وطويلة لعدد من مشكلات الوضع القائم في العراق والنتائج

المترتبة على استمرار هيمنة الحكم الديكتاتوري على العراق. وقد توصل المجتمعون إلى ضرورة الدعوة إلى وحدة العمل المعارض على كافة الأصعدة، وخاصة في

داخل الوطن، وهو الصعيد المعول عليه في إجراء التغيير الديمقراطي المنشود بأيدٍ عراقية خالصة، يؤسسها التعاون الوطيد والمباشر بين المعارضة في الداخل

والخارج. ونبّه التيار إلى المخاطر المحيطة بالقضية العراقية وبوحدة الوطن وإلى ضرورة العمل بروح الشعور التام بالمسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق كل فصيلمن فصائل المعارضة الوطنية.

وأبدى التيار في اجتماعه المذكور استعداده التام للتعاون واللقاء والحوار مع كافة الأحزاب والمنظمات والتجمعات المناهضة للديكتاتورية سواء في الداخل أو في

الخارج.

وتوصل الاجتماع إلى ما يأتي:

١- اعتماد بيان سياسي عام يعبر ويلخص خطابه السياسي ومهماته المرحلية.

٢- تم إقرار لائحة النظام الداخلي بما يتعلق بمهمات وواجبات اللجنة التنفذية.

٣- تم انتخاب اللجنة التنفذية للتيار والمؤلفة من ١٥ عضواً، مر الشخصيات الآتية: عدنان الباجه جي (أميناً عاماً)

عارف عبد الرزاق

محمد الظاهر

غسان العطية (ناطقاً رسمياً)

سعد عبد الرزاق

علي حنوش

دلال المفتي

محسن الشبوط/الولايات المتحدة

مالك الياسري/النمسا

حسن الخطيب/الولايات المتحدة

إسماعيل زاير/هولندا

أيهم السامرائي/الولايات المتحدة

محمد علي زيني

جاسم المطير/هولندا

يوسف الدرة/فرنسا

٤- الاتفاق على عقد اجتماع استثنائي موسع في تموز القادم.

وبعد اختتام اجتماع تيار الوسط الديموقراطي، أصدرنا البيان السياسي الآتي:

بات المأزق الوطني الذي فرض على العراق نتيجة ممارسات النظام، ولا سيما بعد احتلاله للكويت وما ترتّب

عليه من حرب كارثية، بات اليوم مأساةَ وطنية تهدد

وجود العراق شعباً ودولة، نتيجة لإصرار النظام على نهجه الاستبدادي.

إن النظام الحاكم الذي أصبح عاجزاً عن إصلاح أمره، أضحى عقبة تحول دون استرجاع وطننا لعافيته ومكانته العربية والدولية. بل إن سياساته تهدد وحدة

البلاد بنحو واقعي، الأمر الذي يجعل من تغييره ضرورة وطنية، وحاجة إقليمية تؤمن استقرار المنطقة وأمنها.

تغيير النظام الحاكم المستند إلى وحدة وطنية وطيدة كفيلة بطمأنة الأطراف العربية والإقليمية والدولية التي تخشى من تغيير غير محسوب ينتهي بفوضى سياسية

أو حرب أهلية في العراق. وهذه الوحدة الوطنية مبنية على الانتماء العراقي أولاً، والذي لا يلغي التنوع القومي والديني والعرقي، ولا يمكن تحقيق هذا إلا

بالممارسة الديمقراطية القائمة على المشاركة المتكافئة في بناء عراق ديمقراطي آمن ومسالم.

إن تيار الوسط الديمقراطي العراقي بوصفه ائتلافاً سياسياً لشخصيات عراقية مستقلة تمثل قوى الاعتدال الديمقراطية، يؤكد عزمه على العمل في جبهة سياسة

من أجل التغيير الديمقراطي المنشود في العراق.

إن مهمات هذا التيار تتجاوز مرحلة تغيير النظام القائم إلى تهيئة المناخ الملائم لإقامة نظام ديمقراطي دستوري تعددي يقوم على استفتاء شعبي عام، يضمن

السلام والاستقرار لأبناء العراق وجيرانه، ويسخر موارد البلاد في سبيل إعادة بنائه.

إن تيار الوسط الديمقراطي العراقي الذي يعمل من أجل دعم كفاح شعبنا في الداخل وفي سبيل تحقيق وحدة فصائل المعارضة العراقية، ليس بديلاً أو منافساً

بالضرورة لأي فصيل من هذه الفصائل.

أهداف تيار الوسط الديمقراطي العراقي:

١- إقامة نظام ديمقراطي تعددي يكفل حريات المواطنين وحقوقهم الأساسية وفق دستور يرسخ مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان

والالتزام بالمواثيق الدولية المبرمة بشأنها.

٢- اعتبار الوحدة الوطنية لا تفرض بل تكتسب طوعاً، لذا يلتزم بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الكردي ضمن العراق الديمقراطي الموحد واحترام حقوق كافة

القوميات والأقليات الأخرى.

٣- مراجعة عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، بما يوفر السبيل الأفضل لإنعاش القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ويضيّق دائرة الفقر الاجتماعي ويفتح الأبواب

أمام التعاون الإقليمي والدولي ويحل مشكلات البيئة.

٤- العمل على تعزيز التعاون والتنسيق في المجال العربي وتعزيز العلاقات مع دول الجوار، والتعامل على أساس المصالح المتبادلة وميثاق الأمم المتحدة ومقتضيات

السلم والاستقرار الدوليين.

كذلك يحدد تيار الوسط الديمقراطي العراقي مواقفه ومهماته السياسية وفقاً لما يأتي: ١- يدعو إلى رفع الحظر الاقتصادي على العراق لأنه سبب إيقاع الأذى بالشعب العراقي أكثر مما أضرّ بالنظام الديكتاتوري.

٢- تشديد الإجراءات التي تقيد حرية تحرك النظام ومقدرته على إيقاع الأذى بشعبنا، وإدانة عمليات القصف الجوي غير القانونية للعراق.

٣- يسعى التيار إلى إقناع المجتمع الدولي بضرورة إلغاء الديون والتعويضات التي من شأنها تكبيل العراق اقتصادياً

على الأمد البعيد.

٤- تحشيد الدعم الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، من أجل تأسيس محكمة دولية خاصة لمحاكمة كبار المسؤولين في النظام الحالي المتهمين بارتكاب جرائم حرب

وجرائم ضد البشرية.

٥- السعي إلى سحب شرعية النظام في تمثيل العراق في المحافل الدولية وحق المشاركة في اجتماعات الهيئات الدولية، وصولاً إلى مقاطعته دبلوماسياً على غرار

القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة ضد نظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا.

٦- تفعيل القرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن والمتعلق بحماية المواطنين من انتهاكات النظام ونقله إلى سلطة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.٧- السعي إلى إلغاء كافة التشريعات والقوانين التي أصدرها النظام، والتي تتعارض مع حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي.

٨- الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة في العراق بإشراف الأمم المتحدة، يشارك فيها كافة أبناء الشعب العراقي من دون تمييز.

٩- إعادة المهجرين العراقيين كافة إلى وطنهم وتسوية أوضاعهم الإنسانية والقانونية أسوةً ببقية المواطنين.

١٠- إجراء اتصالات بالدول العربية والإسلامية لكسب دعمها وبناء جسور من التعاون والتضامن مع الشعب العراقي.

١١- التعاون مع الهيئات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في المجالات الإنسانية المختلفة.

ومن جانبي ألقيت محاضرة بعنوان "تيار الوسط... أهدافه وتطلعاته" توضح بدقة أسباب تأسيس التيار وبرنامج عمله للمستقبل، وفي ما يأتي مقتطفات منها: ١- إصدار عفو عام يُستثنى منه المحالون على المحكمة الدولية الخاصة. فإن

من أهم واجبات النظام الجديد في العراق تحقيق المصالحة الوطنية والمساعدة على

نسيان الماضي وعدم إفساح المجال للتشفي والانتقام تجنباً للعنف والفوضى، وحفاظاً على وحدة البلاد واستقرارها.

٢- الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي ضمن العراق الموحد، والاتفاق مع ممثليه على نوع العلاقة التي ستربطه بالدولة العراقية، واحترام حقوق كافة

القوميات والأقليات الأخرى، وأخص بالذكر منها التركمان والأشوريين.

٣- إجراء انتخابات عامة بإشراف دولي محايد يشارك فيها الجميع مهما كان انتماؤهم السياسي والحزبي، وذلك لاختيار أعضاء جمعية تأسيسية تكون مهمتها

وضع دستور دائم للبلاد يشتمل على ضمانات لا يمكن إلغاؤها أو تعديلها لحماية حقوق الإنسان العراقي وحرياته الأساسية. ويعرض هذا الدستور على الشعب

لإقراره في استفتاء عام، ثم تجري انتخابات وفق الدستور الجديد وقانون انتخاب تضعه الجمعية التأسيسية على أساس الاقتراع السري المباشر لكل البالغين،

رجالاً ونساءً.

وبعد إتمام هذه الخطوات، سيبدأ العراق عهداً جديداً في ظل حكم ديمقراطي تعددي. وفي اعتقادي أن الشعب العراقي إذا ما تعود ممارسة حرياته، فلن يسمح

لأي كان، فرداً أو حزباً أو فئة أو طائفة على السواء، بالتصرف بمقدراته وحكمه بالقوة والبطش. سيواجه العهد الجديد في بدايته تحدياتٍ كثيرة ومحاولاتٍ

لإجهاض التجربة الديمقراطية وإفشالها، ولكني أعتقد أن الشعب العراقي لن يقبل العودة إلى الوراء بعد الكوارث

والمصائب والمحن التي عانى منها كل هذه
السنين العجاف.
٤- السعي لإلغاء الديون والتعويضات أو خفضها إلى أدنى حد ممكن. فالمطالبات الحكومية والفردية بالتعويض قد تجاوزت حتى الآن ٣٠٠ مليار دولار، فإذا
أضيفت إليها القروض وفوائدها المستحقة فإنها ستمثّل عبئاً ثقيلاً لا يستطيع الاقتصاد العراقي تحمله، وسيحكم على شعبه بالفقر والحرمان والتخلف لأجيالٍ
عديدةٍ. النظام الحالي لا يمكنه معالجة هذا الموضوع الحيوي، لأنه فقد صدقيته وليس هناك من يثق به ويرغب في التعاون معه. لذا فإن حكومة ديمقراطية
جديدة منتخبة من قبل الشعب العراقي ومنفتحة على العالم، وحدها بإمكانها تخليص العراق من هذه المشكلة، وذلك بعمل دؤوب ودبلوماسية ذات كفاءة
عالية. إن عدم حل هذه القضية بالنحو الذي يحافظ على المصلحة الوطنية معناه بقاء العراق خارج نطاق الاقتصاد العالمي بحيث لا يستطيع التعامل بحرية في
مجال المبادلات التجارية الاعتيادية، وستكون أرصدته في الخارج معرضة للتجميد والمصادرة.
٥- العمل على إلغاء قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ المجحف الجائر، الذي لا مثيل له في تاريخ العلاقات الدولية، والذي قبله النظام ونفذ الكثير من بنوده، ووضع
العراق في مصافّ المستعمرات، خاصة في ما يتعلق بالرقابة الدائمة على منشآته الاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية والتكنولوجية. العراق الجديد يجب أن
يطالب بمعاملته على قدم المساواة مع جميع الدول الإقليمية. لذا يجب التوصل إلى اتفاق على نزع أسلحة الدمار الشامل والحد من التسليح التقليدي في المنطقة

ككل، لأنه لا يعقل أن يبقى العراق الدولة الوحيدة من دون رادع عسكري في الوقت الذي تكدس فيه الدول الإقليمية الأخرى السلاح المتطور بكل أنواعه وأشكاله،

بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل.

٦- الاهتمام بالتعليم والتركيز بصورة خاصة على التكنولوجيا الحديثة المتطورة التي أحدثت وستُحدِثُ تغييراتٍ مذهلة في حياة البشر. لقد تخلف العراق كثيراً في

هذا المضمار، وعلى الحكم الجديد أن يولي هذا الموضوع أهمية قصوى، ويوفر الأموال اللازمة حتى يستطيع العراق اللحاق بركب الدول التي سبقته. إن مستقبل

العراق يعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على مدى قدرته على استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستعمالها ومواكبة تقدمها وتطورها.

٧- أخيراً وليس آخراً إعادة المهجرين العراقيين الذين أُخرجوا من بلادهم، وكذلك الملايين الذين هربوا من الحكم التعسفي الاستبدادي.

هذه مبادؤنا وأهدافنا ومواقفنا، وإني أناشد جميع الإخوة العراقيين، سواء كانوا في المعارضة أو خارجها، أن يبيّنوا لنا رأيهم في ما نطرحه من آراء، ونحن

مستعدون للنظر في اعتراضاتهم إن وجدت، واقتراحاتهم لتحسين أدائنا. فإذا وجدوا أن في إمكانهم التعاون معنا وفق هذه المبادئ والأهداف والمواقف، فليأتلفوا

معنا في جبهة وطنية واسعة نحن في أمس الحاجة إليها ولا بديل منها.

وفي شهر آب من عام ٢٠٠٠، لمناسبة الذكرى العاشرة لغزو الكويت، صرح المستر بيتر هاين وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية بأن حكومته ستستمر باتّباع

سياسة الاحتواء والعقوبات وحظر الطيران. لذا أرسلتُ كتاباً إلى صحيفة الغارديان أرد فيه على ما قاله الوزير المذكور،

وطالبتُ برفع العقوبات، وأوضحتُ خطأ
سياسة الاحتواء وحظر الطيران في بعض المناطق، وعدم جدواها.
في ٣٠ أيلول عام ٢٠٠٠ عُقِدَ المؤتمر الثاني لتيار الوسط حضره عدد من أقطاب المعارضة والشخصيات العراقية، وقد ألقى بعضهم كلمات تأييد لما يقوم به التيار. وفي
ما يأتي البلاغ الصحافي الصادر بعد إنهاء المؤتمر والتقرير السياسي الصادر عنه وخطابي الافتتاحي: بلاغ صحافي صادر عن اللجنة التنفيذية لتيار الوسط:
عُقِدَ المؤتمرُ الثاني لتيار الوسط الديمقراطي العراقي في لندن بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠٠٠، بمشاركة معظم القوى السياسية العراقية المناهضة للديكتاتورية. وبعد افتتاح
الاجتماع بكلمة للدكتور عدنان الباجه جي، أُلقيت كلماتٌ ومداخلاتٌ من السادة:
سماحة السيد محمد بحر العلوم
سماحة السيد حسين الصدر
الأستاذ عارف عبد الرزاق
الدكتور فؤاد معصوم (الاتحاد الوطني الكردستاني)
الأستاذ دلشاد ميران (الحزب الديمقراطي الكردستاني)
الدكتور حامد البياتي (ممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية)
الدكتور صبحي الجميلي (الحزب الشيوعي العراقي)
الأستاذ إياد السامرائي (الحزب الإسلامي العراقي)
كذلك قُرِئتَ رسائل وتحايا من أحزاب وشخصيات، منها رسالة الأستاذ أحمد الحبوبي والجبهة التركمانية الوطنية وحزب الوطن.
وانتخب المؤتمر العام بالإجماع الأسماء الآتية أعضاءً في

اللجنة التنفيذية الجديدة المؤلفة من: عدنان الباجه جي
عارف عبد الرزاق (مصر)
غسان العطية
حسين الشعلانشفيق علي
جواد كاظم الريسان (هولندا)
ماجد الساري (السويد)
فايق عبد الكاظم (الدنمارك)
طارق الأعظمي (الولايات المتحدة)
أيهم السامرائي (الولايات المتحدة)
أروى الشبيبي
محمد نجم
فريدون درمو
سالار محمد أمين
وممثل عن اتحاد الديمقراطيين العراقيين.
ثم عقدت اللجنة التنفيذية المنتخبة اجتماعها الأول بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وأصدرت بياناً أدانت فيه ممارسات وانتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي
للحرم الشريف القدسي، مؤكدةً عدالة قضية شعبنا الفلسطيني وتضامننا معه، كما أدانت اللجنة استهتار صدام حسين بإعلانه كتابة القرآن الكريم بدمه، وهذا
ما حرَّمتهُ كل المراجع الإسلامية، لما فيه من استخفاف بالقيم الدينية. كذلك أدانت اللجنة تلكّؤ النظام وإهماله معالجة أزمة المياه التي كرست وعمقت معاناة أبناء
شعبنا، خاصة في الفرات والجنوب العراقي.
وختاماً، ومن أجل تنظيم عمل اللجنة التنفيذية، اتفق بالإجماع على تأكيد مبدأ جماعية العمل، وانطلاقاً من ذلك

جرى الاكتفاء باختيار مقررٍ للجنةِ التنفيذية.

وأعربت اللجنة عن عميق تقديرها لكافة الإخوة الأعضاء السابقين في اللجنة التنفيذية.

وبالنسبة إلي فقد افتتحتُ المؤتمر الثاني لتيار الوسط الديموقراطي المنعقد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بالكلمة الآتية: بسم الله الرحمن الرحيم

أفتِتحُ بعونِهِ تعالى المؤتمر الثاني لتيار الوسط الديمقراطي العراقي، ويسعدني أن أرحّب بضيوفنا الأعزاء وأعبّر عن جزيل شكرنا لتلبيتهم الدعوة للمشاركة معنا في

هذه المناسبة، وعسى أن تكون هذه المشاركة الواسعة، النواة لجمع شمل المعارضة وإرساء أسس التعاون بين قواها وفصائلها وشخصياتها المستقلة، وذلك وفق

ثوابت وطنية ومبادئ وأهداف ومواقف واضحة تعكس ما يطالب به ويتطلع إليه العراقيون في داخل الوطن وخارجه.

لقد أصبح توحيد المعارضة مطلباً وطنياً مُلحّاً في الظروف الراهنة التي تشهد تحولاً ملحوظاً في مواقف بعض الدول والمنظمات غير الحكومية والشخصيات المعروفة

في عالم الفكر والسياسة والإعلام، والتي كانت في الأمس القريب تؤيد التغيير في العراق وتتعاطف مع الذين يسعون لإحداثه لكنها أصبحت الآن تشكك في إمكان

إزاحة النظام الحاكم، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك فأخذوا يرددون ما يروّجُ له النظام الحاكم ومؤيدوه من أن التغيير سيؤدي إلى تقسيم العراق ونشوب

اضطرابات دامية تهدد سلام المنطقة وأمنها، ويضيف البعض أن المعارضة في وضعها الحالي ليس لديها القدرة على إحداث التغيير. هذه آراء سمعناها قبلاً

ويرفضها العراقيون، لأن التسليم بها معناه الرضوخ للأمر الواقع، أي بقاء النظام باستبداده وحماقته وتعسفه وفساده

واستمرار القيود التي وافق على تكبيل
العراق بها حفاظاً على سلطته المطلقة. هذه القيود التي وضعت العراق في مصافّ المستعمرات في عصر أخذ يتلاشى فيه الاستعمار، وانتقصت من سيادته الوطنية،
وأثقلت كاهله بالديون والتعويضات، وأخضعت مؤسساته العلمية والثقافية والعسكرية والاقتصادية لرقابة دولية دائمة، وحوّلت مجتمعاً متماسكاً يسوده
الوئام إلى مجتمع قائم على الخوف والنفاق والرشوة. فأصبح العراق الذي كان من أكثر الدول النامية تقدماً ورخاءً، من أفقرها وأكثرها تخلفاً. ألا يكفي هذا
للمطالبة بتغيير نظام جلب كل هذه الويلات على العراق؟
وعلى الرغم من معارضتنا للنظام، فإننا طلبنا ونطالب بإلحاح برفع العقوبات الاقتصادية ووقف الغارات واستئناف الرحلات الجوية. وأودّ أن أذكّر الإخوان بأنني
طالبت بإطلاق حرية الطيران في شهر شباط من العام الحالي، ويسرني أن عدداً من الدول أخذ بهذه الفكرة. إن رفع العقوبات سيخفف المعاناة بعض الشيء.
لكن هذه المعاناة كما يعرف الكل كانت قائمة بأقسى أشكالها قبل الحصار والغارات، وستستمرُ لأن النظام لن يتخلى عن أساليبه القمعية واستبداده وهيمنته
ورفضه لأي مشاركة شعبية حقيقية. إن تمسكه بالسلطة المطلقة مهما كلف الأمر سيبقى هدفه الوحيد الذي لن يحيد عنه، ومن المحزن حقاً أن بعض الجهات
التي تطالب بتأهيل النظام عربياً ودولياً تتجاهل ما يعني ذلك للشعب العراقي الذي سيدفع ثمن التطبيع من شقاء أبنائه ودموعهم وحرمانهم من حقوقهم
الأساسية. وبدلاً من مساعدة الشعب العراقي للخلاص من الحكم الديكتاتوري الاستبدادي، نراها تسعى سعياً حثيثاً

لإخراجه من عزلته والتعامل معه بدعوة أن
التغيير أمر داخلي ومن مسؤولية الشعب العراقي. كيف يبررون إسناد النظام وتقويته وهم يعلمون حق العلم أن الشعب العراقي بأغلبيته الساحقة يتطلع إلى
الخلاص من ظلمه وطغيانه؟ ألا يحق لنا أن نعتبر مساعدة نظام كهذا للبقاء في السلطة ضد رغبات شعبه من أسوأ أشكال التدخل؟
إذن ما الذي تستطيع المعارضة أن تفعله لمواجهة هذا الوضع الذي يزداد خطورة يوماً بعد يوم. عليها أولاً أن تنهض من كبوتها وتنهي الانقسام الذي أساء إلى
سمعتها وقلَّل من صدقيتها وعرّضها للسخرية والاستهزاء. فمن دون توحيد صفوفها لن تستطيع المعارضة أن تعمل بفعالية ولن تحظى باحترام العراقيين
وثقتهم ودعمهم. وفي رأينا إن عليها الالتزام بالمبادئ والأهداف والمواقف الآتية: أولاً: عدم جدوى الحوار مع النظام الحاكم.
ثانياً: الانتقال في أسرع وقت ممكن من الحكم الديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي تعددي يحافظ على حقوق الإنسان العراقي.
ثالثاً: الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره ضمن عراق ديمقراطي موحد واحترام حقوق الأقليات القومية الأخرى.
رابعاً: إن التغيير سيأتي من الداخل، هذه حقيقة بديهية لا خلاف عليها، ونحن نُحيّي بالإعجاب والتقدير قوى المعارضة الموجودة في أرض الوطن، التي تواجه
النظام بكل الوسائل الممكنة في ظروف بالغة الصعوبة.
خامساً: للمعارضة في الخارج دورٌ مهمٌ في دعم عملية التغيير، لأن باستطاعتها التحرك بحرية ولديها من الكفاءات

العالية ما يؤهلها للعمل بصورة مؤثرة في

المجالات السياسية والدبلوماسية والإعلامية.

سادساً: المطالبة برفع العقوبات الاقتصادية من دون تأخير، ووقف عمليات القصف الجوي لتخفيف معاناة الشعب العراقي الذي كان ولا يزال الضحية الوحيدة

للحصار وحرمان النظام من سلاح طالما استعمله لأغراضه الدعائية، وللتنصل من مسؤوليته عمّا حل بالعراق من كوارث.

سابعاً: على المعارضة أن تحافظ على استقلالها وحريتها بعدم الاعتماد على الدعم المادي الأجنبي ورفض الارتباط بأي شكل كان مع أي جهة أجنبية.

إننا لا ننكر المصاعب والعقبات التي اعترضت وستعترض الجهود لجمع المعارضة وتوحيدها وإنهاء حالة التمزق والانشقاق التي تعاني منها.

إن تيار الوسط الديمقراطي لن ييأس وسيستمر في اتصالاته مع جميع فصائل المعارضة والمستقلين وكل من يرغب في الإسهام في إنقاذ الوطن الجريح، للاتفاق على

أسس ومبادئ وأهداف مقبولة لدى العراقيين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية واتجاهاتهم السياسية والعقائدية وخلفياتهم الاجتماعية وأصولهم

القومية والعرقية. كان هذا ولا يزال وسيبقى الهدف الأساس لتيار الوسط الديمقراطي والحافز على بقائه واستمراره.

ونحن لا نريد أن يتحول التيار إلى حزب، بل يبقى حركة هدفها التوحيد وجمع الشمل، وقد أوضحنا ذلك جلياً في المؤتمر الذي انعقد في شهر شباط الماضي، ولا بد

أنكم اطلعتم على البيان الختامي لهذا الاجتماع وكذلك الكلمة التي ألقيتها في ١٩ تموز الماضي، وهاتان الوثيقتان توضحان بنحو وافٍ ومفصَّلٍ أهداف التيار وتوجهاته

ونظرته إلى مستقبل العراق. وفي الأشهر السبعة الماضية قام التيار باتصالات على مستويات عالية مع بعض المسؤولين في الدول العربية والدول الدائمة العضويةفي مجلس الأمن لشرح وجهة نظرنا وتطلعاتنا، وعُقِدَتْ عدة ندوات في بريطانيا والولايات المتحدة والسويد، وأخيراً تبني تيار الوسط قضية الأخطار الناجمة عن

بناء السدود التركية على نهر دجلة والفرات، وأخذ المبادرة بعقد عدة اجتماعات لهذا الغرض كان آخرها الاجتماع الذي عقد في السادس من شهر أيلول الحالي

والذي قدم فيه اختصاصيون مثل الدكتور محمد النجم والدكتور علي حنوش والدكتور كاميران صالحي والدكتور لؤي خير الله، دراسات قيمة عن هذا الموضوع.

لذا تقرر تكليف لجنة برئاسة سماحة السيد حسين الصدر بوضع مذكرة يوقّعها أكبر عددٍ ممكن من العراقيين والمتعاطفين معهم، وتُرفَعُ إلى جميع الجهات

الدولية والعربية والمنظمات غير الحكومية. ومما يبعث على السرور والتفاؤل أن مجموعة من العراقيين يمثلون اتجاهات سياسية مختلفة برهنوا عن قدرتهم على

التعاون والعمل معاً في قضية مصيرية تتعلق بمستقبل العراق وشعبه، ونرجو أن تكون هذه التجربة رائدة وبداية للعمل المشترك في مجالات أخرى وقضايا

محددة مثل إرسال وفود مشتركة إلى بعض العواصم العربية والأجنبية والإسهام بنحو مباشر أو غير مباشر في اجتماعات المنظمات الدولية مثل لجنة حقوق

الإنسان والمنظمات غير الحكومية وفي الندوات التي تعقد هنا وهناك والهيئات والجمعيات الخيرية. إن نشاطاً كهذا مع فوائده الكثيرة لا يمكن أن يكون بديلاً من

المعارضة الموحدة. لذا فإننا نأمل أن يقرر هذا المؤتمر تكليف

قيادة التيار الجديدة بالاتصال مجدداً مع جميع الأطراف المعنية للاتفاق على إنشاء لجنة تحضيرية تعد

لاجتماع موسع للمعارضة يشارك فيه الجميع وتنبثق منه جبهة وطنية ائتلافية وقيادة جماعية جديرة بالثقة.

لقد حان الوقت للتغلب على خلافاتنا وحساسياتنا والعمل معاً في سبيل الوطن الذي ينتظر منا انتشاله من الهوة السحيقة التي سقط فيها، وعلينا ألاّ نخيّب

آمال الملايين من مواطنينا. فلنفتح صفحة جديدة من التآخي والتعاون والثقة المتبادلة. إن التأخير ليس من مصلحتنا، فكفانا ما أضعناه من الفرص. كان عملي في

تيار الوسط والمعارضة بوجه عام مليئاً بالتجارب والعبر، وأستطيع القول إنني أكثر تفاؤلاً من أي وقت مضى، فقد لمست رغبة صادقة في التعاون من أغلب الذين

اتصلتُ بهم وعملتُ معهم، قد تختلف الاجتهادات والآراء ولكني وجدت النيات حسنة. لذلك فكل ما نحتاج إليه الآن هو الصبر والتسامح والثبات على المواقف

والإقدام على تحمل المسؤولية. إنني الآن أكثر إيماناً بقدرة شعبنا على النهوض وبناء عراق الغد، عراق الأبناء والأحفاد، عراق حر يعيش شعبه في مجتمع مدني

متماسك يسوده الوئام والرخاء، وينعم بمستوىً عالٍ من الحياة والتعليم والثقافة. بلدٌ يعيشُ في ظل سيادة القانون ويمارسُ أهلُهُ حرياتهم الأساسية بأمن

واطمئنان، بما في ذلك حرية الرأي وحرية الانضمام إلى الأحزاب، والمشاركة في انتخاباتٍ دوريةٍ تضمن الانتقال السلمي للسلطة. كل ذلك تحت نظام قضائي

مستقل يساوي بين المواطنين، ويمنع منعاً باتاً التعذيب والإعدامات العشوائية والعقوبات غير الإنسانية التي تمتهن الكرامة والتوقيف الاعتباطي والاختطاف وغير

ذلك من الوسائل التعسفية التي أتقنها النظام ومارسها كل هذه السنين. هذا هو المستقبل المشرق الذي نتطلع إليه، وعلينا أن نعمل معاً لتحقيقه: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

وختاماً أرجو أن تسمحوا لي بالحديث عن موضوع شخصي. بالنظر إلى تقدمي في السن ووضعي الصحي بعد العملية الجراحية الخطرة التي أجريت في بداية

الصيف، تأكدتُ من أنه لن يكون بوسعي الاستمرار بقيادة تيار الوسط، لأن ذلك يتطلب جهداً كبيراً متواصلاً وتفرغاً تاماً، وقد حان الوقت لتسلم جيل الشباب

المسؤولية، وإني أشكر إخواني وزملائي في التيار على ثقتهم الغالية التي ستبقى موضع اعتزازي وفخري والسلام عليكم.

كان الأخ غسان العطية المتحدّث الرسمي وساعدي الأيمن في إدارة التيار، ولن أنسى جهوده في جعل التيار قوة مهمة في المعارضة العراقية. لكن اتضح لي مع مرور

الأيام أنه كانت هناك خلافات شخصية بين بعض أعضاء الهيئة الإدارية، وقد أسفت لذلك وحاولت جاهداً رأب الصدع، ولكني لم أوفق بسبب الفردية المتأصلة في

نفوسنا كعراقيين، والتي تمنعنا من العمل كفريق واحد، وكان ذلك السبب الرئيس لاعتزالي العمل السياسي.

قوبل إعلان نيتي ترك منصبي أميناً عاماً لتيار الوسط بالوجوم وعدم التصديق، وطلب مني الإخوان في التيار العودة عن قراري، ولكني اعتذرت. فإضافة إلى تقدمي

في السن ووضع زوجتي الصحي التي أُجريت لها عملية جراحية مفتوحة للقلب وشعوري بالإحباط بسبب الخلافات التي تفاقمت بين الأعضاء في التيار، كان هناك

سببٌ آخر لتعليق نشاطي السياسي، إذ أبلغني سموّ

الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أن

حكومته تلقت احتجاجاً شديد اللهجة من الحكومة العراقية بسبب نشاطي في المعارضة، ورجاني أن أقلل من هذا النشاط تفادياً للإحراج وحفاظاً على العلاقات

مع العراق. لذا شعرت أن من واجبي ألا أحرج الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وحكومته التي كنتُ ركناً من أركانها لأكثر من عشرين سنة، ولهذا السبب كان

نشاطي محدوداً خلال الأشهر الأولى من رئاسة جورج بوش الابن في عام ٢٠٠١. ثم جاءت أحداث ١١/٩ والتفجيرات في نيويورك وواشنطن لتغيّر كل شيء. فقد شنّ

بوش حرباً ناجحة ضد الطالبان في أفغانستان، وبعد هذا النجاح الذي زاد من شعبيته أصبح واضحاً أن العراق سيكون الهدف التالي للآلة العسكرية الأمريكية،

لذا عاودت نشاطي وقررنا في تيار الوسط الإعداد لعقد مؤتمر لكل القوى الديمقراطية العلمانية التي تسعى لإقامة نظام ديمقراطي بعيد عن التقسيمات الطائفية.

وفي خضم جهودنا لعقد المؤتمر وإقامة جبهة سياسية جديدة، اتصل بي السفير الأمريكي السابق دافيد ماك الذي كان يشغل منصب نائب رئيس معهد الشرق

الأوسط المعروف بعلاقته الوثيقة مع وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت الوزارة المذكورة قد منحت المعهد مبلغاً كبيراً من المال لمساعدة المعارضة العراقية وفق برنامج

يتفق عليه، وقدم المقترحات الآتية التي قال إن وزارة الخارجية الأمريكية تؤيّدها بقوة: ١- عَقدُ مؤتمرٍ في أوروبا يحضرهُ ممثلون عن فئات المعارضة المختلفة وعددٌ من المستقلين العراقيين من ذوي الخبرة والاختصاص الموجودين خارج العراق، لإقناع

الأوروبيين بأن سياسة الاحتواء غير مجدية، فالعراق يحتاج إلى نظام جديد يقوم على أساس وحدة البلاد والحرية والتعددية السياسية، ولتحقيق هذا الهدف

يكلف المؤتمر جماعات عمل من الاختصاصيين في مختلف المجالات لدراسة أوضاع العراق ومشاكله، واقتراح ما يجب عمله لتأمين مستقبل ديمقراطي للبلاد. وكان

من رأيه أن أشترك مع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في افتتاح المؤتمر ورئاسته وإدارة أعماله، فشكرته على ذلك واعتذرتُ لكثرة مشاغلي، لكنني شجعتُ فكرة

مجموعات العمل، ورشحت اثنين من زملائي للمشاركة في هذه المجموعات، وهما غسان العطية وفيصل الإسترابادي، وقد بَذَلَتْ هذه المجموعات جهوداً

مشكور،ة وقدمت مقترحات عملية في غاية الأهمية، لو أُخذ بها لتغير مسار الأحداث في العراق بعد الاحتلال.

ثم اتصل بي بعد ذلك السفير زلماي خليل زاد الذي عُيّن منسقاً لشؤون العراق والممثل الرسمي للولايات المتحدة لدى فئات المعارضة العراقية المختلفة، وطلب إليّ

ترشيح شخصيات عراقية للمشاركة في المؤتمر المزمع عقده في نهاية عام ٢٠٠٢. وقد عُقد المؤتمر في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ولم أشارك فيه لأن الاعتبارات

والتقسيمات الطائفية كانت هي الطاغية. وعندما أصبح واضحاً لدى الجميع أن الولايات المتحدة على وشك توجيه ضربة عسكرية كبيرة إلى العراق هدفها التخلص

من نظام صدام نهائياً، كنت ضد التدخل العسكري الأجنبي لإحداث تغيير في العراق، وعقدتُ اجتماعاً في لندن في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ مع بعض الشخصيات

العراقية الذين أبدوا معارضتهم للتدخل العسكري الأمريكي، وأصدرنا نداءً موجهاً إلى الأمم المتحدة والحكومات العربية

لإنقاذ العراق من كوارث حرب متوقعة.

وفي ما يأتي نص النداء:

تتجمع غيوم حرب جديدة على العراق، مما ينذر بأخطارٍ مدمرة بالنسبة إلى الشعب العراقي وشعوب المنطقة والأمن والسلم في العالم. لذا فإن درء الحرب

وتفادي عواقبها المريعة يتطلبان من دون شك تغييراً شاملاً في العراق، وخاصة تنحي قيادة النظام الحالي وفتح الطريق لمستقبل أفضل للبلاد.

إن النظام الحالي وأسلوبه في الحكم كانا العامل الرئيس للعديد من الأزمات والكوارث التي لحقت بالعراق والمصالح العربية بوجه عام. ولا يمكن الخروج من هذا

المأزق الخطير إلاّ بإقامة حكم ديمقراطي تعددي يلتزم بعدد من الأسس والمبادئ وأهمها: أولاً: قيام حكومة تمثل الإرادة الشعبية الحرة، وتنبثق عن مجلس تأسيسي يُنتخبُ انتخاباً حراً مباشراً في انتخاباتٍ حرة مباشرة ديمقراطية نزيهة، ويقوم بوضع

دستور عصري لاغياً كافة القوانين والقرارات التي تعيق ذلك، كما تشرف هذه الحكومة على الانتخابات العامة لانتخاب الجمعية الوطنية (البرلمان) حسب

الدستور.

ثانياً: تصفية آثار القمع السياسي والاضطهاد القومي والطائفي، وتأمين الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين من غير عوائق وتمييز في ما بينهم ووفق

سيادة القانون ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة.

ثالثاً: حماية وحدة العراق وسيادته الكاملة على أرضه، وتعزيز الوحدة الوطنية للمجتمع العراقي على أساس التمسك بمبدأ المواطنة العراقية واستحقاقاتها،

ورفض أي انحرافات عن هذا المبدأ أو الإساءة إليه لاعتبارات ضارة، سواء كانت إثنية أو طائفية أو دينية أو مناطقية. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أهمية

احترام الحقوق القومية للشعب الكردي، انطلاقاً من مبدأ الشراكة العربية – الكردية في الوطن الواحد، واختيار الصيغة المناسبة لتجسيدها وضمان الطموحات

المشروعة لجميع الأقليات الإثنية والدينية من غير تمييز أو مفاضلة.

رابعاً: المطالبة برفع الحصار والعقوبات الدولية فوراً، ومعالجة قضايا الديون والتعويضات بما يكفل للعراق إعادة بنائه اقتصادياً بطريقة كفوءة، وتوفير

المستلزمات والثقة اللازمة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب للإسهام في ذلك.

خامساً: تبنّي سياسة نفطية تسهم في إعادة إعمار العراق والتعاون من خلال صيغ شفافة بين الجهات المعنية والعمل مع بقية الدول المنتجة من أجل استقرار

الأسواق النفطية العالمية.سادساً: الوقوف إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني ودعم تطلعاته المشروعة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وكذلك السعي لتحرير الأراضي العربية المحتلة

الأخرى، وإشاعة السلم والأمن في المنطقة على أساس قرارات الأمم المتحدة.

وبسبب الظروف المعقدة والشائكة التي تعيشها البلاد، يتعين إيلاء مسؤولية الحكم في المرحلة الأولى، بعد تنحّي القيادة الحالية أو انهيار الحكم الراهن، إلى إدارة

مؤقتة بالتعاون مع الأمم المتحدة ووفق برنامج زمني واضح وصلاحيات محددة في الحفاظ على الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن وتوفير الخدمات الأساسية

للشعب، والتمهيد لانتخاب مؤسسات نظام الحكم الجديد.

إننا نهيب بهيئة الأمم المتحدة والحكومات العربية والجامعة العربية ومحبي الحرية والسلام في العالم، للتعبير عن تضامنهم مع نضال شعبنا ضد الديكتاتورية

والقمع وبذل الجهود الحثيثة لبلوغ هذه الأهداف سلمياً، وإنقاذ العراق من حرب مدمرة، والحفاظ على أمن المنطقة وسلامتها.

١٣شباط/فبراير ٢٠٠٣

أسماء الموقّعين:

(حسب الترتيب الهجائي)

أحمد الحبوبي – وزير سابق.

أديب الجادر – وزير سابق والرئيس السابق للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أيهم السامرائي – رجل أعمال.

د. حاتم جاسم مخلص – طبيب.

دلال المفتي – فنانة تشكيلية.

د. سعد عبد الرزاق – باحث اجتماعي وأستاذ جامعي.

صلاح النصراوي – إعلامي.

د. طارق الخضيري– مهندس صناعي ومدير سابق لدى منظمة اليونيدو.

طارق شفيق – مستشار بترولي.

د. عامر خياط – مهندس.

د. عباس النصراوي – أستاذ جامعي.

د.عبد الحسن زلزلة – وزير وسفير سابق/الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سابقاً.

عبد الستار الدوري – سفير سابق

د. عدنان الباجه جي – سفير ووزير سابق للخارجية.

إضافة إلى ندائنا اقترحنا في البيان الذي صدر عقب اجتماعنا تأليف حكومة عراقية مؤقتة لإدارة شؤون البلاد خلال فترة انتقالية لا تزيد على سنتين، يجري اختيار

أعضائها بعد مشاورات مكثفة تجريها الأمم المتحدة، وإجراء انتخابات تحت إشراف دولي لاختيار أعضاء جمعية تأسيسية تضع دستوراً يُعرضُ على الشعب لإقراره

في استفتاءٍ تحت إشراف دولي، ثم تُجرى انتخابات برلمانية بموجبه لاختيار حكومة ستكون أول حكومة ديمقراطية حقيقية في تاريخ العراق. كان هذا النداء مشابهاً

إلى حد كبير لمبادرة المرحوم الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الذي اقترح أن يتنحّى صدام عن السلطة ويؤمن له ولعائلته العيش الكريم

والأمن في أي بلد عربي أو أجنبي يختاره، وأن تكلف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بإدارة شؤون العراق وإجراء انتخابات تنبثق عنها حكومة عراقية مؤقتة

ومؤتمر تأسيسي لوضع دستور جديد للبلاد. هذه المبادرة الشجاعة والنبيلة أهملتها الدول العربية، ولم تُعرضْ رسمياً على وزراء خارجية الدول العربية المجتمعين

في القاهرة. وفي تلك الأثناء (شباط ٢٠٠٣)، زارني في بيتي في أبو ظبي السيد زلمان خليل زاد، المسؤول الأمريكي عن الملف العراقي، وتحدث إلي عن رغبة الولايات

المتحدة في إقامة نظام ديمقراطي تعددي في العراق، ورجاني أن أسهم في الجهود المبذولة في هذا الشأن، وقال إنه في المرحلة الأولى ستكون هناك إدارة عسكرية

أمريكية مع هيئة استشارية عراقية. لكنني رفضتُ هذه الفكرة، واقترحتُ أن تتولى الهيئة العراقية مسؤولية إدارة شؤون البلاد بمساعدة الأمم المتحدة. وقد أثارت

زيارة خليل زاد غضب الفئات اليمينية الأمريكية التي كانت تدعم أحمد الجلبي ومؤتمره الوطني، وساءها أن يتصل بي مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية، فبدأت

حملة منظمة كان أوّلها مقال بقلم جوديث ميلر في نيويورك تايمز، ومقال آخر بقلم الداعية اليمينية المتطرفة دانيل بليتكا، احتويا على تعليقات شتى من مؤيدي

اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ينتقدون فيها اتصال حكومتهم بي، واتهموني بأنني قومي عربي أعمل ضد إسرائيل وأتعاطف مع الاتحاد السوفياتي،

واقتبسوا انتقائياً مقتطفات من كتابي باللغة الإنكليزية صوت العراق في الأمم المتحدة الذي نشر عام ١٩٩١ حول الكويت ودوري في مجلس الأمن عام ١٩٦١ بعد إعلان

استقلال الكويت. وقد رفضت السيدتان المذكورتان نشر ردّي المفصل الذي أرسلته إليهما، فبادرت إلى الإدلاء بتصريح مفصّل لجريدة الشرق الأوسط نشر في عددها

الصادر في ٢٠ شباط فبراير ٢٠٠٣ يوضح موقفي، في ما يأتي نصه:

نفى الدكتور عدنان الباجه جي وزير خارجية العراق الأسبق، خلال لقائه مع جريدة الشرق الأوسط في أبو ظبي أمس، أن يكون لديه أي طموح سياسي لقيادة

العراق خلال الفترة الانتقالية التي تعقب الحرب المحتملة في العراق، لكنه أكد استعداده للقيام بأي دور يخدم مصلحة العراق. وأعرب عن معارضة شديدة لإقامة

حكم عسكري أو مدني أمريكي في بغداد، وشدد على ضرورة أن تتولى السلطة بعد صدام إدارة مدنية بالتعاون مع الأمم المتحدة، مشيراً إلى توفر كوادر وإمكانيات

كافية لإدارة العراق والتصدي للتحديات التي تواجه مرحلة إعادة الإعمار.

س: لماذا لم تلبِّ دعوة مسعود بارازاني لحضور اجتماع لجنة التنسيق المنبثقة عن مؤتمر المعارضة العراقية في لندن؟

ج: الدعوة وجهت لي كضيف لأنني لست عضواً في هذه اللجنة، وهدفها كان التشاور والمناقشة في الأمور المتصلة بمستقبل العراق، لكن كانت لدي ارتباطات أخرى

وأسباب شخصية حالت دون تلبية الدعوة.

س: إذاً الموضوع لا يتصل بتحفظات على تشكيلة اللجنة أو جدول أعمالها؟

ج: لا، في كتاب اعتذاري عن الحضور أبديت رجاءً بأن توسع عضوية لجنة التنسيق وما ينبثق عنها من لجان وهيئات أخرى حتى تعكس الواقع العراقي على

حقيقته.

س: هذا يقودنا للسؤال عن عدم مشاركتك في مؤتمر المعارضة بلندن، هل كانت لك تحفظات على ذلك المؤتمر؟

ج: أيضاً وُجّهت إلي دعوة لكنني كنت في ذلك الوقت خارج لندن، وكانت دعوة موجهة إلي من اللجنة التحضيرية للمشاركة كضيف، لكن العضوية في المؤتمر

خضعت لصيغة أقرت سنة ١٩٩٢ في مؤتمر صلاح الدين، وهي صيغة اعتبرها غير متوازنة لأنها أعطت بعض الجهات والفئات حصة أكبر مما تستحق في الواقع.

لذلك كانت هناك مشكلة في مؤتمر لندن. اعترض كثيرون على هذه النسب، ورأوا أنها غير منصفة بالنسبة إلى بعض الجهات، وطالبوا بتعديلها. وأجريت تعديلات

طفيفة حيث أُضيف بعض الأشخاص، لكن النتيجة لم تكن مرضية لعدد كبير من المشاركين، وطالبنا بتوسيع هذه اللجنة وإضافةِ أسماءٍ إلى هيئة أخرى سُمّيت

الأمانة العامة أو لجنة تحضيرية أو توجيهية التي يفترض بها وضع جدول أعمال الاجتماع المزمع عقده في تلك الأيام، لكن

إلى الآن لم نسمع أي شيء بخصوص

العضوية في هذه اللجنة التي كان يفترض أن تعلن قبل حوالى يومين، حيث كان من المنتظر أن تتوسع اللجنة ليتراوح عدد أعضائها بين ٦٥ و١٠٠ شخص، وذلك

بتوصية من لجنة التنسيق المؤلفة من ١٥ عضواً.

س: لكن تحفظك على الاجتماع في صلاح الدين لم يكن بسبب عدم توسيع اللجنة إنما لأسباب شخصية؟

ج: حتى لو لم تكن عندي ارتباطات وأسباب شخصية، فإنني لم أكن مستعداً للحضور إلاّ بعد توسيع عضوية اللجنة حتى تكون متوازنة أكثر وتعكس حقيقة

الوضع العراقي الراهن.س: هل يمكن تسمية الفئات التي تعتقد أنها أخذت أكثر من حصتها في عضوية اللجنة؟

ج: هذه المسألة معروفة، أظن أن بعض الفئات المحسوبة على التيارات الدينية أخذت أكثر من حصتها، وكان هناك بعض التحفظات لدى العرب، الذين يشكلون

٨٠ في المئة لم يكونوا ممثلين بأكثر من ٦٥ أو ٧٠ في المئة. أ شخصياً ضد تقسيم الناس إلى طوائف وقوميات مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأكراد لهم وضع خاص، وقد

اعترفنا بالقومية الكردية منذ بداية الدولة العراقية، لكن التفريق بين السكان العرب على أساس انتماءاتهم المذهبية والدينية أمرٌ غير مقبول.

س: في ضوء ما أسفر عنه مؤتمر لندن، ما هي ملاحظاتك على النتائج التي تمخض عنها وهل تجد أنها متناسبة مع متطلبات المرحلة التي يمر بها العراق؟

ج: الشيء الواضح أن الغالبية لا تؤيد فكرة تأليف حكومة مؤقتة قبل حدوث التغيير في داخل العراق، وأنه لا يجوز فرض حكومة من الخارج، ويجب الانتظار إلى

أن يحدث التغيير حتى يمكن التشاور مع فئات كثيرة داخل

العراق وصولاً إلى صيغة إدارة مدنية عراقية تشارك فيها فئات من داخل وخارج العراق، وتكون لها

صبغة تمثيلية واسعة ومقبولة للعراقيين، وأظن أن الأمريكين يؤيدون فكرة تأجيل إنشاء حكومة مؤقتة إلى ما بعد حدوث التغيير في العراق.

س: إذاً ما قيل عن أنك قبلت أو عُرِضَت عليك رئاسة حكومة عراقية مؤكدة ليس صحيحاً؟

ج: نعم هذا الأمر غير صحيح، فلم يعرض علي أي شيء خلال مقابلتي مع خليل زاد، وكل ما في الأمر أن المسؤول الأمريكي أوضح لي سياسة الولايات المتحدة وما

تفكر فيه، ومن جانبي عرضت عليه ما أفكر فيه والطريق والأسلوب الصحيح للتغيير كما أراه. وكان اللقاء لتبادل الرأي والمعلومات. وكان رأيي كما ثبت في النداء

الذي وقّعته ٣٧ شخصية عراقية في ١٣ فبراير/شباط الجاري، والذي حدد سُبُلَ الخروج من المأزق الخطير الذي يواجه العراق، وذلك من خلال إقامة حكم

ديمقراطي تعددي يلتزم عدداً من المبادئ والأسس التي تتضمن قيام حكومة تمثل الإرادة الشعبية الحرة، بحيث تنبثق هذه الحكومة عن مجلس تأسيسي ينتخب

انتخاباً حراً ومباشراً في انتخابات ديمقراطية نزيهة ويضع دستوراً عصرياً يلغي كافة القوانين والقرارات التي تعيق ذلك، على أن تشرف هذه الحكومة على

الانتخابات العامة لاختيار جمعية وطنية، كما يدعو النداء إلى تصفية آثار القمع السياسي والاضطهاد القومي والطائفي وتأمين الحريات والحقوق السياسية

والمدنية للمواطنين، ويؤكد أيضاً على وحدة العراق وسيادته الكاملة، فضلاً عن المطالبة برفع الحصار والعقوبات الدولية فوراً، ومعالجة قضية الديون

والتعويضات بما يكفل للعراق بناء اقتصاده بطريقة كفوءة، كما يدعو النداء إلى الوقوف إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني، ودعم تطلعاته المشروعة لإقامة

دولة فلسطينية مستقلة، والسعي لتحرير الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وإشاعة السلم على أساس قرارات الأمم المتحدة. وأشرت كذلك إلى ما ورد في البيان من

ضرورة إيلاء مسؤولية الحكم في المرحلة الأولى بعد تنحّي القيادة الحالية أو انهيار الحكم الراهن إلى إدارة مؤقتة بالتعاون مع الأمم المتحدة، وفق برنامج زمني

واضح وصلاحيات محددة للحفاظ على الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن وتوفير الخدمات الأساسية للشعب والتمهيد لانتخاب مؤسسات الحكم الجديد.

س: في ضوء الرؤية لمستقبل العراق، أين تقف مما يطرح من أن الولايات المتحدة ترغب في إقامة حكومة عسكرية بقيادة أمريكية لفترة انتقالية؟

ج: أنا قلت بصراحة، إننا لا نحبذ هذه الفكرة، بل نفضل أن تكون هناك إدارة مدنية عراقية بالتعاون مع الأمم المتحدة لمرحلة انتقالية قصيرة، لأن العراقيين أعرف

بشؤونهم. طبعاً إذا حدث تدخل عسكري أمريكي على نطاق واسع، وهذا هو المحتمل حالياً، فسيكون هناك وجود عسكري أمريكي في المرحلة الأولى، لكن هذا

الوجود لن يلغي ضرورة أن تكون مسؤولية إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية مسؤولية إدارة مدنية عراقية تتعاون مع الأمم المتحدة، ويجب أن لا تُعطى هذه

الإدارة إلى القيادة العسكرية الأمريكية.

س: هل تفكر عندما تطرح فكرة الإدارة المدنية بصيغة أفغانستان؟

ج: لا، هناك فرق كبير بين أفغانستان والعراق، لأن العراق

لديه الكوادر لإدارة البلاد من دون صعوبة، وأهم شيء في المرحلة التي تعقب تغيير النظام مباشرة هو

الحفاظ على الأمن والاستقرار في الداخل، وهذه مسألة أساس يجري التعاون فيها مع الأمم المتحدة وقوات عراقية. أما بالنسبة إلى الدور الأمريكي في هذه المرحلة،

وفق ما أخبرنا به الأمريكيون، فسيتناول ٣ أمور هي التأكد من خلوّ العراق من أسلحة الدمار الشامل، والمحافظة على حدود العراق، وعدم السماح لأي دولة

مجاورة بإرسال قوات وتجاوز الحدود العراقية والحفاظ على الأمن.

س: هل هذا يشمل القوات التركية؟

ج: إذا صار اتفاق مع الأتراك فإن دورهم سيكون ضمن حزام أمني داخل الحدود العراقية، وبمساحة محدودة جداً، وهذا الأمر يجري التعامل معه بحذر، لأنه

سيكون مصدر قلق خاصة بالنسبة إلى الأكراد في الشمال.

س: هل قدمت الولايات المتحدة ضمانات بأن تدخلها العسكري في العراق سيكون مؤقتاً ومحدوداً؟

ج: حتى الآن الأمر غير واضح ويتوقف على حجم التدخل. هل سيكون تدخلاً واسعاً أم ضيق النطاق؟ فضلاً عن أن هناك إمكانيات ألاّ يحدث تدخل عسكري أبداً إذا

حدث التغيير من الداخل عن طريق تنحي النظام الحالي طوعاً أو بسبب تحرك في الداخل. وبصفة عامة فإن الوجود الأمريكي ودوره يعتمدان على حجم القوات

التي ستدخل العراق.

س: إذا تبيّنت ملامح الدور الأمريكي، سواء من حيث الحجم أو الدور، هل المعارضة العراقية قادرة على طلب ضمانات من أمريكا بوضع مدى زمني لتدخلها

العسكري؟

ج: هذا الأمر جزء من واجبات المعارضة، وعليها أن تعرف النوايا الأمريكية الحقيقية وإجراء اتصالات للتفاهم بشأن هذه النوايا. نحن نتمنى أن يحدث التغيير من

دون أي تدخل أجنبي، لكن المسألة ليست بيدنا.

س: إذاً الأمريكيون لم يُبَلِّغوا المعارضة العراقية إلى الآن بأي شي عن نياتهم؟

ج: أرجو أن لا تعتبرني ممثلاً للمعارضة، فأنا لا أمثل غير شخصي وليست لي علاقة بفئات المعارضة التي تتعامل مع الولايات المتحدة. لكن ما سمعناه من الإدارة

الأمريكية هو أنهم يريدون أن يكون وجودهم لأقصر فترة ممكنة، لأن هذا ما يرغب فيه الرأي العام الأمريكي، ولأن الوجود الطويل في العراق مكلف خاصة في ظل

ظروف اقتصادية غير مواتية، ولأن مثل هذا الوجود يعرض حياة جنودهم لمخاطر.

س: بقاؤك على مسافة من كل تيارات المعارضة العراقية يعطيك ميزة لأن تكون الأكثر ملاءمة لقيادة المرحلة الانتقالية على الأقل؟

ج: هذا حُسنُ ظَنّ من الناس، لكنّ الكثيرين يعرفون أنه ليس لي طموحات سياسية أو تولي أي مركز أو منصب، وأنا الآن من مواطني دولة الإمارات العربية

المتحدة وأعيش هنا منذ ثلاثين عاماً معزّزاً مكرماً في رعاية سمو الشيخ زايد، وبالتالي فليس لدي على المستوى الشخصي أي طموحات وليس هناك أي شيء يقلقني

أو يزعجني، على أن ذلك لا يمنعني من القيام بأي دور إذا شعرت أن لدي إمكانية لخدمة العراق في هذه الظروف الصعبة بعد أن مر بهذه التجارب القاسية من

حروب إلى عقوبات إلى الاضطهاد اليومي الذي يلاقيه أبناؤه.

وكما قلت دائماً، فأنا لا أؤمن بالقيادة الفردية، والعراق في الظروف الراهنة يحتاج إلى قيادة جماعية

تستطيع أن تضمن له الأمن والاستقرار.

س: تعرضت إلى حملة دعائية في الولايات المتحدة، ماهي دوافع هذه الحملة ومن يقف وراءها؟

ج: الذي يقوم بهذه الحملة جهات في الصحافة والإعلام قريبة لا من اللوبي الصهيوني فحسب بل من اللوبي الليكودي اليميني المتطرف، وذكّروا في معرض

حملتهم بمواقفي من قضية فلسطين، وأخذوا مقتطفات من كتاب لي نشر بالإنجليزية عن تجاربي في الأمم المتحدة عندما كنت سفيراً للعراق هناك، وطبعاً جزءٌ

كبير من الكتاب يتعرض لقضية فلسطين ومواقفي في الدفاع عن فلسطين. وفي الحقيقة، فإن الجهات التي تعرضت لي هاجمت الإدارة الأمريكية ولم تكن

الانتقادات موجهة إلي، وإنما انتقدت الحكومة الأمريكية لأنها أجرت اتصالات معي، وتساءلت تلك الجهات كيف تجري الإدارة اتصالات مع شخص كانت له

مواقف قوية ضد إسرائيل، كما ذكروا في معرض انتقاداتهم موضوع الكويت حيث ذكّروا بمواقف قبل عام ١٩٦٣ وأهملوا مواقفي بعد ٦٣ حين أعلنت عن اعتراف

العراق بالكويت، وقمت بعدها بزيارة الكويت شخصياً كوزير للخارجية مرتين، إضافة إلى صلات شخصية وثيقة بالمسؤولين الكويتيين، وأعتقد أن هدف الجهات

التي تشن الحملة ضدي هي التي تقف وراء فكرة إقامة حكومة عراقية بالمنفى يسيطر عليها المعارضون في الخارج قبل أن يتغير النظام الحالي في العراق، في حين أن

الإدارة الأمريكية تعارض هذه الفكرة، كما أنهم يلومون الإدارة على عدم تعاونها بنحو وثيق مع جماعة أحمد الجلبي، في

حين أنها تتعاون معي بالرغم من الدور

الذي قمت به في الماضي والذي يعتبرونه غير مقبول.

س: هل يمكن أن نقول إن هذا اللوبي يحاول الضغط عليك لتعديل موقفك من القضية الفلسطينية؟ج: هذا غير ممكن، وغرضهم كما قلتُ الضغطُ على الحكومة الأمريكية لوقف اتصالاتها معي، وهم يعرفون أنني لن أغيّر مواقفي التي عرضتها في الكتاب الذي

استندوا إليه في الحملة ضدي. وفي هذا الكتاب قلتُ إن القضية الفلسطينية ستُحَلُّ إذا أُعطي الفلسطينيون الحق في إقامة دولة على الأراضي التي احتُلَّتْ سنة ٦٧ في

الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما يقبله الفلسطينيون حالياً، ومن الطبيعي أن أقبل ما يقبلهُ الفلسطينيون ولم أزايد عليهم في هذا.

س: هل طُرح في الاتصالات بينك وبين الإدارة موضوع العلاقات مع إسرائيل في العراق بعد صدام حسين؟

ج: موضوع العلاقات مع إسرائيل لم نتطرق إليه مطلقاً، ولكن وجهة نظري سيُعلن عنها بعد التغيير من قبل الحكومة العراقية المؤقتة، إضافة إلى العلاقات مع

الدول المجاورة وتنظيم العلاقة مع الأكراد، سواء فدرالية أو غير فدرالية، وقضايا الديون والتعويضات وتنشيط الاقتصاد والعمل على رفع القيمة الشرائية للعملة

الوطنية، وإعادة بناء البنية التحتية. الحقيقة إن أمام الحكومة العراقية القادمة مهمات صعبةً وشاقةً جداً.

س: هل لديك تقدير زمني لانتخاب حكومة دائمة؟

ج: بين سنة أو سنتين، ونرجو أن يتم ذلك في وقت أقصر إذا كان في الإمكان.

س: هل تعتقد أن هناك إمكانية إشراك بعض العناصر من السلطة الحالية في العراق في أي حكومة انتقالية أو يمكن

أن يكونوا شركاء في المستقبل السياسي

للعراق؟

ج: في ظل الظروف الراهنة لن يكون هذا الأمر سهلاً. كثيرٌ من الناس تضرروا كثيراً من هذا النظام، ولذلك من الصعب عليهم قبول بقاء رموزه كشركاء في السلطة.

لكن على المدى البعيد يمكن إعادة تنظيم الحياه السياسية بما في ذلك حزب البعث، ولكن الأمر يحتاج إلى وقت.

س: ماهي تقديراتكم لفرص نجاح القمة العربية الاستثنائية المنتظرة في إيجاد مخرج سلمي؟

ج: إذا كان باستطاعة هذه القمة إقناع رأس النظام العراقي بالتخلي عن السلطة، وكان عند القادة الاستعداد للقيام بهذه المحاولة، فإنهم سيؤدون خدمة جليلة.

س: هل ستكون هذه المهمة الوحيدة الممكنة للقمة؟

ج: هم قالوا إن الهدف هو منع الحرب، والطريق الوحيد لمنع نشوب الحرب هو تخلي النظام العراقي الحالي عن السلطة، لأن الأمريكيين غير مستعدين للتعايش

مع صدام، وبوش وضع نفسه في مأزق عندما أكد أنه لا مجال للتعايش مع هذا النظام، فإذا تراجع عن ذلك وسمح لصدام بأن يبقى في الحكم فستكون هذه

نهاية رئاسته.

س: المعارضة الشعبية الواسعة في أوروبا وحتى في أمريكا، أليس لها تأثير على الاندفاع باتجاه الحرب؟

ج: لا شك في أن لها تأثيراً، خاصة في بريطانيا وألمانيا، والمشكلة في بريطانيا لأن الموقف الشعبي يتعارض مع الموقف الرسمي. لكنني لا أعتقد أن هناك تأثيراً، لأنه

حسب استطلاعات الرأي ظهر أن الأمريكيين يؤيدون عملاً عسكرياً ضد العراق، وإن كانوا يفضلون أن يحدث ذلك بمؤازرة

دول أخرى أو الأمم المتحدة، ولهذا

تعمل أمريكا لتقديم مشروع قرار جديد لمجلس الأمن.

س: ماذا عن الموقف الفرنسي. هل يمكن فرنسا أن تستخدم حق الفيتو؟

ج: فرنسا لديها علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، ولا أدري إذا كانت مستعدة لتعريض هذه العلاقات للخطر، ويجب أن نذكر أن الرئيس جاك شيراك لا

يعارض الحرب، لكنه يقول إنه ليس لها مبرر في الوقت الحاضر ويجب أن تُعطى للمفتشين فرصة للقيام بعملهم. وأظن أن الفرنسيين يحاولون الاستجابة للرأي

العام في فرنسا والدول الأخرى، وأن يؤخروا الحرب قدر الإمكان، لأنهم يأملون إن أخّروا هذه الحرب تهيئة أجواء وظروف للتحرك في الداخل أو زيادة حجم

الضغوط على رأس السلطة العراقية لكي يتنحّى.

س: إذن موضوع أسلحة الدمار الشامل ذريعة لتغيير النظام؟

ج: أنا شخصياً لست متأكداً من أن لدى العراق أسلحة دمار شامل، وهذا رأي شخصي وليس مبنياً على أي حقائق، وأعتقد أن الشيء الأساس هو تغيير النظام.

س: ماذا عن النفط وما يتردد عن أن أمريكا تهدف إلى السيطرة على النفط؟

ج: لا أعرف على أي أساس يقال هذا الكلام، فالعراق عضو في منظمة الأوبك، والسياسة النفطية تتم بالتنسيق مع دول الأوبك. وقد تكلمت مع اختصاصيين حول

هذا الموضوع، وقالو إنه إذا أرادت أمريكا التحكم في الأسعار وتخفيضها مثلاً، فإن هذا يضر الدول المنتجة ومعظمها حليفة لأمريكا. والشيء الآخر هو أن الصناعة

النفطية في أمريكا ستتضرر، أما الدول المستفيدة فستكون

الدول الأوروبية واليابان.

س: هل يمكن أن تستخدم الولايات المتحدة عائدات النفط العراقي لتمويل جزء من كلفة الحرب؟

ج: عائدات النفط العراقي نحتاج إليها لإعادة إعمار العراق، والعراق يحتاج إلى مبالغ تفوق عائداته النفطية حتى ينتعش اقتصادياً. ولذلك لا مجال للتفكير في

شيء آخر غير الإعمار، بل إننا قد نضطر إلى وقف دفع فوائد الديون ووقف دفع التعويضات واستخدام الأرصدة العراقية المجمدة في الخارج من أجل تحقيق

الانتعاش وتمويل الإعمار، كما أن العراق قد ينتج أكثر من الحصص التي أقرت وفق السياسة المتبعة لأوبك، لأننا نحتاج إلى مبالغ ضخمة لإحداث الانتعاش.

س: إذن الولايات المتحدة ستتحمل تكاليف هذه الحرب من دون مقابل؟

ج: أعتقد أن دولاً أخرى ستشارك في تحمّل الكلفة.

س: هل ستوقف الحكومة العراقية دفع التعويضات، وهل سيكون هذا التوقف نهائياً أم لفترة محدودة؟

ج: أعتقد أن الجزء الأكبر من التعويضات قد دُفع. وقد حان الوقت الآن لإلغاء ما تبقى من هذه التعويضات، لأن العراق لن ينتعش اقتصادياً ما دام مكبلاً بمئات

المليارات على شكل تعويضات، ولن يكون إلغاء التعويضات المفروضة على العراق استثناءً من القاعدة، بل جرى ذلك مع ألمانيا بعد الحرب العالمية.

س: هل فكرة تنحّي صدام حسين عن السلطة فكرة واقعية أم هي من قبيل التمني؟

ج: أخشى أن تكون أقرب للتمني، ومع ذلك أرجو مع الوقت أن يدرك هذا النظام أن هذا هو السبيل الوحيد لإنقاذ العراق وإنقاذ نفسه، لأن الحرب القادمة لن

تكون متكافئة ونتائجها معروفة سلفاً.

س: هذا معناه مواصلة التلويح بالقوة؟

ج: مواصلة الضغط العسكري والسيكيولوجي مفيدة والضغوط الدبلوماسية أيضاً.

س: هل يمكن إعطاء ضمانات بعدم ملاحقة رموز النظام في حال تخليهم عن السلطة طواعية؟

ج: أعتقد أن هناك تياراً كبيراً مستعداً لقبول فكرة عدم ملاحقة النظام، وهذا التيار موجود في صفوف المعارضة والمجتمع الدولي، وحتى في الولايات المتحدة، كما

عبَّر عن ذلك وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد. وعلى العموم، أعتقد أن من أهم الواجبات التي يجب أن تتصدى لها الحكومة الانتقالية إصدار عفو عام مع

استثناء عدد قليل.

س: لماذا تخليت عن تيار الوسط الذي أسهمت في تشكيله قبل سنوات؟

ج: هدف هذا التيار كان توحيد فئات المعارضة المختلفة في جبهة وطنية واحدة، لذلك توليت قيادة هذا التيار وكنتُ أشغلُ منصب الأمين العام فيه، ولم يجرِ اختيار

شخصية بديلة. أنا بصفة عامة أنتمي إلى التيار الليبرالي العلماني الذي لا يعترف بالفروق الطائفية والمذهبية والإثنية، وهذا التيار هو الذي يمثل الأغلبية الصامتة في

العراق، وهو تيار مفتوح على الجميع.

س: تردد أن هناك اتجاهاً للعودة إلى الملكية خاصة بعد اتصالات الأمير حسن بن طلال مع المعارضة العراقية؟ج: إذا كانت هناك رغبة شعبية فلا مانع، لكن يجب أن يحدث ذلك بعد اختيار الجمعية التأسيسية التي ستقرر نوع الحكم وأسلوب اختيار الحكومة وصلاحيتها

وتوزيع السلطات وفق نظام ديمقراطي تعددي.

س: هل تتوقع حرباً طويلة؟

ج: لا أدري، لست عسكرياً، لكنّ حرباً طويلة سيكون لها تأثيرٌ سيّئٌ على العراق والمنطقة وتخلق مشاكل سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية. –انتهى اللقاء– بعد رفض صدام حسين مبادرة المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وسوء تصرف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعدم وضع المبادرة على جدول

الأعمال، أصبح واضحاً أن الحرب قائمة لا محالة. تلقيت في تلك الأثناء دعوة من السيد جلال الطالباني للمشاركة في قيادة المعارضة العراقية، لكنني اعتذرت عن

عدم قبول هذه الدعوة لما لدي من شكوك بشأن شرعية هذه القيادة التي لا تمثل إلا فئة محدودة من الشعب العراقي، كما أن هذه القيادة ستكون لها صفة

استشارية فقط مرتبطة بالإدارة العسكرية الأمريكية خلال الفترة الانتقالية، وأبديت تحفظات بشأن بعض أعضاء هذه القيادة، وأقصد أحمد الجلبي.

لكن على الرغم مما تقدم، أُضيف اسمي إلى خمسة أشخاص آخرين هم:

مسعود البارزاني وجلال الطالباني وعبد العزيز الحكيم وأحمد الجلبي وإياد علاوي، لكنني أكدت رفضي المشاركة في هذه القيادة ودعوت إلى عقد مؤتمر عاجل

لدرء الأخطار وإنقاذ الشعب العراقي، وأرسلت هذه الدعوة إلى عدد كبير من المثقفين وأهل المعرفة والخبرة من العراقيين. وفي ما يأتي نسخة من هذا النداء الصادر

في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣:

يتابع العراقيون، باهتمام وقلق شديدين تطور الأخطار المحيقة ببلادهم والخطط المقترحة لحل المسألة العراقية،

الأمر الذي يستدعي بإلحاح تكثيف المشاورات

وتبادل الرأي بين أهل الفكر والسياسة من جميع الفئات العراقية، لصوغ موقف مشترك وتحديد الغايات والوسائل العملية الكفيلة بتفادي الحرب وآثارها،

وتمكين الشعب العراقي من امتلاك زمام المبادرة واستعادة دوره الطبيعي في اختيار نظام حكمه وتقرير مصيره إزاء شتى الاحتمالات المتوقعة في المستقبل القريب،

ومنها رفض أي صيغة لحكم أجنبي مباشر، مدنياً أو عسكرياً. وفي ضوء المشاورات التي جرت بين الكثير من المعنيين بالشأن العراقي، فإننا ندعو لعقد مؤتمر

عاجل في نهاية شهر آذار الحالي، وفي مكان مناسب تشارك فيه نخبة واسعة من جميع القطاعات العراقية، ممن تلتقي عند الأهداف والأسس التي أعلنت في

البيان الصادر في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ والمتضمنة ما يأتي:

أولاً: قيام حكومة تمثل الإرادة الشعبية الحرة تنبثق عن مجلس تأسيسي ينتخب انتخاباً حراً مباشراً في انتخابات ديمقراطية نزيهة، ويقوم بوضع دستور عصري

لاغياً كافة القوانين والقرارات التي تعيق ذلك، كما تشرف هذه الحكومة على الانتخابات العامة لانتخاب الجمعية الوطنية (البرلمان) حسب الدستور.

ثانياً: تصفية آثار القمع السياسي والاضطهاد القومي والطائفي، وتأمين الحريات والحقوق السياسة والمدنية للمواطنين من غير عوائق وتمييز في ما بينهم ووفق

سيادة القانون ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة.

ثالثاً: حماية وحدة العراق وسيادته الكاملة على أرضه، وتعزيز الوحدة الوطنية للمجتمع العراقي على أساس

التمسك بمبدأ المواطنة العراقية واستحقاقاتها،
ورفض أي انحرافات عن هذا المبدأ أو الإساءة إليه لاعتبارات ضارة، سواء كانت إثنية أو طائفية أو دينية أو مناطقية. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أهمية
احترام الحقوق القومية للشعب الكردي، انطلاقاً من مبدأ الشراكة العربية – الكردية في الوطن الواحد، واختيار الصيغة المناسبة لتجسيدها، وضمان الطموحات
المشروعة لجميع الأقليات الإثنية والدينية من غير تمييز أو مفاضلة.
رابعاً: المطالبة برفع الحصار والعقوبات الدولية فوراً، ومعالجة قضايا الديون والتعويضات بما يكفل للعراق إعادة بناءِ اقتصادهِ بطريقةٍ كفوءةٍ، وتوفير
المستلزمات والثقة اللازمة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب للإسهام في ذلك.
خامساً: تبنّي سياسة نفطية تسهم في إعادة إعمار العراق، والتعاون من خلال صيغة شفافة بين الجهات المعنية، والعمل مع بقية الدول المنتجة من أجل استقرار
الأسواق النفطية العالمية.
سادساً: الوقوف إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني ودعم تطلعاته المشروعة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وكذلك السعي لتحرير الأراضي العربية المحتلة
الأخرى وإشاعة السلم والأمن في المنطقة على أساس قرارات الأمم المتحدة. وبسبب الظروف المعقدة التي تعيشها البلاد، يتعين إيلاء مسؤولية الحكم في المرحلة
الأولى، بعد تنحي القيادة الحالية أو انهيار الحكم الراهن، إلى إدارة عراقية مؤقتة مع الأمم المتحدة ووفق برنامج زمني واضح وصلاحيات محددة في الحفاظ على
الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن وتوفير الخدمات

الأساسية للشعب والتمهيد لانتخاب مؤسسات نظام الحكم الجديد.

وقد لاقت هذه الأهداف والأسس ترحيباً وتأييداً واسعين من أوساط عراقية وعربية ودولية عريضة ونافذة، الأمر الذي يمثل دفاعاً قوياً ومشجعاً لمتابعة الجهود

بين المشاركين في المؤتمر المقترح والعمل على صيغة خطة عمل فعالة لبلوغ الغايات المنشودة. ويدخل في إطار هذه الخطة، اتخاذ التدابير لتنسيق المساعي والمواقف

بين الفئات العراقية، ومنها الدعوة إلى لقاءات موسعة، وتحديد الموقف إزاء التطورات المستجدة، ومتابعة الاتصالات مع الجهات العربية والدولية واختيار (هيئة

متابعة) لتوجيه النشاطات القادمة وتنفيذها.

إننا واثقون من أن التطورات المصيرية المرتقبة التي تواجه وطننا كفيلة بدفع جميع الملتزمين بقضية شعبهم والحريصين على مستقبله للعمل الجاد والمسؤول لدرء

الأخطار الوشيكة وإنقاذ الوطن، ولعل المؤتمر القادم سيشكل إسهاماً كبيراً على هذا الطريق. لقد جرى تأليف (لجنة تحضيرية) للإعداد للمؤتمر وتوجيه الدعوات

إلى المشاركين.

وأخيراً عُقد المؤتمر في لندن في ٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٣ وحضره أكثر من أربعمئة شخص يمثلون جميع أطياف المجتمع العراقي، وفي ما يأتي كلمتي في افتتاح المؤتمر: سيداتي، سادتي

أودّ، أولاً، أن أرحب بضيوفنا الكرام، وأشكرهم على تلبية دعوتنا لحضور هذا الاجتماع، كما أرحب بالمشاركين المقيمين هنا والذين قدموا من شتى أنحاء العالم

للإسهام مع إخوان لهم في العمل على إخراج العراق من محنته الرهيبة الراهنة، وتحقيق مستقبل أفضل لشعبه بعد

هذه السنوات العجاف التي عانى خلالها

شعبنا من الكوارث والمآسي ما لم يعانه شعب آخر. ثلاث حروب مدمرة وعقوبات صارمة لا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية استمرت ١٢ عاماً، وحكم فاسد

قمعي ومستبد اضطهد الشعب وسلب حرياته وامتهن كرامته، فانهارت القيم وتفككت الأوساط الاجتماعية وتصدعت الوحدة الوطنية.

انتظر العراقيون طويلاً ساعة الخلاص، وكانوا يأملون أن يتم ذلك بسواعد أبنائهم من دون اللجوء إلى حرب مدمرة أخرى تشنها قوات أجنبية تابعة لدول لها

مصالح وغايات لا تتفق بالضرورة مع ما يتطلع إليه العراقيون، وهذا ما كنا نخشاه ونعمل على تجنّبه.

لقد تداول بعض إخوانكم في ما يجب عمله إزاء هذا الوضع الخطير، بعد أن اتضح أن الحرب واقعة لا محالة، ما لم يتداركها العراقيون والمخلصون من أشقائنا

العرب.

فأصدرنا نداءً في ١٣ شباط الماضي مطالبين رأس النظام الحاكم بالتنحي عن السلطة لتفادي الحرب، وأيّدنا، كما أيّد العراقيون أينما كانوا، المبادرة التاريخية

الشجاعة التي طرحها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. هذه المبادرة نابعة من حرص هذا الزعيم العربي الكبير على مصلحة

العراق لمنع حرب غير متكافئة سيكون الخاسر الأكبر فيها الشعب العراقي.

لكن لم تلقَ هذه المبادرة ما تستحقه من التأييد والتشجيع في مؤتمر القمة العربية، ولم تعرض رسمياً ولم تجرِ مناقشتها، خلافاً للأصول والأعراف والتقاليد التي

يتمسك بها البعض في القضايا الثانوية ويتجاهلونها في

القضايا المصيرية. لكن أصحاب الشأن، أي العراقيين، أيّدوا هذه المبادرة بحماسة، معبرين عن تقديرهم

وامتنانهم لموقف الشيخ زايد النبيل. وها قد وقعت الحرب وشهدنا آثارها المفجعة من خسائر في الأرواح ودمار رهيب. هذه لحظات عصيبة نمر بها، ونخشى أن

استمرار هذه الحرب سيؤدي إلى كارثة إنسانية لم يواجه العراق مثلها. ولذا علينا أن نؤكد ونؤكد ونؤكد مطلبنا بتنحية النظام عن السلطة باعتباره السبيل الوحيد

لإنهاء هذه المأساة. إن مستقبل العراق يتقرر خلال الأشهر القليلة المقبلة، ويجب أن يكون للعراقيين القول الفصل لصنع هذا المستقبل. فبعد انتهاء الحرب سنجد

أنفسنا أمام احتلال عسكري أجنبي يشمل البلاد بأسرها، وإدارة عسكرية أمريكية – بريطانية تشرف على جميع مناطق البلاد. هذا وضع غير مقبول بتاتاً. وإني

أعتقد أن على هذا المؤتمر أن يتخذ موقفاً واضحاً وقوياً وصلباً بوجوب إنهاء الاحتلال الأجنبي في أسرع وقت، وإقامة سلطة عراقية تدير شؤون البلاد خلال الفترة

الانتقالية. هناك مقترحات متعددة سمعنا عنها من وكالات الأنباء والصحافة، لأن المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين يفكرون في إعطاء السلطة العراقية المؤقتة

صلاحيات غير كاملة في أول الأمر، ويكون للإدارة العسكرية الاحتلالية وحدها حق الإشراف والسيطرة على القوات المسلحة وأجهزة الأمن والشرطة، ووضع واردات

النفط في صندوق خاص، ويقوم اختصاصيون من دول التحالف بتحديث صناعة النفط، على أن تنقل هذه الصلاحيات وغيرها تدريجاً إلى السلطة العراقيةالانتقالية. إننا سنرفض هذه المقترحات ونكافحها، فيجب أن تكون الحكومة الانتقالية مستقلة وحرة ولها كافة الصلاحيات لإدارة البلاد. والعجب

في هذا الأمر أن

الاختصاصيين النفطيين العراقيين هم الذين أداروا صناعة النفط في العراق لعقود عديدة، بل وأسهموا في بناء الصناعة النفطية في عدد من الدول المجاورة، فكيف

يجوز معاملة العراق وكأنه من الدول المبتدئة والمتخلفة في هذا المضمار؟ في رأيي إن هناك خطوات عملية يجب اتخاذها تمهيداً لقيام السلطة العراقية الانتقالية،

ألخصها كما يأتي:

١- يطلب من مجلس الأمن إصدار قرار برفع العقوبات الدولية فوراً، وتخويل الأمين العام للأمم المتحدة تعيين ممثلٍ خاصٍ له للإشراف على توفير الخدمات

الإنسانية ومساعدة العراقيين في تنظيم شؤون الحكم في الفترة الانتقالية. قد يسأل البعض لماذا نشرك الأمم المتحدة في أمر حيوي كهذا يخصّ العراقيين وحدهم؟

الجواب على ذلك:

إننا إن لم نفعل ذلك فسيطول أمد الاحتلال الأجنبي، إذ من الواجب ملء الفراغ الذي سيحدث بعد الحرب بأقصى ما يمكن من السرعة، ومن الواضح أن غالبية

العراقيين، وكذلك الدول العربية والإقليمية، وحتى بريطانيا والمجتمع الدولي ككل، يؤيدون إعطاء دور مهم للأمم المتحدة خلال المرحلة الانتقالية.

إضافة إلى ذلك، فإن الحجة التي تذرّع بها التحالف لشن هذه الحرب هي تطبيق قرارات الأمم المتحدة. فكيف يجوز تجاهل هذه المنظمة الدولية في أخطر مهمة

تتعلق بالعراق ومستقبله؟

٢- يقوم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء مشاورات مكثفة وموسعة مع جميع القوى والشخصيات السياسية في داخل العراق وخارجه، لعقد مؤتمر ذي

قاعدة عريضة لاختيار مجلس سيادة يؤلف من عدد محدود من الأشخاص.

٣- يعين مجلس السيادة الوزراء الذين سيكونون مسؤولين أمامه.

٤- مهمة السلطة الانتقالية هي حفظ الأمن وحماية وحدة العراق وسيادته الكاملة على أرضه، وذلك بواسطة الجيش العراقي وقوات الشرطة والأمن بعد

تطهيرها من العناصر التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية. وعملية التطهير هذه يجب أن تقوم بها الحكومة الانتقالية.

هذا الموضوع، على ما أعتقد، سيكون من جملة الخلافات الرئيسة مع الولايات المتحدة التي أعرب بعض مسؤوليها عن نيتهم في السيطرة على القوات المسلحة

والشرطة وأجهزة الأمن أثناء الفترة الانتقالية، بهدف تقليصها وإعادة تنظيمها بما يبرر استمرار الاحتلال والتدخل في شأن هو من صميم واجبات السلطة الانتقالية

وحقوقها. لذا على المفاوض العراقي أن يتمسك بهذا الحق ولا يفرط فيه، لما له من مساس بسيادة العراق واستقلاله.

٥- على السلطة الانتقالية اتخاذ تدابير مستعجلة وسريعة لإنعاش الاقتصاد الوطني، كرفع القوة الشرائية للعملة العراقية، وتحديث الصناعة النفطية التي

ستكون، بطبيعة الحال، الدعامة الرئيسة والأساس للاقتصاد العراقي، ووقف دفع التعويضات والفوائد على القروض.

وأخيراً وليس آخراً على الحكومة الانتقالية سن القوانين اللازمة لإعداد البلاد للانتخابات، مثل قوانين للانتخاب وللأحزاب وللصحافة ولحرية التعبير والاجتماع.

كل هذه التشريعات ستفسح المجال للشعب العراقي لممارسة نشاطه السياسي قبل الانتخابات بحرية وأمان. وبعد فترة وجيزة، أرجو أن لا تتعدى سنتين، تجري

انتخابات تحت إشراف دولي لاختيار أعضاء جمعية تأسيسية تكلف بوضع الدستور الذي سيعرض على الشعب لإقراره في استفتاءٍ حرٍ وبإشراف دولي، وبعد إقرار

الدستور تجري الانتخابات وفق أحكام هذا الدستور لاختيار حكومة عراقية تستمد شرعيتها من إرادة الشعب.

إني أعتقد أن من أولى مهمات الحكومة المنتخبة الاتفاق مع ممثلي الشعب الكردي على العلاقة مع الحكومة المركزية ضمن العراق الموحد، وذلك انطلاقاً من

الاعتراف بالقومية الكردية، وحق تقرير المصير لإخواننا الأكراد، والشراكة العربية – الكردية، التي كانت وستبقى الصمام الرئيس للحفاظ على وحدة العراق.

والحكومة المنتخبة ستكمل ما بدأت به السلطة الانتقالية بتصفية آثار القمع السياسي والاضطهاد الطائفي، وتأمين الحريات والحقوق السياسية والمدنية

للمواطنين، وتعزيز الوحدة الوطنية على أساس التمسك بمبدأ المواطنة العراقية، ورفض أي انحرافات عن هذا المبدأ أو الإساءة إليه لاعتبارات ضارة، سواء كانت

إثنية أو طائفية أو دينية أو مناطقية، مع ضمان الطموحات المشروعة لجميع الأقليات الإثنية والدينية، كالتركمان والآشوريين، من غير تمييز أو مفاضلة. وفي

المجال الاقتصادي، على الحكومة المنتخبة وضع سياسة نفطية تسهم في إعادة إعمار العراق، وذلك بالتعاون من خلال صيغ شفافة بين الجهات المعنية، والعمل

مع بقية الدول المنتخبة من أجل استقرار الأسواق النفطية.

ومما لا شك فيه أن الحكومة المنتخبة ستسير على نهج العراق التاريخي بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، ودعم تطلعاته المشروعة لإقامة دولة فلسطينية

مستقلة على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، أي جميع

الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأراضي السورية واللبنانية المحتلة.

وقبل أن أنتهي من إلقاء هذه الكلمة، أودّ الإجابة عن أسئلة طُرحت علينا من قبل عراقيين وغيرهم لمناسبة عقد هذا المؤتمر، وهذه الأسئلة هي: من أنتم؟ وماذا تريدون؟ ولماذا عقدتم هذا الاجتماع؟ وفي هذا الوقت بالذات؟

سأحاول الإجابة عن هذه الأسئلة الوجيهة، وأرجو أن تكون إجابتي كافية وشافية:

نحن عراقيون، مستقلون، اتجاهاتنا ديمقراطية ليبرالية، نتمسك بهويتنا العراقية، ونرفض أن يكون الانتماء الإثني أو الديني أو المذهبي أساساً للعمل السياسي،

لأن التنوع العراقي السياسي هو أصلاً عقائدي وليس تنوعاً دينياً أو مذهبياً.

هدفنا إقامة نظام ديمقراطي تعددي، يحافظ على حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقوق المرأة في ظل دستور يكرِّسُ سيادة القانون، ويساعدُ على تطوير

مجتمع مدني حضاري يلبي طموحات العراقيين، وينهي عزلتهم عن العالم الخارجي. قد يقال إن هذه أهداف يشارك فيها أغلب العراقيين. هذا صحيح، لكنّ

المستقلين الذين يمثلون شريحة مهمةً وكبيرةً في المجتمع العراقي، والذين أطلق عليهم البعض اسم "الأغلبية الصامتة" لم ينظموا أنفسهم ويوحدوا صفوفهم

وينسقوا جهودهم، ليكونوا قوة مؤثرة يحسب لها حساب، خاصة في هذه الظروف الحرجة المصيرية التي تمر بها البلاد. فإذا حافظنا على تماسكنا، ولم نفرط

بمبادئنا فسيكون لنا دورٌ مهمٌ في الفترة الانتقالية وما بعدها.

إني متفائل من أن ما نصبو إليه سيتحقق بالرغم من المصاعب والعقبات. المهم أن لا نفقد الأمل وأن لا نستسلم

للبأس والإحباط. إننا نناشد جيل الشباب الذي
نعوّل عليه، أن يعمل من دون كلل لبناء عراق الغد، عراق الحرية والعدل والمساواة، عراق الرفاه والأمن والاستقرار، عراق الحضارة والإبداع، عراق النور
والإشعاع . وشكراً جزيلاً.

ثم أصدر المؤتمر البيان الختامي الآتي:

بدعوة من الدكتور عدنان الباجه جي، ومجموعة من الشخصيات العراقية المستقلة، انعقد في لندن يوم التاسع والعشرين من آذار/مارس ٢٠٠٣، المؤتمر العاجل
لبحث الأوضاع الخطيرة، التي تمر بها بلادنا. وشارك فيه ٤٠٠ عراقي من مختلف التيارات الفكرية والسياسية والفئات الاجتماعية العراقية ومن اختصاصات مهنية
واسعة.

وفي اختتام أعماله، أصدر البيان الآتي للرأي العام العراقي والعربي والعالمي بوجه عام: بالرغم من الجهود الطيبة والمسؤولة التي بُذلت لدرء أخطار الحرب، بالدعوة إلى تنحّي القيادة العراقية عن الحكم، وأبرزها أهمية مبادرة سمو الشيخ زايد بن
سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن بلادنا وشعبنا يتعرضان مرة أخرى لحرب طاحنة، ويتكبدان خسائر إنسانية ومادية رهيبة، كما تتهدد
أمن المنطقة واستقرارها أخطار متلاحقة وشديدة العواقب. ويأتي ذلك كله نتيجة لإيغال قيادة النظام الحالي في نهجها الشمولي والدموي، وفي سياسة وممارسات
مغامرة وغير مسؤولة لا تقيم وزناً لمصلحة البلاد وأمن المواطنين ومستقبلهم، فضلاً عن الصعوبات والتعقيدات الناجمة عن الانقسام الدولي وشلل النظام
العربي.

وفي هذا الإطار فإننا نؤكد على المطالب والتوجهات السياسية الآتية:

١- السعي، بالوسائل المتاحة لتنحية النظام الحاكم ليتسنى الإنهاء الفوري للعمليات العسكرية الأجنبية والوجود العسكري.

٢- دعوة الجهات الدولية المعنية بالإغاثة الإنسانية، لا سيما وكالات الأمم المتحدة، لاتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة لإعانة المواطنين وتقديم الخدمات الإنسانية

والمادية لهم، وفق خطة مدروسة.٣- عقد مؤتمر عراقي تمثل فيه التيارات والتنظيمات المختلفة، يكفل وحدة الصف الوطني، تمهيداً لإقامة إدارة عراقية انتقالية لحكم البلاد، بالتعاون مع بعثة

خاصة للأمم المتحدة، وفق صيغة عملية ومناسبة وتفويض واضح ومحدد الأجل، وصولاً إلى تسليم مقاليد الحكم إلى حكومة عراقية منتخبة وفق الأسس

الدستورية.

٤- ويؤكد المؤتمر على مهمات الحكومة الانتقالية الآتية:

أ. تصفية آثار القمع السياسي والاضطهاد القومي والطائفي، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابهما، وإقرار تعويض مادي ومعنوي لضحايا هذا القمع، وتأمين

الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين من غير عائق أو تمييز في ما بينهم، ومنها حقوق المرأة، ووفق سيادة القانون ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة، والتأكيد على حق العودة للمهجرين والمهاجرين والمرحلين، كما يتم تعديل قانون الجنسية العراقية بما يضمن نوعاً

واحداً من المواطنة، بغض النظر عن الخلفية القومية أو الدينية أو الطائفية، ويحرم إلغاء الجنسية لأي سبب، ويسمح

بازدواجها.

ب. حماية وحدة العراق وسيادته الكاملة على أرضه، وتعزيز الوحدة الوطنية للمجتمع العراقي، على أساس التمسك بمبدأ المواطنة العراقية واستحقاقاتها،

وتعزيز مبدأ الشراكة في الوطن الواحد، وذلك بالاتفاق على صيغة مقبولة لتجسيد الحقوق القومية للشعب الكردي، بما فيها الفدرالية لكردستان العراق. وكذلك

وضع صيغة مقبولة لضمان الحقوق المشروعة لأبناء وبنات القومية التركمانية والآشورية وكافة الأقليات الإثنية والدينية من غير تمييز أو مفاضلة، وتطبيق مبدأ

اللامركزية في الإدارات المحلية.

ت. المطالبة برفع الحصار والعقوبات الدولية فوراً، ومعالجة قضايا الديون والتعويضات بما يكفل للعراق إعادة بناء اقتصاده بطريقة كفوءة، وتوفير المستلزمات

والثقة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب للإسهام في ذلك.

ث. التركيز على الصناعة النفطية في العراق وتطويرها، بما يخدم مصلحة الشعب العراقي، من خلال صيغ شفافة بين الجهات المعنية وبقية الدول المنتجة للنفط

من أجل استقرار الأسواق النفطية العالمية.

ج. إعادة إعمار العراق في مجالات الصناعة والزراعة، والعمل على تطوير البيئة.

ح. رفض ثقافة العنف، والاهتمام بنشر ثقافة الحوار والتسامح وإقرار مبدأ حرية الفكر وحق التعبير وتعددها.

خ. انتخاب مجلس تأسيسي بالوسائل الديمقراطية عبر الانتخاب العام والحر والمباشر من قبل الشعب. ويقوم هذا المجلس بإعداد دستور دائم وعصري للبلاد يقرّه

لاحقاً الشعب، يلي ذلك انتخابات حرة وديمقراطية لانتخاب حكومةٍ تمثل إرادة الشعب وجمعية وطنية (برلمان)، حسب الدستور.

كذلك بحث المؤتمر مقتضيات وأدوات العمل المشترك لبلوغ أهداف هذا البيان، وانتخب الدكتور عدنان الباجه جي لرئاسة لجنة المتابعة التي كلف باختيار أعضائها

بالتشاور. – انتهى البيان–

كانت الحرب قد بدأت فعلاً في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ على الرغم من جهودنا لمنع وقوعها. السؤال الذي أصبح أكثر إلحاحاً على مر السنين هو لماذا أصرّت الولايات

المتحدة على غزو العراق بعد أن فشلت في حمل مجلس الأمن على السماح لها باستعمال القوة، وبذلك فقدت الغطاء الدولي والشرعية لهذه العملية العسكرية؟

رأيي في هذا الشأن أوضحته مراراً، فقد بدأ التفكير فعلاً في غزو العراق بعد تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك في ١١/٩/٢٠٠١، وكان من أهم نتائج ذلك الحادث

المروع تقوية الجناح المحافظ المتشدد في الإدارة الأمريكية الذي يسيطر عليه الانعزاليون ومروّجو نظرية الحرب الوقائية الاستباقية. أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أفسحت

المجال للرئيس بوش للظهور أمام مواطنيه كالقائد الوحيد القادر على شن الحرب ضد الإرهاب في الداخل وتصفية قواعده في الخارج، فكان من الطبيعي أن

يستهدف نظام الطالبان في أفغانستان نظراً إلى العلاقة الوثيقة التي تربطه بتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن. كان الانتصار السريع الذي حققته القوات

الأمريكية في أفغانستان قد زاد من شعبية الرئيس بوش وشجع مستشاريه المتطرفين على التخطيط لحملات أخرى ضد الإرهاب تضمن استمرار شعبية رئيسهم

وتساعد على فوزه لفترة ثانية في انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٤.

وما يؤكّد ذلك ما ذكره وزير الدفاع وقتئذ دونالد رامسفيلد في مذكراته التي نشرت في مطلع عام ٢٠١١ عن أن نائبه في وزارة الدفاع بول ولفوفتز كان أول من اقترح

استعمال القوة ضد العراق لإطاحة النظام. أيّد هذا الرأي كلٌّ من دوغلاس فايث وكيل وزارة الدفاع وريتشارد بيرل المستشار في الوزارة نفسها، وهم جميعهم من

غلاة الصهيونيين المؤيدين لإسرائيل الذين كان همهم الأول منع العراق بما لديه من إمكانيات من بناء قوة رادعة تزيد من صعوبة لجوء إسرائيل إلى القوة المفرطة

في تعاملها مع الفلسطينيين والدول العربية المجاورة. فركزوا حملتهم على صدام حسين الذي صوّرته الدعاية وأجهزة الإعلام الأمريكية لأكثر من عشر سنوات بأنه

العدو الأول للولايات المتحدة، وكانت الظروف مواتية لإدخال العراق في قائمة "محور الشر" مع كوريا الشمالية وإيران، واعتباره شريكاً في ما سمّي الإرهاب

الدولي، وذلك على الرغم من عدم تورط النظام العراقي السابق بأي شكل من الأشكال في أحداث ١١/٩ وعدم توافر الدلائل القاطعة على استمراره في امتلاك أسلحة

الدمار الشامل أو تطويرها. ولعل ما شجع الصقور في الإدارة الأمريكية على اتخاذ قرارٍ بمهاجمة العراق معرفتهم بضعف النظام وقرب انهياره وعدم قدرته على

الوقوف أمام الولايات المتحدة. كان العراق هدفاً سهلاً بسبب خضوعه لعقوبات عسكرية واقتصادية صارمة فرضها مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٠ وأكدها في قرار وقف

إطلاق النار في ٣ نيسان ١٩٩٠ (القرار ٦٨٧) وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة.

وقد استند الأمريكيون وحلفاؤهم إلى قراءة
خاطئة لهذا القرار لتبرير التدخل العسكري، متجاهلين معارضة بعض الدول الرئيسة في مجلس الأمن. وما قوّى الاعتقاد أن مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة
أدّوا دوراً أساسياً في تشجيع الإدارة وحثها على التدخل العسكري في العراق، تأليف "لجنة لتحرير العراق" من أعضائها وزير الخارجية السابق جورج شولتز،
والسناتور السابق بوب كيري، ورئيس نقابة سائقي السيارات الكبيرة (اللوريات) جيمس هوفا، ورئيس مجلس النواب السابق نيوت غنجريتش، والسناتور جيمس
ماكين، والسناتور جوزيف ليبرمان، وهذه الشخصيات معروفة بتأييدها لإسرائيل واللوبي الصهيوني. وكان هدف اللجنة هو حشد التأييد الشعبي لغزو العراق،
ونجحوا في مسعاهم إلى حد كبير.
بالنسبة إلينا كعراقيين، فإننا لم نهتم كثيراً بالدوافع الحقيقية والتبريرات والحجج لغزو العراق، لأن غالبية الشعب العراقي كانت تتطلع لإزالة النظام القمعي
الغاشم الذي رزح العراقيون تحته لعدة عقود. فرحبوا في أول الأمر بالقوات التي خلصتهم من الطغيان، ولكن سرعان ما تحول هذا الترحيب إلى خيبة أمل كبرى
بسبب فشل إدارة الاحتلال في مواجهة الانفلات الأمني الذي كان متوقعاً بعد سقوط النظام وانهيار الهياكل الأساسية للحكم. وبسبب الفوضى وعدم استقرار
الوضع في العراق قررت الإدارة الأمريكية إشراك الأمم المتحدة في العملية السياسية، فصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الذي اعتبر القوات الأجنبية الموجودة في
العراق قوات احتلال لها الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون الدولي، وأناط مسؤولية حكم العراق لفترة تزيد

على السنة بما سمّي سلطة التحالف

المؤقتة (CPA) التي كان لها الحق في إصدار القوانين والأنظمة والأوامر والتعيينات وكل ما له علاقة بإدارة شؤون العراق كبلد محتل وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام

١٩٤٩. وهكذا غدا العراق العضو المؤسس للأمم المتحدة خلا تلك الفترة بلداً تحت الوصاية الدولية. وعلى الرغم من نجاح بعض الإنجازات في قطاعات محدودة،

لم تنجح سلطة التحالف المؤقتة في معالجة المشاكل الأمنية التي تفاقمت بسبب بعض تدابيرها المتسرعة الخاطئة، مثل تسريح الجيش وفصل الآلاف من الموظفين

وترك الحدود العراقية من دون رقابة، ما شجع بعض الدول المجاورة على التدخل لإشعال نار الفتن وزعزعة الاستقرار. كذلك كان هناك عجزٌ ملحوظٌ في توفير

الخدمات الضرورية للمواطنين على الرغم من التحسن الذي طرأ على الوضع الاقتصادي بوجه عام. وقد نُشِرَتْ أخيراً معلوماتٌ مثيرةٌ عن تفشّي الفساد بشتى

أنواعه في عهد الإدارة الاحتلالية. ومع الاعتراف بأن مسؤولين عراقيين وأمريكيين تورطوا في الرشوة واستغلال النفوذ من أجل الإثراء غير المشروع، فإن ذلك لا يعفي

سلطة التحالف المؤقتة من مسؤولية تبذير أموال العراق.

الفصل الخامس عشر

العودة إلى العراق ومجلس الحكم

بعد انفضاض مؤتمر لندن في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، أجريت اتصالات مكثفة لإيضاح موقفنا كتجمع سياسي جديد ينوي أن يؤدي دوراً أساساً في رسم مستقبل

العراق. فزرت مصر مع السيدين أديب الجادر ومهدي الحافظ والتقينا بالرئيس حسني مبارك الذي قال إن الغزو الأمريكي

للعراق كان لمصلحة إسرائيل، وبحثنا

تفاصيل برنامجنا مع السيد أحمد ماهر وزير الخارجية، والتقينا بالسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية واللواء عمر سليمان رئيس جهاز

الاستخبارات الذي كان يعتبر الشخص الثاني في مصر. وفي عَمَّانْ استقبلنا الملك عبدالله الثاني الذي أثنى هو ووزراؤه على جهودنا لإقامة نظام ديمقراطي تعددي

ينبذ الطائفية السياسية ويعامل جميع العراقيين على قدم المساواة. أما أنا فقد قمت شخصياً بزيارة المملكة العربية السعودية والتقيتُ بوزير الخارجية الأمير

سعود الفيصل الذي تربطني به وبالمرحوم والده معرفة سابقة، ثم زرنا الكويت والتقينا الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية (الأمير الآن) وأكدنا له رغبتنا الصادقة

في إقامة علاقاتِ تعاونٍ وأخوَّةٍ مع الكويت. وكان المؤيد الأكبر لجهودنا المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي لم يبخل بدعمه المتواصل لنا إلى آخر يوم في

حياته. لذا كانت وفاته في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ صدمةً كبيرةً لنا ولكل من يحب العراق، أسأل الله عز وجل أن يسكنه فسيح جناته مع الصديقين والأبرار.

وعندما أوشكت الحرب على الانتهاء، بدأنا بالإعداد لمرحلة جديدة في تاريخ العراق، وكانت النقاط الرئيسة في برنامجنا، رفض الصيغ المتبعة في بعض البلاد باعتبار

الأصول العرقية أو العقيدة الدينية والمذهبية أساساً للعملية السياسية، لما ينتج من ذلك من تقسيم البلاد وقيام حروب أهلية وطائفية كما حدث في البلدان التي

تعتمد التنوع المذهبي والديني أساساً للعمل السياسي. لقد كنت أعتقد وما أزال أن الشعب العراقي لن ينجر إلى مستنقع الطائفية السياسية، وأن تأثير الأحزاب

المذهبية والعرقية سيزول عاجلاً أو آجلاً، لأن العراقيين متمسكون بهويتهم الوطنية ويعشقون الحرية والعلم والثقافة، وهم بطبيعتهم منفتحون، وليسوا مثل

بعض الشعوب الأخرى التي تفضّل الانغلاق على نفسها.

ولا أدري إن كنت مخطئاً في تقديري، لكنني أتمنى أن يتخلص الشعب العراقي من رواسب الطائفية التي أثقلت كاهله ومنعته من التقدم والازدهار. وقبل نهاية

الحرب عقد زلماي خليل زاده مؤتمراً في مدينة الناصرية التي احتلتها القوات الغازية، حضره ممثلون عن جميع شرائح المجتمع العراقي، وطلب منّي أن أرشح

مندوبين عني للمشاركة فيه، فعيّنتُ السيد باسل النقيب من وجهاء البصرة والشيخ غازي بن مشعل بن عجيل الياور من عشيرة شمر التي تربطني بها أواصر

القربى والصداقة.

ثم عُقِدَ مؤتمرٌ آخر في مطار بغداد بعد احتلالها، مثّلني فيه السيد فيصل بن عبد الرسول الاسترابادي الذي ينتمي إلى عائلة عريقة في الكاظمية. واستقر الرأي في

هذين المؤتمرين على عقد مؤتمرٍ عام في بغداد تُمثلُ فيه كل مناطق العراق وقواه السياسية ومكوناته الدينية والاجتماعية، لغرض اختيار حكومة مؤقتة تدير

شؤون البلاد خلال مرحلة انتقالية لن تطول، وتكون من أولى مهماتها إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تضع دستوراً دائماً للبلاد يعرض على الشعب لإقراره في

استفتاء عام. وكان رأيي أن تشارك الأمم المتحدة مشاركة فعلية في إتمام هذه الخطوات. وقبل عودتي إلى بغداد أدليت بالتصريح الآتي بتاريخ ١١/٤/٢٠٠٣ بشأن أعمال

السلب والنهب التي حدثت بعد سقوط النظام مباشرة:

أوقفوا السلب والنهب واحترموا أمن المواطنين وممتلكات

الدولة.

مع انهيار سلطة صدام حسين، وتخلف أجهزة الدولة عن أداء مهماتها الطبيعية، يتعرض أمن المواطنين والاستقرار العام في العراق لمخاطر جدية، ويتجلى ذلك في

سلسلة من الانتهاكات والأعمال المنكرة، كالنهب والتخريب وحرق مؤسسات الدولة بما فيها الجامعات والمستشفيات. وعلى القوى العسكرية الأجنبية الموجودة في

العراق أن تتحمل مسؤولية كاملة عن حفظ أمن المواطنين وصيانة كرامتهم وممتلكاتهم فضلاً عن سلامة المرافق العامة والخاصة، وذلك بموجب اتفاقات جنيف

والمواثيق الدولية الأخرى المتعلقة بحالات الحرب.

وفي ظل غياب سلطة وطنية شرعية في العراق، فإننا نطالب مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من لعب دور أساس في إعادة الحياة

الطبيعية للبلاد، وحفظ الأمن والاستقرار، والتمهيد لإقامة سلطة وطنية تحوز ثقة الشعب وفق الأساليب والقواعد الديمقراطية المطلوبة.

ثم بدأنا استعداداتنا للعودة إلى العراق، ووضعت حكومة الإمارات العربية المتحدة طائرة تحت تصرفنا نقلتني ومعي خمسة عشر عضواً في تجمع الديمقراطيين

المستقلين، وكان من بينهم مهدي الحافظ وعطا عبد الوهاب وميسون الدملوجي وفيصل الاسترابادي وفريد مصطفى كامل يس وباسل النقيب وسعد عبد الرزاق

وسعد عبد الكريم.

وصلت إلى بغداد في السادس من شهر أيار/مايو ٢٠٠٣ بعد غياب دام أكثر من ٣٥ عاماً، وكان شعوري مزيجاً من الفرح والألم. الفرح لعودتي إلى أرض الوطن

وبغداد الحبيبة بلدي ومسقط رأسي، والحزن لما شاهدته

من خراب وفوضى. فبغداد التي عدت إليها كانت غير بغداد التي تركتها منذ أكثر من ثلاثة عقود، هذه

الانطباعات قوّت من عزيمتي وتصميمي على العمل لانتشال العراق من محنته.

عقدتُ اجتماعاً أعقبه مؤتمر صحافي في الرابع عشر من شهر أيار/مايو ٢٠٠٣، دعوت فيه إلى رفع العقوبات المفروضة على العراق وتعيين ممثل خاص للأمين العام

للأمم المتحدة للمساعدة في تنظيم شؤون الحكم في الفترة الانتقالية، وطالبت بالإسراع في إجراء الانتخابات لجمعية تشريعية تضع دستوراً وتعيّنُ حكومةً مؤقتةً،

وقلتُ بالحرف الواحد:

إن أمام هذه البلاد منعطفاً خطيراً محفوفاً بالمصاعب والتهديدات والمحن، الأمر الذي يضع على كاهلنا جميعاً التزاماتٍ بالغة الأهمية تتطلب إحساسنا بالمسؤولية

إزاء مستقبل العراق.

ثم التقيت إثر وصولي إلى بغداد بالزعيمين الكرديين اللذين ألحَّا عليَّ للانخراط في العملية السياسية وقبول العضوية في القيادة السداسية. لكنني كررتُ اعتذاري،

لأن اختياري كان لأسبابٍ طائفية باعتباري سنّياً عربياً، وهذا ما رفضته لاعتقادي أن هذه التقسيمات الطائفية ستؤدي حتماً إلى تفكيك البلاد وتمزيقها. فاتصل بي

خليل زاد مضيفاً صوته إلى الزعيمين الكرديين ورجاني ألاّ أرفض التعاون معهما ومع الزعماء الآخرين في العملية السياسية التي كان يهيّيء لها المبعوث الأمريكي.

وكان المفروض أن يأتي خليل زاد إلى بغداد للإعداد للمؤتمر العام المزمع عقده في نهاية الشهر، لكنه بدأ يختلق الأعذار لتأخره في المجيء. وعرفت السبب عندما

زارني جون سوارز الممثل البريطاني وأخبرني بأن تغييرات

جوهرية قد طرأت على الموقف الأمريكي، وستعلن. وبالفعل فقد أُنهيت مهمةُ الجنرال غارنر الذي لم ألتقِ

به خلال الأيام القليله المتبقية من وجوده في بغداد، وكنت قد أعلنت قبل عودتي إلى العراق أن إدارة غارنر لا حاجة إليها، وأن من الواجب استبدالها بهيئة عراقية

قادرة على إدارة شؤون البلاد مؤقتاً والاستفادة من الخبرات والكفاءات المتوافرة. وبالنظر إلى رفضي المستمر لترشيحي لعضوية هيئة القيادة السداسية، فاتحت

السيد نصير الجادرجي ليأخذ محلّي، ثم أُضيفَ شخصٌ آخر إلى الهيئة هو السيد إبراهيم الجعفري الذي كان يمثل حزب الدعوة، فأصبحت الهيئة القيادية مكوّنة

من الزعيمين الكرديين والسادة عبد العزيز الحكيم وإبراهيم الجعفري وإياد علاوي وأحمد الجلبي ونصير الجادرجي. وفي تلك الأثناء أُنهيت مهمة خليل زاد وعُيِّنَ

(بول بريمر) ممثلاً للولايات المتحدة، وبدأ مشاوراته مع اللجنة السباعية. وأخبرني السفير البريطاني جون سوارز أن مشروع القرار الذي سيطرح على مجلس الأمن

يعتبر العراق بلداً محتلاً وتطبق بحقه اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ فتكون الإدارة بيد سلطة مدنية مرتبطة بقيادة الاحتلال العسكرية، وقد مُنحت هذه السلطة

المدنية صلاحيات واسعة واقتصرت المشاركة العراقية على هيئة استشارية. لذا فقد عارضت بشدة هذه المقترحات التي تضع العراق تحت الوصاية الدولية وتسلبه

سيادته وحقه في إدارة شؤونه. لكن الحلفاء استطاعوا حمل مجلس الأمن على إضفاء الشرعية على احتلالهم وحربهم المخالفة للقانون الدولي، فصدر القرار رقم

١٤٨٣ في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣.

وللمرة الأولى بعد وصولي اتصل بي بول بريمر مقترحاً

مشاركتي مع اللجنة السباعية في تطبيق القرار ١٤٨٣، خاصة في ما يتعلق بالهيئة العراقية الاستشارية،

فاشترطت عليه أن توسع اللجنة السباعية لتضم أطرافاً أخرى فاعلة على المسرح السياسي، وهنا علمتُ من الزعيمين الكرديين أن أياد علاوي وأحمد الجلبي

اعترضا على ضمّي إلى اللجنة الموسعة. لم أكن مرتاحاً من هذا الوضع، وأدليت بتصريح نشر في جريدة الشرق الأوسط في ٢٥/٥/٢٠٠٣، في ما يأتي نصه: دعا عدنان الباجه جي وزير الخارجية العراقي الأسبق وأحد أقوى المرشحين لقيادة الحكومة الانتقالية العراقية إلى أن تتحمل الولايات المتحدة وبريطانيا المسؤولية

كاملة عن كل متطلبات الشعب العراقي، من أمن واستقرار ومتطلبات معيشة وتهيئة الأجواء الديمقراطية الحقيقية التي تساعد على نقل الحكم إلى أيدٍ عراقية.

واتهم الباجه جي في حديث إلى "الشرق الأوسط" الولايات المتحدة وبريطانيا بعدم الكفاءة، وأنهما أقدمتا على الحرب مع توقعهما بسقوط نظام صدام حسين

سريعاً، من دون أي استعدادٍ أو تكوين أي فكرة عمّا سيكون عليه الوضع بعد انتهاء حكم البعث.

في تلك الأثناء وصل إلى بغداد سير جيو دي ميلو الشخصية الدولية البرازيلية المعروفة، الذي عيّن ممثلاً للأمم المتحدة في العراق وفقاً للقرار ١٤٨٣. وبعد وصوله

مباشرة، طلب لقائي وأخبرني بأني أول شخصية سياسية عراقية يلتقي بها. فأجبته بأن من الواجب توسيع مهمات وصلاحيات الهيئة العراقية الاستشاريةوإعطاءها سلطة تنفيذية، وأن تكون مسؤولة وحدها دون غيرها لتمثل العراق في المحافل الدولية. وقد وجدته متعاطفاً ومتفهماً، وحاول التأثير على زميليه

الأمريكي والبريطاني لتخفيف القيود المفروضة على العمل السياسي وإفساح المجال للقوى السياسية العراقية لتؤدي دوراً أكبر في رسم مستقبل البلاد. وعلى كل

حال، فقد استمررت في نشاطي واتصالاتي، فزرت الحلة حيث استقبلتني عشيرة آل بو سلطان استقبالاً حاراً، أُلقيت خلاله الكلمات والقصائد والهوسات

الشعبية. ثم زرتُ الحضرة الكيلانية بصحبة أصدقائي السادة أحمد الكيلاني وعبد الحسين الجمالي وعطا عبد الوهاب، حيث استقبلتُ بالهتاف والتأييد، وبعد

ذلك زرتُ جامع الإمام الأعظم في الأعظمية وأدّيت صلاة الجمعة فيه، وزرت الشيخ حارث الضاري رئيس تجمع العلماء المسلمين في مقره في مسجد أم القرى،

كما سنحت لي الفرصة في النجف لزيارة ضريح أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وفي زيارتي لكربلاء أديت الصلاة قرب ضريح الإمام الحسين عليه

السلام وزرت مقام العباس بن علي بن أبي طالب (رض).

وفي تلك الأثناء تأزّم الوضع في العراق بعد وقوع مئات الضحايا بسبب الأسلوب العنيف الذي تتبعه القوات الأمريكية مع العراقيين واستعمالها القوة المفرطة لأتفه

الأسباب، لذلك اقترحت على ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة الإسراع بتعيين حكومة عراقية مؤقتة خلال ثلاثة أسابيع، تكون مهمتها إجراء

انتخابات تمهيداً لوضع دستور يفي بحاجة البلاد وتطلعات الشعب العراقي. رفض الأمريكان والبريطانيون اقتراحي هذا، فبادر السيد دي ميلو إلى تقديم اقتراح

جديد وهو إنشاء مجلس حكم تكون له صلاحيات تنفيذية، كما يكون له الحق في تعيين الوزراء وإقالتهم وكذلك تعيين السفراء ووكلاء الوزارات وإدارة شؤون

العراق الخارجية. ومن جانبي رشحتُ عدة أسماء لعضوية مجلس الحكم، لكن اتضح لي من الوهلة الأولى أن الأمريكان عازمون على اختيار الأعضاء على أساس

انتماءاتهم العرقية والمذهبية، لذا عارضت هذا الاتجاه بشدة وبيّنت المخاطر التي سيتعرض لها العراق في المستقبل إذا سمحنا للاعتبارات المذهبية والعرقية الضيقة

بأن تكون الأساس للعملية السياسية. ومن الجدير بالذكر أن رايان كروكر مساعد بريمر اختلف مَعَهُ، وكان يشجعني على تقديم طلبات بحقوقٍ ومسؤوليات أكثر،

وعندما فشل في إقناع رئيسه بريمر طلب إعفاءه ونقله إلى منصب آخر، فأقيمت له حفلة وداعية تقديراً لمواقفه، لكنه عاد في عام ٢٠٠٧ ليشغل منصب سفير

الولايات المتحدة، وأسهم في إقرار معاهدة إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق والتعاون الاستراتيجي بين البلدين عام ٢٠٠٨.

غير أن الأمريكان وعدونا بأنهم سيقاومون ويمنعون أي تصرفات تُشتم منها رائحة الطائفية السياسية، لكنني لم أصدقهم، وللأسف الشديد تحققت كل المخاوف

التي كنت أشعر بها. فالطبقة السياسية التي تولت السلطة بسبب انتماءاتها المذهبية والطائفية أثبتت فشلها وعدم أهليتها لممارسة مسؤوليات الحكم، إضافة إلى

عدم كفاءتها وفسادها الذي لطَّخَ سمعة العراق. والأزمة الأخيرة بشأن اختيار مرشح رئاسة الوزراء ووزيري الدفاع والداخلية أظهرت بوضوح عجز هذه الطبقة

وأنانيتها وعدم شعورها بالمسؤولية وتمسكها بالحكم وتهالكها على المناصب. لذا، عندما عُرضت علي عضوية مجلس الحكم كنت في حيرة. كانت رغبتي الحقيقية

ألاّ أقبل هذه العضوية وأبقى معارضاً، ولكنني فكرت أن مثل

هذا الموقف السلبي معناه إطلاق أيدي الأمريكان في حكم البلاد ومن ثم تسليمها إلى عناصر عراقية

غير صالحة، وأن مشاركتي في مجلس الحكم قد تمكنني من الحد من أضرار الاحتلال والطائفية ورسم مستقبل العراق بنحو يؤمن لشعبه حرياته وحقوقه

الأساسية، ويحافظ على وجوده، شعباً وأرضاً ودولة غير قابلة للتجزئة والتقسيم. وبناءً على ذلك، فقد رجحت كفة المشاركة عندي، وقد لامني بعض أصدقائي

على ذلك، وقالوا إن وجودي في مجلس الحكم سيضر بسمعتي ويؤثر على مستقبلي السياسي، ولعلهم كانوا على حق. وعلى كل حال، وافقت على ترشيحي

لعضوية مجلس الحكم، واستشارني المبعوث البريطاني في من يمثّل عشائر الأنبار، فاقترحت بعض الأشخاص من عائلة آل سليمان شيوخ عشائر الدليم. لكنّ

ممثلي التحالف والأمم المتحدة فضّلوا السيد سمير الصميدعي لتمثيل محافظة الأنبار وعشائرها، وطلب مني السفير البريطاني أن أفاتح السيد محمد بحر العلوم

بشأن الانضمام إلى مجلس الحكم، فاتصلت به وأقنعته بذلك. لقد كانت علاقتي وثيقة بالسيد محمد بحر العلوم الذي كان مقيماً في لندن، ومن خلال عملنا

المشترك في المعارضة أعجبت بتوجهاته المعتدلة ورفضه لفكرة ولاية الفقيه، فكان يبدو لي الوجه الشيعي الديني المنفتح والمعتدل والمؤمن بوحدة العراق. وبعد

مشاورات مكثفة بين القوى السياسية العراقية وممثل الأمم المتحدة وممثلي التحالف، أُعلن في ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣ تأليف مجلس الحكم من ٢٥ عضواً، وعكس ما

يشيعه البعض فالمجلس لم يعيّنه بريمر بل كان نتيجة توافق بين ممثلي القوى السياسية العراقية بعد التشاور مع

مبعوث الأمم المتحدة وسلطة الاحتلال. لم
يكن تكوين مجلس الحكم مثالياً لأنه خضع للاعتبارات والتوافقات السياسية والعرقية والدينية والمذهبية، وكنت أنظر إلى مجلس الحكم على أنه إجراء مؤقت
وسيكون في الإمكان تصحيح الأخطاء التي حدثت في اختيار أعضائه عبر الانتخابات للهيئة التي ستكلف بوضع الدستور، وإلى ذلك الحين سيكون العمل ضمن
الحدود الضيقة لصلاحيات مجلس الحكم التي حاولتُ توسيعها وإضافة أعضاءٍ جدد ليكون المجلس أكثر تمثيلاً. لكنني كنت أشعر بقلق شديد من الاتجاه الطائفي
الواضح لبعض الأعضاء الذين اعتبروا التقسيم الطائفي الأساس الذي يجب أن تُبنى عليه العملية السياسية، ولم أترك فرصة إلا وانتقدت هذا التوجه وحذرت من
الأضرار التي سيلحقها بالمجتمع العراقي ومستقبل البلاد السياسي. وقد استغلت الأحزاب المذهبية هذه الفرصة لإحكام سيطرتها على الشارع العراقي، وقد رأينا
النتائج الكارثية لهذه السيطرة التي أوصلت البلاد إلى حافة الهاوية.
قرر مجلس الحكم في جلساته الأولى إيفاد وفد إلى نيويورك للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن المزمع عقده في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٣، وكان الوفد برئاستي وعضوية
كل من أحمد الجلبي وعقيلة الهاشمي. وبعد وصولي إلى نيويورك، عقدتُ مباحثات مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبعض الأعضاء الآخرين، من ضمنهم
ممثل سوريا الذي كان متحفظاً بشأن مجلس الحكم والوضع في العراق بوجه عام. وقد أثرت في كلمتي في مجلس الأمن نقطتين رئيستين، أولاهما أن الدولة
العراقية لم تزُلْ وأنها باقية ونحن نعمل من أجل نقل السلطة

كاملة إلى مجلس الحكم ليتسنى له ممارسة حق السيادة، والنقطة الثانية تسريع العملية

السياسية الديمقراطية بمساعدة الأمم المتحدة وإشرافها، وإنهاء الاحتلال العسكري.

توقفت في طريق عودتي من نيويوك في لندن وهناك استقبلنا في رقم ١٠ داوننغ ستريت رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، وتحدثتُ معه عن طموحاتنا وآمالنا،

وعبّرتُ عن الأمل بأن بريطانيا بما لها من خبرة ومعرفة بشؤون العراق والعلاقة الوثيقة بين الرئيس البريطاني والرئيس الأمريكي أن تبذل ما في وسعها للتأثير على

الولايات المتحدة لاتخاذ مواقف أكثر عقلانية، بعيداً عن سياسة القوة والفرض، وعلى الأخص ألا تتورط في مواجهات مسلحة مع بعض الفئات التي تضررت من

تبدل الأوضاع والتي تشعر بأنها مغبونة ومهمشة ويجري إقصاؤها بنحو متعمّد. وقد وعدنا بلير خيراً، وعيّن السير غرينستوك سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة

ممثلاً شخصياً له في العراق، وكان مستاءً من تصرفات بلير والإدارة الأمريكية بوجه عام، وحاول أن يغيّر من توجهاتها التي اعتبرها مضرة بمصالح العراق والغرب

على السواء، لكنه ترك منصبه بعد أن اتضح له في ما بعد أن لا حول ولا قوة لبلير، وأنه لم يكن أكثر من تابعٍ لنظيره الأمريكي وينفذ سياسة الولايات المتحدة.

بعد عودتي إلى بغداد، قرر مجلس الحكم تأليف مجلس رئاسي من تسعة أعضاء يتناوبون على رئاسة المجلس شهرياً، وقد انتخبتُ لعضوية هذا المجلس إضافة

إلى السادة إبراهيم الجعفري وأحمد الجلبي وأياد علاوي وجلال الطالباني وعبد العزيز الحكيم ومحسن عبد الحميد ومحمد بحر العلوم ومسعود البارزاني.

ثم قرر المجلس إرسال وفد برئاسة رئيس المجلس لشهر آب ٢٠٠٣، وكان السيد إبراهيم الجعفري، وعضوية كل من عدنان الباجه جي وغازي عجيل الياور، لزيارة

ستة أقطار عربية هي المملكة العربية السعودية والأردن والبحرين والإمارات العربية المتحدة ومصر وقطر.

وهناك استقبلنا رؤساء تلك الدول ورحّبوا بنا، لكن كنا نشعر بأن لدى بعضهم تحفظاً تجاهنا وتجاه العملية السياسية ومجلس الحكم بالذات. لكننا أكدنا لهم

أن الوضع الراهن مؤقت، وأننا نسعى لتغييره في أسرع وقت ممكن بإنهاء الاحتلال وقيام حكومة عراقية مؤقتة بكامل الصلاحيات تقوم بإجراء انتخابات لجمعية

تأسيسية تضع دستوراً دائماً للبلاد.

وأثناء توقفنا في البحرين سمعنا بالانفجار الذي أودى بحياة دي ميلو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في بغداد، وقد أسفت كثيراً لفقده، فقد كان رجلاً نبيلاً

ومحباً وراغباً في مساعدتنا ومشجعاً لنا للوقوف أمام بعض التصرفات الأمريكية التي كان يعتبرها هوجاء. وفي تلك الأثناء بلغنا أن الولايات المتحدة قدمت مشروع

قرارٍ جديد عن العراق إلى مجلس الأمن، وأن فرنسا اقترحت تعديلات جوهرية عليه، فاتصلت بكوفي أنان الذي أخبرني أنه سيجتمع في جنيف مع وزراء خارجية

الدول الدائمة العضوية لبحث القضية العراقية. فأبديت رغبتي في المشاركة في هذه المباحثات، فوافق على ذلك مرحّباً، وبناءً على ذاك ذهبت إلى جنيف وألقيتُ

كلمةً في الحفل التأبيني الذي أقيم تخليداً لذكرى دي ميلو، ثم بدأت اتصالاتي ومباحثاتي، فالتقيتُ إضافة إلى الأمين العام بوزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا

والصين وفرنسا، وقدمتُ مقترحاتٍ لتعديل المشروع

الأمريكي قريبة إلى حدٍ كبير من المقترحات الفرنسية، ما أثار غضب الوزير الأمريكي كولن باول. كانت تعديلاتي

تقضي بتوسيع مجلس الحكم وتسليمه السلطة وإنهاء عمل سلطة الاحتلال المدنية المؤقتة، بينما كانت وجهة النظر الأمريكية أن تسليم السلطة يجب ألا يتم إلا

بعد قيام حكومة دستورية. فكان جوابي أن انتخاب الجمعية الوطنية وكتابة الدستور واستفتاء الشعب عليه، أمورٌ تستغرق وقتاً طويلاً، والشعب العراقي لا

يمكن أن يصبر، وأنه يريد إنهاء الاحتلال وتأليف حكومة عراقية لإدارة شؤون البلاد في أسرع وقت.

ولا بد لي أن أشير في هذا المجال إلى كلمة ألقاها السيد أحمد الجلبي في مجلس الحكم بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ امتدح فيها موقفي، وكانت هذه المرة الوحيدة

التي أنصفني فيها هذا الرجل الذي لم أجد منه سوى الكراهية والعداء والحقد الدفين، وفي ما يأتي نص كلمته كما ظهرت في محاضر مجلس الحكم: أشاد الدكتور أحمد الجلبي بالدور الذي لعبه الدكتور عدنان الباجه جي في طرح قضية السيادة وأخذه موقفاً شجاعاً في أول اجتماع منفرد مع الوزير كولن باول في

اجتماع جنيف الذي عقد في شهر أيلول من العام المنصرم، عندما أبلغه، ولثلاث مرات، ضرورة انتقال السيادة إلى العراقيين، وأنها الطريقة الوحيدة لاستتباب

الأمن في العراق. وكذلك عندما طرح الموضوع مرة ثانية في اجتماعات واشنطن مع الوزير كولن باول والدكتورة رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي.

في شهر أيلول من ذلك العام طلب مجلس الحكم تعيين مجلس الوزراء، وقد رشحت نائبي في مجلس الحكم السيد مهدي الحافظ لوزارة التخطيط، وكان وزيراً ناجحاً بكل

المقاييس، وعيّنتُ السيد عطا عبد الوهاب نائباً لي في مجلس الحكم بدلاً منه، ورشحت ميسون الدملوجي وكيلة لوزارة الثقافة وقد شغلت هذا المركز

بكفاءةٍ مميزةٍ.

ثم ذهب وزير الخارجية هوشيار زيباري إلى القاهرة في أوائل أيلول ٢٠٠٣ ممثلاً للعراق في مجلس جامعة الدول العربية، وهكذا بدأ العراق يسترد مركزه في الحظيرة

العربية بعدما استعادها في المحافل الدولية عندما مثلت العراق في مجلس الأمن في شهر تموز. وفي تلك الأثناء عيّنتُ عضواً في الوفد الذي ذهب إلى نيويورك ليمثل

العراق في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقمتُ هناك في الأمم المتحدة باتصالات مكثفةٍ مع غالبية الوفود، وعلى الأخص الدول الدائمة العضويةً، وأبلغنا وزير

الخارجية الأمريكي بأنهم بصدد إعادة صياغة مشروع القرار الذي سبق أن قدموه إلى مجلس الأمن، وأنهم أخذوا بنظر الاعتبار بعض النقاط التي أثرتها مع الوزير

كولن باول في جنيف.

وفي ما يأتي نص التصريح الذي أدليت به ونشر في جريدة الحياة في عددها الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الذي يعبر بدقة عن الموقف الذي اتخذته ودافعت

عنه.

طرح عضو مجلس الحكم الانتقالي في العراق السيد عدنان الباجه فكرة توسيع مجلس الحكم ليضم مئة عضوٍ أو أكثر، وأن تكون للمجلس الموسع صلاحيات

تشريعية تخوله إقرار دستور موقت لمدة زمنية محددة، وانتخاب حكومة تحظى باعتراف دولي وتكون هي الجهة التي تتفاوض مع سلطة التحالف، ويكون الوجود

العسكري الدولي في العراق بطلب منها. وقال الباجه جي

ل"الحياة" خلال مروره بلندن وقبيل سفره إلى مدريد للمشاركة في الوفد العراقي إلى مؤتمر الدول

المانحة، إن اقتراحه يرمي إلى تنظيم شؤون الحكم، ويحل جزئياً مسألة السيادة، ويشيع أجواءً مواتيةً ومريحةً للتداول في صيغة الدستور الدائم بعيداً عن

ضغوط أي جدول زمني. واعتبر أنه بوجود الصيغة الراهنة للحكم سيبقى القرار في يد الإدارة المدنية الأمريكية، وبالتالي فإن التفاوض مع الجهات الدولية كافة

سيكون من شأن هذه الإدارة. ولفت الباجه جي إلى أن الوضع الأمني لا يزال مصدر قلق كبير للعراقيين، خصوصاً لأنه يؤثر سلبياً على جهود إعادة الإعمار، مؤكداً

أن الخطر الأهم يأتي حالياً من عناصر (القاعدة) الذين يتسللون من دول مجاورة ويتعاونون مع فلول النظام السابق محولين العراق إلى ساحة معركة بينهم وبين

الأمريكيين. وعرض الاحتياجات الضخمة لإعادة الإعمار، لأن الاقتصاد أهمل في العهد السابق وتسلمنا بلاداً بموارد محدودة، وقال إن العراق سيحتاج في

السنوات المقبلة إلى ٥٥ مليار دولار، والدخل النفطي متوقع في حدود ١٨ ملياراً، وستؤمن الولايات المتحدة ٢٠ ملياراً، تبقى ١٧ ملياراً يفترض تأمينها عن طريق

المساعدات الدولية التي عرف منها حتى الآن ٩٠٠ مليون من بريطانيا و١.٥ مليار من اليابان لسنة ٢٠٠٤ من أصل مليارات تعهدتها للسنوات المقبلة، أما الدول العربية

والاتحاد الأوروبي فلم توضح بعد استعداداتها. وأشار إلى أن ما سيشجع الدول على الإسهام بفاعلية هو وجود هيئة عراقية للإشراف على إعادة الإعمار. ونعتبر

اتفاق البنك الدولي والأمم المتحدة على الإشراف على صرف الإسهامات خطوة مشجعة، موضحاً أن المساعدة

الأمريكية ستنفق خصوصاً على تنظيم الجيش والأمن

وتحديث قطاع النفط بالتعاون مع العراقيين. واستنتج من القرار الدولي الأخير أن معظم الدول تشدد على وجود مرجع عراقي ذي سيادة، لكن ربط نقل السيادة

بوجود دستور دائم وإجراء انتخابات ينبثق منها حكم منتخب قد لا يحرك عملية إعادة الإعمار بالسرعة المرجوة. لذلك قال سأقترح شخصياً توسيع مجلس الحكم

لتكون هناك قاعدة تمثيل موسعة، وتكون لهذا المجلس صلاحيات تشريعية، وهو الذي ينتخب حكومة من ١٥ عضواً، وسأقترح كذلك إعادة أكبر عدد ممكن من

الموظفين الذين فصلوا، لأن هناك أعداداً كبيرة من ذوي الكفاءات والخبرات أصبحوا عاطلين من العمل، وفي السياق نفسه يمكن إعادة عدد كبير من ضباط

الجيش اعتماداً على الكفاءة أيضاً، لأننا لا نريد مستقبلاً سوى جيش قليل العدد جيد التدريب. وأوضح أن الدستور الموقت والحكومة الفاعلة يحلان مشكلة

السيادة ويصبح وجود قوات أجنبية بموافقة هذه الحكومة.

وعند عودتي إلى بغداد أخبرني بريمر أن حكومته قررت إعادة النظر في سياستها في العراق، وما لبث أن قدم مقترحاته إلى مجلس الحكم الذي عقد عدة اجتماعات

في النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة رئيس ذلك الشهر جلال الطالباني. وكان أهم ما في المقترحات الأمريكية إنهاء الاحتلال رسمياً في ٣٠ حزيران

٢٠٠٤ وتسليم السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة تكون مهمة إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تضع الدستور الدائم. كانت هناك نقطة غير واضحة، وهي كيف

تُعَيَّنُ الحكومةُ المؤقتة؟ آية الله علي السيستاني أعلن أنه يجب أن تُجرى انتخابات أولاً، وعلى ضوء نتائجها يجري تأليف

حكومة مؤقتة، بينما كان رأي الطرف

الأمريكي أن الوقت لا يسمح بإجراء انتخابات، لذا اقترحوا طريقة معقدة لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية بواسطة مجالس محلية من كل محافظة.

لكن لم تلقَ المقترحات الأمريكية في هذا الشأن قبولاً من أغلبية أعضاء مجلس الحكم، واقترح البعض تأجيل موعد تسليم السلطة إلى الحكومة المؤقتة لمدة

شهرين أو ثلاثة أشهر لإفساح المجال لإجراء انتخابات للجمعية الوطنية، لكنّ الأمريكيين رفضوا فكرة التأجيل وأصرّوا على عدم تبديل الموعد الذي اقترحوه، وكان

السبب الحقيقي وراء ذلك هو مساعدة الرئيس بوش في الحملة لإعادة انتخابه رئيساً للولايات المتحدة باعتباره هو المسؤول الأول عن ترسيخ الديمقراطية في العراق

وإنهاء مسؤوليات قوات الاحتلال. ولحل هذا الإشكال اقترح بعض الأعضاء، وأنا منهم، أن نستشير الأمم المتحدة بشأن إمكان إجراء انتخابات قبل حزيران ٢٠٠٤.

فاتصلت بالأمين العام كوفي أنان وأخبرته باقتراحنا بترك الأمر للأمم المتحدة، فرحّب بذلك ودعاني باعتباري رئيساً لمجلس الحكم في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

للقدوم إلى نيويورك لبحث الموضوع بجميع تفاصيله. وعليه جرى الاتفاق بين مجلس الحكم والسلطة المدنية للاحتلال على موعد تسليم السلطة، وكُلّفتُ برئاسة

لجنة لصياغة الدستور المؤقت (قانون إدارة الدولة) الذي سينظم العمل خلال الفترتين المؤقتة والانتقالية.

بدأت العمل وساعدني بكفاءة متميزة كل من عطا عبد الوهاب وفيصل الاسترابادي، وكان إسهامهما في غاية الأهمية. لذا عقدنا اجتماعات طويلة مع ممثلي

الولايات المتحدة والحزبين الكرديين وأعضاء مجلس الحكم،

وفي غضون ذلك حدث تطور مثير وهو القبض على صدام حسين. ففي الثالث عشر من شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ اتصلت بي مراسلة ال BBC واستفسرت عن خبر القبض على صدام، فأجبتها بأني لم أسمع بهذا الخبر، فقد كنت مريضاً وطريح الفراش في ذلك

اليوم، وبعد ذلك بدقائق اتصل بي بول بريمر وأكد لي الخبر، ورجاني باعتباري رئيساً لمجلس الحكم بالوكالة، حيث كان الرئيس لذلك الشهر عبد العزيز الحكيم

غائباً في زيارة لفرنسا، مشاركته في مؤتمر صحافي نعلن فيه الخبر للشعب العراقي، وافقت على ذلك بالرغم من مرضي وألقيتُ كلمةً قصيرةً ناشدت فيها المواطنين

ألا ينظروا إلى الوراء، وأن يركزوا الجهد لبناء مستقبل أفضل للشعب العراقي الذي عانى الكثير على أيدي الحكام المستبدين الفاسدين، ثم سألني بريمر إذا كنت

راغباً في رؤية صدام حسين في معتقله، وافقت على ذلك واتصلت ببعض زملائي في مجلس الحكم، أذكر منهم نصير الجادرجي، ليصحبوني في زيارتنا للمعتقل.

وفي مطار الهليكوبتر وجدت أحمد الجلبي وموفق الربيعي وعادل عبد المهدي، وقد جاؤوا من دون دعوة وحشروا أنفسهم طالبين مرافقتنا في تلك الزيارة

التاريخية. على كل حال، دخلنا الغرفة البسيطة التي كان صدام معتقلاً فيها وقد حُلِقَت لحيته الكثة التي شاهدناها في التلفزيون وقت اعتقاله. كان جالساً على

سرير عسكري بسيط، ونظر إلينا لكنه لم يتعرف إلى أحد. وبعد جلوسنا بدأ موفق الربيعي وعادل عبد المهدي بإطلاق الشتائم والتهديدات. فأجابهم صدام بالمثل،

ثم سأل صدام بريمر والقائد الأمريكي الجنرال سانجز عنَّا، فبادر أحمد الجلبي فوراً بالإشارة إليّ قائلاً هذا عدنان الباجه

جي. هذه كانت الكلمات الوحيدة التي فاه
بها الجلبي، وبقي صامتاً بعد ذلك إلى نهاية المقابلة. وهنا التفت نحوي صدام وقال بالحرف الواحد "اشجابك عليهم هذولَه"، أي ما الذي جعلك تتعاون مع
هؤلاء الأشخاص. فأجبته بأني أعمل لإقامة نظام ديمقراطي تعددي، فأجاب بأن نظامه كان ديمقراطياً، والدليل على ذلك انتخابه بكل حرية. وكان جوابي إن
نظامك كان نظاماً استبدادياً شمولياً ألحق أضراراً لا تعدّ ولا تحصى بالشعب العراقي، فأجابني إن العراق يحتاج إلى حاكم حازم وعادل، فقلت له إنه لم يكن
حاكماً عادلاً بل حاكماً ظالماً مستبداً، وهنا قال لي إن التاريخ سيحكم على ذلك، ثم وجهت إليه السؤال الذي ما زال يحيرني وهو: لماذا لم تنسحب من الكويت
وكانت لديك فرصة لتجنّب الكوارث والمآسي التي عانى منها الشعب العراقي وما زال يعاني منها حتى الآن؟ فأجابني بأنه كان على استعداد للانسحاب، ولكنه
اشترط أن تبحث جميع القضايا العالقة في الشرق الأوسط (يقصد قضية فلسطين)، فأجبته بأن هذا الشرط تعجيزي، وهو ما كان يتمناه الأمريكان حتى يوجهوا
ضربة قاضية تعيد العراق سنوات إلى الوراء. وهنا قال صدام مرة أخرى إن التاريخ سيحكم. الواضح أن صدام اعتقد أن أمريكا لن تهاجمه وبقي متمسكاً بهذا
الوهم، على الرغم من وجود نصف مليون جندي أمريكي في السعودية وثلاثة آلاف طائرة حربية من أحدث الأنواع وعدة حاملات للطائرات مرابطة في الخليج
العربي. وأودّ أن أذكر شيئاً مهماً، وهو، أخبرني وزير فرنسي سابق وهو شارل دو شامبران، وكانت له علاقات وثيقة مع النظام العراقي، أن صدام حسين كان يثق

ثقة عمياء بعميل مزدوج كان يزودّه معلومات غير دقيقة. وهكذا سقط في فخ نصبه له الأمريكان الذين أدركوا مدى جهله وغروره، وكان من السهل عليهم

استدراجه نحو الكارثة.

في الأول من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ أصبحت رئيساً لمجلس الحكم وبادرت فوراً إلى مطالبة سلطة الاحتلال بإطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين الذين لم

توجّه إليهم تهم محددة. وهنا أظهر ممثلو الأحزاب المذهبية الشيعية عدم ارتياحهم، وحذروا من التوسع في عملية الإفراج بدعوى أن كثيراً من المعتقلين هم من

أرباب السوابق وتعاونوا مع النظام السابق. ثم بذلتُ جهوداً مضنية لإعادة ضباط الجيش العراقي الذين سرحوا من الخدمة كخطوة أولى نحو إحياء هذا الجيش

الذي انفرط عقده بعد الاحتلال نتيجة للقرار الخاطئ الذي اتخذه بريمر بِحَلّه. كانت لدي فرصة للإفصاح عن شعوري في هذا الشأن فِي السادس من شهر كانون

الثاني، وهو يوم الجيش، وذلك عند استعراض فوج جديد. وفي ما يأتي مقتطفات من حديثي عن هذا الموضوع كما نشر في جريدتنا النهضة بتاريخ ٧ منه: وفي كلمة ألقاها قال الباجه جي: "إننا نحتفل اليوم بتخريج دفعة جديدة من ضباطنا وجنودنا البواسل، وبذلك نكون قد خطونا خطوة كبيرة أخرى نحو بناء

جيش عراقي. وأضاف مخاطباً الخريجين: أنتم يا أبنائي الأعزاء نواة هذا الجيش، جيش عراق الديموقراطية والحرية الذي سيكون عماد الوطن وسياجه وحاميه

من الطامعين والعابثين، والساهر على وحدته والمحافظ على حرمة أراضيه، وستكونون دائماً مبعث فخرنا واعتزازنا. وأضاف: إن يوم تأسيس الجيش العراقي

يذكرنا بتضحيات جنودنا الذين لم يبخلوا بأرواحهم دفاعاً عن حياض الوطن، وإذا كان الحكام الجائرون قد سعوا إلى جعل الجيش أداة للعدوان على الغيرووسيلة للقمع، فإن جريرة ذلك لا تقع على أفراد الجيش والشرفاء من ضباطه، بل إنه وزرٌ يتحمله الحكام أنفسهم. فالانحرافات التي جرّت على الجيش العراقي

المآسي والمحن لن تتكرر".

وقال رئيس مجلس الحكم عن جيش المستقبل إنه سيكون "قوة محترفة على درجة عالية من الكفاءة والقدرة، يأتمر بأمر الحكومة المدنية المنتخبة من قبل

الشعب كما هي الحال في البلاد الديموقراطية المتحضرة". وشدد على أن الجيش لن يكون أداة لاضطهاد الشعب وخدمة الأهداف السياسية الضيقة للحكام

المستبدين، بل يصبح تجسيداً لوحدة الوطن وتماسك أبنائه ونموذجاً للأخوة والتعاضد. وختم كلمته مخاطباً الجنود والضباط: "أهنئكم وأتمنى لكم النجاح

والتوفيق في خدمة بلادنا العزيزة.. حفظكم الله ورعاكم".

في خلال المناقشات التي جرت في المجلس بشأن الجيش، اتضح لي جلياً أن الأكراد والأحزاب المذهبية الشيعية لم يرتاحوا لعودة الجيش، وأبدوا تخوفهم من إنشاء

قوات مسلحة قد تستعمل ضدهم. فهم لم يتخلصوا من عقدة الماضي على الرغم من وجودهم الكبير في العملية السياسية، لكنهم ظلوا يتصرفون لمدة طويلة

بعقلية الأقلية المظلومة، رغم سيطرتهم على الأجهزة الحكومية. وأصدرت بياناً صحافياً هذا نصه: شهدت مدينة كركوك خلال الأيام الماضية أحداثاً مؤسفة وصدامات أدت إلى مصرع وجرح العديد من أبناء الوطن الواحد. ونحن إذ نأسى لهذه الأحداث نود

الإشارة إلى أن قوى الماضي تسعى إلى استثمارها بهدف إذكاء نيران الفتن القومية والطائفية ودفع بلادنا إلى هوة الصراع والاحتراب وعرقلة مسيرتنا نحو

الديمقراطية وإعادة الإعمار.

إننا ندعو جميع العراقيين، ونخص أبناء مدينة كركوك العزيزة، إلى الامتناع تماماً عن الاحتكام إلى القوة وعدم اللجوء إلى العنف لحل الخلافات مهما كانت

معقدة ومتشابكة.

ونأمل أن تتكاتف جهود الخيّرين من أبناء كركوك والقوى السياسية العراقية كافة من أجل الحفاظ على وحدة هذه المدينة وتركيبتها المنوعة التي ينبغي أن تكون

نموذجاً للتعايش والوحدة الوطنية في عراق المستقبل، لا أن تصبح ميداناً لنزاعات إثنية.

وإن شعبنا بعربه وكرده وتركمانه وكلدو آشورييه ليحرص كل الحرص على وحدة هذه المدينة مع الحفاظ على تنوعها.

إني وإخواني أعضاء مجلس الحكم على استعداد للاجتماع مع كل الأطراف على مائدة حوار أخوي، من أجل إزالة مسببات التأزم والاحتقان واستعادة الأمن

والطمأنينة في مدينة كركوك العزيزة على قلوبنا جميعاً.

وفي تلك الأثناء قمت بزيارة للنجف الأشرف والتقيت بالمرجع الأعلى آية الله السيد علي السيستاني، واصطحبت معي ستة من أعضاء التجمع. وهناك تركز حديثنا

على موضوع الانتخابات، وأكد المرجع ضرورة إجرائها قبل تأليف الحكومة المؤقتة، وكان يعوّل كثيراً على الأمم المتحدة، معتقداً أن مبعوثها سيؤيد وجهة نظره

بإمكان إجراء الانتخابات خلال المدة القصيرة المتبقية. وقد حاولنا إفهامه أن هناك صعوبات عملية قد تجعل من المتعذر إجراء الانتخابات في الموعد المطلوب من

سماحته، لكنه كان يعلق الآمال على الأمم المتحدة، متأثراً بآراء بعض أعضاء مجلس الحكم الذين كانوا يطالبون بإجراء الانتخابات قبل ٣٠ حزيران على الرغم من

معرفتهم باستحالة ذلك. لذلك اتصلت بالأمين العام للأمم المتحدة ورجوته أن يعمل كل ما في وسعه لإجراء الانتخابات في موعدها المطلوب، لأني كنت واثقاً من

أن تأجيل الانتخابات إلى ما بعد تأليف الحكومة المؤقتة سيؤدي إلى تفاقم الخلافات ويؤجج النعرات الطائفية التي بدأت تظهر بوضوح في التكتلات التي قامت في

مجلس الحكم، والتي أدت إلى قيام ما سمّي البيت الشيعي الذي نسف العملية الديمقراطية من أساسها وأدخل العراق في دوامة لم ولن تنتهي من التمزق

والاقتتال والخلافات الطائفية.

لكن اهتمامي في تلك الأيام كان مركزاً على ترتيب الزيارة إلى الأمم المتحدة وإلى واشنطن تلبية لدعوتين تلقيتهما من كوفي أنان الأمين العام والرئيس جورج بوش.

وقد قررت أن أصطحب معي في الوفد السيد عبد العزيز الحكيم بصفته الرئيس السابق لمجلس الحكم والدكتور محسن عبد الحميد، ورجاني السيد عادل عبد

المهدي الذي كانت تربطني به علاقات طيبة أن أضيف أحمد الجلبي إلى الوفد. وافقت على مضض لأني لم أثق بهذا الرجل، وكنت متأكداً من أنه ينفذ الأجندة

الإيرانية في العراق. وقبل سفرنا ألقيت الكلمة القصيرة الآتية في مجلس الحكم:

سيداتي وسادتي، إني كما تعرفون على وشك السفر إلى نيويورك على رأس وفد يمثل مجلس الحكم لإجراء مباحثات ثلاثية مع الأمين العام للأمم المتحدة وإدارة

التحالف المتمثلة بالسفير بول بريمر. إني متفائل بأن هذه

المباحثات ستكون لها نتائج إيجابية أهمها عودة الأمم المتحدة إلى دورها الطبيعي في مساعدتنا في عملية

الإعمار وفي مسيرتنا نحو الديمقراطية، وسنستوضح من الأمين العام ومساعديه ما يمكن الأمم المتحدة أن تقدمه وما ننتظره منها خلال الأشهر القليلة الباقية إلى

حين انتهاء الاحتلال وحل سلطة التحالف المدنية المؤقتة واستعادة العراق لسيادته في ظل حكومة مؤقتة تمارس صلاحيات الحكم وتضطلع بمسؤولياته بنحو

كامل قبل ٣٠ حزيران المقبل، وبعد ذلك نبدأ مرحلة وضع الدستور، وسيكون فيها للأمم المتحدة دورٌ مهمٌ جداً لخبرتها الطويلة في تنظيم وإجراء الانتخابات

ووضع قوانين الانتخابات وإجراء الإحصاء السكاني وكتابة الدستور، تمهيداً لقيام حكومة منتخبة تستمد شرعيتها من إرادة الشعب العراقي الحرة. وفي ١٥ تشرين

الثاني من العام الماضي توصلنا إلى اتفاق مع إدارة التحالف المدنية لتسريع عملية نقل السلطة وعودةً السيادة. وقد اختار مجلس الحكم هذا السبيل لأن البديل من

ذلك البقاء لمدة سنتين أو أكثر تحت الاحتلال والحكم الأجنبي. لذلك إننا نعتبر اتفاق ١٥ تشرين الثاني مع ما فيه من شوائب، خطوةً تاريخيةً مهمةً نحو الاستقلال

والسيادة، وقد بدأت بعض الملامح والنتائج الإيجابية لهذه الاتفاقية مثل الشرطة وقوات الدفاع المدني العراقية التي أصبح لها دور أكبر من دور قوات التحالف في

حفظ الأمن، كما أن الوزراء أخذوا يمارسون صلاحياتهم بنحو مكثف ومتزايد، وصدرت ٣ قوانين مهمة، هي قانون المحكمة المختصة بالجرائم ضد الإنسانية

وجرائم الحرب وجهاز محاربة الفساد وتسوية المنازعات حول الملكية. إني لا أنكر أن هناك بعض التباين في وجهات

النظر بشأن آلية اختيار أعضاء المجلس الوطني
المؤقت، هذا الخلاف لا يتعلق بالمبادئ بل بالتفاصيل. فالمجالس التشريعية تنبثق عن انتخابات عامة مباشرة، إذا كان في الإمكان الإعداد لها وإجراؤها بنحو جيدٍ
حتى نضمن تمثيلاً حقيقياً لرغبات الشعب العراقي في خلال المدة القصيرة المتبقية لاستعادة السلطة والسيادة. نحن نتمسك بموعد ٣٠ حزيران لأننا نعتقد أن أي
تأجيل أو تأخير لموعد استعادة السلطة والسيادة سيحدث خيبة أملٍ وإحباطٍ كبيرين لدى الشعب العراقي، ولا أعتقد أن هناك من يريد أن يتحمل مسؤولية ذلك.
إن التباين في الآراء ظاهرة حميدة وجيدة لأن تنوع الآراء والاجتهادات شيءٌ طبيعي في أي حوار ديمقراطي يتّسم بالموضوعية. نحن نفضّل هذا النمط من الحوار
والتفاعل وننبذ الأسلوب الديكتاتوري الذي عانى منه الشعب العراقي لأكثر من ثلاثة عقود. سألتقي بكم بعد عودتي وأنقل إليكم ما دار في لقاءاتنا مع المسؤولين
الدوليين وغيرهم وشكراً.
توجهنا إلى نيويورك في الثامن عشر من شهر كانون الثاني ٢٠٠٤ بطائرة وضعتها تحت تصرفنا دولة الإمارات العربية المتح وهناك اجتمعنا في اليوم التالي بكوفي
أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وكان مطلبنا هو إرسال مبعوث خاص إلى العراق لتقصّي الحقائق وتقديم مقترحات وتوصيات بشأن إمكان إجراء انتخابات قبل
الثلاثين من حزيران. وقد وافق الأمين العام على ذلك، وعيّن السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلاً خاصاً له للقيام بهذه المهمة.
كانت تربطني بالأخضر صداقة قديمة تعود إلى أيام كفاح الجزائر في سبيل الحرية والاستقلال، وكنت وقتئذ سفير

العراق وممثله الدائم لدى الأمم المتحدة. وقد
أظهر السيد الأخضر مقدرة فائقة في كل المهمات التي أوكلت إليه كوزير خارجية الجزائر وسفيرها في كل من بريطانيا ومصر وإندونيسيا، وكممثل للأمم المتحدة
لحل المشاكل المستعصية في جنوب أفريقيا ولبنان وأفغانستان، فاستبشرتُ بهذا الاختيار الموفق وتوقعت منه كل خير.
ذهبنا بعد ذلك إلى واشنطن حيث استقبلني الرئيس بوش في مكتبه البيضاوي في البيت الأبيض وأجرينا مباحثات مع وزير الخارجية كولن باول ووزير الدفاع
رامسفيلد ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس. ثم دعاني الرئيس بوش لأكون ضيف الشرف في جلسة الكونغرس بمجلسه، واستقبلني الأعضاء بالتصفيق
الحاد. كانت لحظة تاريخية لن أنساها، حيث التقيت هناك بالأعضاء البارزين في الكونغرس، وقمتُ بنشاط إعلامي مكثف، وألقيتُ عدة خطب في المعاهد
والمجالس المعنية بالشؤون الدولية، وقد ساعدني في ترتيب هذه اللقاءات فريد مصطفى كامل ياسين الذي رشحته في ما بعد ليكون سفيراً، وهو الآن سفير العراق
في باريس. وفي ما يأتي تقرير عن زيارة وفد مجلس الحكم إلى الأمم المتحدة وقد رفعته إلى مجلس الحكم: إن وفد مجلس الحكم إلى الأمم المتحدة، الذي تشرفت بترؤسه كان قد وصل إلى أبو ظبي يوم السبت (١٦ كانون الثاني ٢٠٠٤)، وحظي الوفد هناك باستقبال حافل
وحفاوة بالغة من الحكومة الإماراتية، وقد وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة مشكورة طائرة خاصة تحت تصرف الوفد طوال الرحلة، مروراً بلندن ومنها إلى
نيويورك وواشنطن ثم العودة إلى أبو ظبي. وقد أتاح ذلك

للوفد حرية الحركة والتنقل بسهولة ويُسْر.

وصل الوفد إلى نيويورك يوم الأحد (١٨ الجاري)، فانضم إليه هناك أعضاء الوفد الآخرون وهم السيد عبد العزيز الحكيم، والدكتور أحمد الجلبي، والدكتور

مهدي الحافظ. وقد بدأت الاجتماعات الرسمية صباح اليوم التالي، الاثنين (١٩ منه)، وكان أول تلك الاجتماعات هو الاجتماع الذي عُقِدَ مع السفير بريمر والوفد

المرافق له، وذلك لغرض تنسيق المواقف بين الطرفين بشأن الأمور المطلوب من الأمم المتحدة المساعدة فيها، والخاصة بتنفيذ اتفاق (١٥/١١/٢٠٠٣)، وصولاً إلى تسلّم

العراق للسيادة والسلطة في ١ تموز٢٠٠٤، وكذلك بشأن الطلب من أمينها العام إرسال بعثة إلى العراق للنظر في إمكان إجراء انتخابات حرة مباشرة في الفترة

المذكورة، على أن تقدم البعثة تقريرها عن هذا الأمر سريعاً لكي يُؤخذ ذلك بنظر الاعتبار في نصوص قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية، والطلب أيضاً منالأمين العام تعيين ممثل خاص لهُ في العراق في أقرب وقت.

بعد ذلك الاجتماع مباشرة عُقِدَ اجتماع خاص مع السيد كوفي عنان وبطلب منه، واقتصر على حضور رئيس الوفد وعدد محدود من أعضائه. وقد رحب بنا السيد

عنان بحرارة، ثم أبدى استعدادهُ واستعداد الأمم المتحدة للمساعدة في ما نطلبهُ منهم في المرحلة الحاضرة، وقال إنه يريد أن يسمع آراءنا بشأن ذلك. عندئذٍ

تكلمت مجيباً بأننا نريد أن يكون للأمم المتحدة دور كبير، سواء قبل ٣٠ حزيران القادم أو بعده، وأضفت أن هناك شبه اتفاق على أن تستثمر الأمم المتحدة خبرتها

الواسعة لمساعدتنا في إنجاز خطوات المرحلة التالية التي ستعقب تأليف الحكومة المؤقتة، وذلك في ميادين شتّى،

مثل قانون الانتخاب وما يتبعهُ من تنظيم لوائح
الناخبين ومناطق الانتخابات وتهيئة وسائل الاقتراع وإعلان نتائجه وما أشبه، ومثل المعاونة في إجراء إحصاء سكاني متكامل. أما في المرحلة الحالية، فنحن نريد من
الأمم المتحدة أن ترسل فريقاً منها للتحرّي عن إمكان إجراء الانتخابات المباشرة قبل ٣٠ حزيران القادم، كما نريد من السكرتير العام أن يُعيّن في أقرب وقت مُمثلاً
خاصاً له في العراق يكون مقرّهُ في بغداد، وأن يجري تفعيل مكتب الأمم المتحدة لدينا، وسنقوم نحن بالمساعدة في توفير الحماية لموظفيهم بما يتيسر لدينا من
قوات شرطة ودفاع مدني. ثم أضفت إننا في كل ذلك متفقون مع سلطة الائتلاف المؤقتة، وإن التنسيق بين الطرفين مستمر. أجابني السيد عنان قائلاً إنه سيبحث
في هذه الأمور وغيرها في الاجتماع الموسع الذي سيُعقد بعد قليل.
وأعقب ذلك اجتماع موسع ترأسه السيد عنان بحضور مساعديه، وحضرهُ الوفد العراقي بكامل أعضائه، كما حضره وفد سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة السفير
بريمر والسفير كرينستوك مع عدد من الممثلين الأمريكيين من ضمنهم السفير نيغروبونتي، المندوب الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة.
افتتح المناقشات السيد عنان قائلاً إن المطلوب هو إجراء حوار مفتوح أولاً، منوّهاً بأن العراق ينتظر عودة السيادة إليه سريعاً وتؤيدهُ في ذلك الأمم المتحدة، ثم
تساءل عن كيفية مساعدة العراق في ما يريدهُ، مشيراً إلى أن العملية الجارية في العراق هشّة وهو لا يريد تعقيدها في المرحلة الحاضرة. أما بعد تأليف الحكومة
الانتقالية في النصف الثاني من السنة، فإن من الممكن

التهيئة لمهمتهم المطلوبة منذ الآن. وتساءل كذلك عن العوائق القائمة في الوقت الحاضر، وهل سيكون

تدخلهم مُفيداً أم مُضراً، وأنهم لا يعرفون كثيراً عن ذلك بنحو يمكّنهم من تأليف رأي. وأشارَ بصورة محددة إلى أن الأمم المتحدة ليست مشاركة في اتفاق

١٥/١١/٢٠٠٣، ثم قال إنه يريد أن يسمع آراءنا وهو منفتح عليه مسألة الأمن لموظفي الأمم المتحدة قائلاً إنها مهمة جداً، لا سيما بعد مقتل دميلو في ١٩ آب

٢٠٠٣، وأراد أن يعرف سبب حدوث ذلك لكي تتصرف المنظمة على ضوء ذلك. ولكنه قال أيضاً إن خدمات الأمم المتحدة في العراق لم تنقطع، وذلك بواسطة

موظفيها العراقيين الموجودين في البلاد، مؤكداً على حقل إعادة الإعمار. وأخيراً ذكر أنه قد عيّن المستر روس ماوتين كما هو معروف وكيلاً للممثل الخاص تمهيداً

للعودة. واختتم بالقول إنه يريد الاستماع الآن.

استجبت في الحال قائلاً إن العراق منهمك في بناء دولة جديدة، وأملنا أن تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في هذه المهمة، وفي بناء ديمقراطية قابلة للبقاء. وأشرت

إلى اتفاق ١٥/١١/٢٠٠٣ وتمسكنا بما سيحققهُ من نقل السيادة والسلطة إلينا بالعمل المشترك مع التحالف، وبرغبتنا في أن يحدث ذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة،

وأشرت إلى قانون إدارة الدولة وأهميته وما سينص عليه من جدول زمني، ومن هنا مطالبتنا بإرسال بعثة سريعاً إلى العراق بشأن إمكان إجراء الانتخابات حالياً

بنحو شفاف وشامل. وقلت كذلك بشأن تحسين الآليات المقترحة في اتفاق ١٥/١١/٢٠٠٣ إننا نتفهم اهتمام الأمم المتحدة بالأمن وإن بوسعنا توفيره لفريقهم.

على أثر ذلك جرت مداخلات مستفيضة شارك فيها جميع

الأطراف، مؤكدين ضرورة الإبقاء على الموعد المحدد لنقل السيادة والسلطة إلى العراق، وكان أولهم

السفير بريمر الذي أبدى استعداداً كذلك لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة قائلاً إن ثمة مجالاً كي تقوم الأمم المتحدة بدور في مراحل نقل السلطة. وتطرق

المتكلمون إلى موضوع الانتخابات ومتى يمكن أن تجري على الوجه الصحيح، وأشار بعضهم إلى تباين الآراء في هذا الصدد، ولذلك أجمع الجميع على أهمية إرسال

بعثة إلى العراق عاجلاً لإبداء الرأي في هذا الشأن. أما السفير كرينستوك فقد قال إن حكومته ترى أن من غير الممكن إجراء الانتخابات الآن، مطالباً بالاتفاق على

وسيلة أخرى من الوسائل التمثيلية بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وقد وجّه السيد كوفي عنان أثناء المناقشات أسئلة متعددة، وقد تمت الإجابة عنها، ومنها سؤاله عن الذين يقومون بأعمال التفجير، وكان الجواب بأنهم أنصار

صدام من جهة وأفراد من القاعدة من جهة أخرى، فضلاً عن المتسللين من الحدود، ولا سيما الانتحاريون، لأن عملهم يمثل ظاهرة غير عراقية. ومنها أيضاً سؤاله

عن الجيش وعن الشرطة، وكان الجواب عن أعدادهم الحالية وعن تدريب الأعداد الأخرى مع التأكيد على عدم الموافقة على الميليشيات، ومنها أسئلة عن مراحل

القانون الأساسي وعن اجتثاث البعث، فقدمت له إجابات وافية عنها مُستنبطة من واقع الحال، كما تساءل السيد عنان عمّا يقال عن وجود مَلاحق غير معلنة

لاتفاق ١٥/١١/٢٠٠٣ فأجيب بالنفي القاطع، كما قدمت من الأعضاء معلومات إيجابية وافية عن الوضع الاقتصادي في العراق حالياً معززة بالأرقام.

واتضح من المناقشات أن الأمين العام مهتم بالدرجة الأولى بالوضع الأمني حالياً، لذلك فإنه أرسل لجنة فنية إلى العراق لدراسته والنظر على ضوء ما تتوصل إليه

اللجنة في مسألة إمكان إجراء الانتخابات قبل حزيران القادم.

وفي ختام ذلك اللقاء المفيد والصريح قال الأمين العام إنه سيعقد مؤتمراً صحافياً عنه في الحال، وإنه سيبدأه بقراءة بيان طلب من أحد مساعديه أن يقرأه على

الحاضرين، وتضمن خلاصة للمعلومات أعلاه، وقد عقدت الأطراف الأخرى أيضاً مؤتمرات صحافية تناقلتها وسائل الإعلام.

وفي عصر اليوم نفسه عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مغلقة عن العراق ودعا إلى حضورها الوفد العراقي. وعندما طلب رئيس الجلسة للشهر الحالي مندوب

تشيلي مني الجلوس إلى الطاولة، لاحظت أن اللوحة تحمل اسم مجلس الحكم وليس اسم العراق، فرفضت الاستجابة، وفي الحال رُفعت اللوحة الأولى ووضع

بدلاً منها اسم العراق، فشغلت المقعد عندئذٍ ومعي أعضاء الوفد الآخرون. عند افتتاح الجلسة ألقيت كلمة مُسهبة شرحت فيها تفاصيل العملية السياسية

الجارية، وذكرت كذلك ما قلته في كلمتي في الاجتماع الخاص مع السيد عنان والتي لخّصتها آنفاً.

كان استقبال أعضاء مجلس الأمن إيجابياً في الكلمات التي ألقاها الأعضاء الخمسة عشر جميعهم، مرحبين بما جاء في كلمتي، ومنهم مندوب الجزائر في المجلس

الذي تكلم باسم المجموعة العربية، فأيّد مجلس الحكم وعبّر عن التضامن معه، وقد حضر جانباً من جلسة مجلس الأمن هذه السيد كوفي عنان شخصياً.

في اليوم التالي ٢٠/١/٢٠٠٤ غادرت وبصحبتي عدد من

أعضاء الوفد إلى واشنطن. كان استقبالنا هناك حافلاً، وقد عوملنا كوفد رسمي على أعلى مستوى، كما جرى

التعامل معي بمرتبة رئيس دولة، وكان أول لقاء لنا في البيت الأبيض، حيث رحّبَ بنا الرئيس بوش وأجلسني عن يمينه، وحضر اللقاء معنا نائب الرئيس دك

تشيني ووزير الخارجية كولن باول ووزير الدفاع رامسفيلد ورئيسة مجلس الأمن القومي كونداليزا رايس وغيرهم من كبار المسؤولين. امتدح الرئيس جهودنا الرامية

إلى تحقيق الديمقراطية والحرية في العراق، وأكد التزام الولايات المتحدة بما التزمت به وستستمر بذلك ولن تغيّر موقفها هذا جراء الأعمال الإرهابية الجارية في

البلاد، كما أكد رغبتهم الصادقة في أعمال إعادة الإعمار في العراق، ثم أنهى كلمته بقوله "إننا لن نتخلى عنكم، وإننا مستعدون للإبقاء على قوات لنا ما دامت

الحاجة إليها قائمة" . وقد شكرته على ما أبداه من عواطف وآراء، وشرحت له ما نقوم به من أجل إقامة حكومة وطنية انتقالية وذلك بموجب قانون إدارة الدولة

الانتقالي الذي نعكف على إكماله قريباً، والذي يتضمن لائحة بحقوق الإنسان سنعمل على تطبيقها فعلياً. وأشرت كذلك إلى أننا ساعون بالاشتراك مع سلطة

الائتلاف المؤقتة على تحسين الآليات الواردة في اتفاق ١٥/١١/٢٠٠٣ مُحتفظين بالجدول الزمني الوارد فيه لنقل السـ والسلطة إلى العراق في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ القادم.

بعد هذا الاجتماع حَضرنا حفل غداء أقامه وزير الدفاع رامسفيلد على شرف الوفد العراقي في البنتاغون، وحضره كذلك نائبه وولفوفيتز ورئيس أركان القوات

المسلحة وكبار مسؤولي وزارة الدفاع. خلال الغداء تساءل رامسفيلد عن سبب رفضنا لإرسال قوات أجنبية من دول

أخرى، فبيّنت له أننا لا نرفض ذلك بنحو عام،

بل تحفظنا على إرسال قوات من دول الجوار المحاذية فقط لأسباب معروفة. ذكر الوزير كلاً من الباكستان والمغرب على سبيل المثال، فرحّبت بذلك، ولكنه أضاف

إنهما يطلبان دعوة رسمية لإرسال القوات وليس مجرد موافقة من قبلنا. وسأل الوزير في الختام قائلاً "هل تريدون منا بقاء قواتنا في العراق؟"، لكنه أضاف قبل

أن يسمع جواباً أن وضعهم سيستمر من دون أن يدخل في التفاصيل.

وبعد هذا الغداء ذهب الوفد إلى وزارة الخارجية حيث استقبلنا الوزير كولن باول وأبدى ترحيبه بنا وتأييدهُ لما نقوم به في العراق. وذكر كذلك أنهم سيقومون

بالإعداد لفتح سفارة كبيرة جداً في بغداد وستتضمن دائرة لكل وزارة من الوزارات الأمريكية، وإن هذه السفارة ستكون بمثابة نموذج لحكومة مُصغّرة. ثم قال في

الختام إنه ليس هناك نيّة لإجراء أي تعديل جوهري على اتفاق ١٥/١١/٢٠٠٣، وإنهم مُتمسكون بموعد نقل السيادة والسلطة إلينا.

في المساء، ذهبت بدعوة شخصية موجهة إليّ من الرئيس بوش إلى الكونغرس للاستماع إلى إلقائه لخطاب حالة الاتحاد السنوي، واصطحبت معي عدداً من

أعضاء الوفد العراقي. ونوّه الرئيس في كلمته بوجودنا، مُشيداً بمجلس الحكم، فاستقبل الشيوخ والنواب ذلك بالترحاب. كان ذلك بالطبع لا يتعلق بشخصي أو

بأشخاص أعضاء الوفد بل إنه يحمل دلالة سياسية تنطوي على التأييد للعملية السياسية الجارية عندنا، إضافة إلى إظهار الحفاوة الرسمية بوفد مجلس الحكم.

لم يقتصر نشاطنا في ذلك اليوم التأريخي الحافل على هذه

الفعاليات فقط، بل شمل الكثير من اللقاءات مع وسائل الإعلام المعروفة مثل شبكة ال CNN وغيرها

من الفضائيات العربية كمحطة الجزيرة، ومع رؤساء مجالس إدارة التحرير للجرائد الأمريكية المشهورة مثل صحيفة نيويورك تايمز وصحيفة لوس أنجلس تايمز

وغيرهما.وفي طريق عودتنا إلى الوطن توجهت إلى بلدة دافوس السويسرية لحضور المؤتمر السنوي المعروف هناك، وذلك بدعوة شخصية وُجّهت إلي، وقد شاركت في عدد

من الجلسات. والتقيت في ذلك اليوم الصاخب برؤساء الدول الحاضرين، ومنهم الملك عبد الله ملك الأردن، ورئيس سويسرا، ورئيس بولونيا، ورئيس وزراء

بلغاريا، ورئيس الصليب الأحمر الدولي، كما زارتني وزيرة خارجية إسبانيا. إضافة إلى لقاءات إعلامية مع الفضائيات وغيرها من وسائل الإعلام.

ختاماً، اسمحوا لي أن أقول إن الرحلة قد حققت أغراضها المطلوبة بنجاح تام، فقد تم حضور سلطة الائتلاف المؤقتة بأعلى مستوياتها كشريكٍ كامل في العملية

السياسية المطلوبة، وهذا يدل على تغيير كبير في الموقف الأمريكي من الأمم المتحدة، كما أن موقف السيد كوفي عنان انطوى على مرونة بالغة واستجابة سريعة،

وهذا بدوره يدل على تجاوز السلبية السابقة الناشئة في الدرجة الأساس عن عدم الإشارة إلى الأمم المتحدة في اتفاق ١٥/١١/٢٠٠٣، وتجلى موقف السيد السكرتير العام

في الإقدام على إرسال لجنة فنية للتحرّي عن الوضع الأمني في العراق لكي يُنظَر على ضوء النتائج التي تتوصل إليها في مسألة إجراء الانتخابات المباشرة عاجلاً، كما

تجلى موقفه هذا في الإعلان عن استعداده لتعيين مُمثل

خاص له في بغداد سريعاً خَلفاً للمرحوم دميلو.

بعد انتهاء مدة رئاستي لمجلس الحكم تفرغت كلياً للدستور المؤقت الذي سميناه قانون إدارة الدولة، وعقدت عدة اجتماعات، وحاولت التوفيق بين وجهات النظر

المختلفة؛ مطالب الأكراد من جهة، والأحزاب الدينية من جهة، والتيار القومي العروبي من جهة ثالثة، واهتممت بنحو خاص بالقسم المتعلق بالحقوق والحريات

الأساسية للمواطن واستقلال القضاء وضمان التداول السلمي للسلطة في ظل سيادة القانون. ومن دواعي فخري واعتزازي أن كل هذه الحريات والحقوق أُدخلت

في ما بعد في الدستور الذي أُقرّ عام ٢٠٠٥، وكان الأمل أن تكون القاعدة الصلبة لنظام الحكم في العراق. لكن مع الأسف، فقد جرت وستجري في المستقبل محاولات

لإفراغ لائحة الحقوق والحريات من محتواها وجعلها أمنيات لا تمتّ إلى الواقع بصلة. فالتدخل في شؤون القضاء قائمٌ على قدم وساق، وأساليب العنف والإكراه

تمارس باستمرار ضد المواطنين. ولكني واثق بأنه، في نهاية المطاف، ستصمد هذه الحريات والحقوق أمام كل المحاولات لخرقها وتجاهلها، وأن الشعب العراقي

سيدافع عنها لأنها الأساس الذي من دونه لن يكون هناك أي مستقبل للعراق.

وعندما كنت منهمكاً بوضع اللمسات الأخيرة على قانون إدارة الدولة، جاء إلى العراق الأخضر الإبراهيمي وأجرى مباحثات طويلة معي، واستشارني في كثير من

الأمور المتعلقة بمهمته، وقابل ممثلي جميع القوى السياسية، وذهب إلى النجف للقاء السيد علي السيستاني وإلى كردستان ومحافظات أخرى. وقد لمست أنه

اقتنع بوجهة النظر القائلة بأنه يتعذر إجراء انتخابات في

الفترة القصيرة الباقية لتسليم السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة. وعندما غادر بغداد، وعد بوضع تقريره

خلال مدة لا تتعدى شهراً واحداً.

وعندما أودعت رئاسة مجلس الحكم الدكتور محسن عبد الحميد، طلب مني أن أترأس اجتماعات المجلس أثناء بحث قانون إدارة الدولة. فقد قدم الكرد تعديلاً

يعتبر نتائج الاستفتاء على الدستور وتعديلاته لاغية إذا صوّتت ضدها ثلاث محافظات أو أكثر. وقد رأت أكثرية الأعضاء أن هذا يعطي حق الفيتو لفئة بعينها من

الشعب العراقي بتجاهل رغبات الأغلبية، وكان الأكراد في أول الأمر متخوفين من القانون، لكنهم أصبحوا في ما بعد من أقوى مؤيديه. أما الأحزاب الشيعية

فكانت ترفض مثل هذا الفيتو، وطلبت تأجيل بتّ القانون ريثما تجري استشارة المرجع الأعلى السيد علي السيستاني. وبعد أخذ ورد استمرا أسبوعاً كاملاً، أقرّ

المجلس قانون إدارة الدولة في ٨ آذار/مارس، فكان يوماً تاريخياً وخطوةً كبيرةً نحو إقامة نظام ديمقراطي تعددي يحافظ على حقوق المواطنين في ظل سيادة

القانون. وقد ألقيتُ كلمةً في هذه المناسبة أكدتُ فيها أن هذه الحقوق والحريات ليست شيئاً عابراً، بل يجب الحفاظ عليها في كل زمان ومكان، ورددتُ على بعض

الأوروبيين والأمريكان الذين ادّعوا أن العراقيين والعرب بوجه عام غير مؤهلين للديمقراطية لأسباب حضارية ودينية. فقد فنّدت هذه الادّعاءات وأوردت أمثلة عن

أقطار أوروبية تعتبر الآن عريقة في الديمقراطية كانت تحكم حكماً استبدادياً لأكثر من ألف سنة. كذلك عالج قانون إدارة الدولة قضايا شائكة أهمها وضع الأكراد

في الدولة. فقد اعترف القانون بحكومة إقليم كردستان وثبّت

صلاحياتها الواسعة، كما طلب الحزبان الكرديان العودة إلى صيغة الدستور المؤقت الذي وضع في

عهد عبد الكريم قاسم بأن العراق يتكون من قوميتين رئيستين العرب والكرد. وهنا احتج التركمان وبعض الأقليات الأخرى على ذلك، فتوصلنا إلى حل وسط

وذلك بجعل اللغة الكردية لغةً رسميةً أسوة باللغة العربية، كما اعترض الأكراد على عبارة "العراق جزء من الأمة العربية"، فاضطررنا إلى القبول بحل وسط لم

أستسغه أبداً بأن الشعب العربي في العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. وأصرّ الكرد أيضاً تؤيدهم بعض الأحزاب الشيعية على أن يكون نظام الحكم اتحادياً

فدرالياً. كنت أشعر بقلق من هذا التوجه، لأنه قد يكون بداية لتقسيم العراق. لذا اقترحنا أن تقوم فدرالية العراق على أسس جغرافية وليس عرقية أو مذهبية.

وقد واجهنا صعوبات جمة للتوفيق بين الآراء المتعارضة بشأن كركوك ومستقبلها، إذ يطالب بها الأكراد ويعتبرها التركمان وطنهم الأصلي، وتخشى العشائر

العربية تهميشها وإجلاءها عن المنطقة. لذا فقد أجّل قانون إدارة الدولة بتّ هذا الموضوع الشائك. والخلاف ما زال قائماً ولن يحل إلا بالتوافق، فلن يكون بالإمكان

فرض أي حل قسراً على أي طرف. ومن المشاكل الصعبة التي واجهتنا في صياغة قانون إدارة الدولة، دور الدين والإسلام والشريعة في العراق، وقد استطعنا أن

نقنع الأحزاب الدينية بأن تقبل بأن يكون الإسلام مصدراً للتشريع وليس المصدر الوحيد.

بعد إقرار قانون إدارة الدولة تركزت جهودنا على حل مشكلة الانتخابات. ويومذاك، قدّم الأخضر الإبراهيمي تقريره الذي جاء عكس ما كانت تتمناه وتتوقعه

الأحزاب الشيعية التي شنّت حملة شعواء على المبعوث الدولي واتهمته بالتحيّز ضد الشيعة، لأنه ذكر في تقريره أن هناك خلافات طائفية في العراق، على الرغم

من أن ما قاله أمر يعرفه الجميع ويتحدثون عنه دوماً. ولكنهم استغلوا الفرصة فهاجموه لأنه لم يؤيّد إمكان إجراء انتخابات قبل ٣٠ حزيران. لذا رأيتُ أن من

واجبي أن أدافع عنه وأردّ بشدة على تلك الحملة الظالمة التي أظهرت لي عمق الشعور الطائفي عند البعض، وتوجست خوفاً على مستقبل العراق من هذه الظاهرة

الممقوتة. كان قائد الحملة ضد الأخضر الإبراهيمي ومهندسها أحمد الجلبي، يؤيده إبراهيم الجعفري. أما الأكراد فكعادتهم، لم يتخذوا موقفاً حاسماً انتظاراً

لنتائج الحوار الساخن الذي جرى بيني وبين الأحزاب الشيعية بشأن هذا الموضوع. وفي ما يأتي مقتطفات من محضر جلسة مجلس الحكم المنعقدة في ٢٤/٢/٢٠٠٤

بشأن هذا الموضوع:

انتقل المجلس إلى الفقرة الرابعة على جدول الأعمال، وهي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول زيارة موفده الأخضر الإبراهيمي إلى العراق، وقرأ السيد سامي

العسكري فقرة الخلاصة والتوصيات وهي كما يلي:

تحدث الدكتور عدنان الباجه جي قائلاً:

في الحقيقة إن هذا المجهود الضخم الذي بذله السيد الإبراهيمي ويشكر عليه، ومن الضروري أن يكون هناك اتفاقٌ بين جميع الأطراف، وهذا توافق آراء وليس

توافق مصالح، ويجب أن يكون هذا واضحاً أمامنا، أعتقد أن التوصيات التي طرحها الإبراهيمي واضحة، وأنه لن تكون هناك إمكانية لإجراء الانتخابات قبل ٣٠

حزيران، وهذا متفقٌ عليه تماماً كما أظن، كما ذكر أن هناك

أشياء يجب أن ننجزها فوراً، وهي إنشاء هيئة عراقية انتخابية مستقلة وقائمة بذاتها لتبدأ بالعملية

الانتخابية وانتخاب هيئة تشريعية تقوم بوضع الدستور ووضع القوانين والموافقة عليها كأي هيئة برلمانية، وهذه ستتم في نهاية هذا العام أو بداية العام القادم،

كذلك يجب أن ننتبه إلى ضرورة المناقشة حول تكوين الهيئة المؤقتة للحكم التي ستتسلم السيادة والسلطة في ٣٠ حزيران.

فأمامنا مسألتان مستعجلتان:

١- إيجاد الهيئة الانتخابية

٢- البدء ببحث آلية الحكومة الانتقالية لتسلّم السلطة في ٣٠ حزيران.

وذكر كذلك شروط تدخل الأمم المتحدة في العراق، وهي أن يطلب منها مجلس الحكم ذلك، أي طلب مساعدتنا في المرحلة الانتقالية، وقال إن هذه هي النقاط

الأساسية ويجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة، وأن لا ندع الخلافات الجانبية بيننا تؤخرنا.

كذلك استغرب الدكتور عدنان الباجه جي الهجوم الذي تعرضت له الأمم المتحدة في المجلس ومن طلب الأخ الدكتور أحمد الجلبي إرسال وفد من الأمم المتحدة إلى

العراق، إضافة إلى رأي سماحة آية الله السيد السيستاني، ورأي السيد رئيس المجلس السيد عبد العزيز الحكيم وهو الطلب من الأمم المتحدة لتقديم مساعدتها،

وأشار إلى أن الهجوم غير مبرر بسبب سكوت الأمم المتحدة عما جرى في الماضي.

وقال أيضاً إن المجلس لم يطلب تقييماً تاريخياً عن صدام وجرائمه، فقد جاءت بعثة إلى العراق والتقت بالكثير من الناس، فمن الأمانة أن يذكروا نتائج اللقاءات

مع مئات الناس ومختلف التوجهات والاقتناعات، وأشار إلى وجود خلافات بين العاملين في السياسة، وإلى أن النزعة الطائفية أخذت بالترسخ، سواء سببها

النظام السابق أو لا، فهي مشاكل طائفية لم يخلقها الأخضر الإبراهيمي.

وذكر أن الهجوم عليه غير مبرر خاصة من السادة الأعضاء المتحمسين لإرسال البعثة، وعلى المجلس قراءة التوصيات ومن حقه الأخذ بها أو رفضها، وتبين من

التوصيات عدم إمكانية إجراء الانتخابات، وهذا هو رأي الأغلبية في داخل المجلس أو خارجه، لذا فهو يقترح إنشاء آلية ولجان تبدأ بالعمل فوراً، وما هي آلية

اختيار الحكومة التي ستتسلم السلطة بعد ٣٠/٦ وأنه إذا كانت هناك حاجة إلى الأمم المتحدة يجب دعوتهم رسمياً، وأشار إلى أن الانتخابات تحتاج إلى ٨ أشهر،

والمجلس ذكر أن ذلك سيكون بحدود نهاية السنة فما هو البديل. الانتخابات لا يمكن أن تتحقق، فهل تترك الإدارة المدنية تحكم العراق لمدة سنة؟ هل هذا هو

المطلوب باحتلال العراق؟الذي أريد أن أقوله الآن، تعليقاً على ما جاء أعلاه، إن الدفاع عن الأخضر الإبراهيمي كان من جملة الأسباب التي حالت دون تسنّمي منصب رئيس الجمهورية

المؤقت كما سيأتي تفصيله في ما بعد.

في شهر نيسان نشب قتال عنيف بين القوات الأمريكية والمقاومة في الفلوجة. ولم يتوقع الأمريكان قتالاً مريراً على هذا النحو، فاتصلت ببريمر وحذرته من مغبة

الاستمرار بقمع المقاتلين العراقيين، وأرسلت مندوباً خاصاً إلى الفلوجة هو السيد سعد عبد الرزاق للاتصال بزعماء المقاومة والاطلاع على شروطهم لإنهاء القتال.

لكن القوات الأمريكية لم تتوقف عن عملياتها العسكرية التي كانت على ما أعتقد بدوافع انتخابية.

فالرئيس بوش أراد أن تكون إعادة انتخابه للرئاسة لا تشوبها شائبة كما وقع في انتخابات عام ٢٠٠٠، وأن يكون هناك انتصار عسكري ولو على مقاومة تفتقر إلى

السلاح والمعدات وتعتمد على صلابة جنودها واستعدادهم للتضحية. ومن جانبي هددتُ بالاستقالة من مجلس الحكم إذا استمرت هذه العمليات. وفي الوقت

ذاته نشب قتال عنيف بين جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر والقوات الأمريكية بعد اعتقال اليعقوبي بتهمة قتل عبد المجيد الخوئي في شهر نيسان من عام ٢٠٠٣.

ومن الجدير بالذكر أن غالبية أعضاء مجلس الحكم كانوا يؤيدون التصدي لمقتدى الصدر وجيشه؛ فأياد علاوي قال بالحرف "يجب وضع حد لتصرفات مقتدى"،

ومسعود البارزاني وجلال الطالباني قالا "إن جيش المهدي تهديد خطير".

وعلى عكس هذا التوجه، كان أحمد الجلبي يلعب على الحبلين، فيتصل بمقتدى ويتوسط له لدى الأمريكان، ونجح في وقف العمليات العسكرية ضد جيش

المهدي، واتهمتني جريدته بأني شطبت اسم مقتدى من قائمة الأشخاص الذين يجب الاتصال بهم. كان هذا كذباً محضاً، وطالبته أمام المجلس بالاعتذار. وفي ما

يأتي نص التصريح الذي أدليت به حول هذا الموضوع، وفي الحديث نفسه تطرقت إلى الوضع بوجه عام مع إيجابياته وسلبياته.

وإن من المناسب أن أنقله حرفياً لأنه يعبّر بدقة عما كان يدور في فكري في ذلك الوقت، وقد نشر في الجرائد: تطرق الباجه جي في حديثه إلى الأحداث الراهنة في الفلوجة

والمناطق الغربية والجنوبية من البلاد، وقال: "مجلس الحكم أصدر بياناً حول هذا الموضوع كما أصدر تجمع الديمقراطيين المستقلين بياناً خاصاً به، حيث نرى أن مثل هذه الأمور يجب أن تعالج بالاعتدال

والحكمة. وطبعاً نحن نشجب كل الأعمال، ليس العسكرية فقط، وإنما أيضاً الأعمال التي سبّبت رد الفعل هذا، وهناك فعل ورد فعل متبادل.

فقضية الفلوجة كان سببها المباشر، على الأقل، قتل الأمريكيين الأربعة والتمثيل بجثثهم، وهذه الواقعة أحدثت رد فعل عنيفاً جداً، ولهذا قرر الرئيس الأمريكي

جورج بوش – خاصة وهو في سنة انتخابات – أن يتخذ إجراءات قوية لكي لا يخسر شعبيته، وكانت هذه الإجراءات عنيفة وغير متوقعة تمثلت في محاصرة المدينة

وقصفها عشوائياً، ولكل فعل ردّ فعل، والشيء يجر الشيء، قصف مسجد الفلوجة أمر خاطئ، التعاملات الأخرى كان لها انعكاسها، وتعامل القوات الأمريكية

مع المدينة بسبب عدم تسليمها المطلوبين كان أعنف مما تصورناه، طوّقوا المدينة ودخلوها وجرت عمليات مداهمة وتفتيش عنيفة كان لها رد فعل، وقد تبيّن هذا

في الهجوم على قوات المارينز في الرمادي. أما بالنسبة إلى الجنوب، فإن مقتدى الصدر ينتقد منذ مدة – بواسطة جريدته – وبعنف وتحريض تدابير الحكومة، وبعد

اعتقال مصطفى اليعقوبي حصل التأزم، وهناك من يتساءل لماذا أثيرت قضية مقتل عبد المجيد الخوئي بعد سنة من حدوثها واعتُقل اليعقوبي كمتّهم فيها.

الأمريكيون يقولون إن الأدلة لم تكن متوافرة لديهم، ولكن تزامنها مع أحداث الفلوجة والمناطق الغربية يشير إلى أنهم يريدون ضرب مقتدى، ولكنه فاجأهم،

ويبدو أن هذه المسألة ليست عفوية، وإنما كانت مخططة ومنظمة. فإذا كانت المسألة عفوية يمكن معالجتها، ولكنها إذا كانت مخططة ومنظمة وهناك من يقف

وراءها فإنها تأخذ بعداً آخر. وأشار الباجه جي إلى الربط بين الحملة على الصدر وجماعته وبين تصريحاته المؤيدة لحركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني،

مشيراً إلى أن هذه ليست السبب المباشر وإنما من العوامل التي ساعدت على تعقيد الموقف، وعلى الأرجح فإن قوات التحالف لاحظت وجود خطر في تنامي قوة

الصدر فأرادت إيقافه قبل أن يستفحل.

وحول ما إذا كانت الحملة على "جيش المهدي" الذي يقوده الصدر ستشمل الميليشيات الأخرى مثل "منظمة بدر" التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، قال

الباجه جي "من المفروض اتخاذ نفس الإجراء، فموقف قوات التحالف واضح بأنه ضد الميليشيات، ومن غير المعقول أن تحل ميليشيات وتبقى ميليشيات أخرى".

وأضاف الباجه جي "إن الأمر لم يخلُ من سلبيات، في مقدمتها اختلال الأمن، وهذا الموضوع، مع الأسف الشديد تفاقم في الآونة الأخيرة لأسباب عدة، أولها أن

قوات التحالف لم تكن لديها عند دخولها إلى العراق خطة أو استعداد لملء الفراغ الذي كان متوقعاً بعد سقوط النظام، وقد سقط النظام وانهارت هياكل الدولة،

ولم يكن هناك من يملأ هذا الفراغ، ولذلك شهدت البلاد انفلاتاً أمنياً خطيراً في الأسابيع الأولى، وأعمال سلب ونهب وحرق وتدمير. وهذه في الحقيقة كانت صدمة

لشعب العراق الذي لم يكن يتوقعها، حيث كان الكثير من العراقيين يفكرون في أن الأمور ستتحسن عندما يسقط النظام، خاصة الأوضاع المعيشية والاقتصادية

والأمنية، ولكن ما حدث كان بمثابة صدمة، وأعقب ذلك تسريح الجيش، ثم عملية "اجتثاث البعث"، مما أثر في الآلاف من الموظفين وعشرات الآلاف من الضباط

والجنود والمراتب. ومما فاقم الأمور مشاكل الخدمات التي كانت ضعيفة أصلاً، ومن ذلك أزمة الكهرباء وأزمة البنزين والنفط وغيرها، وكل هذه كانت من

السلبيات".

وقال الباجه جي "إن من أبرز الإيجابيات الأخرى، كان السعي الحثيث لإنهاء الاحتلال وتسليم السلطة إلى حكومة عراقية ذات قاعدة تمثيلية واسعة، وهذا ما

سيحدث قبل نهاية يونيو المقبل. إن أكبر إنجاز حققه مجلس الحكم هو أنه استطاع إقناع قوات التحالف بالإسراع في عملية تسليم السلطة والسيادة، حيث كان

من المخطط له سابقاً أن يستمر الاحتلال وتستمر الإدارة المباشرة من قبل قوات التحالف لمدة ثلاث سنوات إلى أن يتم إعداد دستور وتشكيل جمعية وطنية منتخبة

وعرض الدستور على الشعب للاستفتاء، ويسبق ذلك إحصاء سكاني، وإجراء انتخابات بموجب الدستور تنبثق عنها حكومة تكتسب شرعيتها من الشعب

العراقي، وكل هذه العملية كانت ستستغرق ٣ سنوات على الأقل، وأظن أن الشعب العراقي كان تواقاً إلى استعادة السيادة في أقصر وقت، وهذا ما استطعنا أن

ننجزه، أو سننجزه خلال الأشهر القليلة المقبلة".

الفصل السادس عشر

الترشيح لرئاسة الجمهورية

عاد الأخضر الإبراهيمي إلى بغداد مع تفويض كامل من الأمم المتحدة والإدارة الأمريكية للاضطلاع بمهمة تأليف الحكومة

المؤقتة، والتقى بممثلي جميع القوى

السياسية داخل مجلس الحكم وخارجه، وكان رأيه ألاّ تدخل الاعتبارات العرقية والطائفية في عملية الاختيار. ومن جانبنا أيّدنا هذا التوجه، لكن الأحزاب الشيعية

والأحزاب الكردية عارضته وأصرّت على أن يكون الاختيار وفق مبدأ المحاصصة المذهبية والعرقية، وعلى هذا الأساس جرى الاتفاق على أن يكون رئيس الدولة المؤقت

عربياً سنّياً ورئيس الوزراء عربياً شيعياً، وأن يكون نائبا رئيس الجمهورية من الشيعة والأكراد وتكون رئاسة الجمعية الوطنية للسنّة العرب.

وتُرك الأمر للأخضر الإبراهيمي لترشيح الوزراء بشرط عدم المساس بالتوافقات الطائفية، فأعلن أنه سيرشح الوزراء على أساس كفاءتهم ونزاهتهم وخبرتهم وليس

انتماءاتهم العرقية والدينية والمذهبية.

كان هناك شبه إجماع على أن أكون المرشح لرئاسة الجمهورية، وفاتحني الأخضر بذلك، ولكنني كنتُ متردداً في أول الأمر لأن صلاحيات الرئاسة كانت محدودة

جداً وكنتُ أخشى أن أحمل وزر قرارات حكومة لا سلطة ولا تأثير لي فيها.

وفي شهر نيسان ٢٠٠٣ تولى مسعود البارزاني رئاسة مجلس الحكم. كانت علاقتي الشخصية به جيدة، خاصة أنني في شهر حزيران ٢٠٠٣ ألقيت كلمة في مجلس

النواب الكردي في أربيل أعربت فيها عن تأييدي لحق الأكراد في تقرير مصيرهم، وقد نالت هذه الكلمة استحسان الكرد، وتعاونتُ معهم في كتابة قانون إدارة

الدولة، لكن اختلفنا في بعض القضايا، خاصة في ما يتعلق بكركوك وصلاحيات الأقاليم والموارد الطبيعية، بما فيها النفط والغاز والموارد المائية. وبسبب هذه

الخلافات شعرت منهم بشيءٍ من العداء نحوي، وقد ظهر ذلك جلياً في أحد اجتماعات مجلس الحكم عندما طرح السيد علي عبد الأمير علاوي وزير الدفاع

أسماء بعض الضباط لتعيينهم في مناصب قيادية، فاعترض جلال الطالباني على هذه الترشيحات وطالب بمشاركة كردية أوسع في القوات المسلحة العراقية،

وطلب من علاوي أن يلتزم بذلك، فكان تعليقي أن لنا ثقة كاملة بالوزير الجديد ويجب أن نترك الأمر لتقديره ولا نحاول تقييد يده وهو في مستهل قيامه

بالواجبات الملقاة على عاتقه، فاستشاط الطالباني غضباً ووجه إليّ كلاماً غير مهذب، فرددت عليه بالمثل وتدخل رئيس الجلسة البارزاني ولطَّفَ الجو قليلاً، فقدمت

شكوى للبارزاني وطلبت اعتذاراً من الطالباني. وقد أخبرني بعض زملائي أن الطالباني معروف بحقده، وأنه سينتقم مني عاجلاً أو آجلاً، ولم أهتم كثيراً بهذه

التحذيرات، ولكن ظهر في ما بعد أنها صحيحة. كان البارزاني آخر من تبوّأ الرئاسة من بين أعضاء المجلس التساعي، فاقترحت أن يفسح المجال لآخرين من الأعضاء

للشهرين الباقيين من عمر مجلس الحكم، ورشحت كلاً من عز الدين سليم وغازي الياور. وهنا احتج على ذلك إبراهيم الجعفري الذي كان يأمل أن يتقلد الرئاسة

لشهر أيار/مايو، وامتعض أحمد الجلبي لحرمانه من رئاسة المجلس في الشهر الأخير والمشاركة في إجراءات نقل السلطة إلى الحكومة المؤقتة. وقد أيّدني أغلب

الأعضاء، ولم يغفر لي الجعفري ما قمت به، وعزاه إلى عداء شخصي له. والحقيقة هي عكس ذلك، فقد كانت علاقتي جيدة به منذ أن زارني في بيتي في لندن

وكذلك في بغداد، وأيّدت ضمّه إلى القيادة السباعية

وتعاونت معه بكل محبة وإخلاص في الوفد الذي زار ستة أقطار عربية خلال شهر آب ٢٠٠٣. أما أحمد الجلبي

فقد حرّض البيت الشيعي الذي أنشأه وانضم إليه بعض أعضاء المجلس الذين كانوا يتظاهرون بمعارضتهم للطائفية، وعندئذٍ قرر البيت الشيعي رفض ترشيحي

لرئاسة الجمهورية ووجد دعماً من الطالباني وبعض الشخصيات الكردية. كانت مواقفي ضد الطائفية السياسة والفدرالية والتزامي بالفكر القومي العربي قد

أثارت حفيظة كل من كان يأمل بتقسيم شعب العراق إلى طوائف ومكوّنات. إضافة إلى ذلك أثار دفاعي عن الأخضر الإبراهيمي غضب أحمد الجلبي وإبراهيم

الجعفري وغيرهما من الطائفيين المتعصبين المتطرفين. فبدأت الحملة ضدي لإبعادي عن أي منصب مسؤول في الدولة العراقية. لكنني كنت أتصدى كلما سنحت

لي الفرصة للطروحات الطائفية، ومنها ذكر القومية والمذهب للمرشحين لمناصب الدولة. لا شك عندي في أن الحملة ضدي كانت تغذيها وتشجعها إيران، وتترصد

تحركاتي وتراقبني، وقد تأكد لي ذلك عندما زارني اثنان من كبار موظفي جهاز الاستخبارات العراقي وأبلغاني أنهما وجدا اسمي ضمن قائمة أعدّتها إحدى الخلايا

الإيرانية السرية لاغتيال بعض الشخصيات، وأبلغاني استعداد الجهاز لتوفير الحماية لي، فشكرتهما على ذلك وأخبرتهما بأن لدي ما يكفي من الحماية. ثم أردت

أن أتأكد مما قاله الضابطان، فذهبت إلى الحاكم المدني وهو بريمر، وطلبت منه أن يستقصي الحقيقة من أجهزة الاستخبارات الأمريكية، فأجابني بكتاب رسمي

بعد مرور بضعة أيام أن الخبر صحيحٌ وعرض علي حماية أمريكية، لكنني رفضتها. وبعد مرور أيامٍ قليلة، وفي يوم ١٧

مايو، كنت في سيارتي المصفحة، وكان معي

مرافقي الشاب حيدر الأطرقجي، وكانت خلفنا سيارة أخرى تقل السيد عز الدين سليم، وكان يومذاك رئيساً لمجلس الحكم، وبينما كنا نسير في الشارع وإذا

بصوت انفجار كبير يهز المنطقة ويؤدي إلى حفرة سقطت فيها عجلات سيارتي الأمامية، ثم لم نلبث أن سمعنا أصوات إطلاق نارٍ شديد باتجاهنا، لكن مرافقي

الشاب الجسور الشجاع، فتح باب السيارة وقفز إلى الخارج وأخرج السيارة من الحفرة وبذلك خرجنا من منطقة الخطر، ولقد أكبرت وأعجبت بشجاعة هذا

الشاب وجسارته والذي أتمنى له مستقبلاً باهراً في خدمة وطنه.

لكن المأساة لم تنتهِ، إذ أصاب الانفجار سيارة السيد عز الدين سليم الذي كان خلفي، ففقد حياته واستشهد وانتقل إلى رحمة الله تعالى ومعه عدد من

مستشاريه ومرافقيه. لقد كان رجلاً مستقيماً ينبذ الطائفية بكل أنواعها وأشكالها، على الرغم من خلفيته المذهبية كعضو في حزب الدعوة، لكنه استشهد في ذلك

الانفجار المشؤوم، ولو تأخر الانفجار دقيقة واحدة لفقدت حياتي، إذ كان موكبي يسبق موكبه، وأعتقد أني كنت المستهدف في المؤامرة لمنعي من الوصول إلى منصب

رئيس الجمهورية المؤقت، لأن المتآمرين وجدوا ضالتهم في الشيخ غازي الياور الذي أظهروه على أنه البديل السنّي المقبول والمعقول. لذا قدم الشيخ غازي ترشيحه

لينافسني، وتزامن ذلك مع حملة تشويهية ضدي قام بها مضر غسان شوكت رئيس تحرير جريدة أحمد الجلبي الذي أصبح في ما بعد من أصحاب الملايين، بعد

حصوله بطريق الرشوة على عقد الهواتف النقالة. لكنني لم

أعباً بأكاذيبهم وتخرصاتهم. غير أن ما حزّ في قلبي أن شخصاً أعزّه وأحبه انقلب عليّ بنحو مشين،

أقصد الشيخ غازي الياور الذي كان يصرح دوماً بأنه ينظر إلي كعمه ومثله الأعلى، ولكنه انضم إلى أعدائي الألداء وأسهم في حرماني من المنصب الذي كنت

أستحقه عن جدارة بعد الخدمة الطويلة للعراق وللأمة العربية. كان غازي يزورني أسبوعياً مع حاجم الحسني ويتحدثان عن المشاكل التي يواجهها السنّة العرب

وضرورة التكتل أمام المد الشيعي الذي بدأت علاماته تظهر جلياً، وكان جوابي أن علينا ألا ننجرّ إلى مستنقع الطائفية وأن نستمر بدعوتنا لإنهاء الطائفية السياسية

والحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً. وقد اتضح لي الموقف الأمريكي بتأييد غازي الياور عندما تحدث إليّ السفير بلاكويل الذي حاول إقناعي بقبول منصب سفير

العراق في واشنطن، حيث سأحظى بمركز متميز وتكون لدي فرصة الاتصال المباشر مع الرئيس، وفي الوقت ذاته كان يقول إنهم يحتاجون إلى شخصية عشائرية

عربية سنيّة لحفظ التوازن بين الطوائف. وأكد لي مسعود البارزاني في ما بعد بأن الأمريكان رشحوا الياور، وهذا ما جعل الكرد يميلون إليه. كذلك فإن الأخضر

الإبراهيمي أخبرني في الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو أن التحالف قرر عدم معارضة ترشيحي، وطلب إليّ أن أحاول الحصول على تأييد أكبر في مجلس الحكم،

فحاولت أن أتفاهم مع غازي الياور، ولكنه كان يتهرب مني كلما حاولت الاتصال به، وفي نهاية شهر أيار، التقى بي مسعود البارزاني مع عدد من أعضاء المجلس

ورجاني التنازل عن ترشيحي حفظاً لوحدة الصف العراقي، فلما سألته لماذا لا يتنازل غازي، تلعثم ولم يجب، وأخبرني

عطا عبد الوهاب في ما بعد أن أياد علاوي

الذي عُيّنَ رئيساً للوزراء أخبره أن تنازلي منع حدوث أزمة كبيرة ولم يفصح عن ماهية هذه الأزمة المزعومة، ثم اتصل بي مسعود البارزاني ليلاً وألحّ علي بالتنازل،

فقلت له إني زاهد بالمنصب وأخبرت الأخضر الإبراهيمي بذلك، ولكنه أصرّ على ترشيحي الذي أعلن رسمياً في صباح اليوم التالي.

والغريب أن بعض أعضاء مجلس الحكم ادّعوا أن الأمريكان حاولوا فرض ترشيحي، وهذا الادّعاء الكاذب تناقلته وسائل الإعلام وصدقه البعض، مع أن العكس

هو الصحيح. فقد أخبرت الإبراهيمي باعتذاري عن عدم قبول منصب الرئاسة وأعلنت ذلك في مؤتمر صحافي، كما قررت أن أفضح المناورات التي قام بها أعدائي

وأكاذيبهم وافتراءاتهم. وكانت جريدة أحمد الجلبي في طليعة الشامتين، فنشرت بالخط العريض فوز مرشح المؤتمر الوطني برئاسة العراق وجوابي على ذلك هو: "هنيئاً لك يا غازي الياور، فقد أصبحت مرشح عملاء إيران والطائفيين الذين يمقتون كل ما هو له علاقة بالسنّة العرب".

وسافرت في اليوم ذاته عائداً إلى أبو ظبي.

لامني بعض الزملاء على تسرّعي، وقالوا إني ارتكبتُ خطأً فادحاً في رفضي المنصب، بينما امتدح آخرون ومنهم أفراد عائلتي موقفي هذا. وإلى هذا اليوم، وبعد

مضي أكثر من سبع سنوات، ما زلت أسائل نفسي هل أخطأت أم أصبت؟ أعتقد أن هذه الحيرة وهذا الشك سيلازمانني ما بقي لي من العمر.

وأعلنت في الوقت ذاته أنني لن أعتزل العمل السياسي، وأدليتُ بتصريحٍ في هذا المعنى لجريدة الشرق الأوسط، مستهلاً حديثي بأني لم أُقرر بَعْدُ ما سأفعله،

ولكني لن أتقاعد ما دام في وسعي العمل من أجل مصالح العراق.

الفصل السابع عشر

الانتخابات والدستور

بعد أن جرى حل مجلس الحكم أصبحت عضواً في ما سمّي المجلس الوطني العراقي المؤقت، المكوّن من ١٠٠ شخصية عراقية بما فيهم أعضاء مجلس الحكم الذين

لم يتقلدوا مناصب أخرى، وقد رشحت زميلي في التجمع سعد عبد الرزاق ليكون عضواً معي، واستأنفتُ نشاطي السياسي وأصدرت البيان الآتي في صيف ٢٠٠٤: يواجه الشعب العراقي الآن تحديين رئيسيين وهما إنهاء الوجود العسكري الأجنبي على أرض الوطن وإجراء الانتخابات العامة في موعدها. في ما يتعلق بالقوات

الأممية التي يصفها البعض بقوات الاحتلال والبعض الآخر بالقوات المتعددة الجنسية التي تستمد شرعيتها من قرار مجلس الأمن المرقم ١٥٤٦ الصادر في ٧ حزيران

٢٠٠٤، فلا بد من أن نذكر أن لهذه القوات مهمة واحدة محددة ه مساعدة الحكومة العراقية المؤقتة وبعدها الحكومة الانتقالية المنتخبة في تأمين السلام

والاستقرار في البلاد، وعلينا أن لا ننسى أن بوسع الحكومة العراقية إنهاء مهمة هذه القوات في أي وقت تراه مناسباً، ونص قرار مجلس الأمن صراحة أن هذه

القوات ستنتهي مهمتها في كل الأحوال في ٣١/١٢/٢٠٠٥ عندما تتسلم السلطة حكومة عراقية منتخبة وفق دستور دائم أقرّه الشعب العراقي في استفتاء حر. وهكذا،

وعلى عكس ما يروج له البعض، فإن هذه القوات سترحل عن العراق في موعد محدد ولن تبقى بعد ذلك التاريخ. الوسيلة الوحيدة للإسراع في سحب القوات

الأجنبية هي استتباب الأمن ووقف عمليات العنف. والمسؤولية الأولى تقع على الذين يقومون بمثل هذه الأعمال التي لا نتيجة لها سوى إطالة أمد بقاء هذه

القوات. ومما سيسرّع في رحيل القوات الأجنبية استكمال تدريب القوات العراقية وتزويدها بما تحتاج إليه من أسلحة ومعدات. وفي كل الأحوال، على الحكومة

المؤقتة والحكومة المنتخبة التي ستليها استنفاد جميع الوسائل السلمية لوقف القتال الدائر الآن. عليها أن تبدأ بعزل الفئات التي لا يمكن التفاهم معها، وهدفها

الحقيقي هو الاستحواذ على السلطة وشن حرب (مقدسة) دائمة ضد الكفار أينما كانوا، ولو أدى ذلك إلى إدخال العراق في دوامة لا تنتهي من العنف والفوضى،

وفي اعتقادي أن أغلبية الذين يعارضون السلطة القائمة يريدون إفساح المجال بالمشاركة الفعلية في عملية إعادة إعمار العراق وتوطيد أمنه ووحدته وإنهاء الوجود

العسكري الأجنبي على أرضه، وهذا هو هدف جميع العراقيين. لا يجوز استثناء أحد إلا من تورط في أعمال إجرامية ضد المواطنين. علينا جميعاً أن نشجع هذه

القوى للانخراط في العملية السياسية. أمامنا فرصة تاريخية لا تجوز إضاعتها لإجراء انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهةٍ تعكس رغبات الشعب العراقي وتطلعاته. وما يبعث

على التفاؤل أن الأمم المتحدة أسهمت وستسهم في العملية برمتها، وعلينا أن نمنح الهيئة العليا للانتخابات ثقتنا التامة. فهذه الهيئة مكونة من أشخاص

مستقلين حياديين مشهود لهم بالكفاءة والصدق والاستقامة، اختارتهم الأمم المتحدة لإدارة العملية الانتخابية. قانون الانتخابات وقانون الأحزاب سيضمنان

أوسع مشاركة حرة في الانتخابات لكل المواطنيين، إذ

سيكون العراق منطقة انتخابية واحدة ينتخب فيها الشعب ممثليه في الجمعية الوطنية ليس على أساس

واعتبارات مناطقية ودينية ومذهبية وإثنية. كل عضو في الجمعية الوطنية يمثل العراق كله، ولاؤه للعراق الموحد الذي لا ولن يتجزأ. سنرتكب خطأً كبيراً لو أجّلنا

الانتخابات، فهذا معناه مكافأة القوى التي ما زالت تحاول زعزعة استقرار العراق وأمنه وتفتيت وحدته. فليس من مصلحة أحد أن تطول الفترة المؤقتة. أمامنا

أمثلة كثيرة لانتخابات جرت في ظروف الحرب والفتن الداخلية. الجمعية الوطنية التي ستنتخب في شهر كانون الثاني المقبل ستكتب الدستور الدائم الذي سيقرر

مستقبل البلاد، وهذا ما يريده العراقيون الذين سئموا من الحكومات المؤقتة والدساتير المؤقتة التي توضع وتغير حسب رغبة الحكام وأهوائهم.

كان الموضوع الذي استحوذ على اهتمام الرأي العام العراقي والقوى السياسية في ذلك الوقت هو موعد إجراء الانتخابات للجمعية الوطنية، فقانون إدارة الدولة

حدد نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موعداً أخيراً لإجراء هذه الانتخابات، لكنّ مؤيّدي رئيس الجمهورية غازي الياور ورئيس الوزراء أياد علاوي سربوا أنباء للصحافة

بأن هناك ما يستوجب تأجيل هذه الانتخابات لبضعة أشهر. لكنني رأيتُ في ذلك محاولة منهما لإطالة مدة وجودهما في كرسي الحكم، لذا ألقيت كلمة في المجلس

طالبت فيها بعدم تأجيل الانتخابات. ثم اتضح في ما بعد أن القوى السنيّة الدينية منها والعلمانية ترى غير ذلك، فاتصل بي عدد من الساسة يطلبون مني تغيير

موقفي لأن قوى سياسية مهمة قررت مقاطعة الانتخابات، ورأيت أن نعطي هؤلاء المقاطعين مُتَّسعاً من الوقت لعلهم

يغيرون موقفهم، لأني كنت متأكداً من أن
المقاطعة السنيّة للانتخابات ستكون لها نتائج كارثية، خاصة أن الجمعية الوطنية مكلفة بوضع الدستور الدائم ولا يجوز غياب شريحة مهمة من المجتمع العراقي
عن عملية كتابة الدستور. فناديت بالتأجيل، وبذلك غيّرتُ موقفي، وعرضتُ على الناخب العراقي مشروعنا الوطني وأن تكون الانتخابات شاملة لكل أطياف
الشعب العراقي وألاّ يحرم منها أحد. وفي ما يأتي نص التصريح الذي أدليت به بشأن الموضوع إلى جريدتنا النهضة في ٢٨/١١/٢٠٠٤: أكد رئيس تجمع الديمقراطيين المستقلين الدكتور عدنان الباجه جي أن تأجيل الانتخابات لا يتعارض مع قانون إدارة الدولة أو ملحقه، ذلك أن ما ورد في القانون
المذكور بشأن موعد الانتخابات يختص بموعد انتخاب الجمعية الوطنية الدائمة وليس الجمعية الوطنية المؤقتة، في إشارة إلى ما ذهب إليه المراقبون من أن تأجيل
الانتخابات يتعارض مع قانون إدارة الدولة. ويشار إلى أن انتخابات الجمعية الدائمة تأتي بعد إقرار الدستور الدائم نهاية العام المقبل. وقال الباجه جي في مؤتمر
عقده بمقره أمس إن أكثر من ١٧ حزباً وأكثر من ١٠٠ شخصية عراقية تمثل مختلف القوميات والأديان والمذاهب، عقدوا اجتماعاً تشاورياً يوم الخميس الماضي صدر
عنه بيان مقتضب وليس وثيقة موقعة، طالبوا فيه بتأجيل الانتخابات ستة أشهر لفسح المجال أمام أوسع قاعدة سياسية وشعبية للمشاركة، إلى جانب تحسن
الوضع الأمني لتمكين المقترعين من الإدلاء بأصواتهم بحرية وأمان كاملين. وأضاف قائلاً: إننا طلبنا من اللجنة الخماسية التي انبثقت عن اجتماعات دوكان مؤخراً،
القيام بالاتصالات اللازمة مع الحكومة المؤقتة والأمم

المتحدة والمفوضية العليا المستقلة، لتكثيف النقاش والحوار مع الأحزاب والتيارات الداعية لمقاطعة الانتخابات
للوقوف على أسباب ذلك ومعرفة مطالبها. وأوضح الباجه جي في معرض رده على أسئلة الصحافيين أن الجميع يرغب في إجراء الانتخابات، إلا أن هناك مخاوف
جدية من النتائج الوخيمة لإجرائها بهذه السرعة بسبب تحفظ العديد من التيارات والأحزاب على المشاركة فيها وعدم ضمان نزاهتها وتضييق حرية الناخبين بسبب
تردي الأوضاع الأمنية. وأكد الباجه جي رفضه التام الأفكار التي تنطوي على تقسيم الشعب العراقي على أسس إثنية ومذهبية لأن ذلك يتعارض وتاريخه الذي
يجسد وحدته الوطنية.
وكان تجمع الديمقراطيين المستقلين قد استضاف أكثر من ١٠٠ شخصية من ممثلي الأحزاب والحركات والتيارات السياسية، إضافة إلى عدد من الشخصيات الوطنية
المستقلة وممثلي منظمات المجتمع المدني لتدارس مسألة الانتخابات المزمع إجراؤها في نهاية كانون الثاني المقبل. ودعا الدكتور عدنان الباجه جي في افتتاح الاجتماع
كل القوى والأحزاب إلى تدارس ما يجري على عجل، لمعالجة هذا الوضع وإيجاد الحلول السريعة والفعالة للخروج من هذه المحنة. وأكد أن الشغل الشاغل
لشعبنا هو إيجاد المناخ الملائم للاستقرار والطمأنينة وإنهاء أعمال العنف التي أوقعت الكثير من الضحايا الأبرياء من أبناء شعبنا، مؤكداً على ضرورة مشاركة أكبر
عدد من أبناء العراق في أول تجربة ديمقراطية تشهدها البلاد منذ عدة عقود، والعمل على أن تجري في كل مناطق العراق من دون استثناء. وأكد الدكتور الباجه
جي أن أهم موضوع الآن هو تأمين وضمان المشاركة

الواسعة في الانتخابات التي تستعد لها قوى وأحزاب وتنظيمات مختلفة ومؤسسات المجتمع المدني. ثم تحدث

الدكتور محسن عبد الحميد رئيس الحزب الإسلامي العراقي داعياً إلى تأجيل الانتخابات على الأقل لمدة ستة أشهر، مشيراً في هذا الصدد إلى أن حزبه أجرى في

العديد من مناطق العراق استقراءً عن إجراء الانتخابات أظهر أن أسباباً عديدة تدعو للتأجيل، من أبرزها الوضع الأمني المتدهور، معبراً عن مخاوفه من أن يغرق

العراق في بحر من الدم.

وقال إن التأجيل لستة أشهر مطلوب ليس لأسباب ذاتية وإنما لأسبابٍ تتصل بالعراقيين جميعاً وبالوحدة الوطنية وعدم إثارة النزعة الطائفية. من جانبه، أكد

السيد نصير الجادرجي الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي أن هناك أهمية لتأجيل الانتخابات لفترة مناسبة لحين تمكن الحكومة من توفير الأمن وضمان

إجراء عملية انتخابية صحيحة من دون خوف أو وجل.

دعوت إلى عدة اجتماعات عقدت في مقر تجمع الديمقراطيين المستقلين، شارك فيها عدد كبير من مختلف الاتجاهات عدا الأحزاب الشيعية. واستقر رأيي على

المطالبة بتأجيل الانتخابات لمدة لا تزيد على ستة أشهر. لكن الغريب أن غازي الياور وأياد علاوي أعلنا معارضتهما للتأجيل إرضاءً للأمريكيين الذين هاجوا وماجوا

ورفضوا التأجيل لأن ذلك يؤخر ويعرقل خططهم بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

وإني أذكر جيداً زيارة السفير الأمريكي نغروبونتي لي واحتجاجه على ما سمّاهُ خرقاً لقانون إدارة الدولة. فكان جوابي كما يأتي: أنتم الأمريكان تعارضون جميع المواقف الإيرانية عدا موقف واحد اتفقتم عليه، وهو ضرورة إجراء

الانتخابات في موعدها. كان الإيرانيون مدركين أن ذلك في مصلحتهم ومصلحة أعوانهم في العراق، أما الموقف الأمريكي فمن الصعب فهمه لأنه يخدم العناصر التي تعمل وفق الأجندة الإيرانية.

ثم اتضح أن الانتخابات لن تؤجل وستجرى في موعدها المقرر قبل نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بسبب الاتفاق الأمريكي – الإيراني وتخاذل الرئاسة والحكومة العراقيتين.

فاتصلتُ بجبهة الحوار وبالحزب الإسلامي وبعض القوى السياسية الأخرى محذراً من مغبة مقاطعة الانتخابات، لكنهم لم يأبهوا لهذه التحذيرات واعتقدوا

خاطئين أن مقاطعتهم ستؤدي إلى انتخاباتٍ ناقصةٍ تتحتّم إعادتها. كان هذا الوهم مسيطراً على غيرهم أيضاً أمثال صالح المطلك وخلف العليان. لذا فشلت في

إقناعهما وغيرهما من الذين احتكروا الحديث باسم السنّة العرب في العراق. هؤلاء الزعماء يتحملون مسؤولية تاريخية لما حدث في ما بعد من تهميش للسنّة

وتعرضهم للقتل والتهجير وتكبيلهم بدستور فيه من النواقص والمثالب ما يجعله غير ملائم لدولة مدنية عصرية. وأخيراً، أسفرت الانتخابات كما كان متوقعاً عنفوز القائمتين الشيعية والكردية بأغلبية ساحقة، ولم يحصل السنّة العرب إلا على ١٧ مقعداً من ٢٧٥. أما قائمة التجمع فلم تحصل على أي مقعد فكانت هذه

صدمة مؤلمة لنا جميعاً، علينا أن نتحمل المسؤولية عن هذا الفشل، وإني لا أبرئ نفسي وزملائي، ولكن من المفيد أن نذكر الحقائق الآتية: كانت مواردنا المالية أقل بكثير مما لدى القوائم الأخرى، لذا لم نقم بجهد كافٍ للتعريف بمواقفنا وطموحاتنا وآمالنا في بناء نظام سياسي حر وليبرالي، كما

مورست عمليات تزوير واسعة النطاق ضدنا من جميع الجهات حتى الحكومية، وأخيراً وليس آخراً المقاطعة السنية للانتخابات أفقدتنا الآلاف من الأصوات.

كانت الانتخابات ضربة قاضية لتجمع الديمقراطيين، فقد اتضح جلياً أن الاعتبارات الطائفية كانت هي الطاغية، وأن الناخب العراقي انجرف في هذا التيار،

وحينذاك، بدأت أشعر أن الوقت غير ملائم لحركة سياسية ليبرالية، وأن تقديرنا كان خاطئاً، بينما أدركت الأحزاب الدينية والعرقية قوة الانتماءات المذهبية

والقومية، واستغلت ذلك لتأمين نجاحها في الانتخابات.

كنت على وشك اعتزال العمل السياسي عندما اتصل بي عدد من الإخوان طالبين مني أن أرشح نفسي لمنصب نائب الرئيس الذي كان من حصة السنّة العرب. وعلى

الرغم من معارضتي لهذا التقسيم التحاصصي، رأيت أن في ترشيحي محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه بوجودي في هيئة الرئاسة. لكنني كنت مخطئاً لأن قبولي الترشيح

على أساس المحاصصة الطائفية جعلني أنجرف في تيارٍ كنت أعارضه وأنتقد الآخرين الذين يعملون بوحيه.

وفيما يأتي البيان الذي أصدرته بشأن الموضوع، وهو يؤيّد ما قلته عن الانجراف في مستنقع المحاصصة الطائفية. واليوم أعترف بأن الترشيح كان من أكبر أخطائي،

فقد أخطأت في حق نفسي وحق الآخرين الذين أيّدوني في توجهي الديمقراطي الليبرالي العلماني.

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلنتُ أمس رسمياً ترشيحي لمنصب نائب رئيس الدولة لما لمسته من تأييد قطاعات واسعة من مختلف الفئات السياسية والدينية والعشائرية. إن هذا المنصب كما

تعلمون مخصص لأهل السنّة العرب، ولذا فإنهم وحدهم لهم

الحق بترشيح واختيار من يجدونه مؤهلاً لإشغاله، وقد أيّد هذا الموقف آية الله السيد علي

السيستاني الذي طلب من الإخوان في قائمة الائتلاف الوطني الموحد عدم التدخل في الترشيحات للمناصب المخصصة لأهل السنّة، وأن يتركوا الأمر لهم ليختاروا من

يريدونه لشغل هذه المناصب. كنت أُفضِّلُ أن لا أعلن عن الترشيح انتظاراً للاتفاق بين جميع الأطراف، ولكن بعد إعلان مرشحين آخرين رأيت من الضروري أن أعلن

ترشيحي وذلك دفعاً لشائعة عدم رغبتي في هذا المنصب. وأعلنتُ أني تركتُ هذا الأمر لجبهة القوى الوطنية العراقية التى تضم أغلب التيارات الدينية والسياسية

والعشائرية لأهل السنّة ومنها الحزب الإسلامي ومجلس الحوار الوطني باعتبارهما المرجع السياسي الأخير لاختيار المرشحين للمناصب التي خُصِّصَتْ لهم،

وسأقبل بأي قرار تتخذه في هذا الشأن. ومن المفيد أن نذكر أن هذه الجبهة معترف بها من قبل الإخوة في القوائم الممثلة في الجمعية الوطنية للتفاوض نيابة عن

أهل السنّة، وفعلاً عقدنا عدة اجتماعات معهم وعرضنا عليهم رؤيتنا في ما يتعلق بالتشكيل الوزاري وهم في انتظار ما نقرره بشأن مرشحينا. إضافة إلى ذلك، فإن

اجتماعاً عُقِدَ قبل عدة أسابيع ضم قوى وشخصيات التيار الوطني العراقي من مختلف الطوائف، سنّة وشيعة ومسيحيين وأكراداً وتركماناً، وطلبوا مني بالإجماع

ترشيحي لهذا المنصب، ولكنني رأيت أن أؤجل الإعلان عن ذلك. والآن رأيت أن أتقدم إلى إخواني لإعطائي هذه الفرصة لإسداء بعض الخدمات، معتمداً بعد الله

جل جلاله على ما لدي من خبرة وتجربة ومعرفة، فإذا شرفوني باختياري لهذا المنصب فسأعمل لخير هذا الشعب

بكل مكوّناته، لأني لم أفرِّق يوماً بين أبناء

الشعب بسبب الانتماء المذهبي أو العرقي، وسجلّي معروف لكم جميعاً في هذا الشأن، راجياً من الله التوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكنتُ قبل ذلك قد أعلنت تأييدي لترشيح السيد جلال الطالباني لرئاسة الجمهورية للفترة الانتقالية، على الرغم من تحفظاتي الكثيرة عليه، وذلك لأنني رأيتُ أن

من حق الأكراد مثل غيرهم من العراقيين أن يترشحوا لأي منصب في الدولة وألا تحتكر المناصب على أساس الانتماء المذهبي أو العرقي. وعندما عُرِضَتْ رئاسة

الجمعية الوطنية على الشيخ غازي الياور، الرئيس المنتهية ولايته، رفض ذلك الترشيح وسرَّبَ أخباراً مفادها أنه سينظر في ترشيحه نائباً لرئيس الجمهورية، على

الرغم من معرفته برغبتي التي أبلغته إياها شخصياً. وهكذا، في خلال أقل من سنة، نافسني غازي للمرة الثانية، ضارباً عرض الحائط بكل الاعتبارات، ويبدو أن

المناصب قد استهوته ولم يكتفِ برئاسة الجمهورية التي عمل على حرماني منها باشتراكه في المؤامرة التي حاكها أحمد الجلبي، فراح يعمل بقوة ونشاط ويوزع

الأموال لانتخابه نائباً لرئيس الجمهورية بعد أن ضمن تأييد الكتلة الشيعية في الجمعية الوطنية.

ومن جانب آخر، اختار الزعماء السنّة لجنة مكوّنة من ٧ أشخاص كنت أحدهم للنظر في الترشيحات الوزارية للحكومة التي تقرر أن يؤلفها إبراهيم الجعفري.

ويومها أخبرني السفير الأمريكي أو نائبه – لا أتذكر – أن الولايات المتحدة لن تتدخل في تأليف الوزارة، ولكنها تضع خطوطاً حمراء على تقلد أي شخص معروف

بعلاقته الوثيقة مع إيران ليشغل منصب وزارتي الداخلية

والدفاع. ولكن على الرغم من ذلك، كان وزير الداخلية الجديد السيد بيان جبر يشغل مركزاً عالياً في

منظمة بدر وله علاقات قديمة وقوية مع إيران. ولدى استفساري من الأمريكان ماذا حدث لخطوطهم الحمراء، لم يجيبوا واعترفوا بخطئهِم وإهمالهم.

في ٣ نيسان/إبريل ٢٠٠٥ صدر البيان الآتي بشأن الترشيح لنيابة الرئاسة:

بيان

بتاريخ اليوم الأحد الموافق ٣/٤/٢٠٠٥ اجتمعت اللجنة التنفيذية الممثلة للسنّة العرب بإدارة المفاوضات حول تأليف الحكومة العراقية واشتراك السنّة العرب في

العملية السياسية والمكونة من ١٤ عضواً وبغياب أربعة من أعضائها وقررت ما يلي: اعتماد السيد الدكتور عدنان الباجه جي مرشحاً عن السنّة العرب لتولي منصب نائب رئيس الجمهورية، واتُّخِذَ القرارُ بإجماع الحاضرين وسيعرض القرار على

الهيئة العامة. ومن الله التوفيق.

أخبرني الكرد أنهم أيّدوا ترشيحي، لكن الشيعة أيّدوا غازي الياور، لذا فقد انتخب ليتبوّأ منصباً مخصصاً للسنّة العرب الذي سبق أن اختاروني له. وهكذا، فإن

الأحزاب الشيعية لم ولن تغفر لي معارضتي الشديدة لتوجهاتها الطائفية. ومما حزَّ في قلبي أن بعض الأعضاء البارزين في التجمع أرسلوا التهانئ للياور وللرئيس

الطالباني إمعاناً في إيذائي، على الرغم مما فعلته من أجلهم، وهما السيدان مهدي الحافظ وجلال الماشطة، سامحهما الله.

بعد فشلي الثاني في الحصول على منصب أعتبره أقل مما أستحق، وبالنظر إلى شح الأموال وعدم قدرتي على

الاستمرار بالصرف، قررت وقف إصدار جريدتنا
النهضة وعدم تجديد استئجار مقر الحركة. ومما يجب ذكره أنني كنت الوحيد من بين السياسيين البارزين الذي لم يستولِ على أملاك الغير، حكوميةً كانت أو
شخصيةً، فكنت أدفع ٢٠٠ ألف دولار سنوياً إيجاراً لمقرنا في محلة المنصور. ويومها كنت أتلقى دعماً مالياً من إمارة أبو ظبي، لكنه توقف بعد مضي أقل من سنة من
رحيل الشيخ زايد رحمه الله، فاضطررت إلى تحمل تكاليف باهظة من جيبي الخاص لم أستطع الاستمرار بتحمّلها.
وبعد ذلك أدليتُ بحديث إلى جريدة الشرق الأوسط نشر في عددها الصادر في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ يتضمن شرحاً وافياً لما كنت أفكر فيه وأنوي عمله. وفي ما يأتي نص
الحديث:
قال الباجه جي إن مؤتمراً سيعقد في بغداد يوم ٢١ أيار/مايو الجاري للقوى السنية، مشيراً إلى أنه كان يفضل لو لم يكن لهذا المؤتمر لون طائفي، وأن يحضره كل
من لم يمثل في الجمعية الوطنية وصولاً إلى تشكيل ائتلاف من هذه القوى يدخل الانتخابات التشريعية المقبلة بقوة. وانتقد الباجه جي مستوى وطبيعة مشاركة
العرب السنّة في صياغة الدستور، وقال إنه يخشى ألا يكون الدستور مقبولاً إذا لم تكن هناك مشاركة فعلية من قبلهم. وقال إن تأليف لجنة صياغة الدستور
الحالية لا يعكس بنحو عادل كافة مكونات الشعب العراقي، مشيراً إلى أن اللجنة تضم ٢٨ عضواً من قائمة الائتلاف الموحد و١٥ من الأكراد و٨ من قائمة الدكتور
علاوي وممثلاً عن المسيحيين وآخر عن اليزيديين، في حين أن ممثلي العرب السنّة في اللجنة لا يتجاوزون ٣ أشخاص. ورفض الباجه جي الصيغة المعروضة على

العرب السنّة بأن يكون لهم رأي استشاري في صياغة الدستور من خارج الجمعية الوطنية، وقال إن "هذا الأمر مرفوض لأن الرأي الاستشاري ليس ملزماً، وبالتالي

قد يعني صدور دستور ناقص لا يلبي تطلعات وطموحات الجميع".

وأضاف الباجه جي أن انتخابات الجمعية الوطنية الأخيرة أظهرت خطأ الافتراضات التي دخل هو وقائمته الانتخابات على أساسها، وهذه الافتراضات أن غالبية

الشعب العراقي تريد نظاماً ديمقراطياً تعددياً وأن الغالبية تنبذ الطائفية، لكن ما حدث أن الغالبية صوّتت على أساس اعتبارات طائفية ومذهبية بدلاً من أن

تصوّت على أساس المبادئ السياسية، معرباً عن أمله في أن يتبدل الوضع في الانتخابات التشريعية.

وأعرب الباجه جي عن خيبة أمله إزاء تدهور الوضع في العراق، داعياً إلى فتح حوار مع القوى المسلحة الراغبة في إخراج العراق من الدوامة الحالية. وقال إن هناك

قوى يمكن التحاور معها، لكنه استبعد أي حوار مع القوى المتطرفة التي ترفض الديمقراطية من حيث المبدأ وتعتبرها نوعاً من الكفر، أو تعتبر أن رأي الشعب

يخالف رأي الدين، وبالتالي تصادر رأيهم وتسعى لإقامة نظام مماثل لنظام طالبان في أفغانستان.

وحول الجماعات التي يرشحها للتحاور، قال الباجه جي إنهم يمثلون قطاعات عريضة في المجتمع العراقي مثل الذين هُمِّشوا وأهملوا ولم يعاملوا معاملةً عادلةً

أو يواجهون صعوباتٍ اقتصادية، أو العاطلين الذين سُرِّحوا من أعمالهم أو القوى العشائرية التي تسيطر عليها قِيَمُ الثأر والانتقام سواء من القوات الأمريكية أومن القوات الحكومية. وقال إن على الحكومة الدخول في تجربة الحوار مع كل هذه

القوى لتقدير مدى تأثيرها وإمكانية تأهيلها ودمجها في العملية السياسية.

وكشف الباجه جي عن أن هناك قوى من المقاومة أجرت بعض الاتصالات مع حكومة علاوي، كما أن هناك أقوالاً عن أن أمريكا تقوم باتصالات لجس النبض مع

بعض القوى، لكنه رفض تقدير مدى قوة وفعالية هذه الجماعات، مشيراً إلى أن المشكلة في غياب وجود قاعدة واضحة للحوار أن بعض الأطراف تدعي أن لها

صلات بالمقاومة وتبالغ في مستوى هذه الصلات ومدى التأثير الذي تملكه عليها رغبة في أن يكون لهم شأن في العملية السياسية. وقال إن بعض هذه الأطراف

أجرت اتصالات معه وادعت أن لها صلة بالمقاومة لكنه غير متأكد من صحة تلك الادعاءات، وقال إن الطريقة المثلى هي التجربة واستيضاح الحقائق على الأرض من

خلال قنوات مختلفة.

من ناحية ثانية، حذر الباجه جي من زيادة النفوذ الإيراني في العراق، وقال إن إيران والولايات المتحدة اختلفتا في كل شيء إلاّ في موضوع إجراء الانتخابات لاختيار

أعضاء الجمعية الوطنية، حيث أصرتا على أن تجري في موعدها رغم الدلائل العديدة على أن نتائج تلك الانتخابات ستكون منقوصة وتؤدي إلى تهميش قطاعات

عريضة من الشعب العراقي.

وقال الباجه جي إن أبرز الأولويات التي يجب التركيز عليها الآن إعداد دستور مقبول من الجميع، مشيراً في هذا الصدد إلى أن أهم ما في الدستور هو اختيار النظام

وما إذا كان رئاسياً أو برلمانياً، وقال إنه يرى أن النظام الرئاسي يركز السلطة في الرئيس وهو أمر يتخوف منه العراقيون، وفي المقابل، فإن النظام البرلماني قد يسبب

نوعاً من عدم الاستقرار في الحياة السياسية، ولذلك يتعين البحث عن صيغة تجمع بين النظامين، مرشحاً في هذا الصدد النموذج الفرنسي. وحول ما إذا كان لا

يزال يؤيد العلمانية قال إن النصوص الواردة في قانون الدولة العراقي الذي تجري على أساسه العملية السياسية الحالية كافية لتلبية تطلعات العراقيين، فهذا

القانون ينص على أن دين الدولة الإسلام وأنه لا يجوز أن تكون هناك نصوص في القوانين تتعارض مع الثوابت المتفق عليها في الدين الإسلامي والحقوق المنصوص

عليها في قانون إدارة الدولة.

وقال إنه لا يزال يرى ضرورة تقليص دور رجال الدين في السياسة. وشدد الباجه جي على ضرورة أن يتضمن الدستور نصوصاً بشأن الحريات الأساسية للمواطنين

وقواعد لاحترام الإنسان على أن يكون تعديل الدستور صعباً وضمن اشتراطات قانونية تمنع التلاعب بنصوصه.

وفي شهر تموز، وأثناء وجودي في لندن، التقى بي زلماي خليل زاد ورجاني العودة إلى العراق للإسهام في مناقشات وضع الدستور، كما تلقيتُ دعوة مماثلة من

السيد جلال الطالباني رئيس الجمهورية، لذا عدتُ إلى بغداد وشاركتُ في الاجتماعات التي عُقدت للنظر في مسوّدة الدستور التي احتوت على أغلب المواد في قانون

إدارة الدولة، وكانت المواضيع الشائكة التي تعذر الاتفاق عليها في أول الأمر هي: ١. هوية العراق العربية: بالنظر إلى اعتراض الكرد توصلنا إلى صيغة هزيلة، فبدلاً من التأكيد على أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمه العربية، اكتُفَي بالقولِ إنه عضوٌ

مؤسسٌ وفعالٌ في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها.

٢. حزب البعث: قامت مناقشات حادة وطويلة في هذا

الموضع، وكحلٍّ وسطٍ اقتُصر المنع على "البعث الصدامي" وليس على حزب البعث ككل.

٣. النفط والغاز: كان هذا الموضوع من أكثر المواضيع أهمية، وتباينت وجهات النظر بشأنه تبايناً شديداً. فالكرد يؤيدهم بعض الشيعة كانوا يتجهون إلى منح

الأقاليم والمحافظات حقوقاً واسعةً ومسؤولياتٍ كبيرة، والرأي المضاد كان يتجه نحو منح الحكومة المركزية السيطرة على موارد النفط والغاز، فجاء الحل الوسط

الذي أُدخِلَ في الدستور، ولكن لم يحل المشكلة التي ستبقى عالقة لمدة من الزمن. فالمادة الأساسية التي من المفروض أن تكون لها الأسبقية على جميع المواد الأخرى

تقول إن النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، لكن التفاصيل جاءت معقدة ومتناقضة. فالحكومة الاتحادية تقوم بإدارة النفط

والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة. وأعطى الدستور نوعاً من الامتياز للأقاليم والمحافظات المنتجة. وهذا خلاف ما جاء

بشأن ملكية الغاز والنفط للشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات. أما تطوير الحقول في المستقبل فيترك الأمر للحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم

والمحافظات المنتجة. عدا صعوبة ذلك عملياً، فإنه يعطي امتيازاً آخر للأقاليم والمحافظات المنتجة للنفط خلافاً للمادة ١١١.

٤. الفدرالية: هذه من أهم المواضيع التي عالجها أو بالأحرى التي لم يعالجها الدستور. فالكثير من أبناء الشعب العراقي، وأنا منهم، يعتبرون الفدرالية خطوة

نحو تقسيم العراق، لأن هذا معناه فرض نظامٍ لم يتعوده الشعب وليست لهذا النظام من المقومات والإمكانيات ليعمل

بكفاءة. الكرد اقترحوه لأنهم يعتقدون أنه

يحميهم من تعسف الحكومة المركزية التي حاربوها منذ قيام الدولة العراقية، وانضم إلى الكرد المجلس الأعلى بزعامة عبد العزيز الحكيم الذي كان من المتحمسين

لإقامة إقليم فدرالي يضم المحافظات التسع الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية، وكان هذان الموقفان، الكردي القومي والشيعي الديني، ينذران بتفكيك العراق

وإنهائهِ كدولةٍ وكيانٍ. لكن من حسن الحظ أن الشيعة العرب الأقحاح لم يؤيدوا مثل هذا التقسيم، وقد ظهر ذلك جلياً في فشل المجلس الأعلى في انتخابات

المحافظات عام ٢٠٠٩. فشيعة العراق حافظوا على عروبة العراق وقاوموا المحاولات الإيرانية لطمس الهوية العراقية العربية تحت غطاء ولاية الفقيه التي رفضتها

الأغلبية الساحقة من الشيعة العراقيين، وقد أوضحت رأيي في هذه القضية في حديث أدليت به إلى الصحافي المعروف معد فياض ونشر في جريدة الشرق الأوسط،

وفي ما يأتي نصه:

عاد الدكتور عدنان الباجه جي قبل يومين من بغداد إلى لندن ليستريح من النقاشات الموسعة التي خاضها لإعداد مسودة الدستور العراقي الدائم، وقد وصف

هذه النقاشات بالمطولة والمتشعبة، مشيراً إلى مشاركة السفير الأميركي في العراق زلماي خليل زاد في غالبية هذه الاجتماعات، وإلى أهم القضايا التي بقيت عالقة

وهي تطبيق النظام الفيدرالي في بقية مناطق العراق خاصة فيدرالية الجنوب. وأوضح الدكتور الباجه جي أنه شارك في اجتماعات صياغة مسودة الدستور العراقي

بناء على دعوة من قبل الرئيس جلال طالباني، وفي اجتماع رؤساء الكتل السياسية كونه رئيس تجمع الديمقراطيين

العراقيين المستقلين، وقد حضر هذه
الاجتماعات كل من جلال طالباني ومسعود بارزاني وأياد علاوي وعبد العزيز الحكيم وحميد مجيد موسى.
وقال الباجه جي في حديث ل"الشرق الأوسط" في لندن أمس "لم أشارك بصفتي عربياً سنياً، بل كوني أمثل تياراً ليبرالياً علمانياً يرفض الطائفية والتقسيم
العرقي"، مؤكداً مشاركة السفير الأميركي زلماي خليل زاد في غالبية الاجتماعات، "ليس بهدف الضغط على هذا الطرف أو ذاك وإنما للتدخل لتقريب وجهات
النظر، وهو لم يفرض نفسه على اجتماعاتنا، بل غالباً ما كنا نستدعيه للتدخل كوسيطٍ بين هذا وذاك وتذليل الصعوبات والمشاكل". وأضاف الباجه جي "لكن هذا
لا يعني أن خليل زاد كان محايداً تماماً، إذ كان يهمه أن تنجز مسودة الدستور وتسلَّم للجمعية الوطنية بأسرع وقت ممكن لإثبات أن السياسة الأمريكية نجحت
في العراق، وهذا ما قاله صراحة أن الولايات المتحدة ضحت بالكثير من أبنائها وخسرت الكثير من الأموال لتحرير العراق وتأسيس نظام ديمقراطي فيه ويهمنا
نجاح هذه العملية. وإنصافاً له، هو لم يفرض نفسه، ولكن الحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها هي أن هذه العملية السياسية فشلت واللوم يقع على العراقيين
والأمريكان على حد سواء".
وقال الباجه جي "لقد عُرضت علينا صيغة المسودة التي وافَقَتْ عليها غالبية اللجنة الدستورية، ثم جرت مباحثات ثنائية بين الائتلاف العراقي (شيعي) والكتلة
الكردية لمعالجة بعض القضايا المعلقة.
وحول أكثر النقاط التي أخذت أشواطاً مطولةً من النقاشات كانت "مسألة الفيدرالية، ولا أعني هنا فيدرالية الأكراد، لأن

لهم وضعهم الخاص، ثم إن هناك مبدأ
وافقت عليه الدولة العراقية منذ تأسيسها، وهو أن للأكراد وضعهم الخاص ويجب أن يتمتعوا بحقوقهم كونهم ينتمون إلى قومية أخرى. وفي الواقع هم يعيشون
منذ ١٣ عاماً بنحو منفصل عن الدولة وأثبتوا جدارتهم في إدارة إقليم كردستان. لكن الاعتراضات انصبت على فيدرالية الجنوب، وفي ما يتعلق بتطبيق النظام
الفيدرالي على بقية أجزاء العراق، وهذا ما أثار مشاكل ومخاوف تتلخص في أنه ليس هناك موجب للتفريق بين بقية المحافظات كون العراقيين فيها جميعهم من
العرب ولا تفصل بينهم أي عوامل جغرافية أو دينية أو قومية، والغالبية تفضل تطبيق النظام اللامركزي بعد أن عانى العراقيون من النظام المركزي الحديدي
المتسلط في ظل النظام السابق".
وقال الباجه جي "أنا أرى أن الفيدرالية هي عامل توحيد للبلاد المتفرقة مثلما حدث في الولايات المتحدة، أو ألمانيا، لكن في العراق لأول مرة يتعرض بلد موحد
للتقسيم كفيدراليات، وأكرر إني لا أعني فيدرالية الأكراد، وسيصبح تطبيق هذا النظام عامل تجزئة وتقسيم، وهذا ما نخشى منه، خاصة أن هدف تشكيل
فيدرالية في الجنوب هو طائفي، والمشكلة الأساس هي أن غالبية العراقيين يشعرون بتوسع النفوذ الإيراني وخطورته، خاصة أن بعض الأحزاب التي هي في السلطة
اليوم لها علاقات قوية مع إيران، وهناك مخاوف إذا تم الإصرار على فيدرالية الجنوب فسوف يتيح ذلك فرصة أكبر للتغلغل الإيراني في العراق. هناك مسألة مهمة
هي أن الأكراد طوال ١٣ سنة صارت عندهم خبرة سياسية وإدارية، وبرزت بينهم شخصيات سياسية، وعرفوا كيف

يديرون منطقتهم، لكن في بقية أنحاء العراق
لم يتحقق ذلك لأن كل شيء كان متمركزاً في بغداد، وإذا طبقنا النظام الفيدرالي في المحافظات الجنوبية فيعني هذا سيطرة قلة من الناس غير المؤهلين والذين لا
يتمتعون بإمكانيات لإدارة شؤون البلد.
وأوضح الباجه جي أن هذا الدستور محشو بالكلام وهناك أكثر من ٤٠ قضية يجب أن تحكم بقانون، وهذا يعني أن شكل الدستور سوف يتقرر بموجب القوانين
التي ستسن ثم تناقش من قبل مجلس النواب قبل الموافقة عليها.وشدد الباجه جي على أهمية الانتخابات القادمة، وقال هذا الدستور سواء جرت الموافقة عليه أو رُفض في الاستفتاء فإن الانتخابات ستجري. وأهمية تطبيق
الدستور ستحدد بتطبيق القوانين التي سيضعها البرلمان الجديد (مجلس النواب) وسيكون برلماناً متوازناً لا يمكن أي فئة فيه أن تفرض آراءها على الفئات الأخرى،
مثلما يحصل الآن، ويتم كل شيء على أساس التوافق وإزالة الخلافات الشديدة.
وأوضح الباجه جي أن الاجتماعات كانت تطول لساعات عدة، وقد حرص قادة الأحزاب والحركات السياسية على حضور كل هذه الاجتماعات، ومنهم الأخ
مسعود بارزاني الذي ترك مسؤولياته في كردستان للمشاركة في هذه الاجتماعات التي غالبيتها كانت تعقد في منزله في المنطقة الخضراء ببغداد، وقد حرص على
إنجاح هذه الاجتماعات.
وأشار الباجه جي إلى أن الأكراد كانوا أكثر اتحاداً ووضوحاً في تقديم مطالبهم والدفاع عنها، ولم نسمع منهم آراءً مختلفة، لكن بين السنّة والشيعة أنفسهم كان
هناك تباين في الآراء والطروحات.

وقال إن "الدستور ستتضح صورته عندما يطبَّق على أساس القوانين التي ستوضع، وستكون هناك دائماً فرص لتعديل الدستور حسب مقتضيات المصلحة

الوطنية، وليس هناك دستور لم يخضع للتعديل، فالدستور الأمريكي عُدِّل ٢٦ مرة".

ومن القضايا التي كانت موضع خلاف شديد، هيئة اجتثاث البعث التي أنشأها الحاكم المدني بريمر عام ٢٠٠٣، بتحريض من أحمد الجلبي الذي عيّن رئيساً لهذه

الهيئة السيئة الصيت التي كانت في الحقيقة وسيلة لتهميش السنّة وإضعافهم. فقد أصرّت الأحزاب الشيعية يؤيدها الأكراد على استمرار هذه الهيئة على الرغم

من اعتراضنا. فالتنازل الوحيد الذي حصلنا عليه هو إعطاء الحق لمجلس النواب حل هذه الهيئة بعد إنهاء مهمتها. وسنرى في ما بعد كيف استُغلت هذه الهيئة

لمنع الكثير من الشخصيات السياسية من الترشيح لمجلس النواب وللمناصب الكبرى في الدولة.

وأخيراً، تقرر تأجيل بتّ قضية كركوك التي لن تحل إلا بالتوافق مهما حاول الأكراد فرض إرادتهم عن طريق الإحصاء السكاني ونقل السكان من المنطقة وإليها، فلا

يستطيع أحد أن يفرض حلاً لا تقبل به جميع الأطراف المعنية.

عرض الدستور على الشعب في استفتاء، وكاد يفشل لولا موافقة طارق الهاشمي رئيس الحزب الإسلامي على إدخال مادة بتأليف لجنة في مجلس النواب في بداية

عمل المجلس، مهمتها اقتراح تعديلات دستورية خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر. وقد ولدت هذه المادة ميتة، وكان واضحاً أنها لن تنفذ، وكان أول من يعرف ذلك

طارق الهاشمي نفسه، ولكنه أراد مبرراً وحفظاً لماء الوجه ليغيّر موقفه من المعارض إلى المؤيد للدستور.

في تلك الأثناء اتصل بي أياد علاوي واقترح خوض الانتخابات بقائمة واحدة تمثل التيار العلماني الليبرالي، فرحبت بهذه الفكرة لمعرفتي بتوجهات أياد العلمانية،

وكرهه للطائفية، ومعارضته للنفوذ الإيراني الذي اتسع وازداد قوة بعد الانتخابات، ووصول أعوانه إلى سدة الحكم كإبراهيم الجعفري وأحمد الجلبي.

وبناءً على ذلك أسهمتُ مع أياد علاوي وبعض الإخوة الآخرين في وضع مسودة تبحث بالتفصيل الوضع العراقي من كافة نواحيه، وكانت أساس برنامجنا

الانتخابي. ثم عرضنا على الأحزاب والتجمعات السنية التعاون معنا في جبهة واحدة في الانتخابات، لكنهم قرروا خوض الانتخابات بقائمة سنيّة باسم قائمة

التوافق، ضمت الحزب الإسلامي ومجلس الحوار برئاسة خلف العليان وجماعة الدكتور عدنان الدليمي، أما صالح المطلك والبعثيون ففضلوا الدخول في

الانتخابات بقائمة مستقلة. هذا في الوقت الذي توحدت فيه الأحزاب الشيعية في قائمة واحدة ادّعت أنها تحظى بتأييد المرجع الأكبر السيد علي السيستاني

ومباركته. وهكذا دخلت القوى المناهضة لنفوذ الأحزاب المذهبية والعرقية في الانتخابات متفرقة، ونافس بعضها بعضاً، وبذلك أسدت خدمة كبرى إلى الأحزاب

الطائفية الحاكمة. ومن ناحيتي كنت أؤيّد الجهود المبذولة من عدة جهات لاستيعاب قوى المقاومة المسلحة في العملية السياسية، ولكننا لم نوفق، وهكذا أحكمت

الأحزاب الطائفية سيطرتها على الحكم.

وقبيل الانتخابات دعتني وزارة خارجية النمسا للمشاركة في مؤتمر حول "وضع الإسلام في عالمنا الحاضر"، وهناك ألقيت كلمة ركزت فيها على موضوع الحداثة

وتأثيرها على المجتمعات الإسلامية. وكان رأيي أن الحداثة أمر لا بد منه إذا أردنا البقاء. وأكدتُ عدم وجود تعارض بين الحداثة والإسلام، وأن المفكرين المصلحين

الإسلاميين مثل محمد عبده وجمال الدين الأفغاني أوضحوا أن بالإمكان تحديث المجتمع من دون المساس بجوهر الدين. هذا هو رأيي الذي كنت أعلنه وأكرره في

كل مناسبة. والشعار الذي رفعته: التحديث أو الانقراض هو الحقيقة بعينها وأي مجتمع لا يعي هذه الحقيقة مصيره الاندثار.

عدت إلى العراق في مطلع شهر كانون الأول ٢٠٠٥ للمشاركة في المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية لدعم قائمتنا "العراقية" وهاجمتُ حكومة الجعفري لأنها

سمحت بتعاظم دور الميليشيات، وفَشلَتْ في أداء مهماتها وتوفير الخدمات الضرورية، على الرغم من أنها تمتلك فائضاً مالياً لم يُستثمَر يقدّر ب١٠ مليارات دولار،

وأكدتُ أن الحوار مع المقاومة العراقية هو أحد مرتكزات حل الوضع الأمني، وسيكون من أولوياتنا إذا فزنا في الانتخابات التي كانت عرضة لمحاولات التزوير التي

تقوم بها الأحزاب المشاركة في الحكومة وبدعم دولة مجاورة.

واستبعدت أي تحالف مع قائمة "الائتلاف" لتأليف الحكومة، لأننا نرفض المحاصصة الطائفية كأسلوب للعمل السياسي ونتمسك بوحدة العراق، أرضاً وشعباً،

وأوضحت أننا ندعو إلى نبذ كل ما هو طائفي في المجتمع العراقي، وسنبدأ بحل الميليشيات الحزبية المسلحة، وتطهير الأجهزة الأمنية من كل عنصر يدين بالولاء

لجماعته المذهبية بدلاً من ولائه للوطن، وطالبت بإعادة ضباط الجيش السابق، ووضع حدّ لسيطرة الميليشيات

الطائفية المسلحة، والتفاوض مع الأمم المتحدة
لتنظيم وضع القوات المتعددة الجنسية ومواعيد انسحابها، على أن تأتمر بأمر الحكومة المقبلة (المنتخبة) إلى حين خروجها.
وتعهدت في حال وصولنا إلى الحكم أن نضع حداً لتدخلات دول الجوار، والعمل على إقامة علاقات متزنة معها، والسعي لإعادة العراق إلى محيطه العربي.
هذه الآراء وغيرها تضمنها حديث شامل مع جريدة الأهرام الذي استهله الصحافي محمد الأنور بالمقدمة الآتية: قليلون من يمتلكون الخبرة والحنكة السياسية والنظرة الواقعية للأمور في العراق، وعلى رأس هؤلاء الدكتور عدنان الباجه جي، أحد الرموز التاريخية
للدبلوماسية العراقية، والذي تولى منصب وزير خارجية العراق إبان فترة الستينيات، وبرغم تجاوز الباجه جي العقد السابع من العمر، فإنه ما زال يمتلك من
القدرة على العمل والعطاء ما يؤهله إلى جانب تاريخه المعروف ليكون في الصفوف الأولى في عراق ما بعد صدام حسين والاحتلال الأمريكي، ليكون عضواً في
مجلس الحكم المنحل ورئيساً لتجمع الديمقراطيين المستقلين الذي خاض الانتخابات الأخيرة.
وبرغم حصوله على أصوات قليلة، ربما لا تؤهله للحصول على مقعد في الجمعية الوطنية، إلا أنه نشط على الساحة لتفعيل الحوار الوطني والمشاركة في القضايا
السياسية وربما السلطة أيضاً.
كانت نتائج الانتخابات مخيبة للآمال، فالتزوير والتدخلات غير المشروعة كانت على نطاق واسع، وقتل أكثر من ١٢ من مؤيّدي القائمة. لذا اتصلت بالأمين العام
للأمم المتحدة وطلبت منه المساعدة في التحقيق في هذه

الخروقات، فاستجاب لطلبي وألف هيئة دولية درست الموضوع وأقرّت بحدوث التزوير، وأشارت إلى أمثلةٍ

متعددةٍ من أعمال الإرهاب والتخويف والضغط على المرشح والناخب على حد سواء. وعلى الرغم من ذلك لم يكن بالإمكان تغيير النتائج، وكان على القائمة أن

ترضى ب٢٥ مقعداً في مجلس النواب، وقد انتخبتُ لأحدها وأصبحت عضواً في مجلس النواب العراقي للمرة الأولى، وأعتقد الأخيرة. وقد افتتحتُ دورة المجلس

باعتباري أكبر الأعضاء سناً، وألقيتُ الخطاب الآتي الذي نال إعجاب الكثيرين من الذين استهجنوا محاولات عبد العزيز الحكيم مقاطعتي أثناء الخطاب بتحريض

من أحمد الجلبي على ما أعتقد. وفي ما يأتي نص الخطاب:

يشرفني أن أفتتح باسم الله وباسم الشعب العراقي الجلسة الأولى لمجلس النواب. تمر البلاد بفترة عصيبة ومحنة كبيرة، وتواجه تحديات بالغة الخطورة وتحيط

بها الأخطار من كل جانب، بعد الجريمة النكراء التى ارتكبها الإرهابيون في ضريح الإمامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام) وما أعقبها من أعمال

عنف واعتداءات استهدفت المساجد وأودت بأرواح المئات من المواطنيين الأبرياء، فازداد الاحتقان الطائفي وصار يهدد بوقوع كارثة وطنية تدمر العراق. علينا الآن أن

نثبت للعالم بأسره أن حرباً أهليةً لا ولن تقع بين أبناء شعبنا الواحد. ولكن الخطر ما زال قائماً والأعداء يتربصون بنا، إذ لا يروقهم أن يكون العراق قوياً موحداً

مستقراً. علينا أن نعتبر بما حدث ولا ندع الولاءات المذهبية والعرقية الضيقة تفرقنا وتفت في عضدنا وتضعف من عزيمتنا. انتخبنا الشعب ومنحنا ثقته وحملنا

مسؤولية الحفاظ على سلامة العراق ووحدته أرضاً وشعباً

ودولةً غير قابل للتجزئة والتقسيم. نحن ممثلو الشعب وضمير الأمة وأملها، علينا أن نتحرر من

رواسب الماضي، فلن نستطيع خدمة الشعب ونوفيه حقه إذا بقينا قابعين في خنادقنا الطائفية متشنجين في مواقفنا لا نتسامح مع من يخالفنا في الرأي. إن أهم

مسؤولية سيضطلع بها المجلس هي النظر في أهلية الحكومة التي ستتقدم لنيل الثقة. إن الشعب ينتظر بفارغ الصبر تأليف حكومة وحدة وطنية تشارك فيها الكتل

الرئيسة في المجلس مشاركة فعلية ليس في المناصب فحسب، ولكن في اتخاذ القرارت السياسية والاقتصادية التى تمس مصالح البلاد العليا. ويتطلب ذلك

استحداث آلية ملائمة لترجمة هذه الشراكة التي من شأنها أن تمنع الانفراد والاستئثار بالسلطة. وفي ما يتعلق بالمناصب الحكومية الرئيسية والوزارية، فليكن

المعيار الأول المعرفة والمقدرة والنزاهة والسمعة الحسنة والخبرة والتجربة. لقد حان الوقت للابتعاد عن المحاصصات الطائفية والولاءات الحزبية لتأليف الحكومات

وتوزيع المناصب للاستفادة من كفاءات عراقية عالية معطلة نحن في أمس الحاجة إليها. وهذا يذكرني بقول أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام"الولايات مضامير الرجال".

على المجلس في بداية عمله تأليف لجنة لدراسة التعديلات الدستورية الضرورية وتقديم مقترحاتها في هذا الشأن، وذلك وفقاً للمادة ١٤٢ من الدستور. إضافة إلى

ذلك، على المجلس سن عشرات القوانين لتطبيق العديد من مواد الدستور. وهناك قوانين يجب أن تُسنّ على وجه السرعة. أهمها قانون جديد لتنظيم عمل

السلطة التنفيذية تحدد بموجبه صلاحيات الأجهزة الحكومية

المختلفة، منعاً للتداخل والازدواجية في مسؤولياتها، وخاصة في ما يتعلق بإنفاق المال العام. إن

استتباب الأمن سيبقى في مقدمة الأولويات، وذلك يتطلب قبل كل شيء إعادة بناء القوات المسلحة وأجهزة الأمن على أسسٍ سليمةٍ بعيدةٍ عن الهيمنة الحزبية

والطائفية لتحظى بثقة الشعب بكل أطيافه، ولتكون درعاً حامية للعراق ضد الطامعين والإرهابيين التكفيريين والعصابات المسلحة وفرق الموت التي ترهب

المواطنين بالاختطاف والقتل. نأمل بأن حكومة الوحدة الوطنية ستوقف المداهمات والاعتقالات العشوائية وتطلق سراح آلاف المعتقلين الذين لم يحقق معهم ولم

تسند إليهم أي تهمة محددة بموجب القانون.

لقد طال الحديث عن ضرورة توفير الخدمات الأساسية للمواطن وإنهاء معاناته بعد هذه السنين العجاف من النكد والحرمان. لكن ما زال التدهور مستمراً في

الأحوال المعيشية والاجتماعية، فالبطالة مرتفعة والفساد مستشرٍ والخدمات الأساسية دون المستوى والبنية التحتية في حالةٍ يرثى لها. علينا الحفاظ على الثروة

النفطية وتطويرها وتحديثها وعدم العبث بها وإهدارها. هذا المجلس سيكون العين الساهرة التي تراقب هذا القطاع الحيوي مراقبة دقيقة مستمرة لتأمين

الشفافية التامة في إدارته حفظاً لمصالح البلاد.

أخواتي وإخواني، كنت في مطلع شبابي أسأل الله أن يمد في عمري لأرى عراقاً حراً ديمقراطياً يعيش أبناؤه في ظل سيادة القانون، ويتمتعون بكامل حرياتهم

وحقوقهم على أساس المساواة التامة من دون النظر إلى الجنس أو الخلفيات الاجتماعية والانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية.

لكن هذا الحلم لم يتحقق بعد، فنحن ما زلنا في بداية الطريق. تجربتنا الديمقراطية ما زالت تتعثر وتكتنفها الصعاب وتعرقل مسيرتها، بسبب شتى التأثيرات

الداخلية والخارجية. علينا حمايتها والمحافظة عليها، فهي أعز ما نملك. وفي نهاية المطاف، فإن الشعوب هي التي تحمي حقوقها وتدافع عن حريتها وليس

الدساتير، فكم من الدساتير استُغِلَّتْ كواجهةٍ لأنظمةٍ ديكتاتوريةٍ تعسفيةٍ. إني على يقين بأن الشعب العراقي بعد كل هذه التجارب المريرة التي مر بها لن يسمح

لأيٍ كان وتحت أي ذريعةٍ بأن يسلبه حرياته وحقوقه التي ضحى الكثير من أجلها.

وفقكم الله لما فيه الخير لشعبنا. حفظ الله العراق قوياً حراً موحداً.

وبعد أن انتهيت من إلقاء الخطاب، وبالنظر إلى عدم الاتفاق على المناصب الرئيسة، قرر المجلس بناءً على اقتراحي إبقاء الجلسة مفتوحة، وهكذا بَقيتُ لمدة شهر

واحد كُنتُ خلالها عرضَةً لضغوط مستمرة من السفيرين الأمريكي والبريطاني للإسراع في استئناف اجتماعات المجلس. وبعد استحصال موافقة جميع الأطراف،

قررتُ دعوة المجلس للاجتماع وأصدرتُ البيان الآتي:

كنتُ قد أعلنتُ في أول جلسةٍ لمجلس النواب في يوم السادس عشر من الشهر الماضي أني سأُبقي هذه الجلسة مفتوحةً لإفساح المجال للأحزاب والقوى السياسية

لتتشاور في ما بينها للعمل على تحقيق مطلب شعبي كبير، وهو تأليف حكومة وحدة وطنية، والآن وقد مضى ما يقارب الشهر، رأيت أن من واجبي تجاه الشعب

العراقي، وللحفاظ على صدقية التجربة الديمقراطية، أن أُحدد موعداً لاجتماع مجلس النواب واستئناف جلسته

الأولى. وقد أجريتُ مشاوراتٍ سريعةً مع ممثلي
جميع الكتل في البرلمان، وقد لمستُ رغبةً صادقةً من الجميع في ضرورة دفع العملية السياسية إلى الأمام، وهناك مؤشراتٌ تبعثُ على التفاؤل بأن الاتفاق سيتم
على جميع المسائل العالقة بشأن تأليف حكومة الوحدة الوطنية. لذا قررتُ دعوة مجلس النواب للاجتماع واستئناف الجلسة الأولى في الساعة الحادية عشرة من
صباح يوم الاثنين ١٧ نيسان الحالي، وإني أرجو الله عز وجل أن يوفقنا للقيام بمهامنا ومسؤولياتنا بنحو يرضي الشعب الذي انتخبنا وعلق علينا آمالاً كبيرة.
وفي المفاوضات التي جرت بشأن توزيع المناصب والحقائب الوزارية، تنكّرَتْ قائمة التوافق للاتفاق الذي وقعته مع القائمة العراقية بعدم الانفراد في هذه المفاوضات
التي اتفقنا أن ندخلها موحدين، لكن جبهة التوافق اعتماداً على مقاعدها الأربعة والأربعين في مجلس النواب، أعلنت أنها القائمة الوحيدة التي تمثل السنّة
العرب، وأن من حقها وحدها الترشح للمناصب والحقائب الوزارية التي تقرر أن تكون من حصة السنّة، وهي رئاسة مجلس النواب ونيابة رئاسة الجمهورية
وإحدى الوزارات السيادية. وأنكروا على الأعضاء السنّة في القائمة العراقية، وأنا في مقدمتهم، الحق في الترشح لأي من هذه المناصب.
كانت المنافسة شديدة بين عادل عبد المهدي وإبراهيم الجعفري لمنصب رئيس الوزراء، وقد تدخل الأمريكيون بنحو مباشر لمنع ترشيح الجعفري الذي كان يؤيده
الصدريون بقوة ويعترض عليه الأكراد، وكنا في القائمة العراقية نعتبر الجعفري غير مؤهل لقيادة العراق، لأنه شجع الفتنة الطائفية وسمح للميليشيات

الشيعية بالعمل بحرية، ما أدى إلى قتل عدد كبير من السنّة وإلحاق الكثير من هذه الجماعات الطائفية المسلحة المدعومة والمدربة من قبل إيران بقوات الأمن

العراقية، وكان هذا أكبر إنجاز لوزير داخليته بيان جبر. وبالنظر إلى تساوي الأصوات بين المرشحين المتنافسين، اتفق أعضاء الائتلاف على ترشيح نوري المالكي إرضاءً

لحزب الدعوة الذي فشل رئيسه الجعفري في تجديد ولايته. لقد كانوا يعتقدون أن المالكي سيكون رجلاً طيّعاً من السهل التأثير عليه ودفعه إلى السير في الاتجاه

الذي يريدونه، إلا أنه قلب لهم ظهر المجن وأصبح بتأييد الأمريكان ودعمهم المستمر، شخصية سياسية قوية، ركز جميع السلطات بيده، ولم ولن يتخلى عن

منصبه مهما حدث.

وهكذا تمت الصفقة على المناصب كما يأتي:

الهيئات الرئاسية: جلال الطالباني رئيساً وعادل عبد المهدي وطارق الهاشمي نائبان للرئيس، محمود المشهداني لرئاسة مجلس النواب ونوري المالكي لرئاسة الوزراء.

لم تعرض على القائمة أي وزارة سيادية، بل وزارات ثانوية هامشية، وكان رأي أياد علاوي ورأيي ألاَّ نشترك في الحكومة، لكن أغلبية أعضاء القائمة التي أمثلها

أيّدوا المشاركة، ربما لأن بعضهم كان يطمح إلى مناصب وزارية.

وأخيراً تألفت الحكومة العراقية العتيدة التي سميت حكومة وحدة وطنية، وهي في الواقع حكومة محاصصة طائفية غير متجانسة، اختير أكثر وزرائها على أساس

الانتماء الطائفي، على حساب الكفاءة والنزاهة والخبرة والتجربة، ويؤسفني أن أقول إن القائمة التي أمثلها اكتفت بالتمثيل الرمزي والهزيل.

أثبتت الحكومة بتشكيلتها السابقة واللاحقة أنها غير مؤهلة أو قادرة أو حتى راغبة في معالجة السرطان الطائفي الذي انتشر في الجسم العراقي، وصار يهدد

الوطن بالدمار وبتقويض كيانه والقضاء على وحدته ونسيجه الاجتماعي. الإرهابيون التكفيريون من جهة، والميليشيات والعصابات المسلحة وفرق الموت من جهة

أخرى، هم سادة الموقف في العراق. كان أمل الناس أن القوات المسلحة وأجهزة الأمن ستنهي الانفلات الأمني، وتعيد الطمأنينة إلى نفوس المواطنين، ولكن هذه

القوات والأجهزة أصبحت هي بدورها ضحية الوباء الطائفي، ففقدت ثقة الشعب بها. ويتساءل المواطنون هل تستطيع الحكومة الجديدة إعادة تنظيم القوات

المسلحة وأجهزة الأمن لتكون قادرة على حماية الدولة والوطن؟ وهل ستتمكن الحكومة من حل الميليشيات والجماعات المسلحة الطائفية ونزع سلاحها كلياً؟ إني

أشك في أن لدى الذين في يدهم مقاليد الأمور الرغبة الصادقة للقيام بهذه المهمة الصعبة. فغالبية أعضاء الحكومة لهم ارتباطات وثيقة بالميليشيات والجماعات

المسلحة، وأن حكومة محاصصة طائفية كهذه لا تتمكن ولا تريد كبح جماح هذه العصابات التي تسرح وتمرح في طول البلاد وعرضها، وتتفنن في قتل الآلاف من

المواطنين الأبرياء. ولا ننسى أن بعض هذه الجماعات المسلحة ساعدت على إيصال الأحزاب الطائفية إلى سدة الحكم.

إن التقسيم الطائفي هو منبع الحياة وضمان البقاء لهذه الأحزاب، شيعية كانت أو سنية، وستقاوم بشراسة كل الجهود لإقامة مجتمع ديمقراطي حضاري.

لقد بلغ الانفلات الأمني والعنف الطائفي أوجه في عامي

٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بعد تفجير ضريح الإمامين في سامراء في شهر شباط ٢٠٠٦، ما دفعني إلى المطالبة باستقدام قوات

دولية تتكون أكثر عناصرها من الدول العربية من غير دول الجوار، تعمل تحت خيمة الأمم المتحدة، لإنقاذ العراق من الفوضى، وطالبتُ بأن يأخذ العرب دورهم

الحقيقي في الحفاظ على العراق، محذراً من أن وقوفهم بعيداً كمتفرجين سيؤدي إلى حرب أهلية طائفية ستمتد إلى عموم المنطقة. هذا الشعور بالإحباط من

موقف الدول العربية المتخاذل، دفع الأخ أياد علاوي إلى أن يقوم بزيارات إلى دول الجوار، وقد رافقته في هذه الزيارات التي شملت المملكة العربية السعودية

وعُمان والإمارات العربية المتحدة والكويت وتركيا ومصر والأردن ولبنان. وهناك التقينا برؤساء هذه الدول وكبار مسؤوليها، وأوضحنا لهم المخاطر التي يتعرض لها

العراق وضرورة القيام بجهد عربي موحد لمساعدته.

كان لي في تلك الأثناء نشاط إعلامي ملحوظ. فعدا ظهوري على شاشات الفضائيات العربية والأجنبية، نشرت لي جريدة الحياة حديثاً مفصلاً عن أوضاع العراق،

تلاه مقالٌ نشرته في جريدة الفايننشال تايمز بتاريخ ٢٦ تشرين الأول، وأعقب ذلك خطابٌ جامعٌ شاملٌ في كلية سانت آنتوني في جامعة أوكسفورد، انتقدتُ في كل

ذلك الحكومة لتوجهاتها الطائفية وعجزها عن الإيفاء بوعودها في تخفيف معاناة الشعب العراقي وتوفير الأمن والخدمات الضرورية، وأشرتُ إلى أنه بالنظر إلى

عدم قدرة قوات الأمن العراقية المخترقة من قبل الجماعات المسلحة والميليشيات على حفظ الأمن، أصبح من واجب القوات المتعددة الجنسية تحمل المسؤولية

الكاملة، وإذا تعذر ذلك بسبب المعارضة الشعبية القوية في

الولايات المتحدة وبريطانيا لزج قوات البلدين في المزيد من العمليات العسكرية، يجب إضافة قوات

مسلحة من الدول العربية والآسيوية (عدا دول الجوار) إلى القوات الدولية الموجودة في العراق، ثم هاجمتُ فكرة تقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام على أسسمذهبية وعرقية، حيث أيّدني فيها بعض السياسيين والدبلوماسيين السابقين والأكاديميين، وبيّنت نقاط الضعف فيها واستحالة تطبيقها عملياً، وقدمت خمسة

اقتراحات محددة هي:

١- تقوم القوات المتعددة الجنسيات فوراً بحملةٍ لنزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى.

٢- استصدار قرار جديد من مجلس الأمن لإعادة تكوين القوات المتعددة الجنسية وتطعيمها بقوات من الدول العربية والآسيوية والإسلامية والأوروبية.

٣- تأليف حكومة جديدة من التكنوقراط المحايدين تكون مهمتها الأساسية إعادة تنظيم القوات المسلحة وقوات الأمن العراقية والدخول في مفاوضات مع المقاومة

والدول المجاورة ومعالجة المشاكل الناتجة من الفساد المستشري والبطالة وعدم توافر الخدمات الضرورية، مع الاهتمام بتحديث الصناعة النفطية بعد تحسن

الظروف الأمنية.

٤- إجراء انتخابات في موعدها الدستوري أي عام ٢٠١٠، وقدّرتُ أن هذه الإصلاحات والتغييرات تستغرق ثلاث سنوات.

كان هذا أملي عام ٢٠٠٦، والآن أدركتُ أني كنتُ متفائلاً ومخطئاً في تقديري للصعوبات والمشاكل التي يعاني منها العراق.

في مطلع عام ٢٠٠٧ قررت الإدارة الأمريكية الاتصال بالمقاومة والاستفادة من الانشقاقات والخلافات الحاصلة

في صفوفها، فبدأت حركة الصحوة التي أدت إلى

انخراط الآلاف من المقاتلين الذين كانوا في صفوف المقاومة، وغيرهم، في وحدات مسلحة ومدربة من قبل الأمريكان لمساعدة القوات العراقية والقوات المتعددة

الجنسية. وقد تزامن قيام حركة الصحوة مع زيادة عدد القوات الأمريكية في عملية سميت Surge باللغة الإنكليزية أي الاندفاع. ومما لا شك فيه أن الوضع الأمني

تحسن في بعض المناطق، والفضل يعود في الدرجة الأولى إلى الصحوة، لكن وزارة الدفاع الأمريكية مع عدم تجاهلها لأهمية الصحوة ادّعت أن الاندفاع أو Surge كان السبب الرئيس في تحسن الأوضاع الأمنية. وقد واجهت الصحوة عداءً من جبهتين متنافستين هما إيران والقاعدة. إيران لأنها أيقنت أن تقوية هذه الشريحة

الكبيرة من أبناء العشائر السنية العربية ودعمها بالمال والسلاح وتدريبها سيهدد مركز الصدارة الذي كانت تتمتع به الميليشيات والجماعات المسلحة الشيعية التي

تدين بالولاء لإيران، أما القاعدة ومن يؤيدها من فلول البعثيين فكانت تحلم بالسيطرة على العراق، ورأت في الصحوة تهديداً لمركزها في الشارع السنّي. لذا تلقّت

ضربات موجعة، واغتيل الكثير من زعمائها، وقامت الحكومة بدورها بإضعافها وتهميشها. والآن، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات، هناك احتمال قوي أن تعود

الصحوة إلى صفوف المقاومة المسلحة، كل ذلك من جراء قصر نظر الحكومة وطائفيتها، وأكثر ما أخشاه أن ينزلق العراق مرة أخرى إلى الاقتتال الطائفي والانفلات

الأمني. لذلك، فقد أدليت بتصريح لوسائل الإعلام، كشفتُ فيه عن آمالي وطموحاتي في إعادة بناء تكتل ديمقراطي علماني ليبرالي في العراق يقاوم المذهبية

والعرقية السياسية، ويمهد لقيام عراق جديد وقد شفي تماماً من سرطان الطائفية وبدأ يستعيد عافيته ويستأنف جهوده لإنشاء مجتمع عصري حديث قائم على

مبدأ المساواة وتأمين الحريات والحقوق الأساسية، في ظل سيادة القانون ونظام ديمقراطي يفرض التداول السلمي للسلطة على مختلف الأصعدة، لكي يحول ذلك

دون تحول البلد إلى كانتونات متنازعة وإقطاعيات لهذه الفئة أو تلك وليست للعراق.

وأشرت إلى أن هناك مفهوماً خاطئاً للديمقراطية وهو المتداول حالياً، إذ يعتقد البعض أنها تعني حكم الأكثرية على حساب الأقلية. الديمقراطية الحقيقية هي

حماية الأقلية من سطوة الأكثرية. ثم إن الانتخابات ليست هي عامل الحسم في تبيان من هي الأقلية أو الأكثرية، لا سيما إذا جرت تحت تهديد سلاح الميليشيات

والمجموعات المسلحة، وتحت تأثير ضخ الأموال، وحتى البطاقات الانتخابية من الخارج، فضلاً عن التأثير الديني الطائفي الذي ظهر على شكل فتاوى تلزم بانتخاب

هذه القائمة أو تلك. في رأينا، إن من الضروري الفصل بين الدين والسياسة، فذلك أسلم للدين وللسياسة. ومن هنا نؤكد أن حل المشكلة العراقية، أو الجزء الأكبر

منها، هو بالعودة إلى النهج الديمقراطي الليبرالي الذي مارسه شعب العراق في مختلف العهود.

ففي كل العهود السابقة لم يكن الحكم في العراق دينياً أو طائفياً، بل كان علمانياً، وإن كانت هناك واجهات دينية أو قومية، أو مسميات للدولة بهذا النحو أو

ذاك، أما الأمور الغريبة التي وجدت في السنوات الأخيرة، فهي منافية ومناقضة لطبيعة الشعب العراقي وتكوينه.

لم أُنتخَبْ لعضوية أيّ من اللجان بناءً على رغبتي، لكني

ترأستُ وفداً من أعضاء البرلمان زار إيرلندا الشمالية وكذلك جمهورية إيرلندا بناءً على دعوة حكومتيهما،

وهناك استقبلتُ بحفاوة بالغة، وكانت فرصة أن أطلع على شؤون هذه البلاد التي عانت من مشاكل طائفية مشابهة إلى حدٍ ما لما جرى في العراق. كذلك سنحت

لي الفرصة لأتحدث عن العراق وشؤونه وشجونه.

كان نشاطي في مجلس النواب محدوداً إلى حدٍ ما بسبب تقدم السن والحالة الصحية بوجه عام، لذا تغيبتُ كثيراً عن الاجتماعات. ولكن خلال وجودي في بغداد،

كنتُ أواظبُ على حضور جلسات البرلمان بانتظام، وسنحت لي الفرصة للتعرف على بعض النواب، وكنتُ مهتماً بسماع آرائهم ومقترحاتهم بشأن تقوية المسؤوليات

الرقابية للمجلس ومكافحة الفساد المستشري في دوائر الحكومة كافة.

كانت أول مداخلة لي في المجلس أثناء النظر في الاتفاقية الأمنية التي عقدتها الحكومة مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨. فالاتفاقية حددت موعد انسحاب القوات

الأمريكية من العراق والتزام الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة العراق في ترسيخ دعائم الديمقراطية والدفاع عن حدوده ضد أي تدخل خارجي، وإخراجه من

طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن التعقيبات القانونية، ومنح أفراد القوات الأمريكية الإدارية والسياسية والمدنية حصانة قانونية. كنتُ أرى

التريث في بتّ الاتفاقية وإعطاءنا المزيد من الوقت لدراسة كل الاحتمالات الناجمة عنها. لذا اختلف النواب أعضاء القائمة على هذا الموضوع، فكان أغلبهم يرى

الموافقة على الاتفاقية لأنها ستضمن الدعم الأمريكي والتدخل المباشر إذا اقتضى الأمر للتصدي للمحاولات

الإيرانية التي لم تتوقف عن التدخل في شؤون العراق
الداخلية، خاصة الأمنية منها، ولكنني وأياد علاوي كنا نرى غير ذلك، لأن قوات الأمن العراقية لم تكن جاهزة لتحمل مسؤولية حفظ الأمن، وكنا نفضل إعطاء
المزيد من الوقت لتنظيم هذه القوات وإعدادها. كنا نفضل أن تبقى مظلة الأمم المتحدة لتحمي العراق من التدخلات الأجنبية وتحافظ على حقوقه في أمواله
وأرصدته. وقد جرت مناقشات ساخنة مع السفير الأمريكي رايان كروكر ومبعوثين خاصين أرسلتهما واشنطن لإقناع أعضاء مجلس النواب بالموافقة على الاتفاقية.
كنا نخشى أن تستغل الحكومة الاتفاقية وتسخر القوة الأمريكية للدفاع عن مصالحها وإمرار سياستها. وكان هذا الخوف مبعثه التأييد المطلق والثقة الكاملة التي
منحتها الحكومة الأمريكية للمالكي، وقد لمستُ ذلك خلال زيارة خاصة للولايات المتحدة في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٨ قابلت أثناءها السيدة كونداليزا رايس وزيرة
الخارجية التي طلبت مني ومن القائمة التي أمثلها أن نساند المالكي ونتعاون معه، لأنه في رأيها وقف أمام المحاولات الإيرانية للتدخل وتصدى للإرهابيين
والصدريين والمجاميع المسلحة الأخرى، علاوة على أنه رجل نزيه ووطني وقدير، وقد حاولت إفهامها أن خلفية المالكي الطائفية وحزب الدعوة الذي أصبح زعيمه
تجعلنا نشك في ادّعائه أنه ضد الطائفية وأنه وقف ضد إيران. أما عن نزاهته فقد أشرت إلى تستّره على بعض الوزراء والموظفين الفاسدين والشكوك التي تحوم
حول نزاهة أقرب المقربين إليه. وأخيراً قررت الأغلبية الموافقة على الاتفاقية بعد وضع شرطين كنا نعرف مقدماً أنهما لن ينفذا، وهذان الشرطان هما إجراء استفتاء

بشأن المعاهدة، وتنفيذ وثيقة الإصلاح التي تضمنت الكلام الجميل الذي يكرره الجميع ولا ينفذونه. لقد كانت الموافقة على هذين الشرطين قبل إقرار الاتفاقية

لحفظ ماء الوجه وإعطاء المبرر للبعض لتغيير موقفهم. كانت مداخلاتي الأخرى تتعلق بانتخابات المحافظات، وقد وجهتُ عدة أسئلة إلى رئيس الوزراء عن دوره في

تردي الأوضاع ومسؤوليته عن ذلك، فهو المسؤول دستورياً وليس من حقه أن يُحمّل وزراءه ومستشاريه مسؤولية الأخطاء التي حدثت والفساد الذي أصبح يزكم

الأنوف، وهوت بسببه سمعة العراق إلى الحضيض. وسؤالي وزيري الدفاع والداخلية كان عن جاهزية قواتهما في ضوء التصريحات التي أدلى بها مسؤول عسكري

أمريكي عن أن نسبة جاهزية هذه القوات لا تتجاوز ١٠ % .

كانت إجاباتهم غير واضحة وغير مقنعة. أما وزير النفط فكان سؤالي له هو عن سبب عدم الاعتماد على الكفاءات العراقية التي أسهمت في تطوير صناعة النفط،

ليس في العراق فحسب، ولكن في بعض الأقطار العربية النفطية مثل أبو ظبي وليبيا وقطر.

لقد أظهرت انتخابات المحافظات، رغم ما حدث فيها من تزوير وخروقات، شيئاً واحداً بكل وضوح، وهو ابتعاد الناخب العراقي عن الأحزاب المذهبية. فعلى الرغم

من أن التأييد للأحزاب والقوى العلمانية والليبرالية لم يكن بالحجم الذي كنا نتوقعه، ولكنه كان بداية تبشر بالخير، ما قوّى اعتقادنا بأن التجربة الديمقراطية قد

نجحت رغم عثراتها. إن الشعب العراقي أصبح مؤمناً بأنه لا بديل من الديمقراطية، وبأنه سيمارس حقه لترسيخ دعائمها عبر صناديق الاقتراع. وفي تلك الأثناء

سنحت لي فرصة للحديث عن هذا الموضوع في المناظرة

التي نظمها الصحافي البريطاني المعروف تيم سباستيان في الدوحة عاصمة قطر، وفي كلمة قصيرة بيّنت أن

الشعب العراقي تحمل أشكالاً متعددةً من الحكم الاستبدادي ولن يقبل بديكتاتورية الرجل القوي، أو كما يقال العادل المستبد، لأن من المستحيل أن يكون

الحاكم عادلاً ومستبداً في آن واحد. وفي كل الأحوال، لن يكون في الإمكان فرض هذا النوع من الحكم لعدم وجود القوة التي تسنده.

في عام ٢٠٠٩ بدأ الإعداد للحملة الانتخابية التي كنا نأمل الكثير منها، وكان الهدف هذه المرة أن تأتلف عدة أحزاب وقوى وتيارات سياسية لخوض الانتخابات كجبهة

واحدة، وجرت مفاوضات طويلة بين جماعة الوفاق الوطني العراقي الذي يرأسه أياد علاوي وجبهة الحوار التي يرأسها صالح المطلك، وكذلك مع طارق الهاشمي

الذي انفصل عن الحزب الإسلامي، ومع مجموعة الحدباء في الموصل التي يرأسها أسامة النجيفي، وكذلك مجموعة أخرى يرأسها رافع العيساوي. أما نحن

أعضاء القائمة الذين لم نكن أعضاءً في الوفاق الوطني، فقد شعرنا بالإقصاء والتهميش والغبن. فالذين وقفوا إلى جانب علاوي وأيّدوه في أشد الأيام حلكة

وشجعوه في أصعب الظروف قد جرت التضحية بهم في سبيل الحلفاء الجدد. لذا جرت مناقشات حادة في مجلس النواب بشأن كيفية احتساب أصوات الناخبينخارج العراق، وكان من الواضح أن اعتبارات طائفية طغت على النقاش، لأن السنّة كانوا يشعرون أن هناك محاولة لتقليص تمثيلهم في المجلس. ولذلك قرر

المجلس تعديل قانون الانتخاب بحيث تكون الأصوات التي يحرزها المرشح شخصياً هي التي تضمن انتخابه وليس

مركزه في القائمة، لذلك قررتُ في بادئ الأمر عدم
خوض الانتخابات، لكن أياد علاوي ألحّ علي بالترشح، مؤكداً أنه سيضمن لي مقعداً في المجلس. وبناءً على ذلك، وافقت على رجائه، ولكن على مضضٍ، لأني كنت
موقناً بأن صوت القائمة هو الذي سيمنع العراق من الانزلاق في المستنقع الطائفي والعرقي.
وفي خلال الحملة الانتخابية، كان واضحاً أن أعضاء جبهتي الوفاق والحوار ومؤيدي طارق الهاشمي سيحاولون منعي وبعض الأعضاء الآخرين في قائمة العراقية
الأصلية من الوصول إلى البرلمان، لإفساح المجال لمؤيديهم للحصول على أكثر عدد من المقاعد. لم أتلقَّ أي دعم مالي، وصرفت من مالي الخاص ١٠٠ ألف دولار،
ومهما حاولت الظهور على شاشة التلفزيون في القنوات المهمة لم أوفق، لأن ذلك كان مقتصراً على أياد علاوي ومؤيدي صالح المطلك وطارق الهاشمي، لذا حذرت
أياد علاوي من أن كتلته البرلمانية المقبلة لن تمثله، وأنه سيكون تحت رحمة حلفائه الجدد، خاصة جماعة صالح المطلك وطارق الهاشمي. وكما توقعت، فإن
مؤيدي علاوي أعطوا أصواتهم له حصراً وتجاهلوا أصدقاءه، بينما وزعت الأصوات بنحو ذكي ومبرمج على بعض الشخصيات المؤيدة للمطلك والهاشمي. وبذلك
فشلتُ في الحصول على مقعد في المجلس، وكنت أتوقع أن أنال ومحمد علاوي المقعدين التعويضيين، لأن ذلك أقل ما يمكن أن يفعله علاوي إرضاءً لضميره
وتقديره للمصلحة العامة، لكنه أعطى مقعداً تعويضياً واحداً لأحد جماعة المطلك وأعطى الثاني لمحمد علاوي الذي يستحقه.
كانت هذه خيبة الأمل الأخيرة منذ ذهابي إلى العراق عام

٢٠٠٣. فالطبقة السياسية الجديدة متعطشة للمناصب والجاه لكنها مع مزيد الأسف غير مؤهلة للحكم.

بعد الانتخابات غادرت بغداد عائداً إلى أبو ظبي، ومن هناك ذهبتُ إلى الدوحة وسجلت ١٩ حلقة مع السيد أحمد منصور في برنامج (شاهد على العصر)، وقد

حاول المنصور استفزازي واستدراجي للاعتراف بأشياء غير صحيحة، وقد انتقد أغلب المشاهدين أسلوبه هذا، وكانت النتيجة على ما أعتقد في مصلحتي.

وهكذا قررت اعتزال العمل السياسي وقد تجاوزت السابعة والثمانين من العمر، وأسأل الله تعالى أن يمدّ في عمري لأكمل هذه المذكرات التي أرجو أن يستفيد

منها من نذر نفسه لخدمة العراق وشعبه.

فهرس الأعلام

أ

آل ثاني، أحمد بن علي (الشيخ) ١٧٦

آل ثاني، خليفة بن حمد (الشيخ) ١٧٦

آل خليفة، عيسى بن سلمان (الشيخ) ١٧٦ ، ١٧٧

آل سعود، سعود الفيصل (الأمير) ٢٥١

آل الصباح، جابر الأحمد الصباح (الشيخ) ١٧٦

آل الصباح، سعد العبد الله السالم الصباح (الشيخ) ١٧٦

آل الصباح، صباح الأحمد الجابر الصباح (الشيخ) ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٩٥ ، ٢٥ ١

آل الصباح، صباح السالم (الشيخ) ١٧٦

آل الصباح، عبد الله السالم الصباح (الشيخ) ٥٥ ، ٦٨ ، ٨٥

آل الصباح، فهد السالم الصباح (الشيخ) ٥٥

آل مكتوم، راشد بن سعيد (الشيخ) ١٧٦

آل نهيان، حمدان بن زايد (الشيخ) ٢٢٢
آل نهيان، زايد بن سلطان (الشيخ) ١٧٦ - ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ - ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٩٧
ابراهيم، محمود ٥٥
الإبراهيمي، الأخضر ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧
أبو التمن، جعفر ١٩
أبو خضرا، عمر ٣١ ، ٤٣
أدهم، محمد ابراهيم ٣٤
إدوارد السابع (الملك) ٢٤
أرسطو ٣١
الإسترابادي، فيصل ٢٢٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣
الأشقر، شاهين ١٩
الأصنج، عبد الله ٩٠ ، ٩٧
الأطرقجي، حيدر ٢٨٦
الأعظمي، طارق ٢١٦
الأفغاني، جمال الدين ٣٠٦
أفلاطون ٣١
أفنان، بديعة ٤٣
الأكويني، توما ٣١
الألوسي، محمود شكري ١٣ ، ١٤ ، ١٥
إليزابيت الثانية (الملكة) ٥٦
أمين، سالار محمد ٢١٦
أمين، عطا ٥٢
أنان، كوفي ٢٥٩ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ - ٢٧٢ ، ٢٧٥
أنجلو، مايكل ٢٦

أندرسون (المستر) ١٨ ٨
إنديك، مارتن ١٩٦
الأورفلي، محمود ١٦
أولبرايت، مادلين ١٩٩ ، ٢٠٤
أولمبيو، سلفانوس ٨٠
إيبان، أبا ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٦١
أيزنهاور، دويت ٥٧ ، ٦٤ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٣
أيوب خان، محمد ١٢٩
الأيوبي، علي جودت ١٩ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٥ - ٦٧

ب

بابان، أحمد مختار ٦٤ ، ٦٩
بابان، محمود باشا ١٥
الباجه جي، أحمد ١١ ، ١٦ ، ١٧الباجه جي، أمين (الحاج) ١٦ ، ٢
الباجه جي، بكر بن عمر ١٣ ، ١٤
الباجه جي، حسن ١١ ، ١٦
الباجه جي، سليم (الحاج) ١ ٦
الباجه جي، عبد الرحمن ١٦ ، ١٧
الباجه جي، عدنان ٨ ، ٥٢ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١١٥ - ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢٩ ، ١ ٣٠ ، ١٥١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٦ ،
٢٢٧ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ - ٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤
الباجه جي، محمود ١٦ ، ١٧
الباجه جي، مزاحم بن أمين بن أحمد ١٢ ، ١٨ ، ٤٧ ، ٧٢
الباجه جي، نعمان (الحاج) ١٥ ، ١٦

البارزاني، مسعود ٢٣٨ ، ٢ ٥٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣ ٠٢ ، ٣٠٤
باسندوه، محمد سالم ٩٠ ، ٩٥
بالين، ميشيل جي ١٧٣
باندیت (المسز) ٦٠
بانش، رالف ٤٨
باول، كولن ٢٥٩ ، ٢٦٠
بحر العلوم، محمد ١٩٥ ، ٢١٥ ، ٢٥٨
بدران، شمس الدين ١٥٥
بدرغورني ١٣١
البراك، سلمان ٣٣
براندت (المستشار) ١٨٣
براون، جورج ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٤ - ١١٦ ، ١ ٢٤ ، ١٦٢
بريجنيف، ليونيد ١٣١
بريمر، بول ٢ ٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢ ٧٠
برينيني ٢٦
بريهم (الدكتور) ١١
البزاز، عبد الرحمن ٥٣ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٧ - ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، د
البكر، أحمد حسن ١٦٨ ، ١٨٧ - ١٨٩
بكر، عبد الله ٦٠
بلاكويل، (السفير) ٢٨٧
بلترو (المستر) ١٩٦
بلزاك ٣١
بليتكا، دانيل ٢ ٢٧
بلير، توني ٢٥٨

بن غوريون، دايفيد ٤٧
بهلوي، رضا (الشاه) ٢٣
بوتفليقة، عبد العزيز ١٥٩ ، ١٨٢
بوتو، ذو الفقار علي ١٢٩
بورقيبة، الحبيب ١٨٣
بوش، جورج (الابن) ٢٢٢ ، ٢٣ ٤ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦ ٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨ ١
بوشكين ٣١
بولس السادس (البابا) ١٢١
بومدين، هواري ١١١
بومونت، ريتشارد ١٢٩
بونابرت، نابوليون ١٥
البياتي، حامد ٢١٥
بيراستة (الدكتور) ١٣٠
بيرغر، ساندي ٢٠٤
بيرل، ريتشارد ٢٤٨
بيفن، أرنست ٤٢ ، ٤٤بيكاسو ٣٤

ت

تالبوت، ستروب ١٩٨
ترفيليان (اللورد) ١٠ ٠
ترومان، هاري ٤٢ ، ٦ ٤
تشرشل، ونستون ٣٢
تشيكوف ٣١
التكريتي، صدام ١٨٨

تورکنیف ٣١
تولستوي ٣١
توين، مارك ٣٨

ث

ثاكري ٢٥

ج

الجادر، أديب ١٨٧ ، ١٩٧ ، ٢٢٥ ، ٢٥١
الجادرجي، نصير ٢٥٤ ، ٢٦٣ ، ٢٩٣
جانكليانكل، إحسان صبري ١٠٧
جبر، سعد صالح ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٧
جبر، صالح ٦٤
الجبوري، علاء الدين ٩٦
جرينهيل، دنس ١١٥
الجزائري، عبد القادر ١١٢
الجعفري، ابراهيم ١٩٥ ، ٢٥٤ ، ٢ ٥٨ ، ٢٨٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ ، ٣ ١١
الجفري، محمد علي ٩٠
الجلبي، أحمد ١٩٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ - ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧
جلبي، سليم ١٤
جلبي، عبد الرحمن ١٤
الجلبي، فاضل ١٩٧
الجليلي، أمين باشا ٣ ١
الجمالي، عبد الحسين ٢٥٥
الجمالي، فاضل ٤٤ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٣ ، ١٣٩

جمعة، محمود حسن ١٧٨
جميل، حسين ٧٨
الجميلي، صبحي ٢١٥
جواد، هاشم ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٣
الجواهري، محمد مهدي ١٨ ، ٢١
جودت، علي ٢٣
جومرد، عبد الجبار ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥
جونسون، ليندون ١١١ ، ١٤٣ ، ١٤٨ - ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٨٨
جويدة، بنت الحاج يس آل ونه ١ ٧
جيفرسون، توماس ٤٠

ح
الحاج سري، رفعت ٥٣ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٨٩
الحافظ، أمين ١٠٥
الحافظ، مهدي ١٩٧ ، ٢٥١ ، ٢٦٠
الحاني، ناصر ١١٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨٨ ، ١٨٩
الحبشي، شيخان ٩٠
الحبوبي، أحمد ٢٢٥
الحديثي، مرتضى ١٨٢حسن بن طلال (الأمير) ١ ٩٨
حسن، فائق ٣٤
الحسني، حاجم ٢٨٧
حسيب، خير الدين ١٨٧
حسين بن طلال (الملك) ٢٥ ، ٦٨ ، ١٩٥ ، ١٩٧
حسين بن علي (الشريف) ١٩٥
حسين، صدام ١٣٣ ، ١٨١ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ،

٢٠٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣٠٧
حسين، طه ٢١
الحسيني، محمد أمين ٢٨ ، ٥٠ ، ٨٦
الحصري، خلدون بن ساطع ٢٤ ، ٣١ ، ١٩٥
الحكيم، توفيق ٢١
الحكيم، عبد العزيز ٢٣٨ ، ٢٥ ٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧ ٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧
الحكيم، محمد باقر (السيد) ١٩٥
الحلي، هاشم ٢ ٥ ، ٥٣
الحمامي، علي ٥ ٥
حمودي، نجم الدين ١ ٧٨ ، ١٨١
الحناوي، سامي ١٨٦
حنظل، فالح ١٠
حنوش، علي ٢٠٩ ، ٢٢٠
حوراني، سيسل ٤٣
الحيدري، ابراهيم فصيح ١٤
الحيدري، داوود ٣٨

خ

خالد، منصور ١٨٢ ، ١ ٨٣
الخالدي، عوني ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٢
الخالدي، وليد ١٥٧
خدام، عبد الحليم ١٨٣
خروتشوف، نيكيتا ٨١
خزعل (الشيخ) ٢ ٣

الخضيري، طارق ٢٢٥
الخطيب، حسن ٢١٠
الخلف، كاظم ٣١ ، ٣٤
خليفة، خليفة عبد الله ٩٥
الخميني، روح الله الموسوي (آية الله) ١٨٩ - ١٩١
خندان، سيف الله ٣٨ ، ٥٢
خياط، عامر ٢ ٢٦
خير الله، لؤي ٢٢٠
الخيري، خلوصي ٤٣

د

دالاس، ألن ١٣٨ ، ١٤٠
دالاس، جون فوستر ٥٦ ، ١٣٩ - ١٤٣
دانيل، مناحيم ٢٤
داوود باشا ١٦
الداوود، عبد الرحمن ١٨٨
الدجاني، سعد ٢٥
الدجاني، عمر ٢٤
الدجاني، عوني ٤٣
الدرة، يوسف ٢١٠
درمو، فريدون ٢١٦
دستويفسكي ٣١دكسن، بيرسون ٧٩
الدلي، عبد الغني ١٩٧
الدليمي، عدنان ٣٠٥
الدليمي، هشام ٣٤

الدملوجي، عبد الله ٢٣
الدملوجي، فيصل ٣١ ، ٣٤
الدملوجي، ميسون ٢٥٣ ، ٢٦٠
الدهوي، عبد الرسول بن عبد البني ٢٤
الدوري، عبد الستار ٢٢٦
دو شامبران، شارل ٢٦٤
دو مورفيل، كوف ١١٣
ديغول، شارل ٣٣ ، ١١١ ، ١١٣
ديكسون، بيرسي ٩٣ ، ٩٤
ديكنز ٢٥
دي ميلو، جيو ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٥

ر

راسك، دين ١١٧ ، ١١٨ ، ١٤٨ - ١٥٠
رامسفيلد، دونالد ٢٣ ٧ ، ٢٤٨ ، ٢٧٤
الراوي، جميل ٢٠
الراوي، عز الدين ٧٧
رايس، كونداليزا ٢٧٣ ، ٣١٦
الربيعي، موفق ٢٦٣
رستم، أسد ٣١
الرصافي، معروف ٢ ١
رضا، علي علي ٢٤
رعد بن زيد الحسين (الأمير) ٢٥ ، ١٩٥
الرفاعي، سمير باشا ٦٩
الرفاعي، عبد المنعم ٨٧ ، ١ ١٠

رفائيل ٢٦
رمبراندت ٥٥
روزفلت، فرانكلين ٣٩ ، ٤٠
روستو، ولتر ١٤٩ - ١٥٣
روزفلت، كرميت ١٣٨
روميولو، كارلوس ٤٥
رؤوف، عدنان ٢١٨
رياض، محمود ١٠٩ ، ١٠١ ، ١٥٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨
الريسان، جواد كاظم ٢١٦
ريمة، بنت خلف الدخيل ١٧

ز

زاد، زلمان خليل ٢٢٦ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٣٠ ٠
زاوربروخ (الدكتور) ٢٧
زاير، إسماعيل ٢١ ٠
الزئبق، سليم ١٨
زريق، قسطنطين ٣١
الزعيم، حسني ١٨٦
زكريا، حسن ٧٣
زكي، شكري صالح ١٧٨
زلزلة، عبد الحسن ٢٢٦
الزهاوي، جميل ٢١زورلو، فاتن ٦٦
زيباري، هوشيار ٢٦٠
زيد بن الحسين (الأمير) ٢٦
زيد بن شاكر (الأمير) ١٩٥

زيني، محمد علي ٢١٠

س

السادات، أنور ١٧٩
سالازار (الدكتاتور) ٦٢
السامرائي، إياد ٢ ١٥
السامرائي، أيهم ٢ ١٠ ، ٢١٦ ، ٢٢٥
سايمونز، وليام ١١٨
سباستيان، تيم ٣١٧
السباهي، أمين بك ١٣
السباهي، عثمان بك ١٤
ستاودت (الدكتور) ٢٠
ستاينبك، جون ٣١
سترونك، روبيرت ١٦٠
سري باشا، حسين ٥٠
سري الدين، رفعت ٧٨
سعادة، أنطون ١٨٦
السعدون، واصف بن عبد المحسن ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٦
سعيد باشا ١٥ ، ١٦
سعيد بن تيمور (السلطان) ١٧٥
السعيد، نوري ١٩ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ١١٠
سكوت، والتر ٢٥
سليم، جواد ٣٤
سليم، عز الدين ٢٨٥ ، ٢٨٦

سليمان، علي حيدر ١٢١ ، ١٤٧
سندرسن (الدكتور) ١١
سوارز، جون ٢٥٤
سولتو (البروفسور) ٣١
السويدي، أحمد بن خليفة ١٧٦ - ١ ٧٨ ، ١٨٠
السويدي، توفيق ٥٦ ، ٧٠
السيستاني، علي (السيد) ٢٧٦ ، ٢٧ ٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٥
سيل، باتريك ١١٢

ش

الشابندر، موسى ٥٦
الشبوط، محسن ٢١٠
شبيب، طالب ٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٨
الشبيبي، أروى ٢١٦
الشعبي، قحطان ٩٠
الشعلان، حسين ٢١٧
شفيق، طارق ٢٢٦
الشقيري، أحمد ٤٣ ، ١٠٦
شكسبير، وليم ٢٥ ، ٢٨
شلومو، إميل بن صالح ٢٤
شمعون، كميل ٤٤ ، ٧٣ ، ١٤٢
شهاب، فؤاد ١٤٣
الشهرستاني، جواد هبة الدين الحسيني ٧٢
شوبان ٣٤شوكت، صائب ١١ ، ١٨
شوكت، غسان ٢٨٦

شوكت، ناجي ٢٤
شولتز، جورج ٢ ٤٩
الشيخ خزعل، جابر ٣١
الشيخلي، عبد الكريم ١٧٣
شيراك، جاك ٢٣ ٥
الشيشكلي، أديب ١٨٦

ص

صائب، علي جميل ٣٤
صارويان، وليم ٣٨
صالحي، كاميران ٢٢٠
الصدر، حسين (السيد) ٢١٥ ، ٢٢٠
الصدر، محمد باقر (السيد) ١٩٠
الصدر، مقتدى ٢٨٠ - ٢٨٢
صفوت، إسماعيل ٤٥
الصقار، سامي ٣١

ض

الضاري، حارث ٢٥٥

ط

طالب، ناجي ١١٤ ، ١٣٠ ، ١٨٨
طالباني، جلال ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢ ٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢ ٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣١١
الطبقجلي، ناظم ٧٨ ، ٨٩
الطرابلسي، فايزة ٤٩
الظاهر، محمد ٢٠٩

ظفر الله خان، محمد ٤٤

ع

عائشة، بنت الحاج أمين أفندي الكهية ١٧
عادل، أنيس ٢٠
عارف، عبد الرحمن ٧٢ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١٦٨ ، ١٨٧ ، ١٨٨
عارف، عبد السلام ٧٢ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ١٢٩ ، ١٨٧
عامر، عبد الحكيم ١٥٥
العاني، علي غالب ٨٦
عباس، عبد المجيد ٥٢ ، ٥٣
عبد الإله (الأمير) ٢٤ ، ٣٣ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٤ - ٨٦ ، ٧١ - ٧٣
عبد الله (الملك) ٤٦
عبد الله الثاني (الملك) ٢٥١ ، ٢٧ ٥
عبد الحميد، صبحي ٩ ٣ ، ١٨٧
عبد الحميد، محسن ٢٥٨ ، ٢٦٧ ، ٢٧٦ ، ٢ ٩٣
عبد الرزاق، سعد ١ ٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢٢٥ ، ٢٥٣ ، ٢ ٨٩
عبد الرزاق، عارف ١٨٧ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٧
عبد الرزاق، نوري ١٩٧
عبد الكاظم، فايق ٢١٦
عبد الكريم، سعد ٢٥٣
عبد المهدي، عادل ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٣١١
عبد الناصر، جمال ٦٠ ، ٦٨ - ٧٠ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٩ - ١ ١١ ، ١٣٠ ، ١٣٧ - ١٤٤ ، ٦ ١٤ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥ ٤ - ١٥٧ ، ١٨٦ ، ١٧٨
عبد الوهاب، عطا ٥٣ ، ٦٥ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠

عبده، محمد ٣٠٥ ، ٣٠٦
العبدي، أحمد صالح ٧٣عثمان بك ١ ٣
العريم، طه ياسين ١ ٩١
عزيز، طارق ١٩١ ، ١ ٩٢
العسكري، تحسين ٣٣
العسكري، جعفر ١٩ ، ٢ ٣ ، ٢٤ ، ٣٢
العسكري، حسين بن علي رضا ٢٤
العسكري، رضا ٣٢
العطار، كاظم ٢٠
العطية، غسان ١٩٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٧ ، ٢٢ ١ ، ٢٢٣
العقاد، عباس محمود ٢١
علاوي، إياد ١٩٥ ، ٢٣٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٨
علاوي، علي عبد الأمير ٢٨٥
علاوي، محمد ٣١٨
العلمي، موسى ٤٣
علي بن أبي طالب (الإمام) ٢٥ ٥ ، ٣٠٨
علي بن الحسين زين العابدين (الإمام) ١٣ ، ١٩٧
علي بن الحسين (الشريف) ١٩٧ ، ٢ ٠٤
علي، شفيق ٢١٦
العمر، ياسين ٣٨
العمري، أرشد ٣٣ ، ٣٦
العمري، مصطفى ٥١
العمري، ناثر ٥٣ ، ٧٨ ، ١٨١
عمون، فؤاد ٩٣

عنّا، سانجز ٢٦٣
العيساوي، رافع ٣١٧
العيني، محسن ٩٤
غ
غالي، بطرس بطرس ١٩ ٥
غاندي، أنديرا ١٢٩
غروميكو، أندريه ١٣١
غرين، أندرو ١٩٨
غنجريتش، نيوت ٢٤٩
غنيم، إدوارد ١٩٨
غولدبيرغ، آرثر ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٦٠ ، ١٦٢
ف
فاروق (الملك) ٥٠
فاطمة، بنت محمود آغا ١٧
فان كوخ ٥٥
فانفاني، أمينتوري ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٤٧ ، ١٤٨
فايث، دوغلاس ٢٤٨
فرانكو (الجنرال) ٢٩
فرحان، عبد الكريم ١٨٧
فردريك الأكبر (الملك) ٢٦
الفضيل، أحمد عبد الله ٩٥
الفلكي، صفاء ٩ ١٩
فلوبير ٣١
فوت، هيو ٩٤

فورستال، جيمس ٤٦
فوزي، محمد ١٠٩
فوزي، محمود ١٥٩فياض، معد ٢٧ ، ٣٠١
فيصل الأول (الملك) ١٨
فيصل الثاني (الملك) ٥٨ ، ١٩٥

ق

قاسم، عبد الكريم ٨٧ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٤٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨
القاسمي، صقر بن سلطان (الشيخ) ١٧٥
قدري، تحسين ٢٣
قدري، لؤي بن تحسين ٢٤
القدسي، ناظم ٨٩
قمبرجي، شفيق ٣١
القوتلي، شكري ٦٦ ، ١٨٦
القيسي، عبد المجيد ١٧٨

ك

كاردون (اللورد) ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٥ ، ١٦٢
كاسترو، فيدل ٤٢ ، ٨٥
كافري، جفرسون ١٣٧
كامل، حسين ١٩٧ ، ١٩٨
كانت، عمانويل ٣١
كتاني، عصمت ٧٤ ، ٧٧ ، ١٩١
كروكر، رايان ٢٥٦ ، ٣١٦
كريستوفر، وارن ١٩٦

كرنستوك (السفير) ٢٧٠
كلوب باشا ٣٢
كلينتون، بيل ٩١٩
كمال، فيحاء ابراهيم ٧٧
كيندي، جون ١١٢ ، ١٤٣
كنز، جون ماينرد ٤١
كوسيغين ١١٩ ، ١٣١
كوهين، أندرو ٨٠
كيري، بوب ٢٤٩
كيسنجر، هنري ١٨٣
الكيلاني، أحمد ٢٥٥
الكيلاني، رشيد عالي ٣١ ، ٣٢
الكيلاني، عبد المنعم ٣٨ ، ٤١
الكيلاني، يوسف ٣٦ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ١٠٧

ل

لطفي، عمر ١١٠
لومومبا، باتريس ٨٢
لويس، سنكلير ٣١ ، ٣٨
ليبرمان، جوزيف ٢٤٩

م

ماتوستيك (الرسام) ٣٤
ماتيس ٣٤
ماخوس (الدكتور) ١٠٩
ماركس، كارل ٣١

ماري، يوسف ٢٠
ماك، دايفيد ٢٢٢
ماكين، جيمس ٢٤ ٩
مالك، شارل ٣١المالكي، نوري ٣١١
مانغا، فيليب ٧٦
ماوتين، روس ٢٧١
محجوب، أحمد محمد ١٥٩
محمد الجواد (الإمام) ٢٠
محمد علي توفيق (الأمير) ٥٠
محمود، عبد الوهاب ٧٥
محمود، نور الدين ٦٢
محيي الدين، زكريا ١٠٩
مخلص، حاتم جاسم ٢٢٥
المدفعي، جميل ٢٣ ، ٦٥ ، ٧١
مدلتون، درو ١٧ ٤
مسعودة، بنت الحاج أحمد الباجه جي ١١
المشهداني، محمود ٣١١
مصطفى باشا ١٣
المصمودي، محمود ١٨٢
المطلك، صالح ٣١٧ ، ٣١٨
المطير، جاسم ٢١٠
معصوم، فؤاد ٢١٥
المفتي، دلال ٢١٠ ، ٢٢٥
المقدادي، درويش ٣٢

المقدسي، أنيس خوري ٣١
مكاوي، عبد القوي ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨
ملا أفندي ٢٠
ملتون ٢٥
مندريس، عدنان ٦٦
مندلسون ٢٥
منصور، أحمد ٣١٨
المهدي، الهادي ٢٥
موباسان، جي دي ٣١
موسى، حميد مجيد ٣٠٢
موسى، عمرو ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٥١
موسى الكاظم (الإمام) ٢٠
المؤمن، توفيق ١٨٩
موميا، فيلكس ٧٦
ميخا، يوسف ٢ ٠
ميران، دلشاد ٢١٥
ميلر، جوديث ٢٢٦

ن

النايف، عبد الرزاق ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨٨
النجار، محمد ١٠
نجم، محمد ٢١٦ ، ٢٢٠
النجيفي، أسامة ٣١٧
نسيبة، حازم ٢٤ ، ٣١
نسيبة، محمود ٢٤

النشاشيبي، ناصر الدين ٣١
النصراوي، صلاح ٢٢٥
النصراوي، عباس ٢٢٦
نظمي، عمر ٢٠
نغروبونتي ٢٩٣النقيب، باسل ٢٥٢ ، ٢٥٣
نكروما ٨٠
نهرو، جواهر لال ٦٠ ، ٨١
نيريري، جوليوس ٧٩
نيوسم (المستر) ١٩٩

ه
الهاشمي، طارق ٣٠٥ ، ٣١١ ، ٣١٧ ، ٣١٨
الهاشمي، ياسين ١٩
هالز، فرانس ٥٥
همرشولد، داغ ٨٠ ، ٨٢
همنغواي، أرنست ٣١ ، ٣٨
هندرسون، لوي ٣٧ ، ٦٦
هندو، بولس (الأب) ٢٦
هوفا، جيمس ٢٤٩
هيغل ٣١
هيكل، محمد حسنين ١٩٤
هيوز، آرثر ١٩٨
هيوم، ألكس دوغلاس ٩١

و
الوادي، رشيد ١٧

الوادي، شاكر ٥١
واشنطن، جورج ٤٠
الوتري، هاشم ١١
الوهبي، صبيح ٥٥

ي

يارينغ، غونار ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٧
الياسري، مالك ٢١٠
ياسين، مصطفى كامل ٧٨ ، ١٨١
الياور، أحمد العجيل ٢٤
الياور، غازي بن مشعل بن عجيل (الشيخ) ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٨٥ - ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦
يحيى، طاهر ٩٣ ، ١ ٦٨ ، ١٨٨
يس، فريد مصطفى كامل ٢٥٣ ، ٢٦٩
اليماني، أحمد زكي ١٩٩
يوثانت ١٤٤ - ١٤٧
يوسويك (اللورد) ٩٥

فهرس الأماكن

أ

آسيا ٣٨ ، ١٥٨
أبو ظبي ١٠ ، ١٧٤ - ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢٢٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٣١٦ ، ٣١٨
الاتحاد السوفياتي ٣٤ ، ٤٧ ٥٢ ، ٦٧ ، ٨٢ - ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٢٢ - ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٥٥ - ١٥٨ ، ١٧٩ ، ٢٢٧
أثينا ٦٥

أربيل ١٧ ، ٢٠
الأردن ٤٨ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٥٥ ، ١٨٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٩ ، ٣١٢
استانبول ١٧
إسرائيل ٤٠ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٨ - ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٦ - ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ - ١٤٩ ، ١٥١ - ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧١ ،
١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،
الإسكندرية ١٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٥٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٩ ، ٥٠
أفريقيا ٥٩ ، ٨٠ ، ١٥٨ ، ٢١٠
أفغانستان ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٦٩ ، ٢٩٨
ألمانيا ٢٧ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٢٣٤ ، ٣٠٣
ألمانيا الشرقية ١١١ ، ١٢٦
ألمانيا الغربية ١١١ ، ١٢٦
أم القيوين ١٧٧
الإمارات العربية المتحدة ٩ ، ١٠ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٩ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٠ - ١٨٢ ، ١٨٩ ، ٢٢٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣١٢
أمستردام ٢٦ ، ٥٥
أميركا انظر الولايات المتحدة الأميركية
أميركا اللاتينية ٤٥ ، ١٥٩
إندونيسيا ٧٥ ، ٢٦٨
أوروبا ١٨ ، ٢٥ ، ٨٢ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٣ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٨٢ ، ٢٤
أوروبا الغربية ١١١ ، ١١٣
أوروبا الوسطى ٢٧
إيران ٧ ، ١٥ ، ٦١ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،

١٣٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٩ ، ١٩٠ - ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٤٩ ، ٢٩٦ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣١٦
إيرلندا ٨١
إيطاليا ٢٧ ، ١٢١

ب

باريس ٢٦ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٧٥ ، ٢٦٩
باكستان ٤٤ ، ٦١ ، ١٢٩ ، ١٨٤ ، ٢٧٤
البحرين ١٧٦ - ١٧٨ ، ٢٥٩
البرتغال ٧٥
برلين ٢٦
بروكسل ٢٦
بريطانيا ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠ - ٣٢ ، ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٦١ ، ٧٥ ، ٨٨ ، ٩ ١ ، ٩٣ - ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١ ١١ ، ١١٧ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١ ٦٢ ، ١٧٦ ، ٩٥ ٢٢٠ ، ٢ ٣٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٨
بغداد ١١ ، ١٣ - ١٦ ، ١٨ ، ٢ ٢ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٥ ١ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٤ ٧ ، ٨٩ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ٥٥ ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٨٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ،
٢٥٤ ، ٢٦٢ ، ٣١٥ ، ٣١٨
بلجيكا ٥٨
بلغاريا ٢٧
البلقان ١٥
بنغازي ٣٧
بولند ٨١
بيروت ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٥٣

ت

تركيا ٢٧ ، ٦٦ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ٣١٢
تشيكوسلوفاكيا ١٤ ٠
تنزانيا ٧٩
توغو ٦٣ ، ٨٠تونس ٨ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ١٨٣

ج
الجزائر ٣٧ ، ٣٦ ، ٧٩ ، ٨٧ ، ١١١ - ١١٣ ، ١٨١ ، ١٨٩ ، ٢٧٣
جزيرة أبو موسى ١٧٨
جزيرة طنب الصغرى ١٧٨
جزيرة طنب الكبرى ١٧٨
الجزيرة العربية ١١١
جنيف ٢٦ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٧٥ ، ١٩١
الجولان ١ ٣٧ ، ١٥٥

ح
حضرموت ٩٤
حلب ٣٢

د
دبي ١٧٦ - ١٧٨
دمشق ١٨ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١٨٦
الدنمارك ٢١٦
الدوحة ١٧٦

ر
رأس الخيمة ١٧٧
راوندوز ٢٠

الرباط ١٨٣
روديسيا ٩٤
روسيا ١٥ ، ١٦ ، ٣١ ، ٣٤ ، ١٦٤ ، ٢٠٨ ، ٢٥٩
روما ٢ ٥ ، ١٢١

س

السعودية ٢٤ ، ٦٤ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٨٢ ، ١٧٦ ، ٢٥٩ ، ٣١٢
السليمانية ١٥
السودان ٢٥ ، ٤٥
سورية ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٨ ، ٦٦ - ٦٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٥٨
السويد ٢١٦
سويسرا ٢٧ ، ٥٧ ، ١٢٦

ش

الشارقة ١٧٧
شقلاوة ٢٠
شيخان ٢٠

ص

صنعاء ٩٠
الصومال ٥٨ ، ٢٠٤
الصين ١٣٥ ، ١٣٩ ، ٢٥٩

ض

الضفة الغربية ١٣٧ ، ١٥٥ ، ١٦١

ط

طهران ٢٣ ، ٩١٢

ع

عجمان ١٧٧

عدن ٨٨ ، ٩٢ - ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ٠٬

العراق ٧ - ١٢ ، ١ ٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ - ٧٠ ، ٧٢ - ٧٥ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٢٢ - ١٢٩ ، ١٣١ - ١٣٥ ، ١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٥ - ١ ٨٧ ، ١٨٩ - ١٩٧ ، ١٩٩

- ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ - ٢١٤ ، ٢١٧ - ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ - ٢ ٣٧ ، ٢٣ ٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ - ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،

٢٧٠ - ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ - ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢ ٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢ ٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ - ٣٠٣ ، ٣٠ ٦ ، ٣١٢ - ٣١٨عربستان ١ ٠

عمّان ٢٥١

عُمان ١ ١١ ، ١٧٠ ، ٣١٢

غ

غانا ٨٠

ف

الفجيرة ١٧٧

فرنسا ٢٧ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٥٢ ، ٨٥ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ٢٣٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣

فلسطين ٩ ، ٢٥ ، ٨ ٢ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٤٢ - ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٢١ ، ١ ٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٥ ، ١ ٦٣ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ١ ٨٧ ، ٢٣٢

فنزويلا ٧٥ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ٩٩
فييتنام ١ ٢٦ ، ١٤٣
فيلادلفيا ٣٩
فيينا ١٣١ ، ١٩٧

ق

القاهرة ١٨ ، ٢٥ ، ٣٧ ، ٦٨ ، ٩٠ ، ٩٧ - ٩٩ ، ١٠٩ ، ١١ ٣ ، ١١٩ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٤ ٠ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٧ ٩ ، ٢٦٠
قبرص ١٣٠
القدس ١٨ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١٢٥ ، ١ ٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٣
قطاع غزة ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٥٥
قطر ١٧٧ ، ٣١٦

ك

الكاميرون ٦٣ ، ٧٦ ، ٧٧
كردستان ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٣٠ - ١٣٢ ، ٢ ٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣٠٣
كركوك ٢ ٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤
كندا ٤٠
كوبا ٤٥ ، ٨٥ ، ٨٧
كوبنهاغن ١٨٢
كوريا الجنوبية ٥٤
كوريا الشمالية ٥٤ ، ٢٤٩
الكونغو ٨٢ - ٨٤
الكويت ٦٨ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٥٧ ، ١ ٦٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٥ ، ١ ٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢ ٠١ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٣ ، ٢ ٥١ ، ٣١٢

ل

لبنان ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٧٣ ، ١٤٣ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ٢٠٤ ، ٢٦٩ ، ٣١٢
لندن ٢٦ ، ٦١ ، ١٨٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٥٨ ، ٢٨٥ ، ٣٠٠
ليبيا ٣١٦
ليبيريا ٤ ٥

م
مدغشقر ٩٠
مصر ٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٣ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٧ - ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ،
١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢١٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٣١٢
المغرب ٥٢ ، ٢٧٤
المكسيك ٦١ ، ٧٥
المنامة ١٧٧
منغوليا ٩٢
موسكو ٨٩ ، ١١٣ ١
الموصل ١٢ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٣٢ ، ١٣٣ ، ٣١٧

ن
نابولي ٢٧
ناميبيا ٦٣
النجف ٢٦٦ ، ٢٧٦النمسا ١ ٣١
نيويورك ٤٤ ، ٤٥ ، ٤ ٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦ ١ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٩ ١ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٢١ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ٢٢٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ،

٢٦٣ ، ٢٦٨

ه

الهند ٢٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٨٤

هولندا ٧٥ ، ٢١٦

و

واشنطن ٢٧ ، ٣٦ - ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٣١٦

الولايات المتحدة الأميركية ٢٧ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ١١١ ، ١١ - ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣ ٦ ، ١٣٧ ،

١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤ ٣ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ - ١٥٢ ، ١٥٤ - ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٨٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ - ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٦

،

٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٦

وهران ٣٧

ي

اليابان ١٣٥ ، ١٨٢ ، ١٨ ٣ ، ٢٣٥ ، ٢٦١

اليمن ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٥٦ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ١٨٠

اليمن الجنوبي ٩٧

يوغسلافيا ٢٧ ، ٧٥ ، ٩٠

اليونان ١٠٠حول الكتاب

نبذة عن الكتاب

عدنان الباجه جي أدّى دوراً أساسياً في رسم سياسات العراق، وزيراً للخارجية وسفيراً للعراق في الأمم المتحدة.

في تمثيله العراق في الأمم المتحدة تمكّن من إدخال بلده في عضوية لجنة تصفية الاستعمار ودعم حركات التحرّر والاستقلال في البلاد الخاضعة للحكم الأجنبي.

اشتهر بخطاباته في الأمم المتّحدة التي تبنّت خطابه حول استقلال عدن عن بريطانيا، فأصبح مشروع قرار رقم ١٩٤٩.

شغل العام ١٩٦٦ منصب وزير خارجية العراق، واتبع سياسة عدم الانحياز. حسّن العلاقات مع أوروبا الغربية، وعمل على توطيد أمن العراق وحماية مصالحه

الحيوية في شط العرب والخليج العربي. وكان له دور بارز في الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الدول العربية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ من أجل انسحاب القوات

الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلّة.

العام ١٩٧١ تسلّم منصب وزير دولة في حكومة أبو ظبي، شارك في وضع قانون تنظيمها ورأس أول وفد للإمارات إلى الأمم المتّحدة. وذلّل العقبات التي كانت تحول

دون انضمام دولة الإمارات في عضوية الأمم المتّحدة ورفع علمها في مقرّ المنظمة.

كتاب يروي سيرة رجل ويؤرّخ حقبة أساسية من تاريخ العراق ولفترة تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة. عاد إلى العراق وهو في سنّ الثمانين وبذل الكثير من

الجهد لإقامة نظام ديمقراطي مدني يحفظ وحدة العراق ويؤمّن للشعب العراقي حقوقه الأساسية في الحرية وسيادة القانون ويضمن التداول السلمي للسلطة

عبر انتخابات دورية.

نبذة عن المؤلف

عدنان الباجه جي، وزيراً للخارجية وسفيراً للعراق في الأمم المتحدة، تمكّن من إدخال بلده في عضوية لجنة تصفية الاستعمار، ودعم حركات التحرّر والاستقلال

في البلاد الخاضعة للحكم الأجنبي.

عام 1971 تسلم منصب وزير دولة في حكومة أبو ظبي، وشارك في وضع قانون تنظيمها، ورأس أول وفد للإمارات إلى الأمم المتحدة.

Contents

استهلال

المقدمة

الفصل الأول الطفولة

الفصل الثاني

المراهقة والدراسة الثانوية في كلية فكتوريا

الفصل الثالث

الدراسة الجامعية في الجامعة الأمريكية ببيروت والعودة إلى العراق ١٩٤٠ – ١٩٤٥

الفصل الرابع

السفارة العراقيّة في واشنطن ١٩٤٥ – ١٩٤٩

الفصل الخامس

قنصل في الإسكندرية ١٩٤٩ – ١٩٥٠

الفصل السادس

رئيس شعبة الأمم المتحدة والمؤتمرات ١٩٥٠ – ١٩٥٣

الفصل السابع

واشنطن مرة أخرى ١٩٥٣ – ١٩٥٧

الفصل الثامن

بغداد ١٩٥٧ – ١٩٥٨
الفصل التاسع
ممثّل العراق في الأمم المتحدة ١٩٥٩ – ١٩٦٥
الفصل العاشر
وزير الخارجية ١٩٦٦ – ١٩٦٧
الفصل الحادي عشر
الحرب العربيّة الإسرئيليّة حزيران ١٩٦٧
الفصل الثاني عشر
استقالتي من الخدمة في الحكومة العراقية
الفصل الثالث عشر
خدمتي في إمارة أبو ظبي ١٩٦٩ – ١٩٩٣
الفصل الرابع عشر
في المعارضة العراقية ١٩٩١ – ٢٠٠٣
الفصل الخامس عشر
العودة إلى العراق ومجلس الحكم
الفصل السادس عشر
الترشيح لرئاسة الجمهورية
الفصل السابع عشر
الانتخابات والدستور
فهرس الأعلام
أ
ب
ت
ث
ج
ح

خ
د
ر
ز
س
ش
ص
ض
ط
ع
غ
ف
ق
ك
ل
م
ن
ه
و
ي
فهرس الأماكن
أ
ب
ت
ج
ح

د
ر
س
ش
ص
ض
ط
ع
غ
ف
ق
ك
ل
م
ن
ه
و
ي
نبذة عن الكتاب
نبذة عن المؤلف